

دراسة نظرية تطبيقية

(١)


بسم الله الرحمن الرحيم

الاختلاف بين روايات الجامع الصحيح ونسخه

دراسة نظرية تطبيقية

تأليف

دكتور جمعة فتحي عبد الحليم

أصل الكتاب رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه في الحديث
بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر

بإشراف

أستاذ دكتور / أحمد عمر هاشم   أ.د. مصطفى محمد أبو عمارة

مراجعة

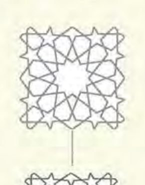
أ.د. أحمد معبد عبد الكريم

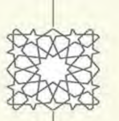
المجلد الأول

دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث




بسم الله الرحمن الرحيم





دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث

١٨ شارع أحمد حسن - حي الجامعة - الفيوم
ت ٠١٠٠٠٠٥٩٢٠٠
Kh_rbat@Yahoo.com
واتس 002 01123519722
فرع القاهرة: الأزهر - شارع البيطار




الطبعة الأولى




خالد الرباط



رِوَايَاتُ الجَامِعِ الصَّحِيحِ وَنُسَخُهُ

دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ

تَأْلِيفُ

دكتور جمعة فتحي عبد الحليم

أَصْلُ الكِتَابِ رِسَالَةٌ جَامِعِيَّةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاه فِي الحَدِيثِ

بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر

بإشراف

أستاذ دكتور/ أحمد عمر هاشم

أ.د. مصطفى محمد أبو عمارة

مناقشة وفحص

أ.د. مروان شاهين

أ.د. محمد بكار * أ.د. عزت عطية

أ.د. عبد المهدي عبد القادر

مُرَاجَعَة

أ.د. أحمد معبد عبد الكريم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله المنعم، مفضل النبيين، المجزل الجواد الكريم، ذي المن العظيم، الذي ابتدأنا بنعمته في الأزل مشيئةً وقدرًا قبل أن نكون خلقًا بشرًا، وقبل أن نُسوَّى أجسامًا وصورًا، ثم اصطنعنا بعد فأكرمنا بمعرفته، وأرشدنا بنور هدايته، علمنا الدين وكنا جُهّالًا، وبصَّرنا السبيل وكنّا ضُلالا، ولولا فضله علينا ورحمته إيانا ما زَكا منا من أحد ولا اهتدى بجهده إلى خير ورشد، و﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١، ٢] أوضح به مناهج الحق، ونَوَّر سبلَه، وطمس به أعلام الباطل، وعَوَّر طرقه، وشرع فيه الأحكام، وبين فيه الحلال والحرام، ثم بشر وأنذر، ووعد وأوعد، وضرب فيه الأمثال، واقتص عن الأمم السالفة نواصي الأخبار؛ ليكون لنا فيها موعظة وبها اعتبار.

والحمد لله ﴿ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الجمعة:٢] جعله مهيمنًا على كتابه، ومبينًا له، وقاضيًا على ما أجمل منه بالتفسير، وعلى ما أبهم من ذكره بالبيان والتلخيص؛ ليرفع بذلك من قدره، ويشيد بذكره، فتكون أحكام شرائع دينه صادرة عن بيان قوله وتوقيفه، ثم قرن طاعته بطاعته، وضمن الهُدى في متابعته، فقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء:٨٠].

وأحمد الله الذي جعلنا من أمته؛ فأكرمنا بدينه وسنته، وعلمنا منهما ما لم نكن نعلم، وكان فضله علينا عظيمًا.

نحمده على جميع آلائه قديمها وحديثها، تليدها وطريفها، السالفة منها والراهنة، الظاهرة منها والباطنة، حمدَ المعترفين بأسبابه وبآلائه، العاجزين عن مزيد فضله، ونسأله أن يصلي على محمدٍ عبدِهِ ورسولِهِ أفضل صلاة صلاها على نبي من أنبيائه، وأرفعَها درجةً، وأسناها ذكرًا، صلاةً تامةً زاكيةً غاديةً عليه ورائحةً، كما قد جاهد فيه حق جهاده، وناصحه في إرشاد خلقه وعباده، وعادى فيه الأقربين، ووالى الأجانب الأبعدين، وصدعَ بما أُمر حتى أتاه اليقين، وأن يضاعف من بركاته عليه، ويزلف مقامه لديه، وأن يسلم عليه وعلى آله تسليمًا[١].

أما بعد:

لقد أكرم الله تعالى هذه الأمة الإسلامية المحمدية بخصائصَ كثيرةٍ ومزايا وفيرة، منها ما يتعلق بذات الشريعة المطهرة وأنواع العبادات والمعاملات والطاعات والمثوبات يسرًا وسهولة، ومنها ما يتعلق بخدمة الشريعة ونقلها وتبليغها وتدوينها وضبطها وحفظها، وفي كل ناحية من هاتين الناحيتين خصائص غير قليلة.

ومن أهم هذه الخصائص التي أكرم الله بها الأمة الإسلامية في تبليغ الشريعة من السلف إلى الخلف خصيصة الإسناد؛ حيث كان كل واحد منهم ينقل العلم لمن بعده من الخلف سندًا معزوًا إلى قائله، وذلك في كل العلوم حتى إذا منَّ الله على الأمة الإسلامية بتثبيت نصوص الشريعة وعلومها، وأصبحت راسخة البنيان، محفوظة من التغيير والتبديل، تسامح العلماء في أمر الإسناد؛ اعتمادًا منهم على شيوع التدوين وثبوت معالم الدين.

ومعنى الإسناد هو مصدر من قولك: أسندت الحديث إلى قائله، إذا رفعته إليه بذكر ناقله.

---

(١) مقتبس من مقدمة الخطابي في «أعلام الحديث».

والإسناد هو حكاية طريق متن الحديث، والسند طريق متن الحديث، وسمي سندًا لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، أخذًا من معنى السند لغة، وهو ما استندت إليه من جدار أو غيره.

وحكاية الإسناد ورواية النصوص مُسندةً خصيصةٌ عظيمةٌ، ومَيزةٌ لم تعط للأمم من قبلنا، وهو من الدين بموقع عظيم.

ولقد عقد الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» بابًا في بيان أن الإسناد من الدين، وضمنه بعض أقوال العلماء في بيان منزلة الإسناد من الدين[1] ومنها:

ما نقله عن ابن سيرين ت (١١٠) هـ قال: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ [2].

وقال أيضًا: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ [3].

وعن سليمان بن موسى قال: لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ: حَدَّثَنِي فُلاَنٌ كَيْتَ وَكَيْتَ. قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ [4].

---

(١) وذكر أستاذنا الدكتور مصطفى أبو عمارة في أول كتابه «رواة الحديث وطبقاتهم» مقدمة نفيسة في بيان مكانة الإسناد من الدين، واختصاص الأمة الإسلامية به.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة ١١/١، وابن سعد في «الطبقات» ١٩٤/٧، والدارمي في «سننه» المقدمة، باب في الحديث عن الثقات ٤٠٠/١ (٤٤٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١٥/٢.

(٣) أخرجه مسلم في المقدمة ١١/١، والدرامي في «سننه» المقدمة، باب في الحديث عن الثقات ٣٩٦/١ (٤٣٠)، وعبد الله بن أحمد في «العلل» ٥٥٩/٢ (٤٦٤٠)، وابن عدي في «الكامل» ٥١٧/١ (١٤٠٢).

(٤) أخرجه مسلم في المقدمة ١٢/١، والدارمي في «سننه» المقدمة، باب في الحديث عن الثقات ٣٩٥/١ (٤٢٨)، والعقيلي في «الضعفاء» ١٢/١.

وعن أبى الزِّنَاد قال: أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةً كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ. مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمُ الْحَدِيثُ يُقَالُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ [(١)].

وعن عبد الله بن المبارك (١٨١) هـ قال: الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ وَلَوْلاَ الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ [(٢)].

وفي بعض الروايات الأخرى عند غير مسلم زيادة: ولكن إذا قيل له: من حدثك؟ بقي [(٣)].

وقال أيضًا: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ. يَعْنِي الإِسْنَادَ [(٤)].

وقال أبو عبد الله الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» بعد ذكره لقول ابن المبارك: الإسناد من الدين- قال: فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْرًا [(٥)].

واعتبر الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (١٢٤) هـ الأحاديث التي ليس لها أسانيد أنها أحاديث ليس لها خُطُم ولا أَزِمَّة.

روى الحاكم بإسناده إلى عتبة بن أبى حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبى

(١) أخرجه مسلم في المقدمة ١٢/١، وابن عدي في «الكامل» ٢٥٩/١، والخطيب في «الكفاية» صـ٢٥٢.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة ١٢/١، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١٦/٢، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢٠٤/٥٨.

(٣) أخرجه الترمذي في «العلل الصغير» في سننه ٨٠٤/١، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١٠٥٤/٣.

(٤) أخرجه مسلم في المقدمة ١٢/١

(٥) «معرفة علوم الحديث» ص١١٥.

فروة[١] وعنده الزهري، قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله، قال رسول الله، وقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبى فروة، ما أجرأك على الله، ألا تسند حديثك، تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أَزِمَّة[٢].

وقال شعبة بن الحجاج (١٦٠) هـ: كل حديث ليس فيه: حدثنا أو أخبرنا، فهو خل وبقل[٣].

وقال سفيان الثوري (١٦١) هـ رحمه الله تعالى: الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأَي شيء يقاتل[٤].

وقال أيضًا: الإسناد زين الحديث، فمن اعتنى به فهو السعيد[٥].

وقال الإمام الشافعي (٢٠٤) هـ رحمه الله تعالى: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد، كمثل حاطب ليل، يحمل حزمة حطب، وفيه أفعى وهو لا يدري[٦].

وقال الحافظ بقية بن الوليد الحمصي (١٩٧) هـ: ذاكرت حماد بن زيد

(١) أحد الضعفاء المتروكين.. ينظر ترجمته في «التاريخ الكبير» ٣٩٦/١ (١٢٦٠)، و«الجرح والتعديل» ٢٧٧/٢، و«الكامل» لابن عدي ٥٣١/١.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص١١٥.

(٣) أخرجه ابن الجعد في «مسنده» ص٢٢(٣٠)، وابن عدي في «الكامل» ١٠٧/١، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٤٩/٧. والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٥١٧ (٦٤٩)،والخطيب في «الكفاية» ص٤١٢، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص٧.

(٤) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» ٢٧/١، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص٨٨ (٧٦)، والسمعاني في «أدب الإملاء» ص٨.

(٥) «أدب الإملاء» للسمعاني ص٦، ٨.

(٦) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٢٥/٩، والحاكم في «المدخل إلى كتاب الأكليل» ٢٨/١، وأورده الخليلي في «الإرشاد» ١٥٤/١.

بأحاديث، فقال: ما أجودها لو كان لها أجنحة! يعني: إسنادًا[(١)].

وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن المُعلِّمي رحمه الله تعالى في فاتحة كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي: الإنسان يفتقر في دينه ودنياه إلى معلومات كثيرة لا سبيل له إليها إلا بالأخبار، وإذا كان يقع في الأخبار الحق والباطل، والصدق والكذب، والصواب والخطأ، فهو مضطر إلى تمييز ذلك.

وقد هيأ الله تبارك وتعالى لنا سَلَفَ صِدْق، حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار في تفسير كتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا ﷺ وآثار أصحابه، وقضايا القضاة وفتاوى الفقهاء، واللغة وآدابها والشعر والتاريخ وغير ذلك.

والتزموا وألزموا من بعدهم سَوق تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوال الرُّواة التي تساعد على نقد أخبارهم، وحفظوها لنا في جملة ما حفظوا، وتفقدوا أحوال الرُّواة وقضَوا على كل راو بما يستحقه، فميزوا من يحتج بخبره لو انفرد، ومن لا يحتج به إلا إذا اعتضد، ومن لا يحتج به ولكن يستشهد، ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى، وما دون ذلك من متساهل ومغفَّل وكذاب.

وعَمَدوا إلى الأخبار فانتقدوها وفحصوها، وخَلَّصُوا لنا منها ما ضمّنوه كتب الصحيح، وتفقدوا الأخبار التي ظاهرها الصحة، وقد علموا -بسعة علمهم ودقة فهمهم- ما يدفعها عن الصحة، فشرحوا عللها وبينوا خللها، وضمّنوها كتب العلل.

وحاولوا مع ذلك إماتة الأخبار الكاذبة، فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره، للدلالة على كذب راويه أو وهنه، ومن تسامح من

---

(١) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» ١/١٦٢ (٢٠٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٧/١٢٧، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١٠/٣٤٠.

متأخريهم فروى كل ما سمع فقد بيّن ذلك، وَوَكل الناسَ إلى النقد الذي قد مُهدت قواعده، ونصبت معالمه، فبحق قال المستشرق المحقق مرجليوث: ليفخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم. اهـ.

ولم تقتصر عناية العلماء بالإسناد في الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ فقط، بل امتدت لتشمل كلام الصحابة رضوان الله عليهم وكلام التابعين، ومن تصفح مقدمة الإمام مسلم وغيرها من كتب الحديث المسندة يجد الكثير من أقوال الصحابة، وآثار التابعين مسندة شأنها شأن الحديث المروي عن الرسول ﷺ.

بل امتد الأمر إلى نقل كلام تابعي التابعين بالإسناد، كما نقل مسلم في مقدمة «صحيحه» عن عبد الله بن المبارك المروزي -وهو من تابعي التابعين- قوله مسندًا: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

فهذه الأقوال المنقولة عن كل واحد من الصحابة ومن بعدهم كثير منها منقول بالسند، كما نقل حديث رسول الله ﷺ، فالحديث نقل بالسند؛ لأنه أصل من أصول الدين، وكذلك نقل كلام الصحابة رضي الله عنهم بالسند؛ لأنه فهم للدين، وعمل به، وتفسير له من أقرب الناس إلى رسول الله ﷺ، وأعلمهم بكلامه وهديه.

وكذلك نقل كلام التابعين وتابعي التابعين نقلًا بالسند؛ لأنهم أعرف الناس بما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، فكل منقول متوقف قبوله أو ردُّه من حيث النقل على السند ونقد المتن، فإن صح السند ولم تظهر علة في متنه تقدح فيه ثبت نقل الخبر، وإن لم يصح انتفى ثبوته، وبهذا المعيار يحاكم كل ما ينقل.

فلذا وجدنا عند العلماء المتقدمين هذا السند يمتد ويتسع، ويتصل بكل علم نقل إليهم، فما نقل من تفسير لآيات القرآن كان بسند، وما نقل من

حديث نبوي كان بسند، وما نقل من تفسير للحديث كان بسند أيضًا؛ وما نقل من أدب أو شعر أو نثر أو فقه أو تاريخ أو لغة كان بسند أيضًا، بل أشد من هذا ما نقل من المسليات أو المضحكات كأخبار الحمقى والمغفلين أو أخبار الأذكياء والنابهين نقل بسند أيضًا.

هكذا انكب السلف الصالح من صحابة وتابعين ومن بعدهم على السنة النبوية وما يتعلق بها من علوم، فانتشر الرُّواة والمحدثون في أروقة المدارس وعَرصات المساجد، وأخذوا يبحثون في أسانيد الأحاديث النبوية ومتونها، فنشأ علم مصطلح الحديث، وطبقات الرجال، والجرح والتعديل، والتراجم؛ توخيًا للدقة، وحرصًا على سلامة السنة من أي تحريف.

ولقد مرَّ التوثيق والتثبت في المرويات بمرحلتين متميزتين في نقل السنة والعناية بها وهما:

١- مرحلة ما قبل تدوين المصنفات وجمع الأحاديث في دواوينها المعروفة المشهورة.

٢- مرحلة ما بعد تدوين المصنفات.

ففي المرحلة الأولى: كانت العنايةُ منصبةً على نقلة الآثار، والبحث عن أحوالهم، والتفتيش في مروياتهم، بعد جمعها ومعارضتها، ومن يتحمل عنه، ومن لا يكتب عنه.

وكانت مرويات الرُّواة هي محور معرفة درجة هؤلاء الرُّواة من الضبط والاتقان، أو الخلل والنسيان، أو التساهل وعدم الدقة والاهتمام.

وقد واكب ذلك حصر المرويات، وأودعت في بطون الكتب مرتبة على أنواع مختلفة، فبعضها يحوي الصحيح، وبعضها يحوي الضعيف، وبعضها في معرفة أحوال الرجال، وغيرها من الموضوعات.. إلى غير ذلك.

وهذه المرحلة تكاد لا تتعدى القرن الرابع؛ حيث لم ينته هذا القرن إلا

وقد ظهرت معظم الكتب والمصنفات، وأصبح الاعتماد على ما فيها من كتب.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ضبط المصنفات بعد مرحلة التدوين، وانقطاع مرحلة الرواية، فكما أبلى المحدثون بلاء حسنًا في المرحلة الأولى، فقد هيأ الله لهذه المرحلة من العلماء من وضع القواعد والمناهج التي تروى بها الكتب.

وكان المتقدمون من علماء المسلمين لا يعطون الاهتمام التام للكتاب، إلا إذا كان راويه الثقة الضابط العدل قد قرأه على مؤلفه، أو كان لديه سند متصل بقراءة الكتاب، وتلقاه من شيوخه عن شيوخهم إلى مؤلفه.

أما الكتاب الذي يجده العالم وجادة، ولم يسمعه من مؤلفه ولا له منه إجازة، فهو عندهم من قبيل الخبر المنقطع المرسل كما قرره علماء المصطلح، وقد منع الأخذَ منه معظمُ المحدثين والفقهاء من المتكلمين، وأجازه المتأخرون بشروط ضيقة؛ لتعذر شرط الرواية في الأعصار المتأخرة، وهذا منهم فيما يوثق بنسبته إلى مؤلفه، أما ما لا يوثق بنسبته فلا اعتداد به بالاتفاق(١).

وما هذا كله إلا ليكون النقل صحيحًا والتوثيق تامًّا، ولتأخذ الكلمة العلمية ثبوتها، وصحتها، وضبطها، وتاريخها، وانتقالها إلى الأجيال اللاحقة على أوثق طريق؛ ولهذا قرروا القاعدة المشهورة في أول كتب آداب البحث والمناظرة وهي:

إن كنت ناقلًا فالصحة، أو مدعيًا فالدليل.

أو كما قال ابن تيمية في كتابه: «مقدمة في أصول التفسير»(٢): العلم إما

---

(١) ينظر رسالة «الإسناد من الدين» لعبد الفتاح أبو غدة ص ٣٠ – ٣٥.

(٢) ص٥٥.

نقل مُصَدَّق، وإما استدلال مُحَقَّق.

ونحن الآن أمام كتاب هو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، بذل فيه مؤلفه قصارى جهده لانتقاء مجموعة من الأحاديث التي يرى أنها عنده من أصح الصحيح؛ وفقا لقواعد العلماء وجهابذة هذا الفن، بحيث يكفي الباحث الوقوف على الحديث في هذا الكتاب في الدلالة على صحة الحديث.

وهذا الكتاب هو: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» لمؤلفه أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الجعفي، المولود يوم الجمعة، بعد الصلاة، لثلاثَ عشرةَ ليلةً خلت من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة ببخاري، والمتوفى ليلة السبت، ليلة عيد الفطر، سنة ست وخمسين ومائتين، وكان عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثةَ عشرَ يومًا، تغمده الله برحمته آمين [(١)].

ولذا توافد عليه العلماء صغارًا وكبارًا، للسماع وتلقي «الصحيح» منه.

ومما لا شك فيه أنه لم يعرف في تاريخ العلم والحضارة عبر القرون والأجيال، وفي تاريخ التأليف والتصنيف ما عرف عن كتاب «الجامع الصحيح» لمؤلفه محمد بن إسماعيل البخاري.

ولنظرة سريعة على التراث الضخم الذي اتصل بهذا الكتاب شرحًا واختصارًا، وغير ذلك مما تناول جانبًا من جوانب هذا الكتاب، ليدل دلالة قاطعة على مدى اعتناء الأمة الإسلامية بهذا الكتاب، الذي رضيته أصحَّ كتاب

---

(١) لم أترجم للبخاري لأن مثله لا يُجهل لأهل هذا الشأن، وليس البخاري ممن يترجم له في أوراق أو كراريس، وقد ألف العلماء الأئمة في سيرته كتبا كثيرة وافية.

ومن أوفاها وأكبرها كتاب العلامة الشيخ عبد السلام المباركفوري المتوفى(١٣٤٢)هـ: «سيرة الإمام البخاري» وطبع قديمًا في مجلد، ثم طبع سنة١٤٢٢هـ في مجلدين، طبعته دار عالم الفوائد بمكة المكرمة.

بعد كتاب الله تعالى، وأوثقَ مصدر للحديث النبوي، وتلقيها له بالقبول، ولا يعرف كتاب من كتب البشر تناوله العلماء والمؤلفون بالشرح والتحشية والتعليق مثلما تناولوا هذا الكتاب.

وقد كان الشرح والتعليق هو المجال العلميّ الذي تظهر فيه عناية العلماء والمؤلفين في العصور القديمة، ومقياس اهتمامهم بأثر علمي، فكان أكثر الكتب شروحًا وتعليقًا، هو أعظمَ المؤلفات تقديرًا، وأعلاها منزلة، وأكثرَها شهرة، وكان أقلُّ الكتب شروحًا وتعليقًا، أخملَها ذكرًا وأقعدَها شهرة وصيتًا، ويبقى مغمورًا لا يسترعي انتباهًا ولا يثير اهتمامًا.

فإذا أخذ هذا المقياس الذي به تعرف مكانة الكتاب في القرون الماضية، حكمنا بأن «الجامع الصحيح» للبخاري قد فاز بالقدَح المعلى في هذا الميدان، واحتل الصدارة في مكتبتنا الإسلامية.

فقد بلغ عدد شروحه والتعليقات عليه مئاتِ المؤلفات، ثم يلي هذا المقياسَ شدةُ العكوف على دراسة الكتاب، والتهافت على روايته ونقله، والتنافس في حمله ونشره، وضمه إلى الصدور، والعض عليه بالنواجذ، وتوارث الأجيال في تلقيه جيلًا بعد جيل، وكابرًا عن كابر، وطبقةً عن طبقةٍ، حتى لا تعرف فترةٌ من الزمان نسج فيها عليه العنكبوت، وساد عليه الظلام وانقطعت روايته، وتوقفت دراسته، وقد تفرد «الجامع الصحيح» بهذه الميزة بعد كتاب الله تعالى، فقد رواه وأخذه عن مؤلفه أكثر من تسعين ألفًا من الرُّواة والحفاظ، وتسلسل نقله وروايته حتى انتهى هذا الكتاب إلى مؤلفه، وبلغ حد التواتر في شهرته وصحة نقله ونسبته إلى المؤلف، لا ينكر ذلك، ولا يشكك فيه إلا من تشكك في المتواترات والحقائق العلمية التي تثبت بالضرورة، ولا يزال هذا الكتاب موضع الاهتمام والعناية، وموضع التأمل والدراسة، في الحلقات العلمية والجامعات الإسلامية وغيرها في العالم.

ولقد خص هذا الكتاب بالإطباق على أنه قد بلغ أقصى درجات الصحة والتحري في نقل الصحيح الثابت، والاحتياط الذي يبلغ إليه اجتهاد المجتهدين وأمانة النقلة والرواة، وأن المؤلف قد أفرغ فيه جهده، وراعى فيه أدقَّ الشروط التي عرفت في هذا الفن، والتزم فيه التزامات لم تعرف عن مؤلِّف في هذا الميدان، ثم ساعدته في ذلك الملكة الراسخة، التي لا يُرزَقُها إلا واضعو الفنون، والصيارفة الحذاق، الذين لا يعرفهم التاريخ إلا في أزمنة طويلة، وعلى مر القرون والأعصار، فيأتون بما يرزقهم الله من ثقوب النظر، وصحة الحدس، وسرعة الخاطر، وسلامة الفكر، والذوق السليم الذي لا يخطئ، ما لا يرزقه أقرانهم ونظراؤهم- على جلالة قدرهم وغزارة علمهم- فيأتون في هذه الفنون والمقاصد من الحكم الصحيح السريع، والوصول إلى الحقيقة، والاهتداء إلى الصواب بما يشبه الإلهام، وبما يخيل إلى كثير من الناس بأنه فوق الطاقة البشرية.

ومن الظلم والجهل بالحقائق، والتسرع في الحكم، والتقليد الأعمى، أن نخضع أمثال هؤلاء لهذه القواعد المرسومة المحدودة، التي جاءت في كتب من تأخر زمانه على زمانهم، ونزلت مكانته عن مكانتهم، فيؤخذ مثلًا كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المزي (٧٤٢) هـ، أو مختصراته للحافظ ابن حجر (٨٥٢) هـ، أو «ميزان الاعتدال» للحافظ الذَّهَبِيّ (٧٤٨) هـ- على فضل هذه الكتب وفضل مؤلفيها على المشتغلين بعلم الحديث- فيحكم على «الجامع الصحيح» للبخاري، أو «صحيح مسلم» رحمة الله عليهما، أو «الموطأ» للإمام مالك، فيعاد الأمر ويجدد النظر في هذه الكتب التي تلقتها الأمة بالقبول، وبلغ أصحابها إلى أقصى درجات التحقيق والدقة والتحري، وتشرح تشريح الأجسام، وتسلط عليها المقاييس المحدودة التي تقبل النقاش، ويتسع فيها مجال الكلام.

فهذا النوع من القسوة العلمية، والجفاف الفكري سيُحدث فوضى، تتزلزل بها أركان الدين، ويتورط المسلمون في اضطراب قد أغناهم الله عنه.

وليس اتفاق الأمة وعلمائها على أصحية البخاري وفضله على سائر الكتب مجرد اتفاق ومصادفة، ولا عن تواطؤ ومؤامرة، وقد أعاذ الله هذه الأمة التي اختارها لحمل دينه، وتبليغ رسالته من أن تكون فريسة غفلة، أو أن تجتمع على الضلال، بل كان ذلك إلهامًا من الله، ومكافأة على ما قام به مؤلف الكتاب من جهاد في سبيل حفظه للأحاديث النبوية، ثم تحقيقها، وتنقيحها، ومعرفة رجالها ورواتها، وكشف أستار الكذابين والوضاعين، وتمييز الضعفاء والمجروحين، ثم في نقلها ونشرها في الآفاق، وجمعها في مجموعة مهذبة منقحة بحسب الطاقة البشرية.

ولذلك يقول الحافظ ابن دقيق العيد في مقدمة كتابه «الاقتراح في فن الاصطلاح» وهو يذكر طرق توثيق الرواة:

ومنها: تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي، محتجين به.

وهذه درجة عالية، لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأُمَّةِ أو كلها على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة.

وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في الصحيح، فهو بمنزلة إطباق الأمة، أو أكثرها على تعديل من ذكر فيهما، وقد وجد فيها هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلَّم فيه بعضهم.

وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المَقْدِسي[1] يقول في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح: هذا جاز القَنْطَرَةَ. يعني بذلك أنه لا يُلتفتُ إلى ما قيل

---

(١) هو الإمام الحافظ الفقيه المالكي شرف الدين، أبو الحسن علي بن المفضل اللخمي المقدسي الإسكندراني، المتوفى سنة (٦١١)هـ له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» ١٣٩٠/٤.

فيه، وهكذا نعتقد به ونقول، ولا نخرج عنه إلاَّ ببيان شافٍ وحجَّة ظاهرة، تزيد في غلبة الظنِّ على المعنى الذي قدَّمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما[١].

ويؤيد ذلك ما قاله ابن حجر(٨٥٢) هـ رحمه الله تعالى في الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح: وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب «الصحيح» لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في «الصحيح»، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما[٢].

وقد هجر البخاري في سبيل ذلك راحته، وحظوظ بدنه، ومطالب نفسه، ونسي لذته، وغادر وطنه، واكتفى من الدنيا ببلغة عيش، وسداد رمق، ولقي في سبيله أذىً كثيرًا ومحنة وبلاءً، فكافأه الله على كل ذلك بأن قيض له أفواجًا من العلماء والأذكياء يخدمون كتابه بصنوف من الخدمة، وأنواع من الجهد لم يخطر ببال أي جماعة قبلهم، ولم تتيسر لكتاب بعد كتاب الله، وأشعل في قلوبهم حب هذا الكتاب والسهر على خدمته، حتى لم يشعروا بلذة إلا في شرحه، ونشره، وتحمله، وروايته، ولم يجدوا راحة إلا في تحقيقه وتنقيحه، حتى تكونت هذه المكتبة الواسعة الزاخرة التي لم توجد لكتاب بشري آخر. وتلك سنة الله في خلقه، فلما حفظ البخاري سنة رسول الله ﷺ، وجاهد في سبيلها حق الجهاد، ووقف كل حياته وكل ما كان يملكه ويمتاز به

---

(١) «الاقتراح في فن الاصطلاح» في الباب السابع: في معرفة الثقات من الرواة ص٢٩-٣٠.

(٢) «هدي الساري» ص٣٨٤.

له، تكفل الله بحفظ كتابه، وانتشاره، وبقائه، وازدهاره، واعتناء الأمة به اعتناءً لا مزيد عليه.

ومن جوانب العناية بهذا الكتاب روايته عن مؤلفه وإقبال آلاف العلماء من الأقطار المتباعدة لسماعه منه، ثم روايتهم له والحفاظ عليه حتى أيامنا هذه عبر حلقات من الرُّواة، بحيث لا يتطرق الشك إلى نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

ولقد كثر الرُّواة لهذا «الصحيح» في عهد مؤلفه، كثرةً لا يعلم عددها إلا الله تعالى.

وتميز من هؤلاء الرُّواة رواة انتسخوا لأنفسهم نسخًا من «الصحيح»، وأَولَوها عنايتهم من الدقه في النقل والمعارضة والسماع والضبط والتقييد؛ حتى اشتهرت بعض الروايات، وعن هذه الروايات أخذت في الطبقة التي تليهم نسخًا أخرى وهكذا.

ومع كثرة المشتغلين برواية «الجامع الصحيح» عبر العصور المختلفة، وتعرض الإنسان للنقص البشري الذي لا يصل به إلى حد الكمال، فقد تعددت الروايات؛ نظرًا لكثرة الرُّواة لهذا الكتاب، واعتراها ما جبل عليه الإنسان من النقص والتعرض للزلل، ووجود بعض الهفوات، وذلك نتيجة لأسباب كثيرة قد تعرضت لها بالتفصيل في هذه الرسالة.

لكن من تمام الحفظ لهذا الكتاب أن قيض له في كل عصر من العصور وزمن من الأزمان من يجمع شتات هذه الاختلافات، ويحررها، ويقارن بينها حتى يصل إلى وجه الصواب فيها؛ ولذا قد اشتهرت بعض النسخ في كل زمان، وشهرة هذه النسخ لجلالة قدر أصحابها، وعنايتهم بالصحيح فيها، ومدارستها، والمقارنة بينها، ووجود هذه الاختلافات، والاحتفاظ بها إلى زماننا هذا لهو من أكبر الأدلة على خدمة هذا الكتاب وصحة نصوصه

وتواترها إلى مؤلفه.

فكم من الكتب التي لا يعتنى بها، وإذا حاولت الوصول إلى نصها من خلال الوقوف على نسخة لها أعياك ذلك؛ وذلك لأن عوامل الزمان كفيلة بالقضاء على أهم الكنوز العلمية والمؤلفات الجامعة. وإنك لا تكاد تجد إطباق الأمة في كل مكان وفي كل زمان على قبول كتاب مثلما توفر لكتاب البخاري هذا، فما يلقى القبول في مكان؛ تجده يقل قبولًا في مكان آخر، وكذا ما تجده محل عناية العلماء في زمن من الأزمان تجد هذا الاهتمام يقل في وقت آخر، ومن تأمل النتاج العلمي على مر القرون الأربعة عشر الماضية تبين له أن شهرة كثير من الكتب وعناية العلماء بها كان محصورًا في زمان معين أو حدود مكانية معينة.

ومن تتبع عناية العلماء بـ«صحيح البخاري» تظهر له خاصية عجيبة جدًّا، وهي تطور نوع الاهتمام بالكتاب بدءًا من حياة المصنف حتى وقتنا هذا.

ففي عصر البخاري تتمثل خدمة الكتاب في المناقشات والتعقبات التي كانت تدور بين البخاري وبين شيوخه وأقرانه للوصول إلى قبول كل ما في الكتاب من مرويات، مما أفرز نوعًا من التأليف خاصًّا بهذا الكتاب في عصر المصنف أو بعده بقليل مثل: «استدراكات الدارقطني وإلزاماته» ثم الاستدراك على الصحيح الذي من شأنه إظهار شروط المصنف وإبراز ملامح عمله والثمرات المترتبة عليه.

وبجانب ذلك اهتم العلماء برواية الكتاب مما نتج عنه شهرة بعض النسخ، وطواف العلماء بها شرقًا وغربًا في جميع البلاد الإسلامية، حيث لم يقتصر العلماء على رواية الكتاب جملة واحدة والتحديث به فقط، وإنما تعدى ذلك إلى اقتباس بعض الأحاديث ووضعها في مؤلفات خاصة كما فعل الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢) هـ في كتابه «البحر الزخار»

المعروف بـ«مسند البزار» حيث روى جملة من الأحاديث عن البخاري وهي في «الصحيح».

كذلك فعل البيهقي حيث روى جملة من الأحاديث عن شيخه الحاكم أبي عبد الله بإسناده إلى البخاري، وغير ذلك من العلماء.

وظهرت أنواع كثيرة من المؤلفات تتناول جانبًا من جوانب الاستفادة من «الجامع الصحيح» وذلك بالشرح، أو الاختصار، أو كشف غريبه، أو ترجمة رجاله، أو بيان لطائفه، أو جمع أحاديثه أو أطرافه، وغير ذلك من الفنون الحديثية مما لا مجال هنا للتوسع فيه. ولا يزال حتى وقتنا هذا تجد الدراسات تتناول «الجامع الصحيح» من نواحي عدة.

وكان لجامعة الأزهر القدح المعلى في هذا الميدان وخاصة كلية أصول الدين بالقاهرة، متمثلة في قسم الحديث وعلومه، حيث أعد فيها كثير من الرسائل العلمية مما يتعلق بهذا الكتاب، فقد كانت رسالتي في الماجستير في تحقيق ودراسة جزء من كتاب «معرفة الصحابة من كتاب المستدرك على الصحيحين» وهو شديد الصلة بكتاب البخاري، وهيأ الله لي الأسباب بتمام النعمة علي بأن أسهم في خدمة هذا الكتاب الجليل.

وقد كانت فكرة تناول روايات ونسخ «الجامع الصحيح» للبخاري تراودني منذ زمن بعيد، خاصة وأن كثيرًا من الشراح وعلى رأسهم ابن حجر العسقلاني في كتابه «الفتح» دائمًا يحرص على ذكر هذه الروايات وتوجيه الاختلافات بينها. وتجلى اهتمامي بهذا الموضوع خلال عملي بمشاركة الأستاذ خالد الرباط في الإشراف على تحقيق كتاب «**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**» للعلامة ابن الملقن، وذلك بمقر دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بالفيوم، بمعاونة نحو ثلاثين باحثًا، وقد طبع الكتاب بحمد الله في وزارة الأوقاف القطرية، وطُبع طبعة ثانية في دار الفلاح.

ولكن فكرة الرسالة كادت أن تزول بمجرد التفكير في خطورة هذا الأمر وجلالته، حتى شد من أزري أستاذي الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد السيد أبو عمارة[١]، وقد كان مشرفًا على رسالتي في التخصص «الماجستير»، وأخبرني بأن الموضوع مَحطُّ عنايته منذ زمن بعيد جدًّا، وحثني على إعداد دراسة عن هذا الموضوع، وعَرْضها عليه، وذلك بعد أن أعطاني ما تجمع لديه من دراسات ومظان لهذا الموضوع، وأحالني على كتاب «تاريخ التراث العربي» للأستاذ/ فؤاد سزكين[٢]، فقد تناول في كتابه هذا جهود العلماء في تدوين السنة، وتحدث عن الإمام البخاري وكتابه «الصحيح» وأماكن وجوده

(١) وكنت قد أوشكت على الانتهاء من التسجيل في موضوع آخر حتى استخرت الله تعالى في العمل في هذا الموضوع، ورأيت رؤيا شجعتني على التسجيل في موضوع روايات البخاري. فعقدت العزم وتوكلت على الله وعملت فيه لأكثر من خمس سنوات، ولا يفوتني توجيه الشكر لصاحب دار الفلاح الشيخ خالد الرباط حيث قدم كل العون الممكن في هذا العمل.

(٢) فؤاد سزكين أستاذ جامعيّ تركي، وُلد بإسطنبول سنة (١٩٢٤م)، والتحق بالجامعة عام ١٩٤٢م.

حصل على درجة «الماجستير» في قسم الشرقيات والرياضيات والدراسات الرومانية عام ١٩٤٧م، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية والدراسات الإيرانية وفي الفلسفة عام ١٩٥٠م.

يقوم حاليًا بصفته أستاذًا لتاريخ العلوم الطبيعية بتدريس العلوم الطبيعية العربية والإسلامية في معهد تاريخ العلوم في فرانكفورت بألمانيا، وهو المعهد الوحيد في العالم الذي يُدرّس فيه تاريخ العلوم الطبيعية الإسلامية بجانب تواريخ العلوم للبيئات الأخرى.

من إنتاجه العلمي بجانب مقالاته في العلوم الإسلامية: «تاريخ البلاغة العربية»؛ و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنَّى (تحقيق)؛ و«تاريخ التراث العربي الإسلامي» وهو مترجم إلى العربية؛ و«دراسات حول مصادر الجامع الصحيح للبخاري»؛

نال جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية عام ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

في مكتبات العالم. والكتاب في أصله مكتوب بغير العربية، حيث ألفه فؤاد سزكين باللغة الألمانية، وصدرت النشرة الأولى للمجلد الأول من الكتاب مترجمًا إلى اللغة العربية سنة ١٩٧٧م طبعته الهيئة المصرية العامة للكتاب بترجمة د/ محمود فهمي حجازي ود/ فهمي أبو الفضل، ومما جاء فيما يتعلق بالحديث عن «صحيح البخاري» ما نصه:

وشهرة البخاري تقوم على كتابه «الجامع الصحيح» وقد درسنا هذا الكتاب دراسة ناقدة عميقة، اتضح لنا منها أن هذا الكتاب صادف حظًّا كبيرًا، وهناك بَوْن شاسع بين المكانة الرفيعة- التي زادت وتدعمت مع القرون التالية- والنقد اللاذع الحاد من بعض الشراح الموضوعيين، الذين وجب عليهم أن يفعلوا هذا أثناء شرحهم له في مواضع عديدة من النص.

ومما يدعو إلى العجب أن الأبحاث العلمية الحديثة التي يبدو أنها لم تعرف هذا على الإطلاق قد أخذت- دون نقد أو تمحيص- الصفات المنسوبة إلى الكتاب رغم أنها غير صحيحة [(١)].

ثم يقول: وبالنسبة للأسانيد فإن مصنف «الجامع الصحيح» للبخاري لا يرقى إلى الكمال، فالأسانيد ناقصة في حوالي ربع المادة، وقد أطلق على هذا الأمر ابتداء من القرن الرابع اسم: التعليق، وبهذا يفقد كتاب البخاري كثيرًا من شهرته بالجمع والشمول، أما البخاري نفسه فقد ثبت أنه ليس عالم الحديث الذي طور الإسناد إلى الكمال كما زعم كيتاني[(٢)]، بل هو أول من بدأ معه

---

(١) بنصه من «تاريخ التراث العربي» ١/١٧٣، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٧م.

(٢) ليوني كيتاني Leone C.، مستشرق إيطالي مشهور، ولد في روما في ١٨٦٩م وتخرج في جامعتها، وتعلم سبع لغات منها العربية والفارسية، تقلد سفارة بلاده في واشنطن، زار الهند وإيران ومصر وبلاد الشام، ألّف «حوليات الإسلام» في عشر مجلدات ضخمة، يعتمد

انهيار الإسناد [١].

ومن نظر في كلامه هذا تبين له بوضوح القدْح الصريح في مكانة الكتاب ومؤلفه، والرد على كلامه هذا قد قام به كثير من الباحثين الذين ألفوا في بيان شروط الصحيح.

غير أن الأستاذ/ فؤاد سزكين اتجه في حديثه إلى التعريض بكتاب «الصحيح» -متأثرًا في ذلك بالثقافة التي احتك بها، والوسط الذي يعيش فيه- من ناحية أخرى، وهي التشكيك في نص «الصحيح» المتداول بين أيدينا، فأخذ يشير إلى روايات «الصحيح» ونسخه التي بين أيدينا فيقول:

وهذه النصوص المتداولة لابد أنها كانت مختلطة ومعقدة للغاية، حتى إن النسخ الأولى المنسوخة عنها تختلف فيما بينها اختلافًا كبيرًا، وعندما اقتصر الاشتغال في القرن السابع الهجري على اختلافات النص في إطار الروايات التي ترجع للنص المتداول للفربري، قام علي بن محمد بن عبد الله اليونيني (ت ٧٠١هـ- ١٣٠٢م) بإعداد النص الذي بين أيدينا، ويبدو أن الروايات الأخرى قد ضاعت- للأسف- والنصوص التي وصلت إلينا ترجع في غالبيتها إلى تحرير اليونيني، وجزء منها يرجع إلى الأعمال السابقة على اليونيني، ولكنها تعود إلى روايات استمدت من رواية الفربري، وهي تقدم في قسم منها اختلافات لا تصلح- للأسف- لحل مشكلات النص [٢].

هكذا نص الأستاذ/ فؤاد سزكين في طبعة الهيئة المصرية للكتاب، حتى ذكر لي الأستاذ الدكتور/ مصطفى أبو عمارة أن هناك طبعة أخرى لهذا الكتاب

عليه الكثيرمن المستشرقين في أبحاثهم حول الإسلام واهتم بالتاريخ الإسلامي عمومًا، ومات عام ١٩٣٥م. ينظر: كتاب «المستشرقون» ١/٤٢٩-٤٣٠.

(١) بنصه من «تاريخ التراث العربي» ١/١٧٤.

(٢) بنصه من كتاب «تاريخ التراث العربي» ١/١٧٥-١٧٦.

يمكن أن يكون قد استدرك فيه ما نسب إليه في هذه الطبعة، وخاصة أن الترجمة أحيانًا تكون غير معبرة عن حقيقة قصد المؤلف باللغة المترجم منها، وهذه الطبعة صدرت سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، وأشرفت على طباعتها إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. فرجعت إليها بعد أن منّ الله عليّ بالحصول على نسخة منها، فوجدت النص قد تغير تمامًا بالنسبة للنصين الأول والثاني اللذين سبق نقلهما، بينما لم يتغير النص الثالث الذي يتعلق بروايات «الصحيح» [١].

وتعجبت في بداية الأمر من اختلاف الطبعتين حتى وقفت على مقدمة الطبعة الثانية، وذكر فيها فؤاد سزكين ردود الأفعال عن كتابته في الطبعة الأولى مما يتعلق بالبخاري وكتابه «الصحيح» وقبوله لمراجعات بعض المختصين في ذلك من العرب، مما يعني أن ما جاء في طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب كانت عن قصد، وتعبيرًا عما يعتقده في البخاري وكتابه، وخاصة أنه يتحدث بالعربية وإن ألف بالألمانية والتركية [٢].

ولكن يبقى الإشكال مطروحًا فيما كتبه عن روايات البخاري، حيث لم يغير فيه شيئًا، ولم يكن التعرض للحديث عن روايات «الجامع الصحيح» ونسخه في هذا الموضع فقط، بل ذكر في حاشية الطبعة الثانية لكتابه «تاريخ التراث» أن له دراسة أخرى عن «صحيح البخاري» وهي منشورة باللغة التركية، وقد لخص فيها موضوعه ومنهجه في مقدمة الكتاب، وهذه المقدمة باللغة الإنجليزية تبدأ من الصفحة التاسعة إلى الصفحة السادسة عشرة، وقد أُلحقت ترجمة هذه المقدمة باللغة العربية في هامش الطبعة الثانية من «تاريخ التراث العربي».

---

(١) وهذه النقول في المجلد الأول من ط جامعة الإمام محمد بن سعود من صـ٢٢٠-٢٢٧.
(٢) ينظر مقدمته للطبعة الثانية ١/٨-٩.

وقد تناول في هذه الدراسة الحديث عن مصادر البخاري في «الصحيح» هل هي مصادر شفوية أم اعتمد على مصادر مكتوبة قبله؟ انطلاقًا من اقتباساته اللغوية الواردة في مواضع مختلفة في «الصحيح» ونقوله في كتاب التفسير عن بعض المصنفات التي ألفت في غريب القرآن أو الحديث.

وبعد أن تعرض للمصادر العامة للبخاري ثم المصادر اللغوية اتجهت دراسته إلى روايات «الصحيح» نفسها التي انتقلت إلى الأجيال التالية فيقول: إن كتاب البخاري من وجهة نظر أصحاب الروايات كان موضوع دراسة ممتعة، هناك أسباب عديدة للاعتقاد بأن بعض الصعوبات في النص المنسوب إلى رواية الفربري كانت موضع عناية، على الرغم من فروق النسخ في القراءات المختلفة.

ولابد من القول بأن هذه الرواية اختيار مرجوح في المقام الأول، وهناك أيضًا رواية النَّسفي، ونعرف امتيازها عن طريق الأقسام المختلفة التي وصلت إلينا منها في الشروح، وعلى الرغم من كل الجهود فإنه من غير الممكن أن نصل إلى نسخة من «الجامع الصحيح» تقوم على هذه الرواية، فإذا ما توصلنا إلى نسخة منها، فإنا على ثقة من أن المشكلات الموجودة في النص المتاح لـ «صحيح البخاري» أو بعضها على أقل تقدير يمكن أن تتضح[1].

قلت: إن تناول روايات «الجامع الصحيح» ونسخه، وبيان الأسباب التي أدت إلى ذلك، وصور هذه الاختلافات، وبيان النتائج التي ترتبت على هذه الاختلافات، والعوامل المساعدة في توجيه هذه الاختلافات أصبح ضرورة ملحة في أعناق المختصين بعلم الحديث النبوي الشريف في هذا العصر؛ للرد على كثير من المشكلات الملحة التي تدور بأذهان الدارسين لتاريخ «صحيح

(١) ينظر هامش صـ٢٢١-٢٢٥ من ج١ من «تاريخ التراث» طـ جامعة الإمام محمد بن سعود.

البخاري» والتعرض لشرح بعض نصوصه.

ولقد كان للمحدثين القدامى السبق في بيان هذه الاختلافات والتوجيه بينها، وذلك في أثناء الشروح التي ألفت لشرح «الصحيح» كما سيأتي في هذه الرسالة كما ألفت بعض المباحث والأقسام في بعض الكتب التي اهتمت بهذا الجانب أيضًا، ولكن المكتبة الحديثية المعاصرة تفتقر إلى تناول بعض هذه القضايا من منظور آخر، وهو جمع شتات ما تفرق من هذه المباحث في المؤلفات الكبيرة مع التركيز على أسباب ذلك والنتائج التي ترتبت على ذلك، وذلك في إطار دراسة هذه الظاهرة من حيث أنها مظهر من مظاهر عناية الأمة بهذا الكتاب، مع إلقاء الضوء على هذه الروايات، والتعريف بأصحابها، ووصف هذه النسخ، ومحاولة الوقوف على مظان هذه الروايات والنسخ مع التركيز على أهم هذه الروايات من أجل الوصول إلى نص «الصحيح» كما وضعه مؤلفه رحمه الله تعالى.

وتناول هذه القضايا من هذا المنطلق منزلق خطير ينبغي الإعداد له جيدًا، والتزود بالإمكانيات المادية والعقلية التي تساعد على ذلك، وهو فوق طاقة فرد أو باحث، وإنما يحتاج إلى جهة بحثية لتبني مثل هذه الأمور.

وقد يكون هذا الأمر سببًا في عدم إقبال الكثير من الدارسين أو المعنيين بدراسة الحديث إلى الكتابة في هذا الموضوع؛ لأنه يحتاج إلى خبرة معينة في تاريخ النسخ والمخطوطات، وتتبع أماكن نوادر المخطوطات في مكتبات العالم، وإجادة تقييم هذه النسخ، ومعرفة قيمتها الزمنية، كما أنه يحتاج إلى عناية تامة بـ«صحيح البخاري» وذلك من خلال الوقوف على منهج البخاري في تأليف هذا الكتاب وطريقة التحديث به.

لذا حينما وقفت على بعض ما كتب في هذا الميدان وجدتها دراساتٍ نظريةً تفتقر إلى التطبيق العملي، مما يجعل الباحث يستمد معلوماته من أقوال

من سبقه، دون محاولة التعرض لإخضاع هذه النقول للمجال التطبيقي على بعض النصوص، أو تتبع وصف هذه النسخ والروايات من خلال تتبع واستقراء لعدد معين من الكتب وغير ذلك.

كل ما سبق وغيره من اهتمام العلماء قديمًا وحديثًا بهذا الموضوع جعلني أفكر في هذا الموضوع والكتابة فيه، وهذا ملخص لأهم الدوافع لاختيار هذا الموضوع:

١-أهمية الموضوع في إضافة دراسة تتعلق بتاريخ أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

٢- أن كل الدراسات التي كتبت تتمثل في مباحثَ صغيرةٍ تشكل بعض الجوانب فقط.

٣- إظهار عناية الأمة الإسلامية بهذا الكتاب، ويتمثل ذلك في روايته وضبط كلماته وحروفه.

٤- بيان مناهج المحدثين، وسبقهم غيرهم في وضع الضوابط التي تكفل ضبط الكتاب حين تقييده ومراجعته ووضع ضوابط للمقابلة والتصحيح، وغير ذلك.

٥- التعريف برواة البخاري، وتمييز كل طبقة بحيث لا تلتبس بغيرها من الطبقات.

٦- بيان أهم الروايات في كل طبقة التي عول عليها العلماء وحرصوا على روايتها.

٧- بيان عناية المشارقة والمغاربة وجهودهم في هذا الميدان، والوقوف على أشهر الروايات عند كل منهما.

٨- الوقوف على الأسباب التي أدت إلى الاختلافات بين النسخ.

٩- الوقوف على صور هذه الاختلافات وأهم النتائج التي ترتبت على

ذلك.

١٠- محاولة وضع منهج للوصول إلى نص «صحيح البخاري» تتمييز الروايات فيه ويفصل بينها.

١١- بيان بعض الأخطاء التي وقع فيها العلماء؛ نتيجة لتجاهل هذه الفروق بين النسخ.

١٢- التعريف بجهود شراح «الصحيح» وبيان الروايات التي اعتمدوا عليها في شروحهم.

وغير ذلك من الدوافع.

* * *

وعنوان هذه الرسالة هو:

(الاختلاف بين روايات «الجامع الصحيح» ونسخه دراسة نظرية تطبيقية)

وقد اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة ثم الفهارس العلمية.

المقدمة: أتكلم فيها عن منزله السنة، وعناية الأمة بها، ومنزلة السند وبيان أهميته، وبيان دوافع اختيار الموضوع، ثم الخطة العامة، وتوضيح مصطلحات العنوان، وأهم الأدوات المساعدة في ذلك، وأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من قبل.

أما التمهيد: «عناية المحدثين بضبط المرويات»

وذلك من خلال محورين:

المحور الأول: وضع المحدثين ضوابط وآدابًا لتحمل الرواية (التحمل والأداء).

المحور الثاني: وضع المحدثين ضوابط لضبط الكتاب وتقييده والحفاظ عليه.

والباب الأول: «**طبقات الرُّواة عن البخاري**»

ويتكون من تمهيد وثلاثة فصول.

أما التمهيد أتكلم فيه عن عناية البخاري بكتابه والتحديث به.

والفَصْل الأول: «طبقات الرُّواة عن البُخارِيّ»،

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: رواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي(٢٩٥) هـ

المبحث الثاني: رواية حماد بن شاكر النَّسفي (٣١١) هـ

المبحث الثالث: رِواية أبي عبد الله الفَرَبْريّ. (٢٣١- ٣٢٠) هـ.

المبحث الرابع: باقي الرُّواة عن البُخارِيّ.

رواية أبي طلحة البزدوي(٣٢٩) هـ

رِواية أبي عبد الله المحاملي (٣٣٠) هـ

الفَصْل الثاني: «الرُّواة عن الفَرَبْريّ»

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: رِواية أبي علي ابن السَّكن (٣٥٣) هـ

المبحث الثاني: رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ (٣٧١) هـ.

المبحث الثالث: رِواية أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ

المبحث الرابع: رِواية أبي محمد الحَمُّوي (٣٨١) هـ

المبحث الخامس: رِواية أبى الهيثم الكُشْمِيهَني(٣٨٩) هـ

المبحث السادس: باقي الروايات عن الفربري

٦ - رِواية أحمد بن عبد الله الفَرَبْريّ «حفيد الفَرَبْريّ»(٣٧١) هـ.

٧- رِواية أبي أحمد الجُرْجانيّ(٣٧٣) هـ.

٨- رِواية ابن شبويه(٣٧٨) هـ.

٩- رِواية النُّعَيميّ(٣٨٦) هـ.

١٠- رِواية الإشتيخني(٣٨٨) هـ.

١١- رِواية الكُشّانيّ(٣٩١) هـ.

١٢- رِواية الأخسيكثي.

١٣- رِواية محمد بن خالد الفَرَبْريّ.

الفَصْل الثالث: «أشهر الروايات بين العلماء حتى القرن الخامس الهجري»

ويتكون من أربعة مباحث.

المبحث الأول: رِواية أبي ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ.

المبحث الثاني: رِواية الأصيلي (٣٩٢) هـ.

المبحث الثالث: رِواية أبي الوَقْت (٥٥٣) هـ

المبحث الرابع: رِواية كريمة المَرْوَزيّة (٤٦٣) هـ.

الباب الثاني: «الاختلاف بين الروايات»

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: صور هذه الاختلافات

الفصل الثاني: أسباب هذه الاختلافات..

الفصل الثالث: نتائج هذه الاختلافات.

الفصل الرابع: وسائل التوجيه بين هذه الاختلافات.

الباب الثالث: عناية الأمة بضبط هذه الاختلافات

وفيه ثلاثة فصول.

أما الفَصْل الأول: عناية المشارقة بالصحيح:

المبحث الأول: ترجمة اليُونِينِيّ (٧٠١) هـ

المبحث الثاني: نسخة اليُونِينِيّ (٧٠١) هـ، أصوله، ورموزه، عمله، مصير هذه النسخة.

المبحث الثالث: الطبعة «السلطانية» وما يتعلق بها.

والفَصْل الثاني: عناية المغاربة بالصحيح

وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: عناية المغاربة بالصحيح وأهم الروايات التي اشتهرت عندهم من الصحيح.

المبحث الثاني: نسخة أبي علي الصَّدفي (٤٥٤-٥١٤) هـ:

ترجمته. روايته.نسخته. أهم النسخ المأخوذة منها.

المبحث الثالث: نسخة أبي عمران موسى ابن سعادة (٥٢٢) هـ
ترجمته. روايته.نسخته. أهم النسخ المأخوذة منها.

الفصل الثالث: أهم المصنفات التي تعتني بضبط هذه الاختلافات.
ويتكون من مبحثين:

أما المبحث الأول: ضبط الاختلافات من خلال كتب الشروح.

- «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني(**٨٥٢) هـ**.
- «إرشاد الساري» للقسطلاني(٩٢٣) هـ.
- **شروح أخرى تذكر إجمالًا**.

«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٤٤٩) هـ

«التلخيص» للإمام النووي (٦٧٦) هـ

«الكواكب الدراري» للكرماني (٧٨٦) هـ

«فتح الباري» لابن رجب الحنبلي (٧٩٥) هـ

«التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن (٨٠٤) هـ

«عمدة القاري» لبدر الدين العيني (٨٥٥) هـ

المبحث الثاني: كتب تقييد الألفاظ.

- كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٥٤٤) هـ.
- كتاب «تقييد المهمل» لأبي علي الجياني (٤٩٨) هـ.
- كتاب «مطالع الأنوار» لابن قرقول (٥٦٩) هـ.
- أهم النتائج والتوصيات.
- الخاتمة: وهي في كيفية الوصول لنص أمثل لصحيح البخاري.
- **الفهارس العلمية**.

* * *

حول ألفاظ عنوان الرسالة

قبل الخوض في مباحث هذه الموضوع يجب تحديد ألفاظ عنوانه والعنوان الذي اخترته للتعبير عن أهداف هذا الموضوع يشتمل على عدة ألفاظ ينبغي تحديد معناها وهي: الاختلاف – الرواية – النسخة- الجامع الصحيح.

١- **الاختلاف**: قال ابن فارس: الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة:

أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه.

والثاني: خلاف قدَّام، **والثالث**: التغير.. وأما قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خِلْفَة أي مختلفون فمن الباب الأول، لأن كل واحد منهم يُنَحِّي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحاه[1].

وقال ابن سِيده: تَخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف، وقوله عز وجل: ﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ [الأنعام: ١٤١] أي حال اختلاف أُكُله..

والخلاف: المضادة، وقد خالفه مخالفة وخلافًا..

وخالفه إلى الشيء عصاه إليه، أو قصده بعدما نهاه عنه[2].

وقال الجرجاني: الخلاف: منازعة تجري بين المتعارضين، لتحقيق حق أو لإبطال باطل[3].

وقال ابن منظور: يقال: القوم خِلْفةٌ: أي مختلفون، وهما خلفان: أي

---

(١) «مقاييس اللغة» ٢/٢١٣ مادة خلف.

(٢) «المحكم» ٥/١٢٣ مادة خلف

(٣) «التعريفات» ص١٠١.

مختلفان [1].

واختلاف الرُّواة أن يروي أحدهم أو بعضهم غير ما يروي باقي الرُّواة.

واختلافهم هذا قد يكون عن مصدر الحديث، وهو النبي ﷺ فيقال: اختلف فيه الصحابة رضوان الله عليهم.

وقد يكون عن مدار الحديث بأن يكون في مَن فوق الصحابي، فيقال: اختلف فيه على فلان، أو اختلف فيه فلان وفلان عن الأعمش مثلًا.

وقد يكون الاختلاف عن المصدر ويكون هو سببَ الاختلاف، فهو يرويه مرة موصولًا مثلًا، ثم يرويه بعد ذلك مرسلًا وغير ذلك.

وكما يكون الاختلاف على الراوي أو مصدر الحديث يكون الاختلاف على مصنف كتاب من الكتب الحديثية أو غيرها من الفنون، كما يكون الاختلاف عن إمام من الأئمة في الفتوى مثل الأئمة الأربعة أو غيرهم.

وقد يزاد الخلاف أكثر من ذلك فيأتي الاختلاف عن الرُّواة ثم عن الرُّواة عنهم إلى آخره.

ومما يجب ملاحظته هنا أن العلماء لم يعتبروا الاختلاف في الحديث أو الراوي قدحًا في الروايتين باطراد.

فمن الاختلاف ما لا يقدح في الصحة، ولا يؤثر في إعلال الحديث، حيث يكون الاختلاف في الألفاظ أو الأسانيد بما لا يحيل المعنى.

ومن تتبع إطلاق العلماء للفظ الاختلاف يجده يطلق أيضًا على ما ظاهره التعارض، ويزول بإمعان الفكر وإزالة الإشكال، ولذا تجد الإمام الشافعي يؤلف كتابه «اختلاف الحديث» وابن قتيبة الدينوري يؤلف كتابه «تأويل مختلف الحديث» وغيرهما من العلماء، ويذكرون جملة من الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض مع سلامتها في الأصل وصحتها.

---

(١) «لسان العرب» ١٢٤٠/٢ مادة: خلف.

ويتجلى ذلك الأمر حتى يعتبر المحدثون هذا النوع من التصنيف علمًا برأسه، فترى في أنواع الحديث ما يسمى بعلم مختلف الحديث.

ومباحث اختلاف الروايات سواء أكان ذلك في طرق الحديث، أم الرُّواة عن المصنف، يقابل عند الأصوليين مباحث التعارض والترجيح بين الأدلة.

وإذا كان هناك كثيرٌ من مسالك الجمع والترجيح بين الروايات أو النسخ عند المحدثين، فإن هناك كثيرًا من مسالك الجمع أو الترجيح عند الأصوليين لا يسوغ إعمالها عند المحدثين، فمثلا إذا جاز إعمال النسخ الذي هو إزالة أحد الحكمين للآخر في الأدلة، فإنه لا يمكن إعماله كمسلك من مسالك إزالة الاختلاف بين الراويتين.

٢- **الرواية**: قال الأزهري: روى فلان حديثًا وشعرًا يرويه روايةً، فهو راوٍ، فإذا كثرت روايته، قيل: هو راوية، الهاء للمبالغة في صفة الرواية، ويقال: روّى فلانٌ فلانًا شعرًا؛ إذا رواه له حتى حفظه للرواية عنه(١).

وقال ابن فارس: الراء والواو والياء أصل واحد، ثم يشتق منه، فالأصل ما كان خلاف العطش، ثم يصرف الكلام لحامل ما يروى منه، فالأصل رويت من الماء ريًّا.

وقال الأصمعي: رويت على أهلي أروي ريًّا، وهو راوٍ من قومٍ رواةٍ، وهم الذين يأتونهم بالماء، فالأصل هذا، ثم شبه الذي يأتي القوم بعلم أو خبر فيرويه، كأنه أتاهم بريِهم من ذلك(٢).

وقال ابن منظور: رَوَّيتُه الشعر تَرْوِيةً أي حملته على روايته، وأرويته أيضًا وتقول: أَنشِد القصيدة يا هذا، ولا تقل اروها، إلا أن تأمره بروايتها، أي:

---

(١) «تهذيب اللغة» ٢/١٤٩٣ مادة: روى.

(٢) «مقاييس اللغة» ٢/٤٥٣ مادة: الراء والواو وما يثلثهما، و«مجمل اللغة» ١/٤٣ مادة: روى.

باستظهارها[(١)].

فالرواية في اللغة تشمل الشعر والحديث وغيرهما.

أما عند المحدثين: فيقال: رواية الحديث ويقصد به أداء الحديث، بعد تحمله بوجه من وجوه التحمل، وضبطه، وتحرير ألفاظه، سواء كان الحديث مرفوعًا إلى النبي ﷺ، أم موقوفًا، أم مقطوعًا.

وقد اشتهر بين العلماء تقسيم الحديث إلى قسمين:

علم الحديث رواية: وهو ما يقصد به التعريف السابق

وعلم الحديث دراية: ويقصد بالدراية الفقه ويقصد بها أيضًا: علوم الحديث التي يُميز بها بين الصحيح والسقيم وما يتبع ذلك.

وأول من أشار إلى ذلك الرامهرمزي (٣٦٠) هـ في كتابه «المحدث الفاصل» وتبعه بعد ذلك من جاء بعده من المحدثين.

وتوجد استعمالات أخرى عند المحدثين للفظة الرواية ومنها:

١- إضافة الرواية إلى راويها من الصحابة، أو ممن تدور عليهم الأسانيد، أو ممن تدور عليهم الوجوه والطرق، أو من أصحاب الكتب، أو من الرُّواة عن أصحاب الكتب، فيقال مثلًا:

رواية أبي هريرة، ورواية المدنيين، ورواية الزهري، ورواية مالك عن الزهري، ورواية البخاري، ورواية الفربري عن البخاري إلى غير ذلك.

٢- إضافة الرواية إلى المروي، حيث تضاف الرواية إلى أمر في المتن، كقولهم: رواية التسبيع أو رواية التثليث في حديث ولوغ الكلب في الإناء.

٣- إضافة الرواية إلى نوعها.

حيث تضاف الرواية إلى النوع الذي تضاف إليه من أنواع الحديث، كقولهم: رواية الوصل، أو رواية الإرسال، أو رواية الوقف وغير ذلك.

---

(١) «اللسان» ١٧٨٦/٣ مادة: روى.

٤- وقد تذكر بدون إضافة فيقال مثلًا: وفي رواية كذا وكذا.

واستعمال المحدثين لإضافة لفظ الرواية إلى شيء مما ذكر، أو بدون إضافة، يكون ذلك في مقابلة رواية بأخرى من نفس النوع المضاف إليه، دون ما ينفرد به راويه.

ولأئمة القراءات مصطلحات تشبه اصطلاحات المحدثين.

يقول العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (١١١٧) هـ:

واعلم أن الخلاف إما أن يكون للشيخ كنافع، أو للراوي عنه كقالون، أو للراوي عن الراوي وإن سفل كأبي نشيط عن قالون، والقزاز عن أبي نشيط، أو لم يكن كذلك.

فإن كان للشيخ بكماله، أي مما اجتمعت عليه الروايات والطرق عنه فقراءة.

وإن كان للراوي عن الشيخ فرواية، وإن كان لمن بعد الرُّواة وإن سفل فطريق، وما كان على غير هذه الصفة، مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه فهو وجه[1].

والذي يعنينا من كل ما سبق هو إطلاق المحدثين لفظ الرواية على المروي من الكتب، وقد اشتهر هذا الإطلاق بعد القرن الثالث حيث أصبحت عناية المحدثين مركزةً على رواية المصنفات وضبطها، فأصبحت المصنفات تقوم مقام الروايات قبل التصنيف.

٣- **النسخة**: النسخ في أصله اللغوي يدور في معانيه على: نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو.

---

(١) «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للبنا الدمياطي ص٢٦، نقلا عن كتاب «معرفة مدار الإسناد» لمؤلفه محمد مجير الخطيب ١/١٦٢ – ١٦٤.

والنسخ: اكتتابك كتابًا عن كتاب، حرفًا بحرف، تقول: نسخته وانتسخته، فالأصل نسخة والمكتوب منه نسخة، لأنه قام مقامه، والكاتب ناسخ ومنتسخ[1].

وأضاف ابن منظور قيدا آخر (المعارضة) في معاني النسخ حيث يقول: نسخ الشيء ينسخه نسخًا وانتسخه، واستنسخه: اكتتبه عن معارضة[2] ا.هـ.

ولقد ذكرت كلمة النسخة عند المحدثين القدامى وأطلقوها على مجموعة الأحاديث التي تروى بإسناد واحد، وهي عندهم مرادفة للصحيفة.

كما يقال عن صحيفة همام بن منبه، فقد أطلق عليها بعض المحدثين نسخة همام بن منبه، وهي التي رواها عن أبي هريرة، كما قيل ذلك في الأحاديث التي رواها عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقالوا: نسخة عمرو ابن شعيب.

قال الخطيب (٤٦٣) هـ في كتابه «الكفاية» وقد عقد بابًا بعنوان:باب ما جاء في تفريق النسخة المدرجة وتحديد الإسناد المذكور في أولها لمتونها قال: لأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل على أحاديثَ كثيرةٍ، يذكر الراوي إسناد النسخة في المتن الأول منها، ثم يقول فيما بعده وبإسناده إلى آخرها.

فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة.

ونسخة أخرى عند أبي اليمان، عن شعيب أيضًا عن نافع عن ابن عمر.

ونسخة عند يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم، عن العلاء بن

---

(١) ينظر: «تهذيب اللغة» ٣٥٥٨/٤ مادة نسخ، و«مقاييس اللغة» لابن فارس ٤٢٤/٥، ٤٢٥ مادة: نسخ.

(٢) «اللسان» ٤٤٠٧/٧، مادة نسخ.

عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ونسخة عند عبد الرزاق بن همام، عن معمر بن راشد، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، وسوى هذا نسخ يطول ذكرها[1].

وبعد استقرار الأحاديث في بطون الكتب في القرن الثالث الهجري، أطلق العلماء اسم النسخ على روايات الكتب، فيقال مثلًا: نسخة أبي ذر الهروي، ونسخة أبي على الصدفي، ونسخة اليونيني، ونسخة ابن سعادة،.. وهكذا.

ومن الملاحظ أن العلماء غالبًا لا يطلقون هذا اللفظ على نسخة أو رواية إلا إذا ظهرت عناية صاحب هذه النسخة بها، وليس مجرد رواية الكتاب تطلق عليها نسخة، فكل نسخة رواية، وليس العكس فصاحب كل نسخة هو في الأصل راوٍ لها.

ولذا نجد النسخ يطلق عليها أحيانا رواية فيقال: رواية أبي ذر الهروي، ورواية ابن سعادة، ورواية اليونيني.. وهكذا.

* * *

(١) «الكفاية في علم الرواية» ص٣٢١.

الاختلاف في تسمية «صحيح البخاري»

مما لا يخفى على أحد أن عناية المؤلفين واختيارهم لوضع أسماء كتبهم المعبرة عن مضمونها ومحتواها يحتل من اهتمامهم المقام الأول؛ لأن عنوان الكتاب هو الدال على ما فيه.

فبعنوان الكتاب يعرف من ينظر إليه موقع هذا الكتاب من العلم الذي ألف فيه.

ولذا كان العلماء لهم عناية شديدة بصياغة عنوان الكتاب؛ ليكون دالا بدقة واستيعاب على ما يدخل فيه وما لا يدخل، فهو في كثير من الأحوال يصاغ صياغة التعريف، فيكون جامعًا مانعا كما هو شأن التعريف إذا كان دقيقًا.

ومما يصدق عليه القول في ذلك كتاب الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى؛ حيث قد اختار لكتابه اسمًا عرف منه شرطه في كتابه ومنهجه فيه، ولذا استلزم ذلك أن يكون الاسم طويلًا، وقد وقع الاختصار في بعض أجزائه مما ترتب عليه الإخلال بما قصده البخاري.

ولذا فمن أهم الأشياء التي ينبغي التحقق منها ونحن نتناول «صحيح البخاري» رحمه الله تعالى، بشيء من الدراسة، هو التحقيق في ألفاظ اسم «صحيح البخاري».

ولا يمنع ذلك من اختصار الاسم بما يدل على تميزه عن غيره من الكتب التي ألفت في هذا المجال فنقول مثلًا: «صحيح البخاري» أو «الجامع الصحيح»، أو غير ذلك، فقد ثبت عن البخاري نفسه اختصار اسم «الصحيح».

وإنما أعني بالتحقق في اسم الكتاب عندما يساق الاسم ويراد به اسم المصنف كما ذكره مؤلفه، وهذا عادة ما يكون في الفهارس والأثبات

والمعاجم والمشيخات[١]، ويكون أيضًا في مقدمات الشروح أو المختصرات للكتاب، أو غير ذلك.

ولذلك حينما نتناول التحقيق في اسم «صحيح البخاري» ينبغي تتبع هذه الكتب، وبعد الرجوع إلى المتاح لي من هذه الكتب يمكن تصوير الاختلاف في اسم «الصحيح» في النقاط التالية.

١- أشمل وأتم ما وقفت عليه وأرجح ما قيل هو أن اسمه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

وهذا الاسم بهذه الكلمات وبهذا الترتيب ذكره جمع من العلماء منهم:

أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (٣٩٨) هـ في أوائل كتابه «رجال صحيح البخاري»[٢].

والحافظ أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (٥٧٥) هـ في كتابه «فهرسة ما رواه عن شيوخه»[٣].

والعلامة أبو عمرو ابن الصلاح (٦٤٣) هـ في كتابه المعروف بـ«مقدمة ابن الصلاح»[٤] وشيخ الإسلام يحيى بن شرف النووي (٦٧٦) هـ في مقدمته للقطعة التي شرحها من «صحيح البخاري» المسمى بـ«التلخيص»[٥] وفي أول كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»[٦].

---

(١) المشيخات : هي التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو أجازوه وإن لم يلقهم. الرسالة المسطرفة: ١/١٤١

(٢) ١/٢٤.

(٣) ص٩٤.

(٤) ص١٦٧ ط. د/ عائشة.

(٥) ١/٢١٣

(٦) ١/٧٣

وأبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي الأندلسي(٧٢١) هـ في كتابه «إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح»[١].

والعلامة سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن (٨٠٤) هـ في مقدمة شرحه لـ«صحيح البخاري» المسمى بـ«التوضيح»[٢].

والعلامة بدر الدين محمد بن محمود العيني (٨٥٥) هـ في مقدمة شرحه «عمدة القاري»[٣] والإمام جلال الدين السيوطي (٩١١) هـ في أول شرحه للصحيح المسمى بـ«التوشيح»[٤] فهذا العنوان كما سقته وبهذا الترتيب ذكره كل من تقدم وهو الأرجح عندي، والله أعلم بالصواب.

وذكره القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (٧٣٠) هـ في «برنامجه»[٥] بتقديم كلمة (المختصر) فذكرها بعد كلمة الجامع هكذا: «الجامع المختصر المسند الصحيح..».

٢- لفظ: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

بدون ذكر كلمة: (المختصر)، وكلمة: (حديث) بدلا من كلمة: (أمور).

وهو ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هـ في مقدمة شرحه «فتح الباري».

ووجد هكذا مكتوبا على ظهر الورقة الأولى من نسخة أبى زيد المروزي ت (٣٧١) هـ عن الفربرى عن البخاري، وهذه النسخة تعتبر أقدم قطعة معروفة

---

(١) ص١٦.
(٢) ٢/٢٦.
(٣) ١/٥.
(٤) ١/٤٣.
(٥) ص ٦٨.

حتى الآن من «صحيح البخاري» حيث كتبت في حدود سنة (٣٧٠) هـ أي قبل وفاة صاحبها بسنة على الأقل، وسوف يأتي مزيد تفصيل لهذه الرواية.

وذكر الأستاذ محمد المنوني في بحث له بعنوان «صحيح البخاري في الدراسات المغربية»[١] أن في مكتبة الأحمدية بفاس نسخةً من «الصحيح» تنسب إلى رواية ابن الحطيئة عن أبى ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، وقد كتب على أول الجزء الثاني منها ما نصه: الجزء الثاني من «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه ﷺ وأيامه». بمثل ما جاء عند ابن حجر في المقدمة.

وابن الحطيئة المذكور هذا اسمه: أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد اللخمي الفاسى ساكن مصر والمتوفى بها في سنة (٥٦٠) هـ[٢].

وجاء أيضًا مكتوبا على ظهر نسخة أبي على الصدفي[٣].

ونسخة أبى على الصدفي هذه لها قيمة كبيرة وسيأتي الحديث عنها تفصيلًا.

ويتناول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في جزء صغير بعنوان: (تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي) الكلام على اسم «صحيح البخاري» ويرجح القول باللفظ الأول الذي سقته سابقًا، ونقله عن بعض من ذكرتهم ممن نقل عنهم اسم «الصحيح»، ونقل عن ابن حجر رحمه الله ما نقلته عنه ثم قال: فالاسم الذي أورده الحافظ ابن حجر فيه قصور شديد والدقة والتمام فيما

---

(١) ص١٤٢.

(٢) ينظر «وفيات الأعيان» لابن خلكان ١/١٧٠ – ١٧١.

(٣) فيما ذكره الدكتور عبد الهادي التازي في مقاله المنشور في مجلة معهد المخطوطات بعنوان «صحيح البخاري بخط الحافظ الصدفي»، ص٣٦ من العدد التاسع عشر المنشور في سنة ١٩٧٣ الجزء الأول.

ذكره الآخرون.. ثم قال: والظاهر أن الحافظ رحمه الله تعالى كتب هذا الاسم في حال شغل خاطر فإنه إمام ضابط حاذق دقيق جدًا.. اهـ[١].

قلت (الباحث): صنيع ابن حجر هذا ليس ذهولًا منه عما قيل عند غيره، وإنما قصد ما ذكر، وذلك يتبين بوضوح بعد ورود هذا الاسم على ظهر ثلاث نسخ مخطوطة، كل واحده منها تتمتع بالدرجة العالية في الصحة والإتقان.

وأما عن اختصار العنوان عند بعض العلماء فمنهم من أسقط كلمة (المسند) وكلمة (سننه) كما جاء عند الإمام القاضي أبى محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي المتوفى في حدود سنة (٥٤١) هـ وذلك في كتابه المسمى «فهرس ابن عطية»[٢] فصار هكذا «الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وأيامه»[٣].

ومن العجيب أن هذا الاسم كما وصف لم يثبت على طبعات «الصحيح» التي وقفت عليها، وحقه أن يثبت على وجه كل جزء ليدل على مضمونه بالاسم الذي سمَّى مؤلفه به هذا الكتاب.

والاسم الذي اختاره البخاري لكتابه على كل هذه الروايات فيه طول غير مألوف في أسماء الكتب، وليس من السهل أن يورده المتكلم بتمامه عندما يقصد الإشارة إلى الكتاب، ولذلك كان البخاري رحمه الله تعالى كثيرًا ما يعبر

---

(١) ص١١.

(٢) ص٤٥.

(٣) كما وقفت على صور أخرى للعنوان فيها اختصار كبير، ومنها ما جاء عند الحافظ أبى علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨)هـ وذلك في كتابه: «تقييد المهمل» ١/٥٩ حيث جاء بلفظ:

«الجامع المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

ومنها ما جاء عند القاضي عياض (٥٤٤) في مقدمة كتابه «مشارق الأنوار» ١/٩

عن الكتاب ببعض الألفاظ المختصرة التي تدل عليه، ومما ثبت في ذلك أنه سماه: «الجامع الصحيح» كما جاء ذلك في قوله: كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعتم كتابا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع «الجامع الصحيح»[١].

وربما اقتصر في الدلالة عليه بلفظ: «الجامع» كما جاء في قول البخاري: ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحيح؛ حتى لا يطول[٢].

كما أنه قد يقتصر في الدلالة عليه بكلمة «الصحيح» ومن ذلك قول البخاري: ما كتبت في كتاب «الصحيح» حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين[٣].

وأبعد من ذلك كله تسمية البخاري لكتابه هذا بـ(البخاري)، حيث جعله شريكا له في التسمية والشهرة به بين الناس، كما جاء في قوله من رواية محمد ابن أبي حاتم الوراق على ما جاء في بعض المصنفات: لو نُشِرَ بعض أستاذيَّ هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت البخاري ولا عرفوه[٤].

---

(١) سيأتي تخريجه في ترجمة إبراهيم بن معقل النَّسفي.

(٢) سيأتي تخريجه في ترجمة إبراهيم بن معقل النَّسفي.

(٣) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٩/٢، ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» ٢/٢٤٩-٢٥٠، النووي في «التلخيص» ٢١٦/١، المزي في «التهذيب» ٤٤٣/٢٤، الذَّهَبِيّ في «السير» ٤٠٢/١٢، وكذا أورده ابن حجر في «هدى الساري» ص٧، كلهم من طريق الفربري، عنه.

(٤) أخرجه الخطيب في «التاريخ» ٧/٢، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧٥/٥٢، والمزي في «تهذيب الكمال» ٤٤٠/٢٤، وكذا أورده الذَّهَبِيّ في «السير» ٤٠٣/١٢، والسبكي في «الطبقات» ٢٢١/٢، الحافظ في «الهدي» ص٤٨٧. قلت: ويتعلق بهذا السياق أمران:

أحدهما: تصحف قوله: (أستاذي) إلى: (أستاري) في «هدي الساري»، كما تصحف إلى (إسنادي) في «تاريخ بغداد» و«الطبقات» للسبكي. =

وإذا كان الإمام البخاري قد أطال في تسمية كتابه، فقد جعل اسمه بهذا الطول غير المألوف عنوانا دقيقا شاملًا لكل مزايا الكتاب وخصائصه وموضحًا لمنهجه في تأليفه.

فهو جامع حيث لم يقتصر على أحاديث موضوع واحد، وإنما نوّع في موضوعاته وجعله شاملًا لكثير من الفروع من العلم في الأحكام والفضائل والآداب والرقائق والتفسير والأخبار.. إلخ، حتى وصلت أبوابه إلى أكثر من ثلاثة آلاف وأربعمائة بابًا، جمع فيها قدرًا لا بأس به لتحقيق ما زاد من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

وهو صحيح في كل ما أورده من أحاديثه الأصول، وهي التي أخرجها في متون الأبواب موصولة السند إلى رسول الله ﷺ، وأفردها بطابع وصيغة محددة عنده، وهي التصريح بقوله: حدثنا، والعنعنة بشرطها الذي التزمه وتشدد فيه، فكل حديث ورد في كتابه على هذا النحو فهو صحيح عنده.

ولا يعكر على وصف الكتاب بالصحة أنه اشتمل على أحاديثَ أخرى ليست من شرطه؛ لأنه قد ميز ذلك، حيث ميز الأحاديث المسندة عن المعلقات والنقول الأخرى، وعلى اعتبار تميز المسند الصحيح، يجب أن نفسر ما رواه إبراهيم بن معقل النَّسفي من قوله: ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح بأن المراد أنه لم يدخله على هذا النحو، وبهذا الطابع من وصله على الطريقة المعنية، ويؤكد صحة هذا التفسير ما رواه الإسماعيلي من قوله: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا.

وهو مسند بالنظر إلى أحاديثه الأصول أيضًا، فهو لم يورد في الكتاب

الآخر: قوله: (كيف صنفت البخاري) كذا هو عند الحافظ في «الهدي» أما عند غيره فجاء مرة: (كيف صنفت التاريخ) وأخرى: (كيف صنفت كتاب التاريخ) وثالثة: (لم يفهموا كتاب التاريخ).

شيئا من المراسيل والمنقطعات والبلاغات، اللهم إلا ما يكون في غير الأصل، كالتعليقات والتراجم وغير ذلك.

وهو مختصر؛ لأنه لم يستوعب فيه كل ما صح عنده من حديث رسول الله ﷺ، بل اقتصر فيه على مقدار يسير جدًا مما كان يحفظه من صحاح الحديث، فقد صرح في بعض أقواله أنه يحفظ مائة ألف حديث صحيح، وهو لم يقتصر على هذا القدر الموضوع في الكتاب إلا حرصًا على الاختصار لئلا يطول الكتاب كما قال البخاري رحمه الله تعالى: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول.

هذه هي الصفات الأربع التي تميز بها كتاب البخاري، وهي مستمدة كما ترى من عنوانه الذي وضعه له، مع ملاحظة أن وصف الصحة في الأحاديث التي أوردها في الكتاب هو أعلى هذه الصفات، وهي التي جعلت البخاري وكتابه يتبوآن مكانة عالية على مرِّ الزمان.

وهناك أمر آخر تجدر الإشارة إليه وهو تعبير الإمام البخاري في تسميته بقوله: أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، فهذا التعبير جعل به البخاري رحمه الله رسول الله ﷺ محور كتابه، حيث اشتمل على ما يتعلق بأمور رسول الله ﷺ وصفاته التي قد يكون منها خاصًا به ﷺ، ليلمح بذلك إلى أن ما يتعلق بشخص رسول الله ﷺ داخل في نطاق عناية المحدثين واهتمامهم بكل ما صدر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو أقرار، أو حتى كان ذلك صفة خُلُقية، أو خَلقية فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع

من الدراسات القديمة التي تناولت الاختلاف بين الروايات وتوجيهها غير الشروح لـ«صحيح البخاري» كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغساني (٤٩٨) هـ حيث تناول في قسم من

الكتاب الاختلافات الواقعة بين الرُّواة، وذلك في أسانيد «الصحيح» فقط دون متونه، حتى جاء بعده القاضي عياض (٥٤٤) هـ فألف كتابه «مشارق الأنوار» وتناول فيه الاختلافات الواقعة في الأسانيد والمتون التي وقعت من قبل الرُّواة، ووجهها ورجح بينها، ثم ابن قرقول (٥٦٩) هـ في كتابه «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» حيث استدرك على القاضي عياض بعض ما فاته، وله عليه بعض التعقبات[١].

وقد اختصر القسم الخاص بالاختلافات في الرُّواة في «صحيح البخاري» من كتاب «تقييد المهمل» الحافظ يوسف بن عبد الهادي الحنبلي المتوفى سنة (٩٠٩) هـ وهو بعنوان: «الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري وروايات عن إبراهيم بن معقل النَّسفي» [٢].

ومما كتب عن روايات الجامع الصحيح، مع الاهتمام باستيعابها ما كتبه العلامة محمد بن يحيى الكاندهلوي حيث كتب مقدمة للإفادات التي جمعها عن الشيخ الإمام رشيد بن أحمد الجنجوهي(١٣٢٣) هـ على «صحيح البخاري» مع زيادات من عنده حتى صار شرحا كبيرًا وسماه: «لامع الدراري على جامع البخاري» [٣]

إضافة إلى ذلك فقد وقفت على بعض الأبحاث المعاصرة التي تناولت بعض مباحث هذه الرسالة:

أولها: بحث بعنوان: (روايات ونسخ الجامع الصحيح).. دراسة وتحليل للدكتور/ محمد بن عبد الكريم بن عبيد أستاذ السنة النبوية وعلومها المشارك

---

(١) وسيأتي الحديث عن هذه الكتب تفصيلًا.

(٢) وهو مطبوع في مجلد نشرته دار الوطن بالرياض سنة (١٤٢٠)هـ بتحقيق صلاح فتحي هلل. وعندي مصورة من مخطوط هذا الكتاب من دار الكتب المصرية في حوالي ٥٦ لوحة.

(٣) وهو مطبوع في عشرة مجلدات نشرته المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة.

بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهو بحث في حدود سبعين صفحة، تناول فيه الموضوع من خلال ثلاثة أبواب: الباب الأول: تكلم فيه عن الإمام البخاري وعن «الصحيح». والباب الثاني تحدث فيه عن روايات «الجامع الصحيح» وذلك من خلال التعريف بأهم هذه الروايات باختصار شديد، ثم تحدث عن أشهر طبعات «صحيح البخاري» ونسخه المخطوطة.

والباب الثالث فهو للحديث عن الاختلافات من خلال أنواع هذه الاختلافات ثم ذكر النقول عن الإمامين أبي علي الجياني وابن حجر رحمهما الله تعالى. وهو في حقيقة الأمر وإن كان لم يتناول الموضوع بعمق، ومحاولة الاستقراء، وتتبع الروايات إلا أنه يعتبر ألقى ضوءًا على الموضوع بما لم يسبق إليه أحد من المعاصرين،فجزاه الله خيرًا.

والبحث الثاني: بحث للدكتور/ نزار عبد القادر الريان –رحمه الله- أستاذ الحديث المشارك بكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، وهو بعنوان: (الإمام اليونيني وجهوده في حفظ «صحيح البخاري» وتحقيق رواياته).

وهو بحث مستلٌّ من المجلة من المجلد العاشر العدد الأول من صـ٢٢٣-٢٦٠ لسنة ٢٠٠٢ [(١)]. وهو في حدود ٣٧ صفحة، وتناول فيه الموضوع في أربعة مطالب: الأول عن الإمام اليونيني وأسرته العلمية، والمطلب الثاني عن تصنيف البخاري لكتابه «الصحيح»، والمطلب الثالث لرواة «صحيح البخاري» ونسخه التي اعتمدها اليونيني، والمطلب الرابع في نهوض اليونيني لـ«صحيح البخاري» دراسة وجمعًا للروايات، وتدريسًا ومقارنة بين الروايات.

---

(١) وقد حصلت على هذه المستلة من الأستاذ الدكتور/ مصطفى أبو عمارة حيث كان عضوًا محكمًا لهذا البحث.

وهي دراسة وإن كان صغيرة إلا أنها مركزة في بابها، غير أنها تحتاج إلى تبسيط وتدعيم بالنماذج التطبيقية، فجزاه الله خيرًا، وأدخله فسيح جناته.

البحث الثالث: بحث بعنوان: (صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله) تأليف الأستاذ/ محمد المنوني أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب ودار الحديث الحسنية بالمغرب. وهو بحث منشور في مجلة دعوة الحق العدد الأول من السنة السابعة عشر مارس سنة ١٩٧٥م وهو في حدود أربعين صفحة.

وقد تناول «صحيح البخاري» ورواية المغاربة له، وذلك من خلال راويين فقط هما: إبراهيم بن معقل النَّسفي، ومحمد بن يوسف الفربري ثم تطرق للرواة عنهما تفصيلًا، وأشهر الروايات عنهما، وأماكن وجود هذه النسخ، وهو بحث قيم استفدت منه كثيرًا في المبحث الخاص بعناية المغاربة بـ«صحيح البخاري».

البحث الرابع: بحث بعنوان: (صحيح البخاري بخط الحافظ الصدفي) تأليف الدكتور/ عبد الهادي التازي، وهو منشور في مجلة معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية، وقد نشر في المجلد التاسع عشر الجزء الأول الصادر في ربيع الآخر سنة ١٣٩٣هـ الموافق شهر مايو ١٩٧٣م، وهو يشمل الصفحات من صـ٢١ حتى صـ٥٢ أي: حوالي ثلاثين صفحة.

وقد خصصه للحديث عن إحدى مخطوطات نسخة أبي علي الصدفي وسيأتي الحديث تفصيلًا عن هذه النسخة.

البحث الخامس: بحث بعنوان: (التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة) للشيخ عبد الحي الكتاني مخطوط، وهو مقدمة وضعها المؤلف لبيان فضل رواية ابن سعادة (٥٢٢) هـ التي رواها عن صهره وشيخه أبي علي الصدفي (٥١٤) هـ عن أبي الوليد الباجي (٤٧٤) هـ عن أبي ذر الهروي (٤٣٤) هـ عن

شيوخه الثلاثة عن الفربري، كما سيأتي الحديث تفصيلًا عن هذه النسخة.

وهذه المقدمة وضعها الشيخ عبد الحي الكتاني كمقدمة للمجلد الأول الموافق للخمس الثاني من أصل «الصحيح» وقد نَشَرَ هذا الخمس بالتصوير الشمسي كمخطوط الأستاذ ليفي بروفنسال[1] مدير معهد الرباط، وذلك في باريس سنة ١٣٤٧هـ- ١٩٢٨م، وعندي مصورة لهذه المقدمة وهذا الخمس من نسخة ابن سعادة، وهذه المقدمة في حدود ٣٣ لوحة وهي بخط أندلسي.

كما توجد بعض المقالات التي تناولت النسخة اليونينية مثل مقالة الشيخ أحمد شاكر وهي بعنوان: (النسخة اليونينية من صحيح البخاري) وقد وضعتها دار الجيل في مقدمة الطبعة التي طبعوها من النسخة السلطانية، وسيأتي الحديث عن هذه المقالة في مبحث النسخة اليونينية.

ومنها مقدمة الدكتور/ محمد زهير بن ناصر لطبعة «صحيح البخاري» لدار طوق النجاة وغير ذلك.

ووجدت في مجال التعريف ببعض الرُّواة كثيرًا من كتب الفهارس والبرامج ومعاجم الشيوخ والمشيخات، حيث تناولوا التعريف ببعض الرُّواة، وذكر الروايات المختلفة ورواة النسخ المشهورة عن البخاري، وبيان طرق هذه النسخ إلى مؤلفي هذه الكتب.

كما اعتنت كتب التراجم والجرح والتعديل وتواريخ الرجال وكتب الطبقات المختلفة بالحديث عن رواة البخاري.

وقد أُفرد الرُّواة بالتصنيف فقد صنف الإمام أبو بكر محمد بن عبد الغني

---

(١) ليفي بروفنسال Levi-Provencal ولد في الجزائر، وحصل على درجة الليسانس من كلية الآداب بالجزائر،وعمل في معهد الدراسات العليا المغربية في الرباط، وعمل أستاذًا للعربية والحضارة الإسلامية في جامعة باريس، وفي كلية الآداب بالجزائر. ودعي للعمل أستاذًا زائرًا في جامعة القاهرة ومن أبرز اهتماماته تاريخ الأندلس.

البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة (٦٢٩) هـ كتابه «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» وألف الإمام محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري السبتي الأندلسي (٧٢١) هـ كتاب «إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» كتبه ابن رشيد وترجم فيه لسلسلة رواة «صحيح البخاري» منه إليه وجعل كتابه سبع حلقات أو قرائن، هي الطبقات بينه وبين البخاري، مقتصرًا في كل طبقة على واحد أو أكثر الذين بهم يتصل إسناده، ويستقيم طريق روايته، وهو طريق أبي ذر الهروي وغير ذلك.

والكتاب مطبوع طبعته الدار التونسية للنشر بتحقيق الشيخ الدكتور/ محمد الحبيب ابن الخوجة.

ومن الملاحظ على كل هذه الدراسات التي كتبت باللغة العربية أنها أبحاث صغيرة، كل منها يختص بأحد مباحث هذه الرسالة.

ومما يثير العجب والدهشة أن المستشرقين مع قلة إنتاجهم الفكري بما يتعلق بالدراسات الإسلامية[1]، إلا أن موضوع روايات صحيح البخاري كان

---

(١) مما تجدر الإشارة إليه أن المستشرقين كانت لهم عناية بالدراسات الشرقية عمومًا، والعربية خصوصًا، ومن مظاهر عنايتهم بالدراسات العربية والإسلامية محاولتهم اقتناء كثير من المخطوطات العربية.

ولاشك أن أهم هذه المجموعات على الإطلاق -كما قَال د/ أيمن فؤاد سيد- هي مجموعة المخطوطات الموجودة في مكتبات إستانبول والأناضول والتي يقدر عددها بنحو (٢٥٠) ألف مخطوط عربي، وكذلك المخطوطات العربية الموجودة في إيران.

أما مجموعات المخطوطات العربية الموجودة في أوربا فأهمها المجموعات الموجودة في باريس وبرلين ولندن وليدن ومدريد وروما ودبلن وسان بطرسبرج، وتتركز أهم مجموعات المخطوطات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية في برنستون وييل، كما تشتمل مكتبات الهند والدول الإسلامية التي تكون الكومنولث الروسي على مجموعة هامة من المخطوطات العربية والإسلامية.

وفي تركيا تتكون مكتبات استانبول وحدها من نحو ١٥٠ خزانة وقفية، موزعة الآن على =

نحو ١٦ مكتبة جمع القسم الأكبر منها مؤخرًا في المكتبة السليمانية، ولم يبق خارجها إلا المجموعات المحفوظة في متحف طوبقبوسراي، ومكتبة كوبريلي، وغير ذلك.
ويوضح سبب كثرة المخطوطات في استانبول إجابة العالم التركي الراحل خوجا شرف الدين عندما سأله صديقه المستشرق الألماني هلموت ريتر عندما قَال له: كيف استطعتم أن تجمعوا كل هذه الكتب؟
أجابه بكلمة واحدة: «بالسيف» وأضاف ريتر: وفي الحقيقة فإن قسمًا كبيرًا من هذه الكنوز كان أسلابًا وغنيمةً، فقد ورث العثمانيون الدول الإسلامية السابقة عليهم، واعتبروا أنفسهم حكام العالم الإسلامي بعد انتقال الخلافة إليهم فكان من الطبيعي أن ينقلوا إلى عاصمتهم – عاصمة الخلافة- بين ما نقلوه من البلاد التي وقعت تحت سيطرتهم الإنتاج الفكري المتمثل في المخطوطات العربية.
أما في أوربا فيرجع تكوين المخطوطات الشرقية عمومًا، والمخطوطات العربية خصوصًا إلى فترة الحروب الصليبية، ولكن البداية الحقيقية ترجع إلى القرن السادس عشر الميلادي عندما بدأ اتصال فرنسا بالمخطوطات العربية، غير أنها لم تتعد في هذه الفترة أصابع اليدين، ثم ارتفع عدد المخطوطات في فرنسا في عام ١٦٦٨م ليبلغ ٤٦٨ مخطوطة، ثم ارتفع في فترة حكم لويس الرابع عشر إلى أكثر من ١٨٠٠ مخطوطة، ثم ارتفع عقب الحملة الفرنسية (١٧٩٨- ١٨٠١م) ليصل عدد المخطوطات إلى أكثر من خمسة آلاف مخطوطة عربية وازداد شيئًا فشيئًا حتى وصل العدد في سنة ١٩٩٣ (٧٢٠٠) سبعة آلاف ومائتي مخطوطة.
أما أسبانيا فتتمثل أكبر مجموعة في مكتبة دير الإسكوريال في ضواحي مدريد التي أقامها ملك أسبانيا فيليب الثاني سنة ١٥٧٦م تخليدًا لذكرى انتصاره على الفرنسيين عام ١٥٥٧م.
ومقتنيات هذه المكتبة كثيرة جدًا، حيث جمع فيها ما تركه المسلمون في بلاد الأندلس بعد الاستيلاء عليها. كما ضم إليها في عهد الملك فيليب الثالث عام ١٦١٢م خزانة مولاي زيدان السعدي ملك مراكش التي كان ينقلها في سفينة أثناء صراعه مع إخوته، واختطفها القراصنة الأسبان في عرض البحر، ظنًا منهم أن هذه الصناديق تحتوي على ذهب، وأهدوها إلى ملك أسبانيا، وكانت تضم نحو خمسة آلاف مخطوط عربي، باءت جميع محاولات استعادتها بالفشل، كما أن بابا الفاتيكان أمر بأن لا يخرج من هذه الخزانة أي كتاب خارج نطاق الدير.
أما الألمان فقد تركزت مجموعات المخطوطات لديهم في مكتبة برلين، وهي كثيرة جدًا، حتى إن المستشرق هانس روبرت رويمر عمل إحصاء وفهرسة شاملة لجميع =

محط اهتمامهم، حيث كتب فيه غير واحد من المستشرقين، مما يدل على أن الموضوع مطروح بقوة، وذلك لأنه يتعلق بتاريخ أصح كتاب عندنا نحن المسلمين بعد كتاب الله تعالى.

ومن هذه الدراسات على سبيل المثال:

١- كتب المستشرق يوهان فك[(١)] عن تاريخ رواية «صحيح البخاري».

المخطوطات الشرقية الموجودة في ألمانيا، وذلك في سنة ١٩٥٥م، وتبين من المسح الأولي لهذه المكتبات أن هناك ما يقرب من ١٤ ألف مخطوط شرقي غير مفهرس.

أما في بريطانيا فتركز أهم المخطوطات في المكتبة البريطانية (المتحف البريطاني سابقًا) (١٠٦٠٠مخطوط) ومكتبة جامعة كمبردج (١٩١٠ مخطوط) ومكتبة البودليانا بإكسفورد (٢٣٥٠ مخطوطًا).

ومن أهم المكتبات الغنية بالمخطوطات النفيسة في أوربا مكتبة شيستربتي، الموجودة الآن في دبلن بأيرلندا، وهذه المكتبة جُمعت بعناية فائقة، جمعها السير ألفريد شيستربتي أحد هواة جمع المخطوطات الشرقية في القرن العشرين الذي نجح في جمع (٣٥١٠) مخطوطة شرقية نادرة، وكانت هذه المجموعة أغلبها من مصر والشام واليمن، وكانت سنة ١٩٣٠م في بارودا هاوس بلندن، وعُدَّت في ذلك الوقت واحدة من أشهر مجموعات المخطوطات العربية في العالم، ثم نقلت إلى دبلن بأيرلندا سنة ١٩٥٠م، ووقف لها هناك مبنى خاصًا بها.

وتحتفظ مكتبة شيستربتي أيضًا بأرشيف ضخم للمراسلات التي دارت بينه وبين تجار الكتب، الذين زودوه بهذه المخطوطات، كما تحتفظ بمعلومات عن مخطوطات أخرى، لم تصل إليه ولا يعلم مصيرها الآن.

باختصار وتصرف من كتاب: «الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات» لمؤلفه د/ أيمن فؤاد سيد من صـ٥٠٧-٥٢٠.

(١) هو مستشرق ألماني له: كتاب: «تاريخ حركة الاستشراق»، ترجمة عمر لطفي العالم. دمشق، دار قتيبة، نشر سنة: ١٤١٧-١٩٩٦.

وله كتاب « العربية » ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، طبع دار الكتاب العربي.

٢- كتب ابن أبي شنب[1] عن الرواية التي اشتهرت لـ«صحيح البخاري» في الجزائر.

٣- كتب المستشرق منجانا[2]، عن أقدم مخطوط يعرف حتى الآن لـ«صحيح البخاري» وهو من رواية أبي زيد المروزي (٣٧١) هـ عن الفربري والمخطوط عبارة عن قطعة من «الصحيح» تبدأ بكتاب الزكاة وتنتهي بكتاب الحج.

وكتب منجانا دراسة حول هذه الرواية باللغة الإنجليزية، ونشرت هذه الدراسة عام ١٩٣٦م في كامبردج وساعده في بعضها المستشرق مرجليوث[3].

٤- كما كتب الأستاذ/ فؤاد سزكين عن رواية «صحيح البخاري» في كتابه «مصادر البخاري في الصحيح»، وهو بحث نشر وكتب باللغة التركية،

---

(١) هو محمد بن العربي ابن أبي شنب ١٨٦٩- ١٩٢٩م ولد في مدينة المدية، وهي بلدة مشهورة من أعمال الجزائر، له كثير من المؤلفات والتحقيقات.
تنظر ترجمته في «الأعلام» ٦/ ٢٦٦، وكتاب: «محمد بن أبي شنب وآثاره» للشيخ عبد الرحمن الجيلالي، طبع المؤسسة الوطنية للكتاب ـ الجزائر ١٩٨٣م

(٢) أستاذ اللغة العربية في جامعة مانشستر بلندن، ويوجد فهرس لمجموعته، وتوجد المخطوطات العربية في المجلد الرابع منه. ومجموعته الآن محفوظة في مكتبة سيلي أوك- برمنجهام/ بريطانيا
وينظر: «مجموعات المخطوطات العربية» لسزكين ص٧٢، و«فهارس المخطوطات العربية» لعواد ٢/٢٦٧.

(٣) هو ديفيد صموئيل مرجليوث (١٨٥٨-١٩٤٠م) David Samuel Margoliouth مستشرق إنجليزي شهير، أستاذ اللغة العربية في جامعة أكسفورد منذ سنة ١٨٨٩م، له من المؤلفات العربية: آثار عربية شعرية نشر بلندن - ليبسيك ١٨٨٧ م.
وعنى بنشر «معجم الادباء» لياقوت الحموي في ٧ مجلدات، وكتاب «الأنساب» للسمعاني، و«رسائل أبي العلاء المعري» مع ترجمتها إلى اللغة الانكليزية..

وقد سبق نقل جزء من ملخص هذه الدراسة.

٥- وكتب المستشرق ليفي بروفنسال (١٨٩٤-١٩٥٦م) مدير معهد الرباط عن الرواية المغربية لـ«صحيح البخاري» والمعروفة بنسخة ابن سعادة (٥٢١) هـ، ونشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية مع مقدمة الشيخ عبد الحي الكتاني لهذه النسخة، وصور الخمس الثاني من هذه النسخة بالتصوير الشمسي وسبق الحديث عنها قريبًا.

* * *

تمهيد

المحور الأول
وضع المحدثين ضوابط وآداب لتحمل الرواية
(التحمل والأداء)

أولًا: التحمل

من أهم العوامل التي ساعدت على ضبط الرواية، والنصوص النبوية، والكتب، والأجزاء، والمرويات الحديثية: التلقي والسماع المباشر للروايات من الشيوخ مباشرة، وهو ما يسمى عند المحدثين بالتحمل.

والتحمل قد وضع له المحدثون ضوابطَ وآدابًا، وأفردوه بمباحثَ مهمة في كتب المصطلح وعلوم الحديث.

سن التحمل:

اختلف السلف من المحدثين في السن التي يصح فيها تحمل الراوي للحديث؛ والسبب في اختلافهم هو اعتبار سن التمييز.

قال القاضي عياض في «الإلماع»[1]: وقد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع.. ولعلهم إنما رأوا هذا السن أقل ما يصح به الضبط، وعقل ما يسمع وحفظه؛ وإلا فمرجوع ذلك للعادة، ورُب بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئًا فوق هذا السن، ونبيل الجبلة، ذكي القريحة يعقل دون هذا السن.اهـ.

ولقد وضع العلماء طرقًا للتحمل وهي كثيرة، وجمعها العلماء في ثمانية أنواع، وكل نوع، منها تحته صور وأنواع أخرى، ومجمل هذه الطرق هو:

أولها: السماع من لفظ الشيخ.

ثانيها: القراءة على الشيخ.

ثالثها: المناولة.

رابعها: الكتابة.

---

(١) صـ٦٢- ٦٤.

خامسها: الإجازة.

سادسها: الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته.

سابعها: وصيته بكتبه له.

ثامنها: الوجادة والوقوف على خط الراوي فقط.

وتفاصيل هذه الأنواع مبسوطة في كتب علوم الحديث، وأعلى هذه الطرق وألصقها بتوثيق المرويات والنصوص هو السماع من لفظ الشيخ ثم القراءة عليه.

السماع من لفظ الشيخ[١]:

إن سماع المرويات من الشيخ سواء كانت مرويات فردية، أو كتبًا بعينها يعد من أفضل الطرق والوسائل التي اتبعها المحدثون من أجل المحافظة على الأصول الخطية للكتاب الواحد، وعدم السماح بتداخل الروايات بعضها في بعض، فقد كان شعارهم: الأسانيد أنساب الكتب[٢].

والسماع من لفظ الشيخ إما أن يكون إملاء أو تحديثًا من غير إملاء، وقد يكون من حفظ الشيخ، وقد يكون من كتابه.

والإملاء أعلى رتبة من التحديث من غير إملاء؛ لأن الإملاء يتطلب شدة التحري، ودقة الضبط، ونهاية التحقيق من الشيخ والتلميذ.

القراءة على الشيخ أو العرض

وهي أن يقرأ الراوي أو غيره من كتاب أو من حفظ والشيخ حافظ لما يقرأ عليه أو ماسك بأصله.

وسواء في ذلك كنت أنت القارئ أو قرأ غيرك وأنت تسمع، وقرأت من

---

(١) ينظر «الإلماع» للقاضي عياض ص٧٧- ٧٨، «مقدمة ابن الصلاح» ص٣١٦، «التبصرة والتذكرة» «فتح المغيث» للعراقي وغيرها.

(٢) «هدى الساري» ص٥

كتاب أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو لا يحفظ لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره[١].

ولقد اشترط المحدثون شروطًا للتحمل:

١- تعلم اللغة والنحو:

لقد اشترط المحدثون في الراوي الذي يحمل الحديث أن يُعنَى بتعلم اللغة العربية والنحو، حتى لا يقع في اللحن والتغيير والتبديل، فالجهل بأساليب اللغة العربية وتصاريف الكلام أوقع بعض المحدثين في التصحيف.

ولقد تنبه المحققون من أهل الحديث إلى ما يمكن أن يحدثه الخطأ في الإعراب من تغيير في معاني النصوص فحذروا من ذلك.

قال القاضي عياض رحمه الله في «الإلماع»[٢]: وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب. اهـ.

ثم ضرب أمثلة كثيرة لذلك.

ولذا يقول الأوزاعي: أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عربا[٣].

وقال شعبة: من طلب الحديث فلم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس، وليس له رأس.

وقال حماد بن سلمة: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها[٤].

ولذلك نجد الحافظ اليونيني وقد جمع روايات «الصحيح» عرضها على مالك أزمة اللغة: ابن مالك النحوي حتى يوجه هذه الروايات من جهة اللغة،

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص٣١٨- ٣١٩.

(٢) ص١٣٦- ١٣٧.

(٣) أخرجه الرامهرمزي «المحدث الفاصل» ص٥٢٤، والخطيب في «الكفاية» ص٢٩٧.

(٤) روى هذا الأثر وما قبله الخطيب في «الجامع» ٢/٢٦-٢٧.

وتجمع له شيء من التعليقات سماه «التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح» وسيأتي الحديث عنه.

٢- الأخذ عن أهل العناية بالحديث:

إن الراوي الذي يريد أن يتحمل ويؤدي لابد له من تفرغ وعناية وتضحية من أجل تحصيل الحديث وضبطه والعناية به، وحفظه في صدره وكتابه فليس كل من ثبتت عدالته يصح الأخذ عنه واعتماده في سماع الحديث.

قال عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: لا يؤخذ العلم إلا عمن شُهد له بطلب الحديث.

وقال عبد الله بن عون: لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفًا بالطلب.

وعن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث يقال: ليس من أهله[١].

لذا يقول الخطيب البغدادي: فأول شرائط الحافظ المحتج بحديثه إذا ثبتت عدالته، أن يكون معروفًا عند أهل العلم بطلب الحديث وصَرْف العناية إليه[٢].

٣- تقييد الرواية في الأصل حين سماعها:

إذا سمع الراوي الحديث وجب عليه تقييده في أصله، وأن لا يعتمد على حفظه وحده، وكتابة الحديث المروي عند السماع أو بعده مباشرة تحافظ على النص المروي من عوامل الزمان، فقد يعتريه نسيان، فيضطر إلى روايته بالمعنى عندما لا تساعده حافظته على استحضار ما سمع، وقد لا تتوافر فيه شروط الرواية بالمعنى.

---

(١) روى هذه الآثار الخطيب في «الكفاية» ص ٢٥١-٢٥٢

(٢) «الكفاية» ص ٢٥١.

ويزداد الأمر تأكيدًا في الأحاديث والمرويات التي تتغير بتغير الشكل أو الإعراب.

ولذا يقول الخطيب البغدادي: ويُروى عن بعض من كان يذهب إلى وجوب اتباع اللفظ أنه كان لا يحدث إلا لمن يكتب عنه، ويكره أن يحفظ عنه حديثه خوفًا من الوهم عليه والغلط فيه حال روايته[١].

٤- حفظ الحديث:

ومن تمام عناية المحدثين بحديث رسول الله ﷺ ومحافظتهم على لفظه ومعناه تأكيدهم على ضرورة حفظه بعد كتابته في أصل المحدث.

فالحفظ وسيلة أخرى إضافة إلى الكتابة تعمل على تذكير الراوي باللفظ الذي سمعه من شيخه حتى لا يقع فيه التبديل والتغيير أو التصحيف والتحريف.

لقد ابتلي بعض المحدثين بورّاقين أدخلوا عليهم في كتبهم ما ليس منها.

قال أشهب: وسئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ، وهو ثقة صحيح، أيؤخذ عنه الأحاديث؟ فقال: لا يؤخذ منه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل.

وقال هشيم: من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث، يجيء أحدهم بكتاب كأنه سجل مكاتب[٢].

ولقد كان لحفظ الحديث أهمية كبيرة عند المحدثين، واتخذوا لتحقيق ذلك عدة وسائل منها: المذاكرة، ولهم في أصحاب رسول الله ﷺ القدوة الحسنة:

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: كنا نكون عند رسول الله ﷺ فنسمع منه

---

(١) «الجامع» ٢/٧٥.

(٢) أخرجه وما قبله الخطيب في «الكفاية» ص٢٣٧، ٢٣٨.

الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه[(١)].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: تحدثوا وتذاكروا، فإن الحديث يذكر بعضه بعضًا[(٢)].وسار على ذلك التابعون ومن بعدهم.

وروى الخطيب بإسناده إلى إبراهيم الأصبهاني قال: كل من حفظ حديثًا فلم يذاكر به تفلت منه[(٣)].

وإذا لم يجد الطالب من يذاكره أدام ذكر الحديث مع نفسه، وكرره على قلبه؛ حتى لا ينساه كما روى الخطيب عن شعبة أنه كان يفعل ذلك[(٤)].

٥- عدم الإكثار من تحمل الحديث:

قال الخطيب: ولا يأخذ الطالب نفسه بما لا يطيقه، بل يقتصر على اليسير الذي يضبطه ويحكم حفظه ويتقنه[(٥)].

ثم روى عن ابن علية قال: كنت أسمع من أيوب خمسة، ولو حدثني بأكثر من ذلك ما أردت.

وروى عن سفيان قال: كنت آتي الأعمش ومنصورًا فأسمع أربعة أحاديث، خمسة، ثم أنصرف؛ كراهة أن تكثر وتفلت.

وقال شعبة: كنت آتي قتادة فأسأله عن حديثين فيحدثني؛ ثم يقول أزيدك؟

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» ٢٣٦/١ (٤٦٤) وذكره الهيثمي في «المجمع» ١٦١/١ وعزاه لأبي يعلى وقال: فيه يزيد الرقاشي وهو ضعيف.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٥٤٥، والخطيب في «الجامع» ٢٣٧/١ (٤٦٨).

(٣) «الجامع» ٢٣٨/١ (٤٧٢).

(٤) «الجامع» ٢٣٨/١- ٢٣٩ (٤٧٣).

(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢٣١/١.

فأقول: لا، حتى أحفظهما وأتقنهما[(١)].

وهكذا نرى أئمة الحديث لا يكثرون من تحمل الحديث؛ خشية أن يزاحم بعضه بعضًا، وهو وسيلة من الوسائل التي تساعد على التثبت من المحفوظ.

٦- تقديم من عرف بسرعة الحفظ؛ حتى يكرره عليهم بعد ذهاب الشيخ.

قال الخطيب: وإذا كان في حفظ بعض الطلبة إبطاء، قدموا من عرفوه بسرعة الحفظ وجودته؛ حتى يحفظ لهم عن الراوي، ثم يعيد عليهم حتى يتقنوا حفظه عنه[(٢)].

وهكذا نجد المحدثين قد اعتنوا بالتحمل ووضعوا له سنًّا معينة، وشروطًا لا بد منها؛ حتى يصح هذا التحمل، فإذا تحمل الراوي الحديث مراعيًا لهذه الشروط والآداب أصبح مهيئًا للأداء، وإليك الحديث عنه.

* * *

---

(١) «الجامع» ١/٢٣٢.

(٢) الجامع ١/٢٣٣.

ثانيًا: الأداء

١- طرق الأداء

لقد حدد المحدثون طرقًا للأداء تتعلق بالرواية، وإذا كان قد سبق الحديث عن أهم طريقين للتحمل، فسوف أتكلم عن أهم طرق الأداء لهاتين الطريقين.

إذا سمع الراوي من لفظ الشيخ فله أن يؤدي بإحدى الصيغ التي ذكرها العلماء لذلك، ومنها في المرتبة الأولى أن يقول: سمعت. وهي أرقى الألفاظ الدالة على السماع؛ لكونها صريحة فيه.

وله أن يقول: حدثني أو حدثنا، أو يقول: أخبرني أو أخبرنا، أو يقول: نبأنا أو أنبأني أو نبأني، أو يقول: قال لنا، أو ذكر لنا، أو قال لي، أو ذكر لي.

وأما إذا كان طريق تحمل الراوي هو القراءة على الشيخ أو العرض، فالأحوط أن يقول: قرأت على فلان. أو يقول: قرئ على فلان. وأنا أسمع. أو يذكر لفظًا من الألفاظ التي سبق ذكرها في الطريق الأول مع تقييد ما يذكره منها بالقراءة، كأن يقول: حدثنا قراءة عليه..إلخ.

٢- آداب الرواية (أي: الأداء):

ولقد نص المحدثون على آدابٍ للأداء ينبغي أن يتحلى بها من أراد التصدي للتحديث[1].

ومن هذه الآداب التي تتعلق بالضبط والإتقان:

١- رفع الصوت عند التحديث:

---

(١) لقد ذكر المحدثون آدابًا كثيرة للرواية والآداء، ولقد ذكرها الخطيب في كتابيه «الجامع لأخلاق الراوي»، و«الكفاية»، وكذلك القاضي عياض في «الإلماع»، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»، وابن جماعة في «تذكرة السامع» وغير ذلك من كتب المصطلح، وسأحاول الاقتصار على الآداب التي تتعلق بضبط المرويات؛ لعلاقتها بهذا المبحث والله أعلم.

لاشك أن وضوح صوت المحدث أثناء التحديث من العوامل التي تساعد على توثيق المروي، فكلما كان صوت الشيخ واضحًا، كلما استطاع الحاضرون الأمن من دخول تصحيف في المرويات؛ ولذا قد خص المحدثون ما ينشأ عن الخطأ من السمع بنوع خاص، وهو تصحيف السمع.

لذا اعتبر المحدثون رفع صوت المحدث من الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها؛ حتى يسمعه الطلاب، وخاصة إذا كثر المستمعون؛ مراعاة لضعاف السمع.

قال الخطيب: فإن حضر المجلس سيئ السمع، وجب على المحدث أن يرفع صوته حتى يُسمعه[١].

ولقد عقد الخطيب في كتابه القيم «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» بابًا كاملًا خصه بالحديث عن إصلاح المحدث[٢]: هيئته، وأخذه لرواية الحديث زينته، وهي باختصار شديد:

أن يبدأ بالسواك ويقص أظفاره إذا طالت، ويأخذ من شاربه، ويسكن شعث رأسه، وإذا اتسخ ثوبه غسله، وإذا أكل طعامًا زُهْمًا[٣] أنقى يديه من غَمَره[٤].

ويجتنب من الأطعمة ما كره ريحه، ويغير شيبه بالخضاب؛ مخالفة لطريقة أهل الكتاب، ويستحب لباس الأبيض من الثياب، ويستحب له أن يلبس القلنسوة، ويعتم من فوقها بالعمامة.

---

(١) «الجامع» ٤١٣/١.

(٢) ينظر «الجامع» ٣٧٢/١- ٤١٦

(٣) قَال في «القاموس»: الزهومة والزهمة بضمهما: ريح لحم سمين منتن، والزهم بالضم: الريح المنتنة.

(٤) الغَمَر: زنخ اللحم، وما يتعلق باليد من دسمه، كما في «القاموس».

وأن يقتصد في مشيه وينبغي أن يمنع أصحابه من المشي وراءه؛ فإن ذلك فتنة للمتبوع، وذِلّة للمتبع، وأن يبتدئ بالسلام لمن لقيه من المسلمين، وإذا دخل على أهل المجلس فلا يسلم عليهم حتى ينتهي إليهم، ويمنع من كان جالسًا من القيام له؛ فإن السكون إلى ذلك من آفات النفس، ويستحب له أن يصلي ركعتين قبل جلوسه، ويستحب جلوسه متربعًا مع كونه متخشعًا، ويستحب له أن يستعمل لطيف الخطاب، ويتحفظ في منطقه، ويتجنب المزاح مع أهل المجلس؛ فإنه يسقط الحشمة، ويقلل الهيبة. ويستحب له أن ينكر برفق دون الإغلاظ والخُرْق، إلى غير ذلك من الآداب.

وهذه الآداب وإن كانت غير متعلقة بما نحن بصدده؛ إلا أن فيها ما يدل على عظمة المحدثين واستيعابهم لجميع أحوال الراوي النفسية والجسدية والعقلية، فاستحقوا أن يكونوا أسبق العلماء في هذا الميدان، فرحمهم الله رحمة واسعة.

٢- كراهة سرد الكلمات سردًا:

فقد نص الخطيب على كراهة سرد الحديث واستحباب التمهل فيه وساق في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها: إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث سردكم[(١)].

ومن أجل وضوح الصوت وبيانه استحب المحدثون أن يجلس المحدث على منبر أو نحوه حتى يسمعه الحاضرون، وخاصة إذا كثروا.

قال الخطيب: إذا كثر عدد من يحضر للسماع، وكانوا بحيث لا يبلغهم صوت الراوي ولا يرونه استحب له أن يجلس على منبر أو غيره حتى يبدو للجماعة وجهه ويبلغهم صوته.

---

(١) أخرجه البخاري كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ (٣٥٦٨)، ومسلم كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي هريرة (٢٤٩٣).

ثم روى عن أبي السليل القيسي قال: قدم علينا رجل من أصحاب النبي ﷺ، وكانوا يجتمعون عليه فإذا كثروا صعد على ظهر بيته، فحدثهم منه[١].

كما رَوى عن أيوب قال: قدم علينا عكرمة فاجتمع الناس عليه حتى أصعد فوق ظهر بيت. اهـ. [٢]

٣- تكرار الحديث ثلاثًا

لقد كان رسول الله ﷺ إذا حدث بحديث أعاده ثلاثًا، حتى يفهم عنه، ويحفظ ويضبط، فعن أنس عن النبي ﷺ: أنه كان إذا سلم سلم ثلاثًا، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا [٣].

فلاشك أن الإعادة للحديث تساعد على تثبيت الحفظ، وخاصة إذا كان المستمعون يحفظون حال المجلس.

قال الخطيب: إذا كان تعويل السامع على النقل من كتاب المحدث ما سمعه، فلا وجه لإعادته وتكريره، وأما إن كان مُعَوَّلُهُ على حفظه عن الراوي فالأولى بالمحدث تكرير ما يرويه حتى يتيقن السامع حفظه، ويقع له معرفته وفهمه[٤].

٤- الرواية من أصول المحدث:

قال الخطيب: الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه؛ ليسلم من الوهم والغلط، ويكون جديرًا بالبعد عن الزلل.

ثم روى بإسناده إلى أحمد بن حنبل قال: ما كان أحد أقل سَقَطًا من ابن المبارك، كان رجلًا يحدث من كتاب، ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له

---

(١) «الجامع» ٤١٣/١ (٩٩٢).

(٢) «الجامع» ٤١٤/١ (٩٩٣).

(٣) أخرجه البخاري كتاب: العلم، باب: من أعاد الحديث ثلاثًا ليفهم عنه (٩٤).

(٤) «الجامع» ٦/٢

سقط كبير شيء. اهـ [١]. وقد روى غير ذلك عنه، ومع ذلك فإن الرواية عن الحفظ جائزة لمن كان متقنًا لها متحفظًا فيها.

وينبغي مع هذه الحالة أن لا يَغفُل الراوي عن مطالعة كتبه وتعاهدها والنظر فيها.

ويحدث بما لا يداخله فيه الشك؛ وما شك في حفظه لزمه أن يمسك عنه.

٥- اتخاذ المستملي وعقد مجالس للإملاء.

يستحب عقد المجالس لإملاء الحديث؛ لأن ذلك أعلى مراتب الراوين، ومن أحسن مذاهب المحدثين مع ما فيه من جمال الدين والاقتداء بسنن السلف الصالحين.

وقد قال الخليفة المأمون: ما أشتهي من لذات الدنيا إلا أن يجتمع أصحاب الحديث عندي، ويجيء المستملي فيقول: من ذكرت أصلحك الله. اهـ. [٢]

وروى الخطيب بإسناده إلى معروفٍ الخياط قال: رأيت واثلة بن الأسقع يملي على الناس الأحاديث فهم يكتبونها بين يديه. وروي ذلك عن كثير من العلماء.

قال الخطيب: وفي المتقدمين جماعة كانوا يعقدون المجالس للإملاء منهم شعبة ابن الحجاج وأَكْرِمْ به؛ ومن الطبقة التي تليه: يزيد بن هارون الواسطي وعاصم بن علي ابن عاصم التميمي وعمرو بن مرزوق الباهلي.

ومن الطبقة الثالثة: محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري، وجعفر بن محمد بن الحسن الفيريابي. ثم ساق بأسانيده

---

(١) «الجامع» ٢/١٠-١١ (١٠٢٤).

(٢) «الجامع» ٢/٥٥ (١١٥٢).

أخبارًا إليهم تدل على ذلك[١].

وينبغي للمحدث أن يعين لأصحابه يوم المجلس؛ لئلا ينقطعوا عن أشغالهم، وليستعدوا لإتيانه ويعد بعضهم بعضًا به.

وإذا عين لهم اليوم ووعدهم بالإملاء فيه، فلا ينبغي له إخلاف موعده إلا أن يقتطعه عن ذلك أمر يقوم عذره به.

ومن أفضل الأماكن التي ينبغي أن يحدث فيها المساجد، وخاصة المساجد الجامعة.

اتخاذ المستملي:

وإذا اتسعت الحلقة ينبغي له أن يتخذ من يبلغ عنه الإملاء إلى من بَعُدَ في الحلقة، ويستحب للمستملي أن يستملي وهو جالس على موضع مرتفع، أو على كرسي، فإن لم يجد استملى قائمًا، ويجب أن يُتخذ المستملي المتيقظ المعروف بالعناية ولا يكون بليدًا مغفلًا.

والمستملي في ذلك يجب عليه أن لا يخالف لفظ الراوي في التبليغ عنه، بل يلزمه، وخاصة إذا كان الراوي من أهل المعرفة والدراية بأحكام الرواية.

ولقد ذكر الخطيب آدابًا للمستملي: ما يبتدئ به من القول، واستنصات الناس إن سمع منهم لفظًا، ويبتدئ بذكر الله والحمد له، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، ثم يذكر اسم شيخ الراوي بما يميزه عن غيره، وغير ذلك من الآداب التي توسع فيها الخطيب في «الجامع»، وابن السَّمْعاني في «أدب الإملاء والاستملاء».

٣- حالات الإمساك عن الأداء

لقد اعتبر المحدثون تحديث الراوي مروياته في حالةٍ لا تساعد على إتقانها من الأشياء التي يجب على المحدث التنزه عنها، وهذه الأشياء منها ما

(١) «الجامع» ٢/٥٥- ٥٧.

يكره ومنها ما يجب، فلقد اعتبروا أن الجو المناسب لتلقي العلم من ضروريات التحديث؛ ولذلك خصوا بعض الحالات بكراهة التحديث ومن هذه الحالات ما يلي:

١- التحديث في حال المشي والقيام:

إذا كان المحدثون قد وضعوا ضوابط لكي يصل المروي إلى الراوي واضحًا جليًّا لا لبس فيه ولا غموض، فإنهم بالمقابل من ذلك قد كرهوا التحديث في الأوقات التي يكون فيها الخاطر مشغولًا بأشياء أخرى غير الحديث؛ ولذلك يقول الخطيب: يكره التحديث في حالتي المشي والقيام، حتى يجلس الراوي والسامع معًا ويستوطنا فيكون ذلك أحضرَ للقلب وأجمعَ للفهم.

ثم روى بإسناده إلى عطاء بن السائب قال: أتينا سعيدًا- يعني: ابن حيان- نسأله عن شيء فوافقناه قائمًا، أو نحن قيام؟ [(١)]

ثم ذكر جملة من الآثار تدل على كراهة التحديث والراوي أو الشيخ قائمًا أو ماشيًا أو مضطجعًا، ولاشك أن ذلك أوعى للضبط والتيقظ للمروي.

٢- التحديث في وقت السآمة أو الملل:

لقد كره المحدثون إملال السامع وإضجاره بكثرة التحديث؛ لما يحدث ذلك من ضعف الهمة في تلقي المروي، وعدم الاعتناء بضبطه، وهو أمر يتنافى مع طبيعة المرويات الحديثية.

يقول الخطيب: ينبغي للمحدث أن لا يطيل المجلس الذي يرويه، بل يجعله متوسطًا ويقتصد فيه؛ حذرًا من سآمة السامع ومله، وأن يؤدي ذلك إلى فتوره عن الطلب وكسله، فقد قال أبو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد فيما بلغني عنه: من أطال الحديث وأكثر القول فقد عرض أصحابه للملال وسوء

---

(١) «الجامع» ١/٤٠٧.

الاستماع، ولأن يَدَعَ من حديثه فَضْلَةً يعاد إليها، أصلح من أن يفضل عنه ما يلزم الطالب استماعه من غير رغبة فيه ولا نشاط له[١].

وقال الزهري: إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب.

وروي مثله عن سفيان بن عيينة، وبشر بن منصور، وغيرهما[٢].

٣- الاختلاط:

الاختلاط هو تغير في الحفظ واختلال في الضبط يصيب الراوي؛ بسبب كبر السن أو ذهاب البصر أو احتراق الكتب أو غرقها أو سرقتها أو غير ذلك.

وقد نص المحدثون على أن الراوي إذا اختلط وجب في حقه أن يمتنع عن التحديث، وأنه ينبغي له حال صحته أن يعهد لأهله أن يمنعوه من التحديث إذا ظهرت عليه بوادر الاختلاط.

قال الذَّهَبِيّ: ويمنع مع الهرم وتغير الذهن، وليعهد إلى أهله وإخوانه حال صحته: إنكم متى رأيتموني تغيرت فامنعوني من الرواية[٣].

ولقد ذكر أئمة الجرح والتعديل في كتبهم بعض الرُّواة الذين حجبوا عن التحديث بسبب الاختلاط، أمثال جرير بن عبد الحميد الضبي[٤] وجرير بن حازم[٥].

قال ابن سعد في ترجمة إبراهيم بن العباس السامري: إبراهيم بن العباس اختلط آخر عمره فحجبه أهله حتى مات[٦].

---

(١) «الجامع» ٢/١٢٧.

(٢) ينظر «الجامع» ٢/١٢٨- ١٢٩.

(٣) «الموقظة» ص٦٦.

(٤) «تقريب التقريب» (٩١٦).

(٥) «تهذيب الكمال» ٤/٥٢٨.

(٦) «الطبقات» ٧/٣٤٦.

وقد تنبه المحدثون لخطورة التحديث وقت الاختلاط وتمييز ذلك عن غيره فعقدوا له أبوابًا خاصة في كتب المصطلح وعلوم الحديث، وحدد بعضهم السن الذي يجب فيه الامتناع عن التحديث؛ لأنه مظنة الاختلاط بسب كبر السن.

قال الرامهرمزي: فإذا تناهى العمر بالمحدث، فأعجب إليَّ أن يمسك في الثمانين؛ فإنه حد الهرم، والتسبيح والاستغفار أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتًا ورأيه مجتمعًا، يَعرِفُ حدثيه ويقوم به وتحرى أن يحدث احتسابًا، رجوت له خيرًا.(١).

وقال الخطيب: إذا بلغ الراوي حد الهَرَم والحالة التي في مثلها يَحْدُثُ الحذَفَ، فيستحَب له ترك الحديث والاشتغال بالقراءة والتسبيح، وهكذا إذا عمي بصره، وخشي أن يُدْخَلَ في حديثه ما ليس منه حال القراءة عليه فالأولى أن يقطع الرواية، ويشتغل بما ذكرناه من التسبيح والقراءة. اهـ.(٢).

ونظرًا لخطورة الاختلاط على المرويات فقد ذكر المحدثون الرُّواة المختلطين أثناء ترجمتهم، فكثيرًا ما تجد في عبارات الجرح والتعديل: فلان اختلط في آخرة. وقد يذكرون نوع الاختلاط كما قيل في ابن لهيعة: اختلط؛ لاحتراق كتبة وغير ذلك.

بل إنهم قد ميزوا عند الرُّواة المختلطين سنة الاختلاط ومن حدث عنهم قبل الاختلاط وبعده؛ حتى تقبل روايته عنه قبل الاختلاط، وترد بعد الاختلاط، وذلك منهم غاية في التحري والدقة والصيانة للمرويات عن النبي ﷺ (٣).

---

(١) «المحدث الفاصل» ص ٣٥٤.

(٢) «الجامع لآداب الراوي» ٢/٣٠٥.

(٣) ينظر «تهذيب الكمال» ١٥/٤٩٦.

وهكذا نجد المحدثين قد عدوا الحالات التي يمتنع فيها الأداء والتحديث بالمرويات.

وهناك بعض الصفات التي منعها المحدثون أو اختلفوا في جوازها أثناء الأداء؛ صيانة للنصوص من التبديل والتغيير والإخلال بها، وعدم الأخذ بها كان سببًا في وقوع كثير من الاختلافات بين النصوص.

وقبل ذكر هذه الصفات تجدر الإشارة إلى أن هذه الصفات سيأتي ذكرها أيضًا في الأسباب التي أدت إلى وقوع اختلافات، وإنما نشير هنا إشارة سريعة، ونحيل إلى التفصيل في الموضع الآخر.

٤- شروط الأداء

لقد اشترط العلماء لأداء الراوي ما سمعه أو رواه عن شيخه شروطًا لابد منها؛ حتى يتم نقل المروي كما سمعه التلميذ من الشيخ بعيدًا عن الاختلاف أو الوهم وهى ترجع إلى أمرين:

الأول: عدالة الراوي.

لقد اشترط العلماء لقبول خبر الراوي أن يكون عدلًا حتى يتم الوثوق به في دينه؛ لأن من لا يوثق به في دينه لا يوثق به في مروياته. ولقد توسع العلماء وخاصة المعاصرين في الحديث عن العدالة، وبيان حقيقتها، وكيفية ثبوتها، والفرق بينها وبين عدالة الشهادة، وغير ذلك.

وأكتفي هنا بتعريفها، فلقد اشترط العلماء في الراوي أن يكون عدلًا: والعدل هو: المسلم البالغ العاقل الذي سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.[(١)].

الثاني: ضبط المروي

والمراد بالضبط: اليقظة وعدم الغفلة، وأن يكون حافظًا إن حدث من

---

(١) ينظر «قواعد أصول الحديث» د/ أحمد عمر هاشم ص١٩٢ وما بعدها.

حفظه، ضابطًا لكتابه من التبديل، أو التغيير إن حدث منه عالمًا بما يحيل المعنى، إن روى بالمعنى.

وينقسم الضبط إلى قسمين:

١- **ضبط الصدر**.

٢- **ضبط الكتاب**.

أولا: **ضبط الصدر**: فهو أن يكون الراوي حافظًا لما سمعه في صدره من غير تغيير أو تحريف أو زيادة أو نقص من وقت تحمله إلى وقت أدائه، هذا إذا كان راويًا باللفظ.

أما إذا كان راويًا بالمعنى، فيشترط أن يكون محافظًا على المعنى بحيث لا يزيد ولا ينقص.

وقد أجاز الجمهور الرواية بالمعنى بشرط أن يكون الراوي عالمًا بالألفاظ ومقاصدها خبيرًا بما يحيل المعنى- أي: يغيره، أو يخل به- مدركًا للتفاوت بين المعاني، عارفًا بالشريعة وقواعدها، أما إذا لم يكن على علم بما ذكر فقد أجمعوا على أن الرواية بالمعنى غير جائزة.

وذهب بعض العلماء إلى منع الرواية بالمعنى مطلقًا. وقيد البعض منعها في الأحاديث المرفوعة، والأصح ما ذهب إليه الجمهور، فهو الذي كان عليه الصحابة وأحوال السلف، ولكن الذين أجازوا الرواية بالمعنى استثنوا منها أحاديث العقائد والأحاديث التي يتعبد بها كما في التشهد والأذكار، والأحاديث المشتملة على جوامع الكلم، ومع كل هذا فهم يرون أن الأولى والأفضل هو رواية الحديث بلفظه.. وإن روى بالمعنى فعلى الراوي أن يعينه بقوله: أو كما قال، أو نحو هذا أو شبهه أو قريبًا منه[1].

قال الخطيب: قال كثير من السلف وأهل التحري في الحديث: لا تجوز

---

(١) «قواعد أصول الحديث» للدكتور/ أحمد عمر هاشم ص١٩٧.

الرواية على المعنى بل يجب مثل تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا حذف، وقد ذكرنا بعض الروايات عمن ذهب إلى ذلك، ولم يفصلوا بين العالم بمعنى الكلام وموضوعه، وما ينوب منه مناب بعض وما لا ينوب منابه، وبين غير العالم بذلك، وقد ذكر عن بعض السلف أنه كان يروي الحديث على المعنى إذا علم المعنى وتحققه وعرف القائم من اللفظ مقام غيره. وقال جمهور الفقهاء: يجوز للعالم بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ رواية الحديث على المعنى، وليس بين أهل العلم خلاف في أن ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام ومواقع الخطاب، والمحتمل منه وغير المحتمل.[(١)].

ثانيا: ضبط الكتاب: فهو صيانته وحفظه من التغيير والتحريف بحيث يأمن عليه من وقت تحمله إلى وقت الأداء [(٢)].

والضابط من يكون حافظًا متيقظًا، غير مغفل ولاساه وشاك في حالتي التحمل والأداء [(٣)].

وكما اهتم المحدثون بالبحث عن مدى حفظ الراوي وتمكنه من مروياته اهتموا أيضًا بالتفتيش عن ضبط كتابه وصيانته.

واعتبر المحدثون الخطأ والفساد الواقع في كتاب المحدث من قلة ضبطه واختلال روايته.

اختلال الضبط:

الضبط بنوعيه السابقين يمكن أن يختل، فإذا وقع ذلك من الراوي لم يعد في مأمن من التغيير والتحريف في المتون والأسانيد وإحالة المعاني، ولذا فإن المحدثين يردون رواية من كان من هذا الصنف.

---

(١) «الكفاية» ص ٣٠٠.

(٢) ينظر «نزهة النظر» لابن حجر ص٢٩.

(٣) «توضيح الأفكار» لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ١/٨.

ويعرف اختلال ضبط الراوي الذي تُرد به روايته بفحش غلطه بحيث يغلب خطأ الراوي على صوابه.

ومما يطعن في ضبط الراوي أيضًا الغفلة، وهي: قلة تعاهد الراوي لمحفوظاته، وعدم عنايته بصناعة الحديث حفظًا ومذاكرة وكتابة.. إلى غير ذلك.

وكل ما سبق يندرج في اختلال ضبط الصدر، وضبط الكتاب هو الآخر يمكن أن يتطرق الخلل إليه؛ وذلك بسبب ضياع الأصول أو فسادها أو التغيير في أصلها من قبله أو من غيره.

فإذا حدث بأصوله ذلك لم تعد هناك ثقة بذلك الراوي الذي وقع في أصوله هذا التغيير، وكتب المصطلح وقواعد الحديث وأصوله مملوءة بذكر نماذج لكل ما سبق، ولولا خشية الإطالة لنقلت ذلك.

ومن أجل عدم وقوع خلل في الحفظ أو الكتب اشترط العلماء تعاهد الراوي لمحفوظاته كما اشترطوا عدم اعتماد الراوي على محفوظاته أثناء الأداء والتحديث.

فقد قال الخطيب: وينبغي مع هذه الحال ألا يَغفُل الراوي عن مطالعة كتبه وتعاهدها والنظر فيها، ويجب أن ينظر من كتبه فيما علق بحفظه، فإن تعاهد المحفوظ أولى، والمراعاة له أعم نفعًا[1]. ثم روى بإسناده إلى علي بن المديني أنه قال: عهدي بأصحابنا وأحفظهم أحمد بن حنبل، فلما احتاج أن يحدث لا يكاد يحدث إلا من كتاب.

وقد كان بعض المحدثين يمتنعون من السماع ممن ليس له أصل أو لم يحضر أصله.

قال ابن معين: قال لي عبد الرزاق: اكْتُبْ عني ولو حديثًا واحدًا من غير

(١) «الجامع» ٢/ ١٤

كتاب. فقلت: لا ولا حرف. اهـ

ويدخل هذا الشرط- وهو التحديث من أصل- ضمن العناية والحيطة التي كان عليها المحدثون؛ من أجل المحافظة على السنة حتى لا يدخلها الخطأ أو التغيير.

قال الخطيب: الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه؛ ليسلم من الوهم والغلط ويكون جديرًا بالبعد عن الزلل[(١)].

* * *

(١) ينظر «الجامع» ٢/١٠- ١٢

المحور الثاني
وضع المحدثين ضوابط
لضبط الكتاب وتقييده والحفاظ عليه

كتابة الحديث وكيفية ضبطه

أهمية الكتابة:

إن الكتابة من أهم وسائل الحفظ التي تساعد الراوي على حفظ ما سمع أو روى، وخاصة في العلوم الإسلامية، والتي تعتمد على ضبط اللفظ المسموع عن الشيخ، سواء كان هذا اللفظ متنًا أو سندًا، وهذا الضبط لا سبيل إليه إلا عن طريق الكتابة والتقييد كما سمع من الشيخ؛ ولأهمية الكتابة عند المحدثين فقد أودعوا كتبهم فصولًا كاملة وجعلوها علومًا برأسها لا ينبغي للمتصدر للرِّوَاية إهمالها، بل إنهم ألفوا فيها المؤلفات الخاصة. ومن هذه المؤلفات كتاب «أدب الكتاب» للإمام أبي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي (٣٣٥) هـ أودع فية آداب الكتابة عند العرب والمحدثين.

وألف القاضي الرامهرمزي (٣٦٠) هـ كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»(١)، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الكتاب من أكثر الكتب التي حرص العلماء على سماعه، وتدوين هذا السماع على نسخة الأربعة، حتى إن المحقق قد ساق هذه السماعات فزادت على أكثرَ من تسعين ورقة من الكتاب، وهذه السماعات تستحق أن تدرس وتخرج في مؤلف مستقل؛ حتى يقف العلماء والباحثون على صفحات مشرقة من السماع والإسماع، الذي لا يعرف لأهل فن من الفنون كما عرف به أهل الحديث.

كما ألف في هذا المجال- مجال عناية المحدثين بضبط المرويات وتوثيقها- الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣) هـ فألف كتبه الثلاثة وهي: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، وهو مطبوع في مجلدين، طبعته مكتبة المعارف بالرياض، بتحقيق الدكتور محمود الطحان، وكتاب «الكفاية

(١)حققه د/ محمد عجاج الخطيب، ونشرته دار الفكر، وقد اعتمد فيه المحقق على أربع نسخ خطية.

في علم الرِّواية» وهو مطبوع، طبعته دار ابن تيمية بالقاهرة في مجلد واحد، وكتاب «تقييد العلم»، طبعته في جزء لطيف المكتبة العصرية ببيروت سنة ٢٠٠١م.

وجاء القاضي أبو الفضل عِياض بن موسى اليحصبي (٤٧٦- ٥٤٤) هـ فألف كتابه:

«الإِلماع في ضبط الرِّواية وتقييد السماع» ضمنه فصولًا مهمة في ضبط الرِّواية وتقييد السماع، كما يفهم من عنوان الكتاب، وقد بلغ درجة عالية من إرساء القواعد وبيان ما كان عليه العلماء من الدقة والتحري في ضبط الكتاب.

وقد لخص هذه الفصول وحررها العلامة تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٥٧٧- ٦٤٣) المعروف بابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث» [١]، والمعروف بـ«مقدمة ابن الصلاح» وذلك في النوع

(١) وكل من جاء بعد ابن الصلاح وألف في علوم الحديث اقتدى به، أمثال زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦)هـ حيث ألف كتابه «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح»، وغيره مما لا مجال لحصره، وهو معلوم عند أهل الشأن، ومن الكتب التي توسعت في بيان آداب الكتابة كتاب «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم» للشيخ بدر الدين ابن جماعة الكناني المتوفى سنة (٧٣٣)هـ وهو مطبوع، طبعته دار الكتب العلمية.

ومن الكتب الحديثة التي كتبت في هذا الموضوع مع عنايتهم بجهود المحدثين في ذلك ما يلي:

- «الترقيم وعلاماته في اللغة» لأحمد زكي باشا، طبع في القاهرة سنة ١٣٣٠هـ ثم أعاد طباعته عبد الفتاح أبو غدة بعنايته سنة ١٤٠٧هـ طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

- ومنها محاضرات ألقاها المستشرق الألماني براجشتراسر، وكان قد ألقاها على طلبة كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٣٥٠هـ، وطبعت بإعداد وتقديم تلميذه الدكتور/ محمد حمدي البكري بالقاهرة سنة ١٣٨٩هـ.

- ومنها كتاب العلامة عبد السلام هارون، وهو بعنوان «تحقيق النصوص ونشرها» طبع =

الخامس والعشرين[١] حيث قال:

في القاهرة سنة ١٣٧٤هـ، ثم طبع بعد ذلك طبعات كثيرة.
- ومنها كتاب «تحقيق النصوص» للدكتور/ صلاح الدين المنجد، وهو بحث منشور في مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ، ثم طبع عدة مرات في بيروت.
- ومنها «تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره» للدكتور/ عبد المجيد دياب، طبع بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ.
- ومنها كتاب «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين» للدكتور/ رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤٠٦هـ.
- ومنها «قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي» حول تحقيق التراث للأستاذ/ عبد السلام هارون، نشرته مكتبة السنة بالقاهرة سنة ١٤٠٩هـ.
- ومنها مقالات الدكتور/ محمود محمد الطناحي، وهو صفحات في التراث والتراجم، نشرتها دار البشائر الإسلامية ٢٠٠٢م.
- وممن خص المُحّدثين بالتأليف وأبرز جهودهم في هذا المجال من المُحْدَثين:
- العلامة المحدث الشيخ أحمد شاكر؛ حيث كتب مقدمة نفيسة في تصحيح الكتب، وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب، وسبق المسلمين الأفرنج في ذلك، وهذه المقدمة في أول كتاب «سنن الترمذي» وهي مقدمة أودع في جزء منها النوع الخامس والعشرين من أنواع علوم الحديث من مقدمة ابن الصلاح وعلق عليها تعليقات جيدة.
- ومنهم: الدكتور/ أحمد نور سيف، حيث كتب بحثًا بعنوان «عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات»، طبعته دار المأمون للتراث بدمشق سنة ١٤٠٧هـ.
- وكتب أيضًا د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر بعنوان «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» وهو مطبوع، نشرته دار التوحيد للنشر سنة ٢٠٠٧هـ.
- كما وقفت على دراسة للدكتور/ عابد سليمان المشوخي بعنوان «أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري» وضمنها فصولًا في المقابلة والتصحيح والسماعات والإجازات عند المحدثين في هذا القرن.
(١) وقد نقل كلام ابن الصلاح هذا العلامة أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه لكتاب «الجامع الصحيح» وهو «سنن الترمذي» في صـ١٦ إلى صـ٤٢ من المجلد الأول، وعلق عليه =

النوع الخامس والعشرون: في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده: إن على كَتَبَةِ الحديث وطَلَبَتِهِ صرفَ الهمةِ إلى ضبط ما يكتبونه أو يُحصِّلونه بخط الغير من مروياتهم، على الوجه الذي روَوْهُ شكلًا ونَقْطًا يؤمَنُ معهما الالتباس، وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتَيقُّظه، وذلك وخيمُ العاقبة؛ فإن الإنسان معَّرضٌ للنسيان وأولُ ناسٍ أولُ النّاسِ[١].

وإعجام المكتوب يَمْنَعُ من استعجامه، وشَكلُهُ يمنع من إشكاله، ثم لا ينبغي أن يتعنَّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس، وقد أحسنَ مَنْ قال: إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ[٢].

وقرأت بخط صاحب كتاب «سمات الخط ورقُومهُ» علي بن إبراهيم البغدادي[٣] فيه: أن أهل العلم يكرهون الإعجامَ والإعرابَ إلا في الملتبِس.

بعض التعليقات، وقد أعاد نشرها بعنايته عبد الفتاح أبو غدة، ونشرها مكتب المطبوعات الإسلامية سنة ١٩٩٣م، وسماها «تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك».

وهذا القدر المنقول من المقدمة لابن الصلاح هو في كتابه من صـ١٧١- ١٨٥ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠هـ، التي حققها العلامة الشيخ راغب الطباخ رحمه الله تعالى، ومن صـ١٨١- ٢٠٨ من الطبعة التي أشرف عليها د/ نور الدين عتر، التي صدرت عن دار الفكر سنة ١٩٨٦م بدمشق، ومن صـ٣٦٢ وحتى صـ٣٨٩ من طبعة د/ عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) التي طبعتها دار المعارف بالقاهرة، وبهامشها «محاسن الإصطلاح» للإمام سراج الدين البلقيني (٨٠٥)هـ.

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥].

(٢) ذكر مثله الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٦٠٨ فقرة (٦٨٨)، والقاضي في «الإِلمَاع» ص١٣٥- ١٣٦.

(٣) لم أقف على ترجمته، وقد ذكره صاحب «كشف الظنون» ١٠٠١/٤، ولم يذكر فيه شيئًا غير وصف الكتاب.

وحَكَى غيرهُ عن قومٍ أنه ينبغي أن يُشكلَ ما يُشكِل وما لا يُشكِل؛ وذلك لأن المبتدئ وغير المتبحر في العلم لا يميزُ ما يُشكِل مما لا يُشكِل، ولا صوابَ الإعراب مِنْ خَطئِهِ، والله أعلم[١].

وهذا بيانُ أمورٍ مفيدة في ذلك:

أحدها: ينبغي أن يكون اعتناؤه - من بَيْن ما يَلتبِس - بضبط الملتبِس من أسماءِ الناسِ أكثرَ؛ فإنها لا (تستدرك)[٢] بالمعنى، ولا يستدل عليها بما قبل وما بعد[٣].

الثاني: يُستحبُّ في الألفاظ المُشْكِلة أن يُكرِّرَ ضَبْطَها، بأن يَضبطها في متن الكتاب، ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة، فإن ذلك أبلغُ في إبانتها وأبعدُ من التباسِها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نَقْطُ غيره وشَكْلُهُ مما فوقه وتحته، لاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر، وبهذا جرى رسمُ جماعةٍ من أهل الضبط[٤] والله أعلم.

---

(١) ينظر «المحدث الفاصل» ص٦٠٨، و«الإِلمَاع» ص١٣٥- ١٣٦.

(٢) هكذا في طبعة د/ عائشة وطبعة د/ عتر، أما في طبعة الطباخ ونقلها عنه أحمد شاكر: (تدرك).

(٣) وينظر فيه: النقط والشكل من «المحدث الفاصل» صـ٦٠٨ فقرة (٨٨٦)، و«الإِلمَاع» صـ١٣٥.

(٤) وهذا من أدق أنواع الاحتياط، وقد اختار بعض العلماء طريقة أدق من هذه، وهي التي ذكرها العراقي في شرحه على كتاب ابن الصلاح وهو كتاب «التقييد والإيضاح» قَال في صـ١٩٢: اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشكلة في الحاشية مفردة مضبوطة ولم يتعرض لتقطيع حروفها، وهو متداول بين أهل الضبط، وفائدته ظهور شكل الحرف بكتابته مفردًا، كالنون والياء إذا وقعت في أول الكلمة أو في وسطها، ونقله ابن دقيق العيد في «الاقتراح» ص ٤١ عن أهل الإتقان فقال: ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل، فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفًا حرفًا. اهـ. =

الثالث: يُكرَهُ الخطُّ الدقيق من غير عذرٍ يقتضيه، رُوِّينا عن حنبل بن إسحاق قال رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطًّا دقيقًا فقال: لا تفعل؛ أحوج ما تكون إليه يخونك[1].

وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطًّا دقيقًا قال: هذا خط من لا يوقن بالخلف من الله تعالى.

والعذر في ذلك هو مثل ألا يجد في الورق سعة، أو يكون رحالًا يحتاج إلى تدقيق الخط؛ ليخف عليه محمل كتابه ونحو هذا، والله أعلم.

الرابع: يختار له في خطه التحقيق دون المشق[2]والتعليق[3].

بلغنا عن ابن قتيبة قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: شر الكتابة المشق وشر القراءة الهذرمة[4] وأجود الخط أبينه[5]والله أعلم.

الخامس: كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال؛ لتدل على عدم إعجامها، وسبيل الناس في ضبطها مختلف :

فمنهم من يقلب النقط فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من

وقد رأيت ذلك في خط سبط بن العجمي في نسخته من كتاب «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن وهو- أي السبط- من المعروفين بالدقة والإتقان في كتابتهم.

(١) ينظر: «أدب الكتاب» للصولي ص٥٠.

(٢) هو سرعة الكتابة، «الصحاح» ١٥٥٥/٤.وينظر: «أدب الكتاب» ص١٢٤-١٢٥.

(٣) هو خلط الحروف التي ينبغي تفريقها، وقد تقدم الإشارة إلى ذلك.

(٤) هي سرعة القراءة.

(٥) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢٦٢/١.وينظر: «أدب الكتاب»ص٤٩.

المهملات[١]، وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفًّا، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي[٢].

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها،

ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاءً مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك.

فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة، وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفطن له كثيرون، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطًّا صغيرًا[٣]. وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة، والله أعلم.

---

(١) قَال الحافظ العراقي في «التقييد» صـ١٩٣: أطلق المصنف في هذه العلامة- علامة الإهمال- قلب النقط العلوية في المعجمات إلى أسفل المهملات، وتَبعَ في ذلك القاضي عياضًا، ولابد من استثناء الحاء المهملة؛ لأنها لو نقطت من أسفل صارت جيمًا. اهـ. واعترض الأبناسي عليه أيضًا. ينظر «الشذا الفياح» ١/ ٣٣٤.

(٢) الأثافي: حجارة ثلاثة توضع عليها القدر، واحدها: أثفية. بضم الهمزة أو كسرها، مع إسكان التاء المثلثة وكسر الفاء وتشديد الياء.

(٣) قَال الحافظ العراقي: اقتصر في هذه العلامة على جعل خط صغير فوق الحرف المهمل وترك فيه زيادة ذكرها القاضي عياض في «الإِلمَاع» صـ١٤١ فحكى عن بعض أهل المشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه النبرة، فحذف المصنف منه ذكر النبرة، والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهملة بهذه العلامات من «الإِلمَاع» للقاضي عياض، وإذا كان كذلك فحذفه لقوله: يشبه النبرة يخرج هذه العلامة عن صفتها، فإن النبرة هي الهمزة كما قَال الجوهري وصاحب «المحكم»، ومقتضى كلام المصنف أنها كالنصبة لا كالهمزة والله أعلم، اهـ. «التقييد والإيضاح» صـ١٩٤.

السادس: لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ويرمز إلى رِواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك، فإن بيَّن - في أول كتابه أو آخره - مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس[(١)]. ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ويكتب عند كل رِواية اسم راويها بكماله مختصرًا، ولا يقتصر على العلامة ببعضه، والله أعلم.

السابع: ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما وتميز، وممن بلغنا عنه ذلك من الأئمة أبو الزناد، وأحمد بن حنبل، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن جرير الطبري رضي الله عنهم[(٢)].

واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلًا، فإذا عارض فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة أو يخط في وسطها خطًّا، قال: وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه، والله أعلم.

الثامن: يكره له في مثل (عبد الله بن فلان بن فلان) أن يكتب عبد في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر، وكذلك يكره في (عبد الرحمن بن فلان) وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى أن يكتب عبد في آخر سطر، واسم الله مع سائر النسب في أول السطر الآخر، وهكذا يكره أن يكتب (قال رسول) في آخر سطر، ويكتب في أول السطر الذي يليه (الله صلى الله

---

(١) كما فعل اليونيني في نسخته من «صحيح البُخَارِيّ» فإنه يبين مراده بتلك العلامات، وسيأتي في موضع آخر من الرسالة بيان عن روايات اليونيني.

(٢) الرواية عنهم رواها الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢٧٣/١، أما رواية أبي الزناد فانظرها في «المحدث الفاصل» صـ٦٠٦ (٨٨٢) باب الدائرة بين الحديثين.

تعالى عليه وآله وسلم) وما أشبه ذلك[١]، والله أعلم.

التاسع: ينبغي له أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، عند ذكره، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره؛ فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها طلبة الحديث وكتبته، ومن أغفل ذلك حرم حظًّا عظيمًا[٢].

وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة، وما يكتبه من ذلك فهو دعاء (يثبته)[٣]، لا كلام يرويه فلذلك لا يتقيد فيه بالرِّواية، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل، وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه، عند ذكر اسمه نحو: (عز وجل) و (تبارك وتعالى) وما ضاهى ذلك.

وإذا وجد شيء من ذلك قد جاءت به الرِّواية كانت العناية بإثباته وضبطه أكثر، وما وجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه من إغفال

---

(١) قَال الحافظ العراقي في «التقييد» صـ١٩٥: اقتصر المصنف في هذا على الكراهة، والذي ذكره الخطيب في كتاب «الجامع» ١/٢٦٨ امتناع ذلك؛ فإنه روى فيه عن أبي عبد الله بن بطة أنه قَال: هذا كله غلط قبيح فيجب على الكاتب أن يتوقاه ويتأمله ويتحفظ منه.
قَال الخطيب: وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه. انتهى. واقتصر ابن دقيق العيد في «الاقتراح» على جعل ذلك من الآداب لا من الواجبات والله أعلم.
وقال الأبناسي في «الشذا الفياح» ١/٣٣٥: ولا يختص ذلك بأسماء الله تعالى، بل أسماء النبي ﷺ وأسماء الصحابة، يأتي فيها مثل ذلك.

(٢) بيَّن البلقيني في «محاسن الاصطلاح» الفوائد والثمرات الحاصلة بالصلاة عليه ﷺ.
ويلحق بذلك جمل الترضي والترحم على الصحابة رضوان الله عليهم، فتثبت ولا تنقص ويرمز إليها، وينظر في ذلك «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/١٠٣- ١٠٧ حيث يقول ناقلًا عن القاضي الرامهرمزي: فينبغي أن لا يمر حديث فيه رسول الله ﷺ إلا قيل: صلى الله عليه وسلم، ولا يذكر أحد من الصحابة إلا قيل: رضي الله عنه. اهـ.

(٣) كذا في المطبوع، وفي «الشذا الفياح» أيضًا، وصحفت في المطبوع من «الكافي في علوم الحديث» للتبريزي إلى: (لنبيه).

ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم، فلعل سببه أنه كان يرى التقيد في ذلك بالرِّواية وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرُّواة.

قال (الخطيب أبو بكر): وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقًا لا خطًّا. قال: وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك.

وروي عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالا: ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه، وربما عجلنا فنبيض الكتاب في كل حديث حتى نرجع إليه، والله أعلم(١).

ثم ليتجنب في إثباتها نقصين :

أحدهما: أن يكتبها منقوصة صورة رامزًا إليها بحرفين أو نحو ذلك(٢).

والثاني: أن يكتبها منقوصة معنى، بأن لا يكتب: (وسلم)، وإن وجد ذلك في خط بعض المتقدمين.

سمعت أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأم المؤيد بنت أبي القاسم بقراءتي عليهما قالا: سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراوي لفظا قال: سمعت المقرئ ظريف بن محمد يقول: سمعت عبد الله بن محمد بن إسحاق الحافظ قال: سمعت أبي يقول: سمعت حمزة الكناني يقول: كنت أكتب الحديث، وكنت أكتب عند ذكر النبي (صلى الله عليه) ولا أكتب (وسلم) فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فقال لي: ما لك لا تتم الصلاة علي؟ قال: فما كتبت بعد ذلك: (صلى الله عليه) إلا كتبت: (وسلم).

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي» ١/٢٧٥

(٢) كره ذلك- اختصار صلى الله عليه وسلم- التبريزي في «الكافي» صـ٥٤٩، باب: التحذير من اختصار الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» ١١٢/٧: وهي الاصطلاح السخيف لبعض المتأخرين في اختصار كتابة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: ويكره أيضا الاقتصار على قوله (عليه السلام) والله أعلم بالصواب.

العاشر: على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه(١) الذي

---

(١) المقابلة في اللغة: المعارضة، فالمحدثون يعبرون عن المقابلة أحيانًا: المعارضة.
وتعتبر المقابلة أو المعارضة من أهم مظاهر التوثيق في المرويات والمخطوطات العربية؛ لأنها الوسيلة التي يتم بها التحقيق من سلامة النص وصحته بمطابقته على النسخة الأصل المعتمدة رغبة في إثباته كما كتبه مؤلفه، وإحالة الشيء إلى أصله، ونسبة الكلام إلى قائله هو زبدة التوثيق.
ومن فوائد المقابلة تقويم النص واكتشاف الخطأ الذي قد يحدث من المؤلف تارة، ومن النساخ تارة أخرى، بالإضافة إلى اكتشاف السقط إن وجد، واستكماله.
ويلاحظ أن فن مقابلة النص من وسائل التوثيق التي تعود إلى زيادة المحدثين في العناية بضبط الحديث، ثم صار من بعدهم تبعًا لهم.
ويستدل المحدثون على أهمية المقابلة بمعارضة جبريل عليه السلام للقرآن مع الرسول صلى الله عليه وسلم مرة كل عام، وقد عارضه مرتين في عامه الأخير.
(وينظر: «أصول نقد النصوص ونشر الكتب» لبرجستراسر صـ٩٦، وكتاب «أنماط التوثيق في المخطوط العربي» ص٤٧- ٤٨.
وقد بلغت عناية المحدثين بالتأكيد على المقابلة أو المعارضة مبلغًا عظيمًا حتى اعتبر العلماء الكتب التي لم تعارض كأنها لم تكتب، كما روي ذلك عن عروة بن الزبير، كما سيأتي عند ابن الصلاح، وقال الخطيب في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي» في باب وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه وإزالة الشك والارتياب: يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع. اهـ.
وقال القاضي عياض في «الإِلمَاع»: صـ:١٤٢ وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لابد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق، ووثق بمقابلتها بالأصل.
وما أجمل ما أخرجه الخطيب في «الجامع» ٢٧٩/١ عن الإمام الشافعي حيث قَال: إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة. =

يرويه عنه، وإن كان إجازة.

روينا عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابنه هشام: كتبت؟ قال: نعم، قال: عرضت كتابك ؟ قال: لا، قال: لم تكتب[١].

وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قالا: من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج[٢].

ولبعض الشعراء:

المح كتابك حين تكتبه   واحرسه من وهم ومن سقط
واعرضه مرتابًا بصحته   ما أنت معصومًا من الغلط

[الإِلمَاع صـ١٤٣].

ولقد كتب في المقابلة أو المعارضة وأهميتها وشروطها وآدابها كثير من المتقدمين، منهم الرامهرمزي، والقاضي عياض، والخطيب البغدادي، وابن السَّمْعَاني، وابن عبد البر، وغيرهم. كما كتب كثير من المُحدثين في إبراز دور المحدِّثين وسبقهم في الارتقاء بهذه الطريقة وريادتهم فيه، وقد سبق ذكر طائفة منهم قبل قليل.

(١) ينظر «المحدث الفاصل» ص٥٤٤، «الجامع لأخلاق الراوي» ٢٧٥/١، «الكفاية» ص٣٥٠، «أدب الإملاء» ص٧٩ وغيرها.

(٢) ما جاء عن يحيى بن أبي كثير أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٥٤٤، والخطيب في «الجامع» ٢٧٥/١، و«الكفاية» ص٣٥٠، و القاضي في «الإِلمَاع» ص١٤٣.

أما ما جاء عن الشافعي فقد قَال العراقي في «التقييد والإيضاح» ص١٩٦: هكذا ذكره المصنف عن الشافعي، وإنما هو معروف عن الأوزاعي وعن يحيى بن أبي كثير، وقد رواه عن الأوزاعي أبو عمر ابن عبد البر في كتاب «جامع بيان العلم» [٣٣٧/١ (٤٥١)] من رواية بقية، عن الأوزاعي، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضي عياض في كتاب «الإِلمَاع» [ص١٤٣] بإسناده، ومنه يأخذ المصنف كثيرًا، وكأنه سبق قلمه من الأوزاعي إلى الشافعي، وأما قول يحيى بن أبي كثير فرواه ابن عبد البر أيضًا [(٤٥٠)]، والخطيب في كتاب «الكفاية» [ص٣٥٠]، وفي كتاب «الجامع» [٢٧٥/١ (٥٧٧)] من رواية أبان بن يزيد، عن يحيى بن أبي كثير، ولم أر لهذا ذكرًا عن الشافعي في شيء من الكتب المصنفة في علوم الحديث ولا في شيء من مناقب الشافعي، والله أعلم. اهـ.

وعن الأخفش قال: إذا نسخ الكتاب ولم يُعارَض، ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميًّا[(١)].

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين[(٢)].

وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف، نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها، وما ذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ الهَرَويّ قوله: أصدق المعارضة مع نفسك.

ويستحب أن ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين، ممن ليس معه نسخة، لاسيما إذا أراد النقل منها، وقد روي عن يحيى بن معين: أنه سئل عمن لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ: هل يجوز أن يحدث بذلك عنه؟ فقال: أما عندي فلا يجوز، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم.

قلت: وهذا من مذاهب أهل التشديد في الرِّواية، وسيأتي ذكر مذهبهم إن شاء الله تعالى. والصحيح أن ذلك لا يشترط، وأنه يصح السماع، وإن لم ينظر أصلا في الكتاب حالة القراءة، وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوي، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة، وإن كانت المقابلة على يدي غيره إذا كان ثقة موثوقا بضبطه[(٣)].

قلت: وجائز أن تكون مقابلته بفرع قد قوبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع، وكذلك إذا قابل بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل

---

(١) رواه عن الأخفش الخطيب في «الكفاية» ص٣٥١ باب المقابلة، وابن عبد البر في «الجامع» ١/٧٨.

(٢) ينظر: «الكفاية» ص٣٥٢.

(٣) ينظر: «الكفاية» ص٣٥١.

الشيخ؛ لأن الغرض المطلوب أن يكون كتاب الطالب مطابقا لأصل سماعه وكتاب شيخه، فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة، ولا يجزئ ذلك عند من قال: لا تصح مقابلته مع أحد غير نفسه، ولا يقلد غيره، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفًا حرفًا، حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له، وهذا مذهب متروك، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا، والله أعلم.

أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل أصلا، فقد سئل الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني عن جواز روايته منه فأجاز ذلك، وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضا وبيَّن شرطه، فذكر أنه يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل وأن يبيِّن عند الرّواية أنه لم يعارض[1].

وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي: هل للرجل أن يحدِّث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله؟ فقال: نعم، ولكن لابد أن يبين أنه لم يعارض قال: وهذا هو مذهب أبي بكر البرقاني فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال فيها: أَخْبَرَنا فلانٌ، ولم أعارض بالأصل[2].

قلت: ولابد من شرط ثالث، وهو أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل، بل صحيح النقل قليل السقط، والله أعلم.

ثم إنه ينبغي أن يراعي في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه مثل ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه، ولا يكون منه كطائفة من الطلبة، إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرءوه عليه من أي نسخة اتفقت، والله أعلم[3].

---

(١) «الكفاية» ص٣٥٣.

(٢) ينظر «الكفاية» أيضًا صـ٣٥٣.

(٣) وصيغ المقابلة كثيرة وعبارات العلماء فيها مختلفة، واستخدمها النساخ والوراقون أنفسهم في الإشارة إلى المقابلة، ومنها ما يقتصر على كلمة واحدة وهي: بلغ، أو قوبل، =

الحادي عشر[١]: المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشي - ويسمى اللحَق بفتح الحاء - وهو أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطًّا صاعدًا إلى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق، ويبدأ في الحاشية بكتبه اللحق مقابلًا للخط المنعطف، وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين. وإن كانت تلي وسط الورقة إن اتسعت له، فليكتبه صاعدًا إلى أعلى الورقة لا نازلًا به إلى أسفل.

قلت: وإذا كان اللحق سطرين أو سطورًا فلا يبتدئ بسطوره من أسفل إلى أعلى، بل يبتديء بها من أعلى إلى أسفل، بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة إذا كان التخريج في جهة اليمين، وإذا كان في جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة، ثم يكتب عند انتهاء اللحق: (صح). ومنهم من يكتب مع (صح): رجع، ومنهم من يكتب في آخر اللحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب في موضع التخريج ليؤذن باتصال الكلام.

وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب[٢]. واختيار القاضي أبي محمد بن خلاد صاحب كتاب «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» من

أو مقابلة، أو قوبلت، ومنها ما يتكون من كلمتين، أو أكثر مثل: بلغ مقابلة، أو بلغ مقابلة وتصحيحًا، وهناك نمط آخر من ألفاظ المقابلة يحدد الصفة التي تمت عليها المقابلة، كأن يقول: بلغ مقابلة على شيخنا، أو بلغ بأصل مؤلفه، أو بلغ مقابلة على نسخة المؤلف، وقد يقول: بلغ مقابلة من أوله إلى آخره على أصل مؤلفه، وأحيانًا يحدد تاريخ المقابلة بذكر السنة، واليوم وقد يضاف إليها اسم المكان.

وينظر كتاب «أنماط التوثيق» صـ٥٢- ٥٣.

(١) بعد أن انتهى المؤلف من الكلام على المقابلة وما يتعلق بها بدأ يتكلم على ما ينتج عن المقابلة.

(٢) هو القاضي عياض، وينظر كلامه في «الإِلمَاع» باب التخريج والإلحاق صـ١٤٤.

أهل المشرق مع طائفة[1]. وليس بمرضي؛ إذ رب كلمة تجيء في الكلام مكررة حقيقة، فهذا التكرير يوقع بعض الناس في توهم مثل ذلك في بعضه.

واختار القاضي ابنُ خلاد أيضا في كتابه أن يَمُدَّ عطفة خَطِّ التخريج من موضعه حتى يُلحِقُه بأول اللَّحق بالحاشية، وهذا أيضا غير مرضيّ؛ فإنه وإن كان فيه زيادةُ بيانٍ، فهو تَسْخيمٌ للكتاب وتسويدٌ له لاسيما عند كثرة الإلحاقات، والله أعلم.

وإنما اخترنا كِتْبَةَ اللَّحَقِ صاعدًا إلى أعلى الورقة، لئلا يخرج بعده نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغًا له لو كان كتب الأول نازلًا إلى أسفل، وإذا كتب الأول صاعدًا فما يجد بعد ذلك من نقص يجد ما يقابله من الحاشية فارغًا له.

وقلنا أيضًا: يخرجه في جهة اليمين؛ لأنه لو خرجه إلى جهة الشمال فربما ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر، فإن خرجه قدامه إلى جهة الشمال أيضا وقع بين التخريجين إشكال، وإن خرج الثاني إلى جهة اليمين التقت عطفة تخريج جهة الشمال وعطفة تخريج جهة اليمين أو تقابلتا، فأشبه ذلك الضرب على ما بينهما، بخلاف ما إذا خرج الأول إلى جهة اليمين؛ فإنه حينئذ يخرج الثاني إلى جهة الشمال فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال، اللهم إلا أن يتأخر النقص إلى آخر السطر فلا وجه حينئذ إلا تخريجه إلى جهة الشمال؛ لقربه منها ولانتفاء العلة المذكورة من حيث أنا لا نخشى ظهور نقص بعده، وإذا كان النقص في أول السطر تأكد تخريجه إلى جهة اليمين؛ لما ذكرناه من القرب مع ما سبق.

وأما ما يخرج في الحواشي - من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رِواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل - فقد ذهب القاضي الحافظ

(١) «المحدث الفاصل» صـ٦٠٦ فقرة ٨٨٤.

عِياض رحمه الله إلى أنه لا يخرج لذلك خط تخريج لئلا يدخل اللبس ويحسب من الأصل، وأنه لا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخريج علامة كالضبة أو التصحيح إيذانًا به[١].

قلت: التخريج أولى وأدل، وفي نفس هذا المخرج ما يمنع الإلباس، ثم هذا التخريج يخالف التخريج لما هو في نفس الأصل في أن خط ذلك التخريج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط، وخط هذا التخريج يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خرج المخرج في الحاشية، والله اعلم.

الثاني عشر: من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض[٢].

أما التصحيح: فهو كتابةُ (صح) على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رِواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف فيكتب عليه (صح)

(١) «الإِلمَاع» ص١٤٦.

(٢) انتقل المصنف إلى التعريف ببعض ما يلزم من المقابلة ومن ذلك التصحيح.
والتصحيح يطلق في المخطوطات على نوعين:
النوع الأول: تفعيل من الصحة التي هي ضد السقم، ويكون المعنى على ذلك إزالة السقم من السقيم حتى يكون صحيحًا، ويتأتى ذلك بأن يكتب المصحح على الكلمة المراد تصويبها أو بجانبها في الهامش: صوابه كذا أو لعله كذا.
النوع الثاني: وهو ما ذكره هنا ابن الصلاح وهو تثبيت الصحيح وأشهر من فعل ذلك اليونيني في نسخته.
ويعد تصحيح المرويات من أشق الأعمال، ولقد وضح ذلك الجاحظ في كتابه «الحيوان» (٧٩/١) بقوله: ولربما أراد مؤلف كتاب أن يصلح تصحيفًا أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام، فكيف يطيق ذلك المعارض المستأجر والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب. اهـ.

ليعرف أنه لم يغفُل عنه، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه.

وأما التضبيب ويسمى أيضًا التمريض، فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسدٌ لفظًا أو معنًى أو ضعيفٌ أو ناقصٌ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذًّا عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحفًا أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك، فيمد على ما هذا سبيله خط أوله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها كيلا يظن ضربًا، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها كتبت كذلك؛ ليفرق بين ما صح مطلقا من جهة الرِّواية وغيرها، وبين ما صح من جهة الرِّواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح.

وكتابة حرف ناقص على حرف ناقص إشعارًا بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته، وتنبيهًا بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجها صحيحًا، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن[1].

ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعرضًا لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه.

وأما تسمية ذلك ضبة، فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي المعروف بابن الإفليلي: أن ذلك لكون الحرف مقفلًا بها لا يتجه لقراءة، كما أن الضبة مقفل بها[2]. والله أعلم.

قلت: ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خلل فاستعير لها اسمها، ومثل ذلك غير مستنكر في باب

---

(١) «الإِلمَاع» صـ١٤٧- ١٤٨

(٢) أخرجه القاضي عياض في «الإِلمَاع» صـ١٤٨.

الاستعارات[١].

ومن مواضع التضبيب: أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع، فمن عادتهم تضبيب موضع الإرسال والانقطاع، وذلك من قبيل ما سبق ذكره من التضبيب على الكلام الناقص.

ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعةٌ معطوفةٌ أسماؤهم بعضها على بعض علامةٌ تشبه الضبة فيما بين أسمائهم، فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة وليست بضبة، وكأنها علامة وصل فيما بينها أثبتت تأكيدًا للعطف خوفًا من أن تجعل (عن) مكان (الواو) والعلم عند الله تعالى[٢].

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح فجاءت صورتها تشبه صورة التضبيب، والفطنة من خير ما أوتيه الإنسان، والله أعلم.

الثالث عشر: إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فإنه ينفى عنه بالضرب أو الحك أو المحو أو غير ذلك، والضرب خير من الحك والمحو.

روينا عن القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله قال: قال أصحابنا:

---

(١) ويمكن أن يكون ذلك تشبيهًا بضبة الباب التي كان يغلق بها قديمًا.

(٢) هذا ما يعرف في المصطلحات الحديثة بعلامات الفصل بين الأسماء، مما يدل على سبق المسلمين غيرهم في ابتكار هذه العلامات والرموز الدقيقة التي اصطلحوا عليها لتأكيد الصحيح، أو للإشارة إلى الشك في صحة الكلمة، أو بيان السقط، أو لغير ذلك.

وللأستاذ العلامة أحمد زكي باشا مؤلَّف صغير اسمه: «الترقيم وعلاماته في اللغة العربية» اعتمد فيه على ما وقف عليه من علامات الوقف والابتداء المؤلفة لخدمة القرآن الكريم، وما تنبه إليه من علامات عند المحدثين، أمثال هذه الإشارات التي أشار إليها ابن الصلاح، مما يؤكد سبق المسلمين في تصحيح الكتب وضبطها أنه كان من إبداع المحدثين لا من صنع المستشرقين، كما يروج البعض في زماننا. والله أعلم.

الحك تهمة[١].

وأخبرني من أُخبِرَ عن القاضي عِياض قال: سمعت شيخنا أبا بَحْرٍ سفيان ابن العاصي الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يُبَشرُ شيء، لأن ما يبشر منه ربما يصح في رِواية أخرى، وقد يُسمَعُ الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر، يكون ما بشر وحك من رِواية هذا صحيحًا في رِواية الآخر، فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشر وحُكّ وهو إذا خط عليه من رِواية الأول، وصح عند الآخر اكتفي بعلامة الآخر، عليه بصحته.

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب:

فروينا عن أبي محمد بن خلاد قال: أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطًّا جيدًا بينًا، يدل على إبطاله، ويقرأ من تحته ما خُطَّ عليه[٢].

وروينا عن القاضي عِياض ما معناه: أن اختيارات الضابطين اختلفت في الضرب، فأكثرهم على مد الخط على المضروب عليه مختلطًا بالكلمات المضروب عليها، ويسمى ذلك (الشق) أيضًا[٣]، ومنهم من لا يخلطه ويثبته

---

(١) «المحدث الفاصل» صـ٦٠٦ فقرة ٨٨٣، وأخرجه القاضي عياض في «الإِلمَاع» من طريقه صـ١٥٠ باب في الضرب والحك والشق والمحو.

وهذا مما يدل على شدة الأمانة العلمية منهم حتى لا تتطرق إليهم التهمة، حتى ولو في كلمة دخيلة على النص.

(٢) «المحدث الفاصل» صـ٦٠٦

(٣) قَال العراقي في «التقييد والإيضاح» صـ٢٠١: (الشق) بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف، وهذا الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق، ولم يذكره الخطيب في «الجامع» ولا في «الكفاية» وهو اصطلاح لأهل المغرب، وذكره القاضي عياض في «الإِلمَاع» ومنه أخذ

فوقه، لكنه يعطف طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره[(١)].

ومنهم من يستقبح هذا ويراه تسويدًا وتطليسًا، بل يحوق على أول الكلام المضروب عليه بنصف دائرة وكذلك في آخره، وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره، وقد يكتفي بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع.

ومن الأشياخ من يستقبح الضرب والتحويق ويكتفي بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها، ويسميها صفرًا كما يسميها أهل الحساب[(٢)].

وربما كتب بعضهم عليه (لا) في أوله و (إلى) في آخره. ومثل هذا يحسن فيما صح في رِواية وسقط في رِواية أخرى[(٣)]. والله أعلم.

وأما الضرب على الحرف المكرر، فقد تقدم بالكلام فيه القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي رحمه الله على تقدمه. فروينا عنه قال: قال بعض أصحابنا: أولاهما بأن يبطل الثاني؛ لأن الأول كتب على صواب، والثاني كتب على الخطأ، فالخطأ أولى بالإبطال.

المصنف، وكأنه مأخوذ من الشق، وهو الصدع، أو من شق العصا وهو التفريق، فكأنه فرق بين الكلمة الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت بالضرب عليها والله أعلم. اهـ.

(١) «الإِلمَاع» ص١٥٠

(٢) رسم الصفر دائرة عند أهل الحساب هو معروف عند المغاربة، وذكره هنا المصنف نقلًا عن القاضي عياض وهو من المغاربة، فالمغاربة حتى اليوم ما زالوا يكتبون الأرقام كما تكتب باللغة الإفرنجية، بخلاف كتابة أهل المشرق فإنهم يكتبون الصفر نقطة.

(٣) وهو ما نجده كثيرًا في نسخة اليونينى التي جمع فيها أكثر من رواية لـ «صحيح البُخَارِيّ» وأحيانًا يكتب كلمة (سقط) عند الكلمة الساقطة أو يقتصر على ذكر كلمة (لا) ثم يكتب فوقها أو بجانبها الرمز الدال على النسخة الساقط منها.

وقال آخرون: إنما الكتاب علامة لما يقرأ فأولى الحرفين بالإبقاء أدلهما عليه وأجودهما صورة[١].

وجاء القاضي عِياض آخرًا ففصل تفصيلًا حسنًا، فرأى أن تكرر الحرف إن كان في أول سطر، فليضرب على الثاني صيانة لأول السطر عن التسويد والتشويه. وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولهما صيانة لآخر السطر، فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى. فإن اتفق أحدهما في آخر سطر والآخر في أول سطر آخر فليضرب على الذي في آخر السطر، فإن أول السطر أولى بالمراعاة، فإن كان التكرر في المضاف أو المضاف إليه أو في الصفة أو في الموصوف أو نحو ذلك، لم نراع حينئذ أول السطر وآخره بل نراعي الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في الخط، فلا نفصل بالضرب بينهما ونضرب على الحرف المتطرف من المتكرر دون المتوسط[٢].

وأما المحو: فيقابل الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره وتتنوع طرقه، ومن أغربها - مع أنه أسلمها - ما روي عن سحنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي: أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه.

وإلى هذا يومئ ما روينا عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول: من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مدادٌ[٣] والله أعلم.

الرابع عشر: ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائمًا بضبط ما تختلف فيه في كتابه، جيد التمييز بينها كيلا تختلط وتشتبه فيفسد عليه أمرها[٤].

---

(١) «المحدث الفاصل» ص٦٠٧ فقرة ٨٨٥.

(٢) «الإِلمَاع» ص١٥١- ١٥٢.

(٣) ينظر كلا الأثرين في «الإِلمَاع» صـ١٥٢.

(٤) كذا العبارة في جميع النسخ لمقدمة ابن الصلاح وهي غير واضحة المعنى.

وسبيله: أن يجعل أولًا متن كتابه على رِواية خاصة، ثم ما كانت من زيادة لرِواية أخرى ألحقها، أو من نقص أعلم عليه أو من خلاف كتبه إما في الحاشية وإما في غيرها، معينًا في كل ذلك من رواه ذاكرًا اسمه بتمامه، فإن رمز إليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكره من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره؛ كيلا يطول عهده به فينسى، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعمًى.

وقد يدفع إلى الاقتصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة، واكتفى بعضهم في التمييز بأن خص الرِّواية الملحقة بالحمرة، فعل ذلك أبو ذر الهَرَويّ من المشارقة، وأبو الحسن القابسي من المغاربة، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد.

فإذا كان في الرِّواية الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالحمرة، وإن كان فيها نقص والزيادة في الرِّواية التي في متن الكتاب حوق عليها بالحمرة، ثم على فاعل ذلك تبيين من له الرِّواية المعلمة بالحمرة في أول الكتاب أو آخره على ما سبق والله أعلم[1].

(١) قلت: وقد أبدع العلامة اليونيني في نسخته حيث راعى آداب المحدثين في ذلك، وما ذكره ابن الصلاح من منهج في كتابة الكتاب المتعدد الروايات، يصلح فعله اليوم في تحقيق الكتب من أكثر من نسخة لها، فتُنزّل النسخة المخطوطة من الكتاب بمقام الرواية منه عند القدامى.

وما حكاه ابن الصلاح عن أبي ذر الهروي والقابسي وكلاهما من رواة «الصحيح» سيأتي في رواية أبي ذر ورواية القابسي في الباب الأول من هذه الرسالة، وهذا يدل أيضًا على معرفة المسلمين بأصول التحقيق والمقارنة بين النسخ منذ زمن بعيد، والله أعلم.

ومن الأشياء التي لم يذكرها ابن الصلاح وهي معروفة عند المتقدمين من المحدثين:

١- البدل: وهو أن يكون في النص كلمة أو عبارة كتبت بخط غير واضح وتشكل على القارئ، فيعمد إلى وضع إشارة عليها ثم يكتب في الهامش الكلمة أو العبارة الواضحة =

الخامس عشر: غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في قولهم: (حَدَّثَنا) و(أَخْبَرَنا) غير أنه شاع ذلك وظهر، حتى لا يكاد يلتبس.

أما (حَدَّثَنا) فيكتب منها شطرها الأخير، وهو الثاء والنون والألف، وربما اقتصر على الضمير منها وهو النون والألف.

وأما (أَخْبَرَنا) فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولًا(١)، وليس يحسن ما يفعله طائفة من كتابة: (أَخْبَرَنا) بألف مع علامة: (حَدَّثَنا)(٢) المذكورة أولًا، وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله.

ثم تعقب بكلمة: بدل أو يكتب فوقها حرف الباء هكذا: (ب).

٢- ومنها: التقديم والتأخير:

وهو أن يسهو الناسخ فيكتب كلمة أو عبارة قبل أخرى، ولئلا يضطر إلى الضرب أو المحو أو الكشط يعمد إلى وضع إشارة تبين ما ينبغي تقديمه وما ينبغي تأخيره، فإذا كان التقديم والتأخير في عبارة طويلة وضع إشارة في بداية العبارة المتقدمة وكتب (يؤخر من) ثم حدد بداية العبارة المتأخرة التي ينبغي تقديمها وكتب يقدم.

أما إذا كان التقديم والتأخير في كلمتين فقط، فيكتب على كل منها حرف (م) للدلالة على وجوب تقديم الكلمة الثانية على الأولى كما ورد ذلك في النسخة اليونينية.

٣- يضع الناسخ أحيانًا على بعض الكلمات كلمة (معًا) وذلك إشارة إلى صحة الضبطين في كلمة واحدة كأن يُقال مثلًا معًا.

٤- كثيرًا ما يضع النساخ أول كلمة من الصفحة في أسفل الصفحة التي قبلها؛ وذلك للمحافظة على تسلسل الصفحات فلا تتقدم صفحة على أخرى، وتسمى بالتعقيبة.

٥- ومن الرموز التي استخدمها النساخ أيضًا رمز (حـ) كذا للحاشية التي تكتب زيادة على أصل المروي، وقد تكون بخط الناسخ وقد تكون بخط الراوي.

وقد تكتب (خـ) كذا للدلالة على النسخة إذا كان المروي له أكثر من نسخة.

وغير ذلك وينظر في ذلك مبحث النسخة اليونينية ورموزها.

(١) أي: تكتب (أنا).

(٢) أي: تكتب (أثنا).

وقد يكتب في علامة (أَخْبَرَنا) راء بعد الألف، وفي علامة (حَدَّثَنا) دال في أولها[١].

وممن رأيت في خطه الدال في علامة (حَدَّثَنا) الحافظ: أبو عبد الله الحاكم وأبو عبد الرحمن السُّلَمِي والحافظ أحمدُ البيهقي رضي الله عنهم. والله أعلم.

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته (ح) وهي حاء مفردة مهملة[٢]، ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لأمرها؛ غير أني وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البُخارِيّ، والفقيه المحدث أبي سعيد الخليلي - رحمهم الله تعالى - في مكانها بدلًا عنها (صح) صريحة، وهذا يشعر بكونها رمزًا إلى (صح)، وحسن إثبات (صح) ههنا؛ لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يُرَكَّب الإسناد الثاني على الإسناد الأول، فيجعلا إسنادًا واحدًا.

وحكى لي بعض من جمعتني وإياه الرحلة بخراسان عمن وصفه بالفضل من الأصبهانيين، أنها حاء مهملة من التحويل. أي: من إسناد إلى إسناد آخر.

وذاكرت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب، وحكيت له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا (الحديث) فقال لي: أهل المغرب - وما عرفت بينهم اختلافًا - يجعلونها حاء مهملة، ويقول أحدهم إذا وصل إليها: (الحديث) وذَكَر لي أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضا أنها حاء مهملة، وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها

(١) يعني تختصر حَدَّثَنَا: (دثنا)، وأَخْبَرَنَا: (أرنا).

(٢) وهي تقع كثيرًا عند مسلم في «صحيحه»، نظرًا لطريقته في سياق الأسانيد، وذكر الاختلاف بينها.

في القراءة: (حا) ويَمُرُّ.

وسألت أنا الحافظ الرحال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي- رحمه الله- عنها فذكر أنها (حاء) من (حائل) أي: تحَوُّلُ بين الإسنادين، قال: ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء إليها في القراءة وأنكر كونها من الحديث وغير ذلك، ولم يَعرِفْ غيرَ هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عدد كانوا حفاظ الحديث في وقته.

وأختار أنا - والله الموفق - أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها: (حا) ويمر فإنه أحوط الوجوه وأعدلها، والعلم عند الله تعالى[1].

السادس عشر: ذكر الخطيب الحافظ: أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه، وكنيته ونَسَبَه، ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه، قال: وإذا كتب الكتاب المسموع، فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه، وتاريخ وقت السماع، وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب فكل ذلك قد فعله شيوخنا.

قلت: كِتْبَةُ التسميع جنب (ذَكَره) أحوط له وأحرى؛ بألا يخفى على من يحتاج إليه ولا بأس بكتبته آخر الكتاب، وفي ظهره وحيث لا يخفى موضعُه.

وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به، غير مجهول الخط، ولا ضير حينئذ في ألا يكتب الشيخ المسمع خطه بالتصحيح، وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثوقًا به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه، فطالما فعل الثقات ذلك.

وقد حدثني بمرو الشيخ أبو المظفر ابن الحافظ أبي سعد المَرْوَزيّ عن أبيه، عمن حدثه من الأصبهانية: أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده قرأ

---

(١) قلت: وفي نسخة اليونيني جاءت في كل المواضع بالخاء المعجمة، إشارة إلى إسناد آخر. ويراجع المبحث الخاص بالنسخة «اليونينية».

ببغداد جزءًا على أبي أحمد الفرضي وسأله خطه؛ ليكون حجة له، فقال له أبو أحمد: يا بني عليك بالصدق، فإنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد؛ وتُصدَّقُ فيما تقول وتنقل، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك: ما هذا خطُّ أبي أحمد الفرضي ماذا تقول لهم؟!

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل، ومجانبة التساهل فيمن يثبت اسمه، والحذر من إسقاط اسم واحدٍ منهم لغرض فاسد. فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه ليكن أثبته معتمدًا على إخبار من يثق بخبره من حاضريه، فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى.

ثم إن من ثبت سماعه في كتابه فقبيح به كتمانه إياه ومنعه من نقل سماعه، ومن نسخ الكتاب، وإذا أعاره إياه فلا يبطئ به.

رُوِّينا عن الزهري أنه قال: إياك وغلول الكتب. قيل له: وما غلول الكتب؟ قال: حبسها عن أصحابها[(١)].

وروينا عن الفضيل بن عِياض رضي الله عنه أنه قال: ليس من أفعال أهل الورع ولا أفعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عنه؛ ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه[(٢)].

فإن منعه إياه فقد رُوِّينا أن رجلًا ادعى على رجل بالكوفة سماعًا منعه إياه فتحاكما إلى قاضيها حفص بن غياث، فقال لصاحب الكتاب: أخرج إلينا كتبك، فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك ألزمناك، وما كان بخطه

---

(١) أخرجه ابن المقرئ في «المعجم» ص٢٨٨ (٩٤٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» ٣٦٦/٣، والخطيب في «الجامع» ٤٧/٢-٤٨ (٤٨٢-٤٨٣)، والقاضي في «الإلماع» ص١٨٩، والسمعاني في «أدب الإملاء» ص١٧٦.

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع» ٢٤٢/١-٢٤٣ (٤٨٥-٤٨٦).

أعفيناك منه.

قال ابن خلاد: سألت أبا عبد الله الزبيري عن هذا، فقال: لا يجيء في هذا الباب حكم أحسن من هذا، لأن خط صاحب الكتاب دال على رضاه باستماع صاحبه معه.

قال ابن خلاد: وقال غيره: ليس بشيء[١].

وروى الخطيب الحافظ أبو بكر، عن إسماعيل بن إسحاق القاضي: أنه تحوكم إليه في ذلك، فأطرق مليًا، ثم قال للمدعى عليه: إن كان سماعه في كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره، وإن كان سماعه في كتابك بخط غيرك فأنت أعلم[٢].

قلت: حفص بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة، وأبو عبد الله الزبيري من أئمة أصحاب الشافعي وإسماعيل بن إسحاق لسان أصحاب مالك، وإمامهم وقد تعاضدت أقوالهم في ذلك، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه، وقد كان لا يتبين لي وجهه، ثم وجَّهتهُ بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده فعليه أداؤها بما حوته، وإن كان فيه بذل ماله، كما يلزم متحمِّلَ الشهادة أداؤها، وإن كان فيه بذل نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها، والعلم عنــد الله تعالى.

ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخته إلا بعد المقابلة المرضية.

وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعًا إلى شيء من النسخ، أو يثبته فيها عند السماع ابتداء إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع؛ كيلا يغتر أحد بتلك النسخة غير المقابلة؛ إلا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة[٣]

---

(١) «المحدث الفاصل» صـ٥٨٩ فقرة ٨٣٨.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ١/٢٤١ (٤٨١).

(٣) قلت: ولإثبات السماع أو القراءة على المخطوط أثر بالغ في توثيق المروي، وخاصة =

بعد أن أصبح الاعتماد في نقل السنة على المصنفات التي يراد منها جمع ما تفرق في الصحف والأجزاء والنُّسخ، فانصرف العلماء إلى ضبط هذه المصنفات والتحري في نقلها، واستُخْدِمتْ مجالسُ التحديث وسائل لهذا الضبط ببيان من قرئ عليه الكتاب أو تلقي منه، ومن تولى ضبط ذلك المجلس ومن شارك فيه، ومن تولى القراءة وأين كان ذلك، ومتى وما القدر المقروء أو المسموع، وهل شارك الجميع في هذا القدر.. إلى غير ذلك مما يعد وثيقة تاريخية.

ويتحقق بإثبات السماع والقراءة على المخطوط ما يلي:

أولًا: الإفادة بأن مضمونها قد سمع في حلقة سماع على شيخ معروف بتخصصه في فن يتعلق بموضوع النسخة، وهذا يمنح المخطوط ثقة في صحة مادته ونصه، وذلك بقراءته على الشيخ ومذاكرة الأقران، وتصحيح السامع سواء كان ذلك ناسخًا أم مقابلًا، والسماعات والقراءات المثبتة بعد كل ذلك تعين المعنيين بتواريخ المخطوط على تحديد تاريخه في حالة إغفاله، وهي بعد ذلك تكشف لنا عن قيمة المخطوط ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره، بل ومدى الثقة به وبمؤلفه، وهي في آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية، ومدى انتشار الثقافة، بل ومدى عمقها في عصر من العصور. ينظر «المخطوط العربي» لعبد الستار الحلوجي صـ١٧٣، و«عناية المحدثين بتوثيق المرويات».. صـ١٧- ١٨.

ثانيًا: تشكيل حلقات مترابطة من الرُّواة الذين عن طريقهم نقلت آلاف المخطوطات، فكل سماع أو قراءة يحتوى على أسماء الأشخاص الذين تلقوا هذا الأصل عن سابقتهم، حتى ينتهي ذلك إلى مصنف الكتاب، فهي بمثابة شهادات على شهادات بنقل هذه المادة مصونة مضمونة محررة مضبوطة كما وضعها مؤلفها.

«عناية المحدثين بتوثيق المرويات»..صـ١٦.

هذا بالإضافة إلى فوائد ثقافية كثيرة منها:

١- دراسة تاريخ التدريس في الإسلام والتأريخ لظاهرة علمية.

٢- معرفة أسماء كثير من الرجال والشيوخ وبعض المعلومات عنهم.

٣- تحديد مدارس العلم وأماكنه في العصور الأولى.

٤- معرفة بعض جوانب الحياة الاجتماعية الإسلامية.

ينظر في أهمية السماعات والقراءات بحث: «إجازات السماع في المخطوطات القديمة»، لصلاح الدين المنجد، وهو بحث منشور في مجلة معهد المخطوطات العربية، الجزء الثاني، المجلد الأول سنة ١٩٥٠م من صـ٢٣٢- ٢٥٢. =

وللسماع عناصر كثيرة ومنها: ما اشتمل عليه السماع الذي حضره ابن الصلاح، والذي سيأتي ذكره فيما بعد.

وهذه العناصر على سبيل الاختصار هي:

١- اسم المُسمعُ: ويراد به الشيخ إذا كان راويًا للنسخة، أو المؤلف إذا كان يقرأ من نسخته.

٢- أسماء السامعين: وتسرد فردًا فردًا مع ذكر أسماء آبائهم وذكر ما يميزهم.

٣- القدر المسموع من الكتاب: وكانت أمانة العلم تدفعهم إلى النص على ما سمعه من الحاضرين، فقد يتأخر أحدهم عن السماع فيقولون: سمعه مع فوت.. إلى غير ذلك.

٤- اسم القارئ على الشيخ: والمراد بالقارئ من يتولى قراءة الكتاب، ويختار القارئ عادة الشيخ، ويراعي أن يكون ممن عرف بإتقانه وحسن قراءته، وقد يكون من أقران الشيخ، أو من تلاميذه المبرزين، وقد يشترك في القراءة أكثر من شخص.

٥- كاتب السماع: وهو الذي يتولى تدوين وقائع السماع، وقد يكون هو الشيخ المسموع عليه، وقد يكون هو القارئ على الشيخ أو غيره.

وكان يشترط في كاتب السماع الأمور الآتية:

- الأهلية: بأن يكون موثوقًا به غير مجهول الخط.

- التحري والدقة ببيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل..

- الأمانة: وذلك بأن يكون أمينًا فيما يثبته: وتلك الشروط ذكرها ابن الصلاح، وهي تؤكد على أهمية أثر كاتب السماع في توثيق المخطوط.

٦- ذكر عبارة: (صح وثبت) أو ما يماثلها، مما يدل على تأكد كاتب السماع من أسماء السامعين.

٧- مكان السماع: وقد يذكر اسم البلد أو المدينة أو المدرسة أو المسجد أو المنزل الذي تم فيه السماع.

٨- تاريخ السماع ومدته: ويحدد فيه التاريخ، وقد يذكر باليوم والشهر والسنة.

وقد يذكر مدة السماع: هل هو في مجلس واحد، أو أكثر؟ إلى غير ذلك.

٩- وصف النسخة التي قرئت وسمعها الحاضرون وقيمتها إذا كان المُسمع أحد الرُّواة لا المؤلف نفسه.

وهكذا ضرب المحدثون أروع الأمثلة من خلال هذا المنهج التوثيقي المنقطع النظير، فهذا الميدان قد تفرد به المحدثون، ولذا كان من أعظم الأسباب لصيانة المرويات، وخاصة بعد عصر التدوين، وأصبح الاعتماد فيه على المرويات والكتب المصنفة. =

والله أعلم.

هذا آخر ما ذكره أبو عمرو ابن الصلاح في هذا النوع، وهو طويل جدًّا وهو في غاية النفاسة، وفيه فوائد وفرائد كثيرة تعالج أخطاء كثير من القائمين

وهناك ألوان أخرى من أنماط التوثيق التي تميز بها المحدثون أذكرها باختصار، لما لها من أثر في توثيق المرويات ولعدم اهتمام كثير من العلماء بالإشارة إليها: وهما القراءة والمطالعة:
أولًا القراءة: وهي عبارة عن قيام واحد أو أكثر من الطلبة بقراءة كتاب يختاره الشيخ ويقوم الشيخ بالتعليق على المسموع من حين لآخر، أو توضيح لغريب، أو لفظة شاذة، والقراءة تدل بذاتها على قراءة الكتاب على عالم متخصص في الفن الذي ألفت فيه النسخة المقروءة.
وبين السماع والقراءة عموم وخصوص كما يقول الأصوليون؛ فسماع الكتاب على الشيخ يقتضي قارئًا وسامعًا أو أكثر.
وقراءة الكتاب على الشيخ إذا جاءت بعبارة المتكلم الواحد مثل: قرأت هذا الكتاب على فلان. لا تقتضي وجود سامع أو سامعين غير المؤلف.
ومجلس السماع يعد سماعًا وقراءة، إذا كان أحد يقرأ على الشيخ وكان آخرون يستمعون، ويعد مجلس سماع وإملاء إذا كان الشيخ يملي وآخرون يقيدون ما يمليه؛ فإنه بالنسبة للسامعين يسمى سماعًا، وبالنسبة للقارئ أو القراء يسمى قراءة وعرضًا.
وقد يطلق على القراءة العرض أو المقابلة.
وكان من نتائج القراءة على الشيخ ظهور الشروح والمختصرات والحواشي التي أصبح لها أهمية كبيرة في مختلف العلوم.
أما المطالعة ويطلق عليها أيضًا النظر، فتعني أن يطالع عالم أو قارئ أو شيخ في الكتاب بقصد الاستفادة منه أو المذاكرة فيه.
وعادة ما تبدأ عبارات المطالعة بقولهم: طالعه العبد..، أو طالع فيه فلان..، أو نظر فيه فلان بن فلان، وقد تذكر معلومات أكثر مثل اسم المطالع كاملًا والجزء أو الكتاب الذي تمت مطالعته وتاريخ المطالعة ومكانها وغير ذلك.
وهناك أنماط أخرى ساعدت في توثيق المرويات عند المحدثين وهي:
الإجازات التي تكتب آخر المرويات أو أولها.
ومنها أيضًا التمليكات التي تكتب على المخطوطات.
ولولا الإطالة لتناول البحث التفصيل في ذلك.

بطباعة الكتب في عصرنا الحاضر، فهذه الضوابط إنما كانت نتيجة الدرس والنظر والمباحثة في قرون طويلة، ووقائع متعددة فأنتجت مثل هذه الدقائق والضوابط.

ولقد اخترت سوق هذا النوع بتمامه من عند ابن الصلاح رحمه الله تعالى، وإن كان قد تكلم في ذلك من هو قبله؛ لعدة أسباب:

أولها: أن ابن الصلاح قد استوعب ولخص ما قيل قبله؛ حيث ذكر ما جاء عند الرامهرمزي والقاضي عِياض والخطيب وغيرهم، كما هو واضح فيما سبق.

ثانيها: التأكيد على أن ما اصطلح عليه المتأخرون من علامات للترقيم وضوابط الكتابة لا يمثل إلا جانبًا صغيرًا بالنسبة لضوابط المتقدمين، وليعلم أنصار المستشرقين وتلاميذهم أن في كتب الأوائل من المحدثين على سبيل الخصوص من استوعب هذه القواعد، وأنهم سبقوا المستشرقين في وضع قواعد للكتابة ابتداءً ثم العرض والمقابلة وضوابط التصحيح ثانيًا..، إلى غير ذلك من الآداب التي تجب عند السماع والإسماع والرِّواية وغيرها.

ثالثها: أن ابن الصلاح قد طبق هذه القواعد، وخاصة ما يتعلق بمجالس السماع.

فقد كان ابن الصلاح رحمه الله تعالى أول من جلس للتحديث بدار الحديث الأشرفية سنة (٦٣٠) هـ والتي بناها السلطان الأشرف رحمه الله تعالى[1].

---

(١) هي دار الحديث التي أمر ببنائها الملك الأشرف في دمشق سنة ثمان وعشرين وستمائة، وتم فتحها في سنة ثلاثين وستمائة في ليلة النصف من شعبان، وجعل شيخها الحافظ أبا عمرو بن الصلاح ليملي فيها الحديث، ووقف عليها الملك الأشرف الأوقاف، وجعل بها نعل النبي ﷺ، وسمع الملك الأشرف «صحيح البُخَارِيّ» في هذه السنة على الزبيدي.=

وكان ابن الصلاح في هذه الدار قد أسمع الطلاب والحاضرين الكتاب العظيم: «السنن الكبرى» للإمام البيهقي رحمه الله تعالى.

ولقد سجل لنا التاريخ وحفظ من التلف والضياع سماعًا لهذا الكتاب على الإمام أبي عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى. ونص هذا السماع جاء في آخر المجلد الثامن من «السنن الكبرى» من الطبعة الهندية، رواه عنه بالسند إليه أبو عمرو بن الصلاح في دار الحديث الأشرفية بدمشق الشام سنة (٦٣٤) هـ في مجالس بلغت في المجلد فقط تسعين مجلسًا، أما مجالس الكتاب كله فبلغت سبعمائة وسبعةً وخمسين مجلسًا، وتحمله عن الحافظ ابن الصلاح وسمعه منه شيوخ العلم والحديث وطلابه في أدق صورة وأضبط سماع لتلك المجالس، التي كانت تساق فيها رِواية ذلك الكتاب الجليل مع العرض والمقابلة له على نسخة المؤلف الإمام البيهقي ونسخة الحافظ ابن عساكر الدمشقي.

وهي صورة رائعة ممتعة تعرفنا ما كان عليه المحدثون الكبار من الضبط والإتقان والعناية البالغة والتجويد العجيب لرِواية الحديث بالسماع والإسناد في مجالسهم وفي أخذ الرُّواة عنهم، حتى في الكتب الكبار كهذا الكتاب.

وتمثل لنا في قدمها من نحو ثمانمائة سنة ما كأنّا نشهده اليوم في الوسائل الضابطة الدقيقة المصورة كالتلفاز مثلًا.

فهي صورة - غير ناطقة ولا صوتية - تسجل تلك المجالس الحديثية، وحال الشيخ المحدث، وحال العلماء الطلاب الحاضرين فيها: سماعًا وتلقيًا، وحضورًا وغيابًا، ويقظة ونومًا، وانتباهًا واشتغالًا، وتحدثًا ونسخًا، وفواتًا

وأصبحت هذه الدار من أشهر دور الحديث في العالم الإسلامي، وولي التدريس فيها جماعة من العلماء بعد ابن الصلاح. ينظر في ذلك: «الدارس في تاريخ المدارس» ١/١٩ - ٣٠.

واستكمالًا، كأنك تشهدهم في مجالس التحديث والتسميع لكن ينقصها تسجيل الصوت والكلام، فهي صورة صافية واعية لسماع وتحمل وأداء وأمانة علمية بالغة تميز بها آباؤنا وعلماؤنا المحدثون رضي الله عنهم، وتميز عنهم فيها أيضًا الحافظ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رضي الله عنه(١).

وكان مجلس السماع على يد ابن الصلاح رحمه الله تعالى لهذا الكتاب بعنايته وقراءته وسماعه منه من أوله إلى آخره في سبعمائة وسبعةٍ وخمسين مجلسًا، وسمع المجلد الثامن منه عدد كبير بلغ ثلاثة وتسعين محدثًا، في تسعين مجلسًا، في مدينة دمشق، وترى في هذا السماع لهذا المجلد الثامن أمورًا يظهر من خلالها عناية الحافظ ابن الصلاح من أهمها:

١- الضبط لعدد مجالس السماع التي بلغت في هذا المجلس تسعين مجلسًا كما تقدم.

٢- تعيين هذه المجالس بخط أبي عمرو بن الصلاح نفسه المقروء عليه، فهي كالشهادة منه بذلك.

٣- أن كاتب السماع كتب أسماء السامعين وألقابهم وكناهم وأنسابهم تعريفًا بهم.

٤- أنه ضبط أحوال السامعين؛ من سمع المجالس كلها بغير فوات، ومن سمعها بفوات، ومن سمعها مع نوم في بعضها أو إغفاءٍ أحيانًا، ومن سمعها وهو يتحدث خلال السماع، ومن سمعها وهو ينسخ خلال ذلك، ومن سمع وقد جمع كل ذلك، وتعيين حال كل واحد من السامعين.

---

(١) فهي بحق: صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين كما سماها وعلق عليها الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة؛ حيث ساق نص السماع وعلق عليه بما يزيل أي شك في توصل أحد من العلماء إلى ما توصل إليه آباؤنا الأوائل، ونشره مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٩٩٢م

٥- كتابة تاريخ الفراغ من إسماع الشيخ ابن الصلاح، حيث كتب ابن الصلاح بخطه في آخر المجلد العاشر[1]: بلغ سماع الجماعة - بدار الحديث الأشرفية رحم الله واقفها - وعَرْضُ هذه النسخة على الإتقان من أولِها إلى آخرها بأصلين:

أحدهما: أصل الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن علي المعروف بابن عساكر.

والثاني: أصل أبي المواهب الحسن بن هبة الله بن صَصْرَى..

وكان الفراغ من سماعهم للكتاب مني، ومن عرض هذه النسخة يوم الاثنين الثامن عشر من شهر ربيع الأول، سنة خمس وثلاثين وستمائة بدمشق- حرسها الله وسائر بلاد الإسلام وأهله - وهو خط عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان المعروف بابن الصلاح غفـر الله له ولهم آمين.

* * *

(١) صـ٣٥٠.

الباب الأول

طبقات الرُّواة

الباب الأول

«طبقات الرُّواة»

ويتكون من تمهيد وثلاثة فصول:

الفَصْل الأول: «طبقات الرُّواة عن البُخارِيّ»،

المبحث الأول: إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي.

المبحث الثاني: حماد بن شاكر النَّسفي

المبحث الثالث: رِواية أبي عبد الله الفَرَبْريّ.

المبحث الرابع: باقي الرُّواة عن البُخارِيّ.

الفَصْل الثاني: «الرُّواة عن الفَرَبْريّ»

المبحث الأول: رِواية أبي علي ابن السَّكن (٣٥٣) هـ

المبحث الثاني: رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ(٣٧١) هـ.

المبحث الثالث: رِواية أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ

المبحث الرابع: رِواية أبي محمد الحَمُّويّ(٣٨١) هـ

المبحث الخامس: رِواية أبى الهيثم الكُشْمِيهَني(٣٨٩) هـ

المبحث السادس: باقي الروايات عن الفربري

الفَصْل الثالث: «أشهر الروايات بين العلماء حتى القرن الخامس الهجري»

المبحث الأول: رِواية أبي ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ.

المبحث الثاني: رِواية الأصيلي (٣٩٢) هـ.

المبحث الثالث: رِواية أبي الوَقْت (٥٥٣) هـ

المبحث الرابع: رِواية كريمة المَرْوَزيّة (٤٦٣) هـ.

تمهيد

عناية البخاري بكتابه «الصحيح»

لقد جاء البخاري ومناهج العلماء في التدوين مختلفة، وذلك وفقًا لمتطلبات خاصة بكل زمان ألفت فيه هذه المصنفات.

حتى تولد في نفوس المحدثين إحساس بضرورة عمل جديد، تكون غايته خدمة الحديث النبوي خدمة كاملة، تخلصه مما اختلط به وتميز صحيحه من سقيمه، وتسهل الانتفاع به على الناس.

فلما جاء البخاري كان هذا الإحساس قد قوي حتى أصبح رغبة ينادي بها العلماء، فكان أولَّ مستجيب لتحقيق هذه الرغبة.

وكان النداء بها في مجلسِ أستاذهِ إسحاقَ بنِ إبراهيم بن حنظلة المعروف بابن راهويه.

كما جاء ذلك فيما رواه إبراهيم بن معقل النَّسفي قال: سمعت أبا عبد الله بن محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم مختصرًا لسنة النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب - يعني: «الجامع». رواه الخطيب البغدادي في «تاريخه»[1].

ولم تكن هذه الأمنية هي كل ما وجه البخاري إلى تأليف الكتاب، فقد سمعها معه أقرانه دون أن يحاولوا تحقيقها، ولكن إرادة الله سهلت له

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ٨ ترجمة البُخَارِيّ، وفي «مسألة الاحتجاج بالشافعي» ص٣٦ قال: أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب قال: أنبأنا محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت خلف بن محمد بن إسماعيل البُخَارِيّ به، فذكره.

ويوجد مزيد من التفصيل في التخريج وسياق العبارة في مبحث رواية إبراهيم بن معقل النَّسفي.

طريق الفوز، فضمت إلى نداء أستاذه حافزًا آخر له حظه الأسمى عند أمثاله من أقوياء الإيمان، وتمثل له هذا الحافز في رؤياه الرسول ﷺ، وفسرها له أحد المعبرين بما يوجهه إلى هذا العمل الجليل، وقد روي عنه أنه قال: رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أَذُب بها عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح[(١)].

بهذا الحافز وذاك، تحركت همة البخاري –رحمه الله– لتأليف كتابه الجامع الصحيح، وقد أولاه من العناية ما لم يحظ به كتاب آخر، فانتقاه من ستمائة ألف حديث، وكان لا يكتب فيه حديثا إلا إذا اغتسل وصلى ركعتين واستخار الله، وتيقن من صحته، كل ذلك لأنه أراد أن يجعله حجة فيما بينه وبين الله كما قال، ولشدة تحرَّيه فيه امتدَّ به الزمن في تأليفه إلى ست عشرة سنة فيما روى عنه[(٢)].

رُوي عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي أنه قال: سمعت محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول[(٣)].

ومن ذلك قول البخاري: ما كتبت في كتاب «الصحيح» حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين[(٤)].

وروي عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي قال: سمعت محمد بن إسماعيل

---

(١) «هدى الساري» ١ - ٤.

(٢) «هدى السارى» ٢-٢٠٢.

(٣) سيأتي في مبحث: إبراهيم بن معقل النَّسفي من هذه الرسالة تخريجه وبيان سياق ألفاظه.

(٤) سبق تخريجة في المقدمة.

البُخارِيّ يقول: خرجت كتابي «الجامع» في بضع عشرة سنة، وجعلته فيما بيني وبين الله حجة[١].

بل لقد بلغ من توقِّيه له، ومُبالغته في إتقانه، وحرصه على كمال السلامة فيه، أنه أعاد النظر في تأليفه مرات، وتعهده بكثير من التهذيب والتعديل قبل أن يُخْرِجه للناس، وهذا ما عبر عنه بأنه صنفه ثلاث مرات[٢].

لقد حقق البخاري لكتابه غاية الإتقان، بما تأنى في تأليفه، وبما راقب الله فيه، وأعانه على ذلك سعة روايته، وخبرته الدقيقة بنقد الحديث، وإحاطته بعلومه وتاريخ رجاله، وقد تحقق فيه مزايا الجمع، والصحة، والإسناد، والاختصار، وهذه مَعانٍ يفوق ببعضها كل كتاب سبقه، فما بالنا به وقد اجتمعت كلها فيه؟

لقد استعد البخاري لتأليف هذا الكتاب، وتأنى في تأليفه وتَحَرَّى له كما سبق، ومع ذلك لم يقنع بما صنع، بل أراد أن يستوثق من سلامته، وأن يطمئن إلى صدق الجهد الذي بذله فيه، ولذلك عرضه على أشهر الأئمة المعروفين في عصره، فكان له من حسن شهادتهم ما أراد.

يقول أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألف البخاري كتاب «الصحيح» عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث[٣].

---

(١) سيأتي في مبحث: إبراهيم بن معقل النَّسفي من هذه الرسالة تخريجه.

(٢) «هدى الساري» ٢ – ٢٠١.

(٣) وينظر في معرفة هذه الأحاديث الفصل الثامن من «هدي الساري» في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقطني وغيره. ينظر «هدي الساري» (ص٣٤٦، ٣٨٢، ٤١٠).

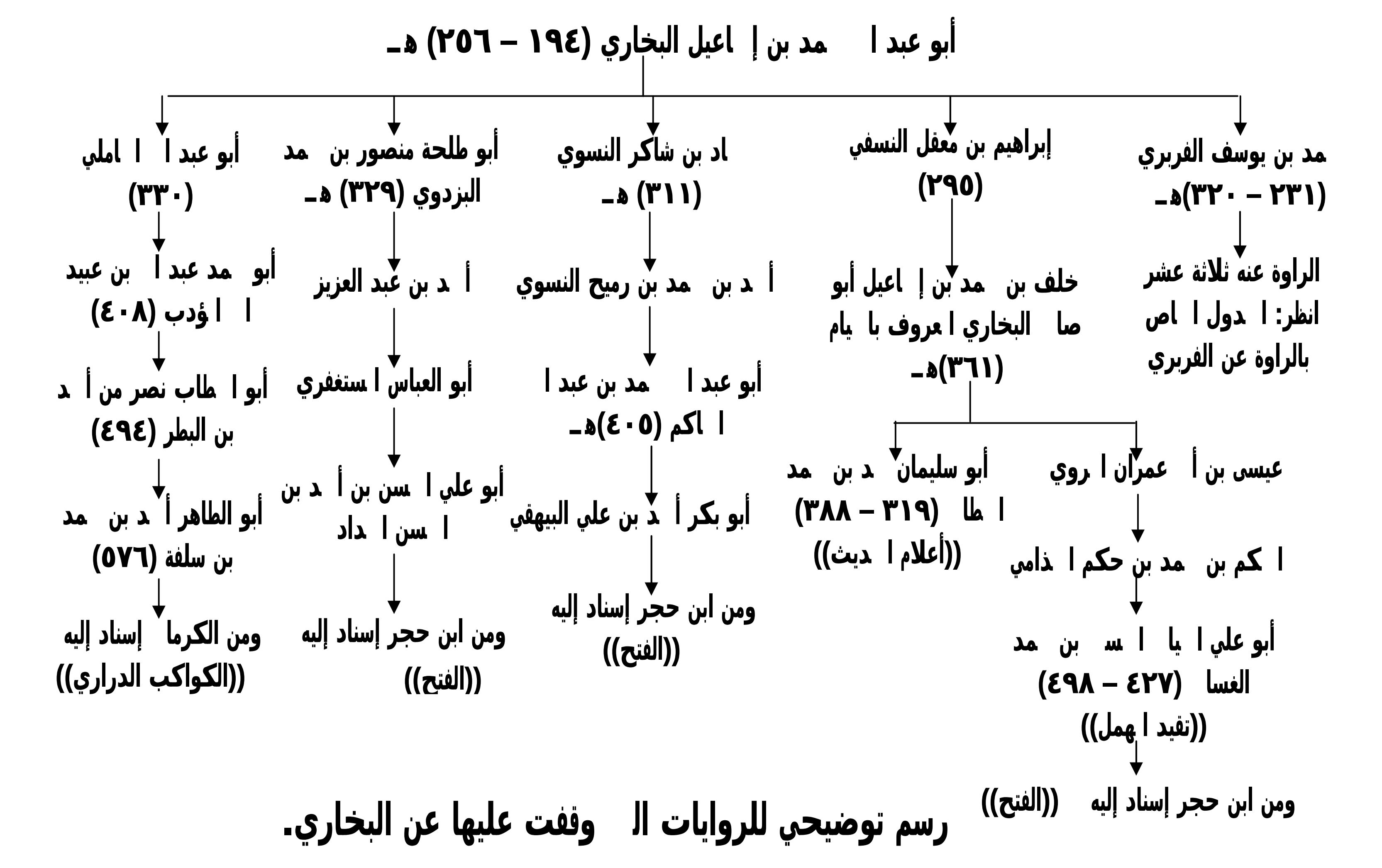
قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[1].

وحَسْبُ الكتاب أن يشهد له هؤلاء الأَعلام النبلاء، هذه الشهادة العالية، وأَن ينضم إليها ما يعرف الناس من كفاءة البخاري، وسعة علمه، ودقة فقهه، وفهمه وشدة تَحَرِّيه، وبالغ ورعه، وقوة اتصاله بالله، حسب الكتاب هذا حتى يُقبِل الناس عليه ويشتغلوا به، ويشدوا الرحال ليسمعوه منه.

والرواة الذين وقفت عليهم فيما بين يدي من مصادر وعرف أن لهم رواية أو نسخة من الصحيح خمسة، وقد جعلت المباحث الآتية في التعريف بهذه الروايات، وانظر الجدول الخاص بذلك.

* * *

(١) «هدى الساري» ١ – ٥.



رسم توضيحي للروايات الـ وقفت عليها عن البخاري.

المبحث الأول

رواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي (٢٩٥) هـ

اسـمه ونـسبه[١]: هـو الإمـام، الحـافظ، الفقيـه القاضـي، أبـو إسـحاق إبراهِيم بن مَعْقِل ابن الحجاج بن خدّاش بن خديج[٢] النَّسفي السانجني.

لـم أقـف عنـد كـل مـن تـرجم لـه علـى سـنة ولادتـه، وأجمعـت كـل المـصادر علـى وفاتـه – رحمـه الله تعـالى- فـي ذي الحجـة مـن سـنة خمـس وتسعين ومائتين.

كنيته: أجمع كل من ترجم له ﵁ على تكنيته بأبي إسحاق، ولـم أقـف فـي مـصادر ترجمتـه التـي وقفـت عليهـا علـى أن لـه ابنًـا اسـمه إسـحاق، والمعروف من أبنائه: ولده سعيد، وهو ممن روى عنه، وستأتي ترجمته.

---

(١) ينظر ترجمته في: «الإرشاد» ٩٦٨/٢ (٨٩٦)، و «الأنساب» في النسبة إلى سانجن ٣٣/٧-٣٥ (٢٠١٢)، والنسبة إلى نسف٩٢/١٣(٥٠٠٦)، و «معجم البلدان» في النسبة إلى سانجن ١٧٨/٣ وفي النسبة إلى نسف ٢٨٥/٥، و «اللباب» في ٩٠/٢، ٣٠٨/٣، و «تـاريخ دمـشق» ٢٢٥/٧- ٢٢٦، وفـي «التهـذيب» لابـن منظـور ٣٠٠/٢، و«تـذكرة الحفـاظ» ٦٨٦/٢ (٧٠٧) الترجمـة الثالثـة والخمـسين مـن الطبقـة العاشـرة، و«تـاريخ الإسـلام» ١٠٢/٢٢ (١٠٧)، و «سـير أعـلام النـبلاء» ٤٩٣/١٣ (٢٤١)، و «العبـر» ١٠٠/٢- ١٠١ وفيـات سـنة خمـس وتـسعين ومـائتين، و «تبـصير المنتبـه» فـي مـادة السانجني، و «الوافي بالوفيات» ٧٧١/١، و «مرآة الجنان» ٢٢٣/٢ وفيات سنة خمس وتسعين ومائتين، و «النجوم الزاهرة» ١٦٤/٣ وذكر أنه من وفيات سنة خمس وتسعين ومائتين، و «طبقات المفسرين» للداودي ٢٢/١، وترجمه في «طبقاته» أيضًا الأدنروي ٤٣/١ (٦٣)، و «شذرات الذهب» ٢١٨/٢.

(٢) كل من ترجم له بلغ في نسبه حتى الحجاج، وزاد ياقوت الحموي: (ابن خداش ابن خديج)، وزاد السمعاني: (ابن يزيد بن توشبيب).

نسبته: عرف إبراهِيم بن مَعْقِل بالنسبة إلى نَسَف – بفتح أوله وثانيه ثم فاء- فيقال له: النَّسفي.

كما عرف أيضا بالنسبة إلى سانْجَن – بفتح السين المهملة وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها النون- فيقال له: السّانْجَني.

ونَسَف: مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند، ويقال لها أيضا: نخشب، وبها قرى كثيرة منها قرية سانْجَن المنسوب إليها إبراهيم أيضًا.

والغالب على إبراهيم في النسبة: النَّسفي؛ حيث نسبه إليها كل من ترجم له، وأصبحت علمًا عليه حتى اكتفى بها العلماء في الدلالة على روايته فيقال: رِواية النَّسفي. كما فعل الخَطّابِيّ، والقاضي عِياض، وأبو علي الجَيّانيّ، وابن الملقن، وابن حجر وغيرهم من العلماء.

ونسبته إلى سانجن من نسبته إلى القرية التي انتمى إليها، وممن نسبه بهذه النسبة السَّمْعاني(١)، وياقوت الحموي(٢)، وابن العماد(٣).

أقوال العلماء فيه: من أعلى صفات الثناء على هذا الإمام إنعام الله عليه بِرواية الصحيح عن البُخارِيّ.

قال فيه أبو يعلى الخليلي(٤): حافظ، ثقة.. وأخذ هذا الشأن عن البُخارِيّ(٥).

---

(١) «الأنساب» ١٧/٧.

(٢) «معجم البلدان» ١٧٨/٣.

(٣) «شذرات الذهب» ٢١٨/٢.

(٤) هو الإمام الحافظ القاضي أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي القزويني صاحب كتاب «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، توفي سنة (٤٤٦) هـ. ينظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٦٦٦/١٧- ٦٦٨

(٥) «الإرشاد» ٩٦٨/٣ (٨٩٦).

وقال أبو سعد السَّمْعاني: كان من أجلَّة أهل السنة وأصحاب الحديث، ومن ثقاتهم وأفاضلهم، كتب الكثير، وجمع «المسند» و«التفسير» وحدث بهما[(١)].

وقال أبو العباس جعفر المستغفري في «تاريخ نسف»: كان فقيها، حافظًا، بصيرًا باختلاف العلماء، عفيفًا، صينًا[(٢)].

وقال الذَّهَبِيّ: له «المسند الكبير»، و«التفسير» وغير ذلك، وحدث بـ«صحيح البُخارِيّ» عنه، وكان فقيها مجتهدًا.

وقد وصفه الذَّهَبِيّ في «السير» بالإمامة، والحفظ، والفقه، وتولي القضاء قائلًا: الإمام، الحافظ، الفقيه، القاضي[(٣)].

وقال في «التذكرة»: الحافظ العلامة أبو إسحاق قاضي نَسَف وعالمها[(٤)].

رحلاته: ذكر غير واحد ممن ترجموا لإبراهِيم بن مَعْقِل أن له رحلة واسعة؛ مما أثر في تنوع الشيوخ والتلاميذ الذين تلقى عنهم وتلقوا عنه.

قال الذَّهَبِيّ: رحل وكتب الكثير[(٥)].

وقال في «السير»: وله رحلة واسعة[(٦)].

وقال ياقوت الحموي: رحل في طلب العلم إلى الحجاز والعراق

---

(١) «الأنساب» ٩٣/١٣ مادة النَّسفي.

(٢) نقله عنه الذَّهَبِيّ في «تذكرة الحفاظ» ٦٨٦/٢.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٤٩٣/١٣.

(٤) ٦٨٦/٢.

(٥) «تاريخ الإسلام» ١٠٢/٢٢.

(٦) ٤٩٣/١٣.

والشام ومصر. [١]اهـ.

وقال أيضًا: حدث عن قتيبة بن سعيد، وهشام بن عمار (تحرفت في المطبوع إلى عامر) الدمشقي، وحرملة بن يحيى المصري. [٢]اهـ.

مصنفاته: مما سبق من أقوال العلماء فيه نجد أنه وصل في الحفظ والإتقان إلى درجة جعلت الإمام الذَّهَبِيّ يقول فيه: الإمام.

وكانت له عناية بالفقه حتى لقب بالفقيه، وكان رحمه الله متعدد الفنون، وله من التصانيف المختلفة ما يدل على سعة علمه، فلم تكن روايته لـ«الصحيح» هي المعول عليها في معرفته، وإنما مصنفاته التي ألفها تدل على مكانته.

ومن المصنفات التي أجمعت المصادر على نسبتها إليه:

١- **كتاب «المسند الكبير»** .

قال الذَّهَبِيّ: صنف «المسند» و«التفسير» وغير ذلك.

وقال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» في المسانيد[٣]: ومسند أبي إسحاق إبراهِيم بن مَعْقِل النسفي قاضي نسف وعالمها، وهو مسند كبير.اهـ.

ويبدو أن هذا المسند كان كبيرًا حتى أن العلماء كانوا يتحملون أجزاء منه، فقد نقل السَّمْعاني في «الأنساب» في مادة الطُورخاري[٤]: أن ممن اشتهر بهذه النسبة أبو إسحاق إبراهيم بن أبي علي محمد النَّسفي الطُّورخاري ثم قال: سمع منه أبو محمد عبد العزيز بن محمد النخشبي

---

(١) «معجم البلدان» ١٧٨/٣.

(٢) «معجم البلدان» ٢٨٥/٥.

(٣) ص٥٣.

(٤) ٩٢/٩ (٢٦٠٦).

الحافظ وقال: وجدنا سماعه لمسند عثمان من مسند إبراهِيم بن مَعْقِل وقرأنا عليه فمات.اهـ.

فمسند عثمان في هذا المسند حينما يروى مستقلا يدل على كبر حجم هذا المسند، وخاصة أن عثمان رضي الله عنه ليس من المكثرين من رواية الحديث؛ لذا وصفه الذَّهَبِيّ قائلا: له «المسند الكبير» [(١)].

٢- **كتاب «التفسير»**: من المصنفات التي نسبت لإبراهِيم بن مَعْقِل كتاب في تفسير القرآن، كما نسب له أيضا حاجي خليفة في «كشف الظنون» [(٢)] تفسيرًا.

ووجدت لكتاب «التفسير» هذا ذكرا عند السَّمْعاني في «الأنساب» في النسبة إلى: الوصافي [(٣)]: ممن انتسب إليها أبو العباس عبد الله بن محمد بن فرنكديك، ثم نقل عن المستغفري قوله: عندي أجزاء بخطه من تفسير إبراهِيم بن مَعْقِل سمعه منه.

ولذلك نجد الأدنروي ترجم لإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي في «طبقات المفسرين» [(٤)].

٣- **كتاب «الاستقصاءات في النكات»**: ولم أجد من ذكره إلا

---

(١) ولقد وجدت أحاديث كثيرة مروية من طريق إبراهيم بن معقل عن غير البُخَارِيّ راجع في ذلك «المستدرك» ٥١٥/٣ من رواية أحمد بن سهل عنه، و«شعب الإيمان» للبيهقي ٩٦/١، ١١٧/٣، ٤١٢، ٣٦/٥، ٣٢٣، ٢٣/٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٥٤، ٣٩٩/٧، و«السنن الكبرى» ١٦١/٦، ١١٩/١٠، ١٢١/١٠، و«تاريخ دمشق» ٢٢٦/٧ وغير ذلك. فلعل هذه النصوص من مسنده.

(٢) ٤٣٦/١.

(٣) ٣٤٧/١٣(٥١٨٧).

(٤) ص٤٣- ٤٤.

البغدادي في «هدية العارفين»[١].

شيوخه: لقد أخذ إبراهِيم بن مَعْقِل العلم عن علماء ومشايخ من بلدان مختلفة، وعلى رأسهم البُخارِيّ، وذلك نتيجة للرحلات التي قام بها، فقد رحل -كما سبق- إلى بلاد الشام، والعراق، ومصر، والحجاز وغير ذلك[٢].

فمن شيوخه من أهل بلده:

١- الإمام المحدث شيخ الإسلام الثقة الجوال قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف أبو رجاء الثقفي مولاهم البلخي المولود سنة تسع وأربعين ومائة. والمتوفى سنة أربعين ومائتين[٣].

وسماع إبراهِيم بن مَعْقِل منه ذكره الخليلي في «الإرشاد»[٤]، والذَّهَبِيّ

---

(١) ١/ ٤.

(٢) جمعت شيوخ إبراهيم بن معقل من نصوص الأحاديث التي رواها، وكتب التراجم سواء أكان ذلك في ترجمة إبراهيم أو غيرها، علما بأنه قد يكون منهم الضعيف أو المتروك، وذلك حرصًا على الاستقصاء، ورتبتهم على الأمصار لبيان تنوع مشايخه، وتأكيدًا لرحلته إلى تلك الأمصار.

(٣) سمع مالكًا، وأبا عوانة، وسفيان بن عيينة، وخلقًا بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، وسمع منه البُخَارِيّ، ومسلم، وأحمد بن حنبل وغيرهم. كان ثبتًا صاحب سنة، رحل إليه العلماء من كل الأقطار.

ينظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» ٧/ ٣٧٩، «التاريخ الكبير» ٧/ ١٩٥ (٨٧٠)، «الجرح والتعديل» ٧/ ١٤٠ (٧٨٤)، «تاريخ بغداد» ١٢/ ٤٦٤ (٦٩٤٤)، «الإرشاد» للخليلي ٣/ ٩٣٥، «تهذيب الكمال» ٢٣/ ٥٢٣- ٥٣٧ (٤٨٥٢)، «سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٣- ٢٤ وغيرها.

(٤) ٣/ ٩٣٦، ٩٦٨.

في «تذكرة الحفاظ»[١]، وياقوت الحموي في «معجم البلدان»[٢]، والسَمْعاني في «الأنساب»[٣]، والتقي الغزي في «الطبقات السنية في تراجم الحنفية»[٤].

٢- الإمام المحدث الثقة عيسى بن أحمد[٥] بن عيسى بن وردان العسقلاني أبو يحيى البلخي، المولود سنة ثمانين ومائة، والمتوفى سنة ثمان وستين ومائتين.

وسماع إبراهيم منه ذكره المزي في «تهذيب الكمال»[٦]، والذَّهَبِيّ في «السير»[٧].

٣- الإمام الحافظ الثقة محمد بن أبان بن وزير أبو بكر البلخي يعرف بحمدويه المتوفى سنة أربع أو خمس وأربعين ومائتين[٨].

---

(١) ٦٨٦/٢.

(٢) ١٧٨/٣ مادة: سانجن.

(٣) ١٧/٧.

(٤) ص٧٢ (٩٥).

(٥) روى عن: بقية بن الوليد وعبد الله بن وهب وغيرهما، وحدث عنه: ابن ماجه، والنسائي وغيرهما. قال النسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الخليلي: ثقة كبير في العلماء، مشهور يعرف بابن البغدادي.
ينظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» ٢٧٢/٦ (١٥٠٩)، و«الثقات» ٤٩٦/٨، و«الإرشاد» للخليلي ٩٣٨/٣، و«تهذيب الكمال» ٥٨٥/٢٢ (٤٦١٧)، «سير أعلام النبلاء» ٣٨١/١٢ (١٦٥)، و«شذرات الذهب» ١٥٤/٢ وغير ذلك.

(٦) ٥٨٥/٢٢ (٤٦١٧).

(٧) ٣٨١/١٢ (١٦٥).

(٨) حدث عن إسماعيل ابن علية، وابن وهب، وغندر وغيرهم، وعنه الجماعة سوى مسلم، وأبو حاتم وغيرهم.

وسماع إبراهيم منه ذكره الخليلي في «الإرشاد» في ترجمة إبراهِيم بن مَعْقِل[1].

ومن شيوخه الدمشقين:

١- الإمام هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، أبو الوليد، الدمشقي، خطيب دمشق ومفتيها ومقرئها ومحدثها، المولود سنة ثلاث وخمسين ومائة، والمتوفى بدمشق، آخر المحرم، سنة خمس وأربعين ومائتين[2].

وسماع إبراهِيم بن مَعْقِل منه ذكره كل من: الذَّهَبِيّ في «تذكرة

قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حبان: حسن المذاكرة جمع وصنف.

ينظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٧٨/٢، ٨١، و«تهذيب الكمال» ٢٩٦/٢٤- ٣٠٠، و«سير أعلام النبلاء» ١١٥/١١- ١١٦ (٤٠) وغيرهم.

(١) ٩٦٨/٣.

(٢) روى عنه: مالك، والحكم بن هشام، وإسماعيل بن عياش وغيرهم.

وعنه: البُخَارِيّ، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم.

قال أبو حاتم عن ابن معين: كَيّس كَيّس، وقال الدارقطني: صدوق كبير. وقال أبو زرعة الرازي: من فاته هشام بن عمار يحتاج إلى أن ينزل في عشرة آلاف حديث. وقال العجلي: ثقة.

ينظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ١٩٩/٨ (٢٧٠١)، و«تاريخ الثقات» للعجلي ص٤٥٩ (١٧٤١)، و«الجرح والتعديل» ٧٦٦/٩- ٧٦٧ (٢٥٥)، و«الثقات» لابن حبان ٢٣٣/٩، و«الجمع بين رجال الصحيحين» لابن القيسراني ٥٤٨/٢- ٥٤٩ (٢١٣٦) أفراد البُخَارِيّ وحده، و«تهذيب الكمال» ٢٤٢/٣٠- ٢٥٥ (٦٥٨٦)، و«تاريخ الإسلام» ٥٢٠/١٨ (٥٧٥)، و«تذكرة الحفاظ» ٤٥١/٢، و«شذرات الذهب» ١٠٩/٢- ١١٠ وغير ذلك.

الحفاظ»[١] وفي «تاريخ الإسلام»[٢] وابن عساكر في «تاريخ دمشق»[٣].

٢- الحافظ الكبير صفوان بن صالح بن صفوان بن دينار، أبو عبد الملك الثقفي مولاهم الدمشقي، مؤذن جامع دمشق، المولود سنة ثمان أو تسع وستين ومائة، والمتوفى أول سنة تسع وثلاثين ومائتين[٤].

ذكره الحاكِم النيسابوري (٤٠٥) هـ شيخًا لإبراهِيم بن مَعْقِل في «المستدرك»[٥] حيث قال: أخبرني أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن حبان ابن أبي جبلة عن عمرو بن العاص قال: ما عدل بي رسول ﷺ وبخالد بن الوليد أحدًا من أصحابه في حربه منذ أسلمنا[٦].

---

(١) ٦٨٦/٢ (٧٠٧).

(٢) ١٠٢/٢٢ (١٠٧).

(٣) ٢٢٦/٧.

(٤) روى عن: ابن عيينة والوليد بن مسلم وغيرهما، وعنه: أبو داود، وأبو حاتم وغيرهما.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال الترمذي: ثقة، وقال ابن العماد: وكان حنفي المذهب.

ينظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٣٠٩/٤ (٢٩٣٩) ترجمة صفوان بن صالح، و«الجرح والتعديل» ٤٢٥/٤ (١٨٦٨)، و«ثقات ابن حبان» ٣٢١/٨، و«تهذيب الكمال» ١٩١/١٣- ١٩٦ (٢٨٨٣)، و«سير أعلام النبلاء» ٤٧٥/١١- ٤٧٦ (١٢٣)، و«شذرات الذهب» ٩١/٢ وغير ذلك.

(٥) ٤٥٥/٣ كتاب: معرفة الصحابة: باب ذكر مناقب عمرو بن العاص.

(٦) أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٣٣١/٧ (٦٨٥٩) من طريق هشام بن عمار، وفي «مسند الشاميين» ٤٠٥/٣ (٢٥٥٧) عن صفوان بن صالح ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢٢٩/١٦ وأبو يعلى في «مسنده» ٢٧٤/١٣ (٧٣٤٧) من طريق داود ابن

٣- عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السَّلَمي، أبو الحارث الحمصي: المتوفى سنة خمس وأربعين ومائتين[١].

ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» شيخًا لإبراهِيم بن مَعْقِل، حيث روى من طرق إلى إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، عن عبد الوهاب بن الضحاك، عن إسماعيل بن عياش بإسناده إلى مالك بن يسار مرفوعًا: «**إذا سألتم الله فاسألوه ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها**..» الحديث[٢].

ومن شيوخه العراقيين:

١- أبو كريب محمد بن العلاء بن كُريب، الهمداني الكوفي: المولود سنة إحدى وستين ومائة، والمتوفى في جمادى الآخرة سنة ثمان وأربعين ومائتين[٣].

رشيد ومن طريقه ابن عساكر ٤٦/١٤١-١٤٢ ثلاثتهم (هشام بن عمار وصفوان بن صالح وداود بن رشيد) عن الوليد بن مسلم، وقال الهيثمي في «المجمع» ٩/٣٥٠: أخرجه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ورجاله ثقات

(١) روى عن: إسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة وغيرهما، وعنه: ابن ماجه، وأبو عروبة الحراني، وعبدان، قال فيه الدارقطني: متروك. وقال البُخَارِيّ: عنده عجائب. وقال النسائي: ليس بثقة، متروك. وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة.

ينظر ترجمته في: «المجروحين» لابن حبان ٢/١٤٧، و«الكامل» لابن عدي ٦/٥١٤-٥١٦ (١٤٣٥)، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي ٣/٢٤١، و«تهذيب الكمال» ١٨/٤٩٤- ٤٩٧ (٣٦٠١)، و«تاريخ الإسلام» ١٨/٣٣٧- ٣٣٨ (٢٨٩) وغير ذلك.

(٢) «تاريخ دمشق» ٤٣/٥٦، وأخرجه أيضا ابن قانع في «معجم الصحابة» ٣/٤٧ (٩٩١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٥/٢٤٧٤ (٢٦١٨) ترجمة مالك بن يسار.

(٣) روى عنه: ابن المبارك، وأبو بكر بن عياش وغيرهما، وعنه: الجماعة وإبراهيم بن معقل وغيرهم، قال فيه ابن أبي حاتم: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به. وقال في

وسماع إبراهِيم بن مَعْقِل منه ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[1] فيمن سمع منهم إبراهيم خارج دمشق، وساق له حديثًا من طريق أبي عبد الله الحاكِم: أنا خلف بن محمد بن إسماعيل البُخارِيّ، أنا إبراهِيم بن مَعْقِل، نا أبو كريب، نا يونس بن بكير.. فذكره.

كما ذكر هذا الحديث الذَّهَبِيّ في «تذكرة الحفاظ»[2] ، وذكر سماع إبراهيم منه أيضًا المزي في «تهذيب الكمال»[3] والذَّهَبِيّ في «السير»[4].

٢- الحافظ الحجة أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البَغَوِيّ ثم البغدادي الأصم، صاحب المسند المعروف، المتوفى سنة أربع وأربعين ومائتين[5].

موضع آخر: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات».

ينظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» ٦/٤١٤، و«التاريخ الكبير» ١/٢٠٥ (٦٤٤)، و«الجرح والتعديل» ٨/٥٢ (٢٣٩)، و«تهذيب الكمال» ٢٦/٢٤٣، و«سير أعلام النبلاء» ١١/٣٩٤ وغير ذلك.

(١) ٧/٢٢٥.

(٢) ٢/٦٨٧.

(٣) ٢٦/٣٤٣.

(٤) ١١/٣٩٤.

(٥) حدث عن: هشيم، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وغيرهم. وحدث عنه: مسلم، وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم. أصله من مرو الروذ، رحل وجمع وصنف «المسند» وثقه النسائي وصالح جزرة.

وينظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٢/٦ (١٥٠٨)، «الجرح والتعديل» ٢/٧٧ (١٦٦)، و«الثقات» لابن حبان ٨/٢٢، و«تاريخ بغداد» ٥/١٦٠ (٢٦٠٦)، «تهذيب الكمال» ١/٤٩٥ (١١٤)، «تاريخ الإسلام» ١٨/١٢، وفيات سنة ٢٤٤هـ، و«سير أعلام النبلاء» ١١/٤٨٣، «تذكرة الحفاظ» ٢/٤٨١ (٤٩٦) وغيرهم.

ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[١] فيمن روى عنهم إبراهيم خارج دمشق.

٣- جُبارة بن المُغَلِّس، أبو محمد الحماني الكوفي، المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين[٢]: وسماع إبراهِيم بن مَعْقِل منه ذكره الذَّهَبِيّ في «تذكرة الحفاظ»[٣]، و«تاريخ الإسلام»[٤] وتصحف فيه إلى جنادة.

٤- أبو الحجاج النضر بن طاهر البصري[٥]: وسماع إبراهيم منه ذكره

---

(١) ٢٢٥/٧.

(٢) حدث عن شبيب بن شيبة، وأبي بكر النهشلي، وقيس بن الربيع وغيرهم.
وحدث عنه: ابن ماجه، وبقي بن مخلد، وعبد الله بن أحمد وغيرهم.
قال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي أحاديث سمعتها من جبارة، فأنكر بعضها، وقال: هذه موضوعة. وقال البُخَارِيّ: مضطرب الحديث. وقال ابن معين: كذاب، وقال ابن نمير: كان يوضع له فيحدث.
ينظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» ٤١٥/٦، «التاريخ الأوسط» المطبوع خطأ باسم «التاريخ الصغير» ٣٧٦/٢، «الضعفاء الكبير» للعقيلي ٢٠٦/١ (٢٥٦)، «الجرح والتعديل» ٥٥٠/٢ (٢٢٨٤)، «المجروحين» ٢٢١/١، «تهذيب الكمال» ٤٨٩/٤ (٨٩١)، «سير أعلام النبلاء» ١٥٠/١١ (٥٧)، «ميزان الاعتدال» ٤٣/١ (٨١) وغير ذلك.

(٣) ٦٨٦/٢.

(٤) ١٠٢/٢٢.

(٥) روى عن جويرية بن أسماء، وسمع منه حمزة بن داود الثقفي، ومحمد بن صالح الكلبي.
قال ابن أبي عاصم: سمعت منه ثم وقفت منه على كذب، ثم رأيته بعدما عمي يحدث عن الوليد ابن مسلم بما ليس من حديث فتتابع في الكذب.
ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر في «اللسان»: وقال ابن عدي: والضعف على حديثه بَيّن. وكأن ابن حبان ما وقف على كلام ابن أبي عاصم هذا، فقال في «الثقات»: النضر من أهل البصرة، ربما أخطأ ووهم.

الخليلي في «الإرشاد»[١].

ومن شيوخه المصريين:

الإمام حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران، الفقيه المحدث الصدوق، أبو حفص التجيبي المصري. المولود سنة ست وستين ومائة، والمتوفى في شوال لتسع بقين منه سنة ثلاث وأربعين ومائتين[٢].

روى عنه إبراهِيم بن مَعْقِل روايات كثيرة، رواها عن ابن وهب عن مالك، منها في «شعب الإيمان» الكثير مما رواه البيهقي عن شيخه أبي عبد الله الحاكِم[٣].

وينظر ترجمته في: «الثقات» لابن حبان ٢١٤/٩، «الكامل» لابن عدي ٢٦٨/٨ (١٩٦٧/١٤)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي ١٦١/٣ (٣٥٢٧)، و«الميزان» للذهبي ٢٥٨/٤ (٩٠٧٠)، و«لسان الميزان» ١٩٨/٧ (٨٨٨٦) وغيرهم.

(١) ٩٦٨/٣ ترجمة إبراهيم بن معقل.

(٢) روى عن ابن وهب فأكثر جدًّا، وعن الشافعي فلزمه، وحدث عنه مسلم، وابن ماجه، وغيرهم.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي: حرملة أعلم الناس بابن وهب، وثقه ابن حبان، وقال الذَّهَبِيّ في «الكاشف»: صدوق من أوعية العلم، وقال ابن حجر: صدوق، وقال الإسنوي: كان إمامًا حافظًا للحديث والفقه، صنف «المبسوط»، و«المختصر».

وينظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» ٦٩/٣ (٢٤٥)، «الجرح والتعديل» ٢٧٤/٣ (١٢٢٤)، «تهذيب الكمال» ٥٤٨/٥، «سير أعلام النبلاء» ٣٨٩/١١، «الكاشف»٣١٧/١(٩٧٧) و«طبقات السبكي» ١٢٧/٢، «حسن المحاضرة» ٣٠٧/١ و«التقريب» ص١٥٦(١١٧٥) وغير ذلك.

(٣) ينظر «الشعب» ٩٦/١، ١١٧/٣، ٤١٢، ٣٦/٥، ٣٢٣، ٢٣/٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٥٤، ٣٩٩/٧، وينظر «السنن الكبرى»: ١٦١/٦، ١١٩/١٠، ١٢١.

رواية النسفي للصحيح

لقد اشتهرت روايه إبراهيم بن معقل النسفي من طريق أبي صالح، خلف بن محمد الخيام، لذا بدأت بترجمته، ثم أتبعت ذلك بالحديث عن روايته.

ترجمة أبي صالح الخيام:

هو الشيخ المحدث الكبير أبو صالح: خلف بن محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم ابن نصر البُخارِيّ الخيام نسبة إلى الخيمة وخياطتها الكَرابِيسيّ[(١)]. محدث ما وراء النهر[(٢)].

روى عن: إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، وصالح بن محمد جزرة، ونصر ابن أحمد الكندي ومشايخ بلده ولم يرحل.

وروى عنه: أبو عبد الله الحاكِم، وابن منده، ومحمد بن أحمد غُنْجار، وأبو سعد عبد الرحمن بن الإدريسي.

قال الخليلي في «الإرشاد»: كان له حفظ ومعرفة، وهو ضعيف جدًّا، روى في الأبواب تراجم لا يتابع عليها، وكذلك متونا لا تعرف. سمعت ابن أبي زُرْعَة والحاكِم أبا عبد الله الحافظين يقولان: كتبنا عنه الكثير ونبرأ من عهدته، وإنما كتبنا عنه للاعتبار. اهـ.

---

(١) هي نسبة إلى بيع الكرابيس وهي الثياب قاله ابن عساكر.

(٢) ينظر ترجمته في: «الإرشاد» للخليلي ٩٧٢/٣ (٩٠١)، و«الأنساب» للسمعاني ٢٢٧/٢، ٢٢٦/٥، و«اللباب» لابن الأثير ٤٧٥/١، و«سير أعلام النبلاء» ٧٠/١٦، ٢٠٤/١٦، «ميزان الاعتدال» ١٨٥/٢ (٢٥٤٨)، «لسان الميزان» ٧٧١/٢ (٣٢٠٨)، «النجوم الزاهرة» ٦٤/٤، «شذرات الذهب» ٣٩/٣. كما ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢٢٦/٧، وابن ماكولا في «الإكمال» ٤٦١/٢ ذكره أثناء ترجمة صالح بن محمد جزرة فذكر أن خلفًا من تلاميذه.

ثم ساق الخليلي له حديثًا من طريق شيخه الحاكِم، عن خلف في النهي عن المواقعة قبل الملاعبة، ثم قال: سمعت الحاكِم بعقب هذا الحديث يقول: خذل خلف بهذا وبغيره[1].

وهذ العبارة نقلها عن الخليلي الذَّهَبِيّ في «السير»[2]: دون قوله: روى في الأبواب تراجم لا يتابع عليها. ودون قوله: وإنما كتبنا عنه للاعتبار.

ونقلها أيضًا الذَّهَبِيّ في «الميزان»[3] إلا أن العبارة بلفظ: خلط، وهو ضعيف جدًّا، روى متونا لا تعرف. كذا في المطبوع بلفظ خلط بدلًا من: كان له حفظ ومعرفة. وتابع الذَّهَبِيّ ابنُ حجر في «اللسان»[4].

وقال الذَّهَبِيّ في «السير»[5]: الشيخ المحدث الكبير.. كان بندار الحديث بما وراء النهر. وذكر أيضًا في الرواة عنه: أبو سعد عبد الرحمن ابن الإدريسي، وغمزه ولينه وما تركه.

وقال الذَّهَبِيّ أيضًا في «السير»[6]: المحدث المكثر مسند بخارى.

وقال السَّمْعاني في «الأنساب»[7]: كان مكثرًا من الحديث من غير أن يرحل في طلبه، وكان بندارًا لحديث البُخارِيّين، وقيل: إنه لم يكن بموثوق به، تكلم فيه أبو سعد الإدريسي الحافظ.اهـ.

مات ﵁ سنة إحدى وستين وثلاثمائة ببخارى عن ست وثمانين سنة.

---

(١) ٣/٩٧٢- ٩٧٣.

(٢) ١٦/٢٠٤.

(٣) ٢/٦٦٢.

(٤) ٢/٧٧١ (٣٢٠٨).

(٥) ١٦/٧٠.

(٦) ١٦/٢٠٤.

(٧) ٥/٢٥١.

رواية أبي صالح للصحيح:

روى خلف بن محمد «الصحيح» عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، واشتهرت رِواية إبراهيم عن طريقه، وممن روى «الصحيح» من رِواية خلف ابن محمد عن إبراهيم النَّسفي الإمامُ الكبير أبو سليمان الخَطّابِيّ المتوفى سنة ٣٨٨هـ.

قال الخَطّابِيّ في كتابه «أعلام الحديث»: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب (يعني بذلك «صحيح البُخارِيّ») من رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي حَدَّثَناه خلف بن محمد الخيام، قال: حَدَّثَنا إبراهِيم بن مَعْقِل عنه.

سمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق محمد بن يوسف الفَرَبْريّ..إلخ(١).

ويُعَد كتابُ الخطابي المسمى بـ«أعلام الحديث» عمدة في رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي(٢)، ولو قصد الخَطّابِيّ ذكر متن جميع «الصحيح» من هذه الرِّواية لكان ذلك له أهمية كبيرة في تحديد ملامح هذه الرِّواية وأهم خصائصها. إلا أن الخَطّابِيّ كعادة جميع شراح «الصحيح» كان يقتصر في المتن على موضع الشاهد الذي يقوم بشرحه فقط.

وذكر الخَطّابِيّ في مقدمة كتابه هذا أنه يقتصر على شرح الغامض من

---

(١) ١/١٠٥- ١٠٦.

(٢) والخطابي لم يعتمد على هذه الرواية فقط، فهو يقول: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النَّسفي. اهـ.

قلت (الباحث): ولذا نجده عندما انتهت روايته يقول في كتاب التفسير بعد الحديث رقم (٤٤٦٢)، ٣/١٧٩٥ – ١٧٩٦: قلت: إلى هاهنا انتهت رواية إبراهيم بن معقل، وحَدَّثَنا بما بعده من الكتاب محمد بن خالد بن الحسن، حَدَّثَنا محمد بن يوسف الفَرَبري، قال حَدَّثَنَا محمد بن إسماعيل، قال: حَدَّثَنَا مسدد.. إلخ.

ألفاظ «الصحيح» قال الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود محقق كتاب «الإعلام»[(١)]: وكتاب «الجامع الصحيح»، للإمام البُخارِيّ – كما هو معروف- ينقسم إلى كتب، والكتاب ينقسم إلى أبواب، والباب يضم أكثر من حديث، فالإمام الخَطّابِيّ قد أتى على جُلِّ الكتب في «الجامع الصحيح»، ثم اختار من كل كتاب بعض أبوابه، ثم اختار من كل باب حديثا أو أكثر، وقد يأتي على أحاديث الباب كلها، وحيث أنه التزم – كما جاء في المقدمة- بشرح المشكل، وتبيين الغامض من المذاهب، والأراء اللغوية، والفقهية، والعقدية، فهو لا يذكر من متن الحديث إلا موضع الحاجة، وقد يحتاج إلى ذكر الحديث بتمامه..إلخ.

قلت(الباحث): فنسخة إبراهيم النَّسفي لا يمكن الاعتماد فيها على كتاب الخَطّابِيّ، اللهم إلا إذا قارنا بين بعض النصوص التي جاءت بما جاء في النسخ الأخرى لـ«الصحيح».

وممن ذكر رِواية إبراهيم أيضًا الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجَيّانيّ المتوفى سنة ٤٩٨هـ، حيث قال في كتاب «تقييد المهمل»[(٢)]: وما كان في كتابي من رِواية أبي إسحاق إبراهِيم بن مَعْقِل بن الحجاج النَّسفي عن البُخارِيّ: فأخبرني بها أبو العاصي حكم بن محمد بن حكم الجذامي، قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَوِيّ، بمكة سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة، قال لي: سمعت بعضه وأجاز لي سائره، قال: نا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البُخارِيّ، قال: نا إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، قال: نا أبو عبد الله البُخارِيّ.اهـ.

---

(١) ص٧٥ وما بعدها.

(٢) ٦١/١ وما بعدها.

فهذا النص عن أبي علي الجَيّانيّ يفيد أن خلفًا الخيام روى عنه «الصحيح» أيضًا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَويّ.

كما يفيد أن الجَيّانيّ سمعه من شيخه أبي العاصي حكم بن محمد بن حكم الجذامي، وشيخه سمعه من أبي الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَويّ، وذلك كان بمكة -حرسها الله تعالى- في سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة، بسماع بعضه وإجازة الباقي.

ويضيف أبو علي الجَيّانيّ مَعلمًا آخرَ من معالم هذه الرِّواية حيث يقول[1]: ورَوَينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهِيم بن مَعْقِل أن البُخارِيّ أجاز له آخر الديوان، من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النَّسفي من «الجامع»؛ لأن في رِواية إبراهيم النَّسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رِواية الفَرَبْريّ، قد عَلّمت على الموضع في كتابي، وذلك في باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]..[2].

ونقل غير واحد من المحدثين قول ابن الصلاح في «مقدمته في علوم الحديث» في عدد أحاديث «صحيح البُخارِيّ» أنها أربعة آلاف حديث، ومنهم برهان الدين الأبناسي (٨٠٢) هـ في كتابه «الشذا الفياح»[3]، والعراقي (٨٠٦) هـ في «فتح المغيث»[4]، والسخاوي (٩٠٢) هـ في «فتح المغيث»

(١) «تقييد المهمل» ١/٦٢.

(٢) وسيأتي ذلك في الأمر الثاني من الأمور التي ساعدت على اشتهار نسخة الفَربري.

(٣) ١/٩٠.

(٤) ص١٦.

أيضًا[١]، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦) هـ في «فتح الباقي» وغيرهم بما يدل على أن رِواية الفَرَبْريّ أكمل وأتم من رِواية حماد بن شاكر بمائتي حديث، وأكمل من رِواية إبراهيم النَّسفي بثلاثمائة حديث، والقطعة التي ذكرها الجَيّانيّ ووصفها لا تزيد على خمسة وستين حديثًا، اللهم إلا إذا كان هناك تقديم وتأخير في الأبواب والكتب.

وأبو علي الجَيّانيّ – رحمه الله تعالى- كان إمامًا كبيرًا ورحل إليه العلماء للسماع منه، ولذلك كل من جاء بعده وروى رِواية إبراهيم النَّسفي فإنما كان ذلك من طريق أبي علي الجَيّانيّ.

وعلى سبيل المثال نجد الإمام الشهير، والحافظ الكبير، القاضي أبا الفضل عِياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة (٥٤٤) هـ يسوق أسانيده في كتابه «مشارق الأنوار»[٢] إلى «صحيح البُخارِيّ» يقول: وأما رِواية أبي إسحاق النَّسفي فكتب إلي بها الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني، وسمعت على القاضي أبي عبد الله التميمي كثيرًا مما قيد منها عنه قال: حدثني بها أبو العاصي حكم بن محمد الجذامي.. ثم ذكر إسناد أبي علي السابق.

وممن روى رِواية إبراهيم النَّسفي من طريق أبي علي الجَيّانيّ الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هـ حيث يقول في فاتحة «فتح الباري»: وأما رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل فبالإسناد إلى أبي علي الجَيّانيّ: أنبأنا الحكم ابن محمد.. إلخ[٣].

---

(١) ١/٣٢.

(٢) ص١٠ من المقدمة.

(٣) «فتح الباري» ١/٧.

ووقفت على بعض الأحاديث من «صحيح البُخارِيّ» من رِواية أبي عبد الله الحاكِم صاحب «المستدرك» عن أبي صالح خلف بن محمد عن إبراهِيم بن مَعْقِل، عن البُخارِيّ رواها عن أبي عبد الله الحاكِم الإمامُ البيهقي في «السنن الكبرى»، **وهذه الأحاديث هي**[١]:

الموضع الأول: في كتاب: النكاح، باب: سبب نزول آية الحجاب[٢] حديث عائشة – رضي الله عنها- قالت: يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُوَلَ، لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] شَقَّقْنَ مُرُوطَهُنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهِ. ثم قال البيهقي: رواه البُخارِيّ هكذا.

الموضع الثاني: من كتاب: اللعان، باب: كيف اللعان[٣] عن ابن عمر، رضي الله عنهما، أَنَّ رَجُلاً رَمَى امْرَأَتَهُ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..إلخ.

الموضع الثالث: من كتاب: الأشربة، باب: ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل[٤]: حديث ابن عمر – رضي الله عنهما- قال: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ،

---

(١) لقد حرصت على تتبع هذه المواضع لما لها من أهمية في الكشف عن معالم هذه الرواية والتي كانت تُعَد في المرتبة الثانية من بين الروايات بعد رواية الفَرَبري، وخاصة إذا قارنا هذه النصوص بالنصوص المتداولة بين أيدينا من «الصحيح»، والتي ترجع إلى تحرير اليونيني لرواية الفَرَبري.

(٢) «السنن الكبرى» ٨٨/٧ وهو في «الصحيح» في كتاب: التفسير، باب تفسير: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾.. ١٠٩/٦ (٤٧٥٨).

(٣) «السنن الكبرى» ٤٠٤/٧ وهو في «الصحيح» في كتاب: التفسير، تفسير سورة النور، باب قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا﴾.. ١٠١/٦ (٤٧٤٨).

(٤) «السنن الكبرى» ٢٩٠/٨، ٢٩١ وهو في «الصحيح» في كتاب: التفسير تفسير سورة المائدة باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ﴾ ٥٣/٦ (٤٦١٦).

وَإِنَّ بالْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ، مَا فِيهَا شَرَابُ الْعِنَبِ.

كما وقفت على بعض الأحاديث من «الصحيح» رواها الخَطّابِيّ في كتاب «غريب الحديث» من طريق خلف بن محمد، عن إبراهِيم بن مَعْقِل، عن البُخارِيّ[١].

تلاميذه[٢]:

١- أبو الأسد: أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن الوليد بن عبد الملك ابن حوصلة، الكوفي، ثم البُخارِيّ.

ترجم له الذَّهَبِيّ في «تاريخ الإسلام» في وفيات سنة(٣٥٤) هـ[٣]، وقال سمع: صالح بن محمد جزرة، وحامد بن سهل وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي توفي في ذي القعدة.

وترجم له ابن ماكولا في «الإكمال» فقال: وأبو الأسد الفقيه أحمد.. يروي عن أَحْيَدَ بن عمر بن هارون بن صوان، الفقيه البُخارِيّ، وأخوه أبو جعفر محمد بن إبراهيم بن أحمد بن الوليد، بخاري، يعرف بأخي أبي الأسد الفقيه[٤].

٢- أحمد بن سهل بن حمدويه[٥] أبو نصر، الفقيه، القبائي، البُخارِيّ.

---

(١) وينظر هذه الأحاديث في «الغريب» ١٦٣/١، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٥٩، ٣٣٦، ٣٨٥، ٦٠٩، ٦٢٨.

(٢) لقد حصرت تلاميذه من خلال التراجم والأحاديث المروية عنه، ورتبتهم على حروف المعجم.

(٣)٢٦ /١٠١.

(٤) وينظر ترجمته في: «الإكمال» لابن ماكولا ٨٤/١ مادة: الأسد، والذَّهَبِيّ في «تاريخ الإسلام» ١٠١/٢٦ سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.

(٥) ينظر ترجمته في: «الإرشاد» لأبي يعلى الخليلي ٩٧٤/٣ (٩٠٣)، و«الإكمال» لابن

يروي عن سهل بن المتوكل، وصالح بن محمد جزرة، وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي.

وأكثر من الرِّواية عنه الحاكِم حتى بلغت تسعة وستين موضعًا في كتابه «المستدرك».

قال فيه الخليلي في «الإرشاد»: ثقة، متفق عليه، روى عنه حفاظ بخارى، وحَدَّثَنا عنه الحاكِم أبو عبد الله وأثنى عليه.

وقال ابن نقطة في «تكملة الإكمال» باب حمدويه: حدث عن عمر بن داود، حدث عنه أبو عبد الله محمد بن أحمد الغُنْجار في «تاريخ بخارى».اهـ.

وسماع أحمد بن سهل الفقيه من إبراهِيم بن مَعْقِل ذكره الحاكِم في «المستدرك»[(١)] في كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر مناقب عمرو بن العاص في سياق إسناده الحديث في فضائل عمرو بن العاص، كما ذكره ابن عساكر في ترجمته في «تاريخ دمشق»[(٢)].

وقد روى أيضًا أحمد بن سهل الفقيه عن إبراهِيم بن مَعْقِل، عن حرملة، عن ابن وهب، عن مالك «الموطأ».

وروى أحاديثَ وآثارًا كثيرةً من روايته البيهقيُّ في «شعب الإيمان» و«السنن الكبرى»[(٣)].

ماكولا ذكره في ترجمة الحسين بن محمد البابينى ٤١٣/١، و«تكملة الإكمال» لابن نقطة ٢٨٣/٢ (١٥٨٣) باب: حمدويه، و«تبصير المنتبه» لابن حجر في مشتبه النسبة من حرف القاف ١١٥١/٣ مادة: القبائي، و«تاريخ دمشق» ٢٢٦/٧.

(١) ٤٥٥/٣.

(٢) ٢٢٦/٧.

(٣) أرقامها في ترجمة شيخ إبراهيم بن معقل: حرملة بن يحيى.

٣- أحمد بن محمد بن السكن بن أمية بن زر بن عبد الله أبو الفوارس النَّسفي.

سمع محمد بن إبراهيم البُوشَنْجِي، وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، وزكريا بن حسين.

وعنه: خلف بن أحمد الأمير، والحسن بن أبي الحجاج وغيرهما.

توفي سنة ست وستين وثلاثمائة بنَسَف، وكان مسند وقته بنَسَف[١].

٤- الحسن بن جعفر بن محمد الشاشي: ذكر له ابن عساكر حديثًا عن إبراهيم، عن البُخارِيّ قوله: خرجت كتابي «الجامع» في بضع عشرة سنة وجعلته بيني وبين الله حجة[٢].

٥- الحسن بن الحسين البُخارِيّ البزار: يروي عن إبراهِيم بن مَعْقِل، وأكثر من الرِّواية عنه ابن عدي[٣].

روى عن ابن معقل عن البُخارِيّ قوله: ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح حتى لا يطول الكتاب.

وروى عن ابن معقل أيضًا عن البُخارِيّ قوله: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني[٤].

---

(١) ينظر ترجمته في: «الأنساب» للسمعاني ٢٧٥/٦، «اللباب» لابن الأثير ٦٧/٢، «تاريخ الإسلام» ٣٥٤/٢٦ في وفيات سنة ستٍّ وستين وثلاثمائة، «الوافي بالوفيات» ٣٧١/٧ (٣٣٦٤)، «تبصير المنتبه» لابن حجر ٦٥٩/٢.

(٢) ينظر «تاريخ دمشق» ٧٣/٥٢ ولم أقف على ترجمتة إلا عند ابن عساكر، وسيأتي تخريج هذا النص .

(٣) ينظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» ٩٩/٥٢، و«التعديل والتجريح» للباجي ٣٠٩/١، ٩٦٢/٣، «تاريخ بغداد» ٤٦٣/١١.

(٤) سيأتي تخريج النصين قريبًا .

٦- سعيد بن إبراهيم بن معقل بن الحجاج أبو عثمان النَّسفي.

رئيس أصحاب الحديث ببلده، سمع أباه إبراهيم، ومعمر بن محمد البلخي، وبمكة علي بن عبد العزيز، وغير واحد.

وحدث عنه ابنه عبد الملك، وكان نقمة على القرامطة توفي سنة ٣٤١هـ[1].

٧- سهل بن السري بن الخضر، أبو حاتم الحذاء البُخارِيّ الحافظ.

روى عن إبراهِيم بن مَعْقِل كما في «تاريخ دمشق»[2]، وأحمد بن عبد الواحد البُخارِيّ، وأحمد بن محمد القرشي، وبكر بن منير، وصالح بن محمد جزرة، ومحمد ابن حريث.

وأكثر ابن منده من الراوية عنه في «معرفة الصحابة»، وروى عنه أيضا ابن عدي في «الكامل»[3] في ترجمته سليمان بن عمرو بن عبد الله النخعي الكوفي.

وله ذكر في «تهذيب الكمال»[4] في ترجمة الحسن بن شجاع البلخي، وفي ترجمة عبيدة بن بلال التميمي.

٨- صالح بن محمد بن شاذان أبو الفضل الكرجي ثم الأصبهاني.

قدم مصر مرتين، وكتب بها عن جماعة من محدثي مصر، ثم خرج إلى مكة، وتوفي بها في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

---

(١) ينظر ترجمته في: «الإكمال» لابن ماكولا ٣٢١/١، «تاريخ الإسلام» ٢٤٤/٢٥ وفيات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، و«تذكرة الحفاظ» ٦٨٦/٢، و«تبصير المنتبه» لابن حجر ١٣٧٤/٤.

(٢) ٥٦/٤٣.

(٣) ٤/ ٢٢٣ (٧٣٣).

(٤) ١٧٥/٦، ٢٥٦/١٩ (٣٧٥١).

حدث بـ«تاريخ البُخارِيّ»، وحدث عنه جماعة من أهل خراسان وأهل بلده وبغداد وغيرهم، وكان ثقة، روى «الصحيح» عن إبراهِيم بن مَعْقِل، وعنه أخذ أصبغ ابن قاسم بن أصبغ[1].

٩- الحافظ عبد المؤمن بن خلف بن طفيل بن زيد بن طفيل، أبو يعلى التميمي النَّسفي: كان أثريًا، ظاهري المذهب، شديدًا على أهل القياس، يتبع أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه كثيرًا.

روى عن إبراهِيم بن مَعْقِل كما في «تاريخ الإسلام» و«تذكرة الحفاظ»، وأكثر من الرِّواية عن أبي يعلى صالح بن محمد بن أيوب، وأكثر من الرِّواية عنه أبو مسلم عبد الرحمن بن مهران كما في «تاريخ بغداد» و«تهذيب الكمال» و«تاريخ دمشق»، توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة[2].

١٠- عبد المؤمن بن عبد المجيد أبو يعلى النَّسفي: ذكر الذَّهَبِيّ أنه ممن روى عن إبراهِيم بن مَعْقِل، وروى أيضًا عن محمد بن إبراهيم البُوشَنْجِي، وروى عنه جعفر بن محمد التوبني، مات بعد الستين وثلاثمائة[3].

١١- أبو العباس عبد الله بن محمد بن فرنكديك الوصافي: نسبة إلى

---

(١) ينظر ترجمته في: «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ الأنصاري ٢٩٧/٤ (٦٨٠)، وذكر «أخبار أصبهان» لأبي نعيم ٣٤٩/١، و«تاريخ الإسلام» ٣٠٤/٢٦، و«تاريخ دمشق» ٣٨١/٢٣- ٣٨٢ (٢٨٣٠).

(٢) ينظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» ٨٨٦/٣ (٨٣٧)، و«تاريخ الإسلام» ٣٥٤/٢٥ (٥٩١) وفيات سنة ست وأربعين وثلاثمائة، و«سير أعلام النبلاء» ٤٨٠/١٥ (٢٧٣)، و«الوافي بالوفيات» ٢٣٨/١٩ (٢١٤)، و«مرآة الجنان» لليافعي ٣٤٠/٢، و«شذرات الذهب» ٣٧٣/٢.

(٣) ينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٤٦١/٢٦، ٦٧٣.

سكة بنَسَف يقال لها: درب وصاف.

سمع إبراهِيم بن مَعْقِل وغيره، قال أبو العباس المُسْتَغْفريّ: عندي أجزاء بخطه من تفسير إبراهِيم بن مَعْقِل سمعه منه[1].

١٢- أبو الحسن علي بن إبراهيم بن أحمد بن عقار الطغامي: صاحب الأوقاف، يروي عن صالح بن محمد الحافظ، وموسى بن أفلح، ويحيى بن بدر السمرقندي، ومحمد بن الحسن صاحب «الأمالي».

وروى عن إبراهِيم بن مَعْقِل، كما ذكر ابن عساكر والذَّهَبِيّ في «السير».

مات في شوال سنة سبع وأربعين وثلاثمائة كما في «الإكمال» و«تبصير المنتبه».

وفي «اللباب» و«تاريخ الإسلام» سنة تسع[2].

١٣- أبو الحسين محمد بن الحسين بن علي بن يعقوب الكاتب.

روى له ابن عساكر عن إبراهِيم بن مَعْقِل عن البُخارِيّ قوله: ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول[3].

١٤- الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن زكريا بن حسين النَّسفي

---

(١) ينظر ترجمته في: «الأنساب» ٣٤٧/١٣، «معجم البلدان» ٣٧٨/٥، «تاج العروس» للزبيدي ٥٢٤/١٢، «توضيح المشتبه» لابن ناصر ١٨٢/٩.

(٢) الطغامي: نسبة إلى طغامي من سواد بخارى، ينظر في ترجمته: «الإكمال» لابن ماكولا ٢٧٣/٥، ٢٢٢/٦، و«اللباب» لابن الأثير ٢٨٢/٢، و«تاريخ الإسلام» ٤٢٥/٢٥ (٧٠٧) وفيات سنة تسع وأربعين، و«سير أعلام النبلاء» ٤٩٣/١٣ ترجمة إبراهيم بن معقل، «تبصير المنتبه» لابن حجر ٨٧٦/٣، ٩٥٨.

(٣) ينظر: «تاريخ دمشق» ٧٣/٥٢ ولم أقف له على ترجمته إلا عند ابن عساكر.

الصكوكي.

حدث عنه محمد بن نصر المَرْوَزيّ، وصالح بن محمد جزرة، ومحمد بن إبراهيم البُوشَنْجِي، وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي، كما ذكر الذَّهَبِيّ في «التاريخ» و«التذكرة».

ذكره جعفر المُسْتَغْفريّ في «تاريخ نَسَف» فقال: كان حافظا مؤلفًا للأبواب، عارفًا بحديث أهل بلده، توفي في جمادى الأولى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة قال الذَّهَبِيّ: ما وقع لي حديثه، ولا أكاد أعرفه[(١)].

١٥- أبو بكر محمد بن السري[(٢)] يلقب بـ(جم) الجويباري[(٣)].

قال أبو العباس المُسْتَغْفريّ: اسمه محمد بن السري، و(جم) لقب، من سكة الجويبار، شيخ صالح، كان يغسل الموتى، لقي محمد بن إسماعيل البُخارِيّ.

وروى عن إبراهِيم بن مَعْقِل، ومحمد بن موسى بن الهذيل.

سمع منه عبد الله بن أحمد بن محتاج، وأبو بكر أحمد بن عبد العزيز، وحَدَّثَنا عنه أبو مروان عبد الملك بن سعيد بن إبراهيم، بحديث قد رويناه في أول هذا الكتاب، فيمن اسمه محمد.اهـ.

١٦- يوسف بن معروف بن جبير النَّسفي: سمع محمد بن إبراهيم

---

(١) ينظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ٢٣٣/١٦ (١٦٥)، «تذكرة الحفاظ» ٩٣٠/٣ (٨٨٣)، «تاريخ الإسلام» ٣٠٨/٢٥ (٥١٠) وفيات سنة أربع وأربعين، و«شذرات الذهب» ٣٦٩/٢، «معجم المؤلفين» ٣٠٣/٣ (١٣٣٥٩).

(٢) ينظر ترجمته في: «معجم البلدان» ١٩١/٢ مادة: جويبار، و«الأنساب» للسمعاني ١٢٦/٢- ١٢٧.

(٣) بضم الجيم وسكون الياء، المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها الراء المهملة نسبة إلى جويبار إحدى قرى هراة

البُوشَنْجِي، وإبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي وجماعة. مات قبل سنة ستين وثلاثمائة بقليل[1].

* * *

(١) ينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٢٦/٢٤٠ وفيات سنة ستين وثلاثمائة.

مرويات إبراهِيم بن مَعْقِل

مما يتعلق بـ«صحيح البُخارِيّ»

من خلال النصوص التي وقفت عليها والتي ذكر فيها إبراهِيم بن مَعْقِل، وقفت على أربعة نصوص مما يتعلق بـ«صحيح البُخارِيّ» أو بالبُخارِيّ نفسه، **وهذه النصوص هي**:

أولًا: النص الذي رواه خلف بن محمد بن إسماعيل عنه قال: سمعت أبا عبد الله ابن محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم مختصرًا لسنة النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب، يعني: «الجامع». رواه الخطيب البغدادي في «تاريخه»[1].

---

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/٢ ترجمة البُخَارِيّ، وفي «مسألة الاحتجاج بالشافعي» ص٣٦ قال: أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب قال: أنبأنا محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت خلف بن محمد بن إسماعيل البُخَارِيّ به، فذكره.

ومن طريق الخطيب أخرجه كل من: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧٢/٥٢ ، والمزي في «تهذيب الكمال» ٤٤١/٢٤- ٤٤٢ (٥٠٥٩) ترجمة البُخَارِيّ، والحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص٦- ٧ الفصل الأول، وفي «تغليق التعليق» ٤١٩/٥- ٤٢٠ في ذكر سبب تصنيفه «الجامع».

وذكره الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ٧٤/١ قال: روينا عن إبراهيم بن معقل.. فذكره. والحافظ الذَّهَبِيّ في «تاريخ الإسلام» ٢٤٨/١٩- ٢٤٩ (٤٠١) ترجمة البُخَارِيّ وقال: فقال رجل: لو جمعتم..، وفي «سير أعلام النبلاء» ٤٠١/١٢ ترجمة البُخَارِيّ، ذكر رحلته وطلبه وتصانيفه، والسبكي في «طبقات الشافعية» ٢٢١/٢ ترجمة البُخَارِيّ، والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٥٠٨/٣- ٥٠٩ ترجمة البُخَارِيّ، والسيوطي في «تدريب الراوي» ١٠٨/١.

وشيخ الخطيب وشيخ شيخه لم أجد من ترجمهما، ولم أجد من روى عن شيخ

وهـذا الـنص لـه أهميتـه ودلالتـه فـي الباعـث لمحمـد بـن إسـماعيل البُخارِيّ في تصنيف «الصحيح»؛ لذا لا تجد أحدًا تكلم عن «الصحيح» أو عن البُخارِيّ، رحمه الله تعالى، إلا ويذكر هذه الرِّواية؛ لأنها نص صريح في الباعث على تأليفه.

ومن الملاحظ في هذا النص أن الباعث للبخاري كان مجيء هذا الأمر في مجلس شيخه إسحاق بن راهويه، على لسان أحد الحاضرين في المجلس، فتذاكر الحاضرون الأمر، فوقع ذلك الأمر في نفس الإمام البُخارِيّ.

وقد تتبعت نص الرِّواية فوجدتها بلفظ: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم مختصرًا لسنن النبي ﷺ.

غير أني وجدت الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري» وقد ساق الرِّواية بسنده إلى الخطيب البغدادي فقال: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابا.. إلخ.

فجعل الباعث هو قول إسحاق؛ حيث قوَّى ذلك من عزمه.

وتبعه في ذلك السيوطي في «تدريب الراوي».

وفي «تاريخ الإسلام» للذهبي وعند السبكي في «طبقاته» قال: فقال رجل: لو جمعتم كتابا..إلخ.

النص الثاني: رُوي عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي أنه قال: سمعت محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: ما أدخلت في كتاب «الجامع» إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول[1].

الخطيب إلا هو، ولا عن شيخ شيخه إلا محمد بن أحمد بن يعقوب.

(١) هذا النص رواه عن إبراهيم اثنان:

وهـذا الـنص أيـضا لا تكـاد تجـد أحـدًا تكلـم علـى شـرط «صـحيح البُخارِيّ» إلا وذكره. حيث يفيد نص البخاري على أصحيته كل ما أدخله في «صحيحه»، كما يفيد أنه لم يشترط استيعاب الأحاديث الصحيحة عنده أو عند غيره.

الـنص الثالـث: قـال إبـراهِيم بـن مَعْقِـل النَّسفي سـمعت محمـد بـن إسماعيل البُخارِيّ يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني[1].

الأول: الحسن بن الحسين البُخَارِيّ، رواه عنه ابن عدي في «الكامل» ٢٢٦/١، وعنه أحمد بن أبي مسلم الحافظ، وعبد الواحد بن بكر الصوفي، فيما رواه عنهما الخليلي في «الإرشاد» ٩٦٢/٣، وأبو سعد الماليني فيما أخرجه عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨/٢- ٩، وكذا أخرجه ابن أبي يعلى الفراء في «طبقات الحنابلة» ٢٥٢/٢- ٢٥٣ عن أحمد بن مهدي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧٣/٥ من طريق أبي القاسم بن مسعدة عن حمزة بن يوسف كلاهما الماليني وحمزة بن يوسف عن ابن عدي به.

وأخرجه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» ٤٤٢/٢٤ من طريق الخطيب به بهذا اللفظ، وعند بعضهم: الطوال بدل الطول.

وأخرجه ابن رشيد الفهري في «السنن الأبين» من طريق الخليلي وعندهما: وقد تركت من الصحاح يعني: خوفًا من التطويل.

وأخرجه الذَّهَبِيّ في «السير» ٤٠٢/١٢ من طريق أحمد بن الحسن بن بندار عن أبي أحمد بن عدي بالإسناد السابق وفيه: وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب.

الثاني: أبو الحسين محمد بن الحسين بن علي بن يعقوب الكاتب أخرجه عنه ابن عساكر ٧٣/٥٢، قال: أَخْبَرَنَا أبو الحسن الموحد أنبأنا أبو المظفر النَّسفي أنبأنا أبو عبد الله غنجار عنه به.

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٧/٢، وابن أبي يعلى الفراء في «طبقات الحنابلة» ١٣٧/٢ عن أحمد نزيل دمشق، كلاهما (الخطيب وشيخ الفراء أحمد) عن

النص الرابع: ما روي عن إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البُخارِيّ يقول: خرجت كتابي «الجامع» في بضع عشرة سنة، وجعلته فيما بيني وبين **الله** حجة[1].

أبي حازم عمر بن أحمد، عن محمد بن محمد بن العباس، عن جده أحمد بن عبد الله قال: سمعت جدي محمد بن يوسف يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البُخَارِيّ يقول: فذكره بزيادة: (وربما كنت أغرب عليه).

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٨١/٥٢ من طريق الخطيب، بنحوه، بالزيادة المذكورة.

وروي من وجه آخر أخرجه الخطيب ٤٦٣/١١، أَخْبَرَنَا أبو سعد الماليني، أَخْبَرَنَا عبد الله ابن عدي قال: سمعت الحسن بن الحسين البُخَارِيّ يقول: سمعت إبراهيم بن معقل به.. فذكره.

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧٣/٥٢ من طريق غنجار عن أبي الحسين محمد بن عمران بن موسى الجُرْجَانيّ، عن الحسن بن جعفر بن محمد الشاشي عن إبراهيم بن معقل به.. .

المبحث الثاني

رواية حماد بن شاكر النَّسفي (٣١١) هـ

اسمه ونسبه[١]:

هو الإمام المحدث الصدوق حماد بن شاكر بن سَوِيَّه- بفتح السين وكسر الواو وتشديد الياء وآخره هاء- أبو محمد النَّسفي الوراق. راوي «الجامع الصحيح» عن البُخارِيّ.

حدث عن عيسى بن أحمد العسقلاني، ومحمد بن إسماعيل البُخارِيّ، وأبي عيسى الترمذي.

وحدث عنه بـ«الصحيح» أحمد بن محمد النسوي شيخ الحاكِم أبي عبد الله.

وقال ابن النقطة: قال جعفر بن محمد بن المعتز المُسْتَغْفريّ في «تاريخ نَسَف»: روى عن محمد بن إسماعيل «الجامع»، ثقة مأمون، رحل إلى الشام، وروى عن جماعة من الشاميين والغرباء، وروى عن أبي عيسى الترمذي، وعيسى بن أحمد العسقلاني.. حدثني عنه بكر بن محمد بن جعفر بالجامع من أوله إلى آخره وأبو أحمد قاضي بخارى.

أقوال العلماء فيه: سبق قول المستغفري فيه: ثقة مأمون.

---

(١) ينظر في ترجمته: «الإكمال» ٣٩٤/٤ باب سويد وسويه، و«التقييد» لابن نقطة ص٢٥٧-٢٥٨ (٣١٦)، وترجم له الذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء» ٥/١٥(١)، وفي «المشتبه» ٢٧٧/١ مادة: سويه، والصفدي في «الوافي بالوفيات» ١٥٢/١٣(١٦٤)، والمرتضى الزبيدي في «تاج العروس» ٥٥٢/١٩-٥٥٣ مادة: سوو، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٢١٢/٥، وابن حجر في «تبصير المنتبه»٧٠١/٢ ، وينظر «النجوم الزاهرة»٢٠٩/٣.

وقال فيه الذَّهَبِيّ في «السير»: الإمام المحدث الصدوق.

وأجمع كل من ترجم له على وصفه براوي «الصحيح» عن البُخارِيّ.

وفاته:

لم يذكر أحد ممن ترجم له سنة ولادته وأجمعوا على وفاته – رحمه الله تعالى– سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.

* * *

روايته للصحيح

لـم تـذكر التـراجم التـي ترجمـت لحمـاد بـن شـاكر سـنة سـماعه لـ«الـصحيح» مـن البُخـارِيّ ولكـن كـل مـن تـرجم لـه نـص علـى أنـه راوي «الـصحيح» عـن البُخـارِيّ، ورِوايـة حمـاد بـن شـاكر لـ«الـصحيح» نـص غيـر واحد على أنها أنقص بمائتي حديث عن رِواية الفَرَبْريّ، من حيث عدد الأحاديث، كما قال برهان الدين الأبناسي، والعراقي في «فتح المغيث»، والسخاوي، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، حيث قالوا تعقيبًا على قول ابن الصلاح في عدد الأحاديث التي في البُخارِيّ: سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا.. .

قالوا: هذا مُسلَّم في رِواية الفَرَبْريّ، وأما رِواية حماد بن شاكر فهي دون رِواية الفَرَبْريّ بمائتي حديث..إلخ[١].

ورِواية حماد بن شاكر عُرفت فيما -وقفت عليه- من طريقين:

أحدهما: من رِواية بكر بن محمد بن جعفر[٢].

قال المُسْتَغْفريّ في «تاريخ نَسَف» في ترجمة حماد: روى عن محمد ابن إسماعيل «الجامع»، ثقة مأمون، رحل إلى الشام.. حدثني عنه بكر بن محمد بن جعفر بـ«الجامع» من أوله إلى آخره.. . اهـ[٣].

وقول المُسْتَغْفريّ هذا نقله كثير ممن ترجم لحماد، ومنهم ابن نقطة والذهَبِيّ .

الآخر: هو من رِواية أحمد بن محمد بن رميح النسوي[٤].

---

(١) وسيأتي التفصيل في ذلك عند الكلام على أسباب اشتهار رواية الفَرَبري .

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) «التقييد» لابن نقطة ص٣١٦.

(٤) ينظر في ترجمته: «التقييد» لابن نقطة ص١٧٥ (١٩٦)، وترجم له الخطيب وأطال

قال فيه الذَّهَبِيّ في «السير»: الإمام الحافظ الجوال، أبو سعيد أحمد ابن محمد ابن رميح بن عصمة، النخعي، النسوي، ثم المَرْوَزيّ، صاحب التصانيف.اهـ.

سمع أبا خليفة الجمحي، وعمر بن أبي غيلان، وابن زيدان البجلي، وأبا العباس السراج وطبقتهم.

روى عنه: الدارقطني، والحاكِم أبو عبد الله، وأبو القاسم السراج، وابن رزقويه وغيرهم.

قال الحاكِم: قدم نيسابور فعقدتُ مجلس الإملاء، وقرأت عليه «صحيح البُخارِيّ»، وقد أقام بصعدة من اليمن زمانًا، ثم قدم وأكرموه، وأكثروا عنه ببغداد، وما المثل فيه إلا كما قال يحيى بن معين: لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه، وقد سألته المقام بنيسابور.. .اهـ.

قال الذَّهَبِيّ: وثقه الحاكِم، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وضعفه أبو زرعة الكشي، وأبو نعيم.

ونقل ابن نقطة عن الحاكِم أيضًا أنه قال فيه بعد أن نسبه: هو الحافظ الثقة، مولده بالشرمقان[1]، ومنشؤه بمرو، ثم انتقل إلى العراق، ثم انصرف

في «تاريخ بغداد» ٦/٥- ٨، والذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء» ١٦/١٦٩- ١٧١، و«تذكرة الحفاظ» ٣/٩٣٠- ٩٣١ (٨٨٤) في الطبقة الثانية عشرة، و«العبر» ٢/٣٠٧، و«ميزان الاعتدال» ١/١٣٥ (٥٤٣)، و«تاريخ الإسلام» ٢٦/١٥٦- ١٥٧ وفيات سنة (٣٥٧)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (٣٧٧) ترجمة (٨٥٢)، وابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» ٣/١٢٢- ١٢٣ (٨٥٤)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» ٧/٤٠٠ (٣٣٩٩) وغيرهم.

(١) الشرمقان: بفتح أوله وسكون ثانيه وبعد الميم قاف وآخره نون والعجم يقولون جرمقان بليدة بخراسان من نواحي أسفرايين في الجبال بينها وبين نيسابور أربعة أيام. انظر «معجم البلدان» ٣/٣٣٨

إلى خراسان وقد شاخ، وذلك في سنة خمسين وثلاثمائة، فعقدت له المجلس في مسجد يحيى بن صبيح، وقرأت عليه «الجامع الصحيح» للبخاري وحضر الناس، فأقام بنيسابور ثلاث سنين، ثم اسُتدعي إلى صعدة، فأدركته منيته بالبادية، فتوفى بالجحفة سنة سبع وخمسين وثلاثمائة.اهـ.

وقال الخطيب في «تاريخه»: حدثني علي بن محمد بن نصر قال: سمعت حمزة ابن يوسف يقول: سألت أبا زرعة محمد بن يوسف عن أحمد بن محمد بن رميح النسوي، فأومأ إلي أنه ضعيف أو كذاب، قال حمزة: الشك مني.

قال أبو نعيم الحافظ: كان أبو سعيد أحمد بن محمد بن رميح النسوي ضعيفًا.

وقال الخطيب: الأمر عندنا بخلاف ذلك، وهو ثقة ثبت، لم يختلف شيوخنا الذين لقوه في ذلك.

ثم ساق الخطيب بأسانيده إلى بعض الأئمة ممن وثقوه، فنقل عن أبي الفتح محمد بن أبي الفوارس قال: كان أحمد بن محمد بن رميح النسوي ثقة في الحديث.

ونقل أيضًا عن أبي سعيد الإدريسي قال: أحمد بن محمد بن رميح النسوي لم أرزق السماع منه، ذكر لي أصحابنا حفظه وتيقظه ومعرفته في الحديث.

ثم نقل قول الحاكِم فيه: الحافظ ثقة مأمون.

وقال ابن حجر في «اللسان»: وإنما ضعفه من ضعفه؛ لأنه كان زيدي المذهب، يتظاهر به، وقد تكلم بعضهم في روايته أيضًا، قاله ابن طاهر.

قلت (الباحث): وجاء في ترجمة إسحاق بن إسماعيل الجُوزجاني

عند ابن حجر في «اللسان» بعد ذكره لحديثٍ رواه الدارقطني في «غرائب مالك» عن أحمد ابن محمد بن رميح، عن يعقوب بن يوسف، عن إسحاق ابن إسماعيل هذا، فقال (أي: الدارقطني): هذا حديث باطل، ومن دون مالك ضعفاء. «لسان الميزان»[1].

فهذا النص من الدارقطني فيه تصريح بتضعيف ما دون مالك وفيهم ابن رميح.

بينما قال الدارقطني في موضع آخر من «الغرائب» كما في «اللسان»: حَدَّثَنا أحمد بن محمد بن رميح النسوي قال أحمد بن الخضر المَرْوَزيّ قال: ثنا يحيى بن ساسويه.. وقال: غريب إن كان الراوي ضبطه ورجاله كلهم معروفون بالثقة.اهـ[2].

فهذا أيضًا توثيق من الدارقطني لرجال هذا السند ومنهم ابن رميح.

ومما يدل على إمامة هذا الرجل وحفظه، بالإضافة إلى ما سبق، أن الحافظ الذَّهَبِيّ ترجم له في «تذكرة الحفاظ»، و«سير أعلام النبلاء» وكذلك ابن عبد الهادي لما عدَّه في «طبقات علماء الحديث» وقال: الحافظ الجوال.. صاحب التصانيف.

توفي ﵁ في سنة سبع وخمسين وثلاثمائة.

وإنما أطلت في ترجمة ابن رميح؛ لأن رِواية حماد لم تشتهر إلا من طريقه.

* * *

---

(١) ٥٣٨/١ (١١٠٥).

(٢) «لسان الميزان» ٣٩٥/١- ٣٩٦ (٨٢٠).

مظان رواية حماد بن شاكر

رِواية حماد بن شاكر غير معروفة اليوم، ولم أقف على نسخة مخطوطة تنسب له رواية الصحيح، ولكني من خلال تتبع النصوص عند الأئمة، قد وجدت بعض الأحاديث من الصحيح، رويت من طريق تلميذه أحمد بن رميح.

ويبدو -والله أعلم- أن الحاكِم أبا عبد الله هو الذي احتفظ لنا ببعض الأحاديث من هذه الرِّواية من طريق أحمد بن رميح عنه.

فقد نقل ابن نقطة عن الحاكِم قوله في ترجمة أحمد بن رميح: ثم انتقل إلى العراق، ثم انصرف إلى خراسان وقد شاخ، وذلك في سنة خمسين وثلاثمائة، فعقدت له المجلس في مسجد يحيى بن صبيح، وقرأت عليه «الجامع الصحيح» للبخاري وحضر الناس، فأقام بنيسابور ثلاث سنين. اهـ

فهذا النص يدل على تحديثه بنيسابور، وسماع الحاكِم منه في سنة خمسين وثلاثمائة.

ولقد أكثر البيهقي النقل من هذه الرِّواية حيث ذكر في «السنن الكبرى» مواضع رواها عن شيخه أبي عبد الله الحاكِم، عن أحمد بن محمد ابن رميح، عن حماد بن شاكر، عن البُخارِيّ.

وسأذكر هذه المواضع لما لها من أهمية في الكشف عن معالم هذه الرِّواية التي لا تعرف اليوم، ويمكن من خلالها المقارنة بين هذه الرواية وغيرها من الروايات، وهذه المواضع هي:

الموضع الأول: كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الإناء المفضض، حديث عاصم الأحول قال: رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -وَكَانَ

قَدِ انْصَدَعَ فَسَلْسَلَهُ بِفِضَّةٍ- [(١)]..إلخ.

الموضع الثاني: كتاب: الصلاة، باب: كيفية الجلوس في التشهد الأول والثاني، بإسناده إلى محمد بن عمرو بن عطاء، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: فَذَكَرْنَا صَلاَةَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَا كُنْتُ أَحْفَظَكُمْ لِصَلاَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.. [(٢)].

الموضع الثالث: كتاب: الصلاة، باب: الدليل على أن يقنت بعد الركوع.

حديث سالم بن عبد الله، عن أبيه أَنَّهُ سَمِعَ النبي ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». وَلاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ[(٣)].

الموضع الرابع: في كتاب: الصيام، باب: ما كان عليه حال الصيام.

حديث نافع عن ابن عمر .أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖ﴾ [البقرة: ١٨٤] قَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ[(٤)].

الموضع الخامس: في كتاب: الحج، باب: طواف النساء مع الرجال.

---

(١) «السنن الكبرى» ١/ ٣٠، وهو في «الصحيح» (٥٦٣٨) ٧/ ١١٣ – ١١٤ كتاب: الأشربة، باب: الشرب من قدح النبي ﷺ.

(٢) «السنن الكبرى» ٢/ ١٢٨، وهو في «الصحيح» كتاب: الأذان، باب: سنة الجلوس في التشهد (٨٢٨) ١/ ١٦٥.

(٣) «السنن الكبرى» ٢/ ٢٠٨، وهو في «الصحيح» كتاب: تفسير القرآن، باب: ليس لك من الأمر شيء ٦/ ٣٨.

(٤) «السنن الكبرى» ٤/ ٢٠٠، وهو في «الصحيح» كتاب: الصوم، باب: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ (٤٥٠٦) كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

حديث ابن جريج: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ - إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَافَ مَعَ الرِّجَالِ..[١].

الموضع السادس: في كتاب: البيوع، باب: ثمر الحائط يباع أصله.

حديث نافع مولى ابن عمر: أَيُّمَا نَخْلٍ بِيعَتْ وَقَدْ أُبِّرَتْ وَلَمْ يُذْكَرِ الثَّمَرُ، فَالثَّمَرُ لِلَّذِي أَبَّرَهَا، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ وَالْحَرْثُ. سَمَّى لَهُ نَافِعٌ هَؤُلاَءِ الثَّلاَثَ».[٢].

الموضع السابع: كتاب: الشركة، باب: الشركة في البيع. حديث أبي عقيل: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَتَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ.. الحديث[٣].

الموضع الثامن: كتاب: الغصب، باب: لا يملك أحد بالجناية شيئا جنى عليه..

حديث عائشة – رضي الله عنها– قالت: كَانَ لأَبِي بَكْرٍ غُلاَمٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ..[٤].

الموضع التاسع: في كتاب: القراض، باب: المضارب يخالف بما فيه زيادة لصاحبه..

---

(١) «السنن الكبرى» ٧٨/٥، وهو في «الصحيح» كتاب: الحج، باب: طواف النساء مع الرجال ١٥٢/٢ – ١٥٣(١٦١٨).

(٢) «السنن الكبرى» ٢٩٨/٥، وهو في «الصحيح» كتاب: البيوع، باب: من باع نخلًا قد أبرت أو أرضًا مزروعة أو بإجارة ٧٨/٣.

(٣) «السنن الكبرى» ٧٩/٦، وهو في «الصحيح» (٦٣٥٣) كتاب: الدعوات، باب: الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رءوسهم ٧٦/٨ .

(٤) «السنن الكبرى» ٩٧/٦، وهو في «الصحيح» ٤٣/٥ (٣٨٤٢) كتاب: المناقب، باب: أيام الجاهلية.

حديث عروة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِي بِهِ شَاةً..[١].

الموضع العاشر: في كتاب: الوقف، باب: الصدقات المحرمات.

حديث عمر ﵁: تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..[٢].

الموضع الحادي عشر: في كتاب: قسم الفيء والغنيمة، باب: التفضيل على السابقة والنسب.

حديث عمر بن الخطاب ﵁ قال: كَانَ فَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلاَفٍ..[٣].

الموضع الثاني عشر: كتاب: النكاح، باب: ما جاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب.

حديث ابن عباس – رضي الله عنهما-: كَانَتْ قَرِيبَةُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ عِنْدَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ..[٤].

الموضع الثالث عشر: في كتاب: النكاح، باب من قال: لا ينفسخ النكاح بينهما بإسلام.. حديث ابن عباس ﵁ قال: كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ...[٥].

---

(١) «السنن الكبرى» ٦/١١٢، وهو في «الصحيح» ٤/٢٠٧ (٣٦٤٢) كتاب: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي آية فأراهم انشقاق.

(٢) «السنن الكبرى» ٦/١٥٩، وهو في «الصحيح» ٤/١٠ (٢٧٦٤) كتاب: الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ..﴾.

(٣) «السنن الكبرى» ٦/٣٤٩، وهو في «الصحيح» ٥/٦٣ (٣٩١٢) كتاب: المناقب، باب: هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة.

(٤) «السنن الكبرى» ٧/١٧١، وهو في «الصحيح» ٧/٤٩ (٥٢٨٧) كتاب: الطلاق، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن.

(٥) «السنن الكبرى» ٧/١٨٧، وهو في «الصحيح» ٧/٤٨ – ٤٩ (٥٢٨٦) كتاب:

الموضع الرابع عشر: في كتاب: الجراح، باب: تحريم القتل من السنة.

حديث عبد الله بن عمر قال: إِنَّ مِنْ وَرْطَاتِ الأُمُورِ الَّتِي لاَ مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا سَفْكَ الدَّمِ الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلِّهِ[(١)].

الموضع الخامس عشر: في كتاب: السير، باب: فتح مكة حرسها الله تعالى.

حديث عروة قال: لَمَّا سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَبَلَغَ ذَلِكَ قُرَيْشًا..[(٢)].

الموضع السادس عشر: في كتاب: الجزية، باب: من جاء من عبيد أهل الهدنة مسلمًا.

حديث ابن عباس – رضي الله عنهما-: وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ أَهْلِ الْعَهْدِ لَمْ يُرَدُّوا، وَرُدَّتْ أَثْمَانُهُمْ[(٣)].

الموضع السابع عشر: في كتاب: الجزية، باب: من جاء من عبيد أهل الحرب مسلمًا.

حديث عطاء عن ابن عباس – رضي الله عنهما- قال: وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ

الطلاق، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن.

(١) «السنن الكبرى» ٢١/٨، وهو في «الصحيح» ٢/٩ (٦٨٦٣) كتاب: الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ﴾.

(٢) «السنن الكبرى» ١١٩/٩، وهو في «الصحيح» ١٤٦/٥(٤٢٨٠) كتاب: المغازي، باب: أين ركز النبي الراية يوم الفتح.

(٣) «السنن الكبرى» ٢٢٩/٩، وهو في «الصحيح» ٤٩/٧ (٥٢٨٦) كتاب: الطلاق، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن.

مِنْهُمْ - يعني أهل الحرب- أَمَةٌ فَهُمَا حُرَّانِ وَلَهُمَا مَا لِلْمُهَاجِرِينَ[١].

قال البيهقي في كل المواضع السابقة: أخرجه البُخارِيّ في «الصحيح».

قال ابن التركماني في «الجوهر النقي»: لم أجد هذا الأثر في «صحيح البُخارِيّ» بعد الكشف[٢].

انفراد نسخة حماد بن شاكر ببعض الأحاديث

ولقد وقفت على حديث انفردت به هذه الرِّواية، ذكره أصحاب أطراف الكتب، ومنهم أبو مسعود الدمشقي والمزي في «تحفة الأشراف».

هذا الحديث ساقه اليُونِينِيّ في «الصحيح»[٣] قال: حَدَّثَنا حامد بن عمر عن بشر، حَدَّثَنا عاصم، حَدَّثَنا واقد، عن أبيه، عن ابن عمر - أو ابن عمرو- شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ.

وَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي، فَلَمْ أَحْفَظْهُ، فَقَوَّمَهُ لِي وَاقِدٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ بِهَذَا**».اهـ.

كذا ساق اليُونِينِيّ هذا الحديث، ورمز لحذف هذا الحديث بأكمله من نسخة الأصيلي وحده.

وذكره المزي في «تحفة الأشراف»[٤] في مسند عبد الله بن عمرو،

---

(١) «السنن الكبرى» ٢٣٠/٩.

(٢) قلت: هو في «الصحيح» ٤٩/٧ (٥٢٨٦) كتاب: الطلاق، باب: نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن.

(٣) كتاب: الصلاة، باب: تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ١٠٣/١ (٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠).

(٤) ٤١/٦ (٧٤٢٨).

بالسياق السابق عند اليُونِينِيّ سندًا ومتنًا ثم قال عقبه: هذا الحديث من رِواية حماد بن شاكر عن البُخارِيّ.

وعقب عليه ابن حجر في «النكت الظراف»[١] قائلًا:

قلت: بل هو في رِواية الفَرَبْريّ أيضًا فيما حكاه أبو مسعود أنه وجده عند إبراهيم -أي الحربي- عن حماد بن شاكر والفَرَبْريّ عن البُخارِيّ.اهـ.

ثم قال ابن حجر متعجبًا: نعم! ما رأيته عند أبي ذر عن الثلاثة، ولا في رِواية الأصيلي ولا غيره.اهـ.

وقال ابن حجر أيضًا في «الفتح»[٢] كتاب: الصلاة، باب: تشبيك الأصابع في المسجد بعد ذكره أن البُخارِيّ أورد في الباب حديث أبي موسى وحديث أبي هريرة قال: ووقع في بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر، وليس هو في أكثر الروايات، ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في «الأطراف» عن رِواية ابن رميح عن الفَرَبْريّ وحماد بن شاكر جميعًا عن البُخارِيّ قال: حَدَّثَنا حامد ابن عمر حَدَّثَنا بشر.. ثم ساقه مثل اليُونِينِيّ حتى قوله: «**حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ**».

ثم قال ابن حجر: وقد ساقه الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» نقلا عن أبي مسعود وزاد هو: «**قد مرجت عهودهم وأماناتهم، واختلفوا فصاروا هكذا**» وشبك بين أصابعه - الحديث.اهـ. من «الفتح».

قلت (الباحث): هو في «الجمع بين الصحيحين»[٣] للحميدي المتوفى سنة (٤٨٨) هـ بسياق آخر ونصه: قال: الخامس والعشرون: عن واقد بن

---

(١) ٦/٤١.

(٢) ١/٥٦٦.

(٣) ٢/٢٧٨ (١٤٣٥).

محمد، عن أبيه، عن ابن عمر -أو- ابن عمرو. قال: شبك النبي ﷺ أصابعه وقال: «**كيف أنت يا عبد الله بن عمرو إذا بقيت في حثالة من الناس، قد مرجت عهودهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا هكذا؟**» قال: فكيف يا رسول الله؟ قال: «**تأخذ ما تعرف، وتدع ما تنكر، وتقبل على خاصتك، وتدعهم وعوامهم**». هكذا في حديث بشر بن المفضل عن واقد.

وفي حديث عاصم بن محمد بن زيد قال: سمعت هذا من أبي فلم أحفظه فقومه لي واقد عن أبيه قال: سمعت أبي وهو يقول: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ: «**يا عبد الله بن عمرو كيف أنت إذا بقيت**..» وذكره.

وليس هذا الحديث في أكثر النسخ، وإنما حكى أبو مسعود أنه رآه في كتاب أبي رميح عن الفَرَبْريّ وحماد بن شاكر عن البُخارِيّ.اهـ.

وقال ابن الملقن في «التوضيح» كتاب: الصلاة، باب: تشبيك الأصابع بعد أن ساق الحديث مثل ما جاء عند اليُونِينِيّ:

والكلام عليه من أوجه: **أحدها**: هذا الحديث ليس موجودًا في أكثر نسخ «الصحيح»، ولا استخرجه الحافظان الإسماعيلي وأبو نعيم، ولا ذكره ابن بطال، وفي بعض النسخ ملحقًا على الحاشية، وحكى أبو مسعود أنه رأى في كتاب أبي رميح عن الفَرَبْريّ وحماد بن شاكر عن البُخارِيّ، نعم ذكره خلف في «أطرافه» في مسند ابن عمر، وكذا الحميدي في «جمعه» من أفراد البُخارِيّ من حديث واقد بن محمد.. فذكر باقي كلام الحميدي.اهـ.

وقال القَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري»[1]: وهذا الحديث ساقط في أكثر الروايات ولم يذكره الإسماعيلي، ولا أبو نعيم في مستخرجيهما، وإنما وجد بخط البرزالي، وذكر أبو مسعود في «الأطراف» أنه رآه في

(١) ١/٢٥٠- ٢٥١.

كتاب ابن رميح عن الفَرَبْريّ وحماد بن شاكر عن البُخارِيّ، وفي «اليُونِينيّة» سقوطه للأصيلي فقط اهـ.

قلت (الباحث): وكأن القسطلاني يستشكل اقتصار اليونيني على حذفه من رواية الأصيلي فقط، وإلا فهو ساقط من رواية أبى ذر وغيره كما سبق.

والحديث في «كنز العمال»[1] بلفظ: «**كيف بك يا ابن عمر إذا عُمّرت في حثالة من الناس يخبئون رزق سنةٍ ويضعف اليقين**».اهـ. وعزاه للبُخارِيّ في رِواية حماد بن شاكر عن ابن عمر.

والخلاصة: أن الحديث من رِواية حماد بن شاكر، وجمهور الرُّواة على حذفه من «الصحيح» ووضع اليونيني له في نسخته مع خلوها من رواية حماد بن شاكر فيه نظر وخاصة أن ابن حجر وغيره ذكروا أنهم ما رأوه في نسخ الفربري والله أعلم.

وقول أبي مسعود الدمشقي، أن هذا الحديث مروي عن الفَرَبْريّ من رِواية ابن رميح عنه لم أجد من ذكره غير أبي مسعود، ولعل العبارة فيها وهم، فإن ابن رميح معروف بالرِّواية عن حماد بن شاكر كما سبق، ولا تعرف له رِواية عن الفَرَبْريّ، وكل من جاء بعد ذلك اعتمد على قول أبى مسعود في ذلك، ولم يذكر أحد من الشراح أو أصحاب الأطراف وجوده عند الفربري والله أعلم.

* * *

---

(١) ٣/٤٣٩ (٧٣٤٠).

المبحث الثالث

رِواية أبي عبد الله الفَرَبْريّ. (٢٣١- ٣٢٠) هـ

اسمه ونسبه[١]:

هو المحدث، الثقة، العالم، راوي «الجامع الصحيح»، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبْريّ[٢].

---

(١) ينظر مصادر ترجمته في: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني ١٨٩٦/٤- ١٨٩٧، و«الإكمال» لابن ماكولا ٧٤/٧، و«مشارق الأنوار» ١٦٩/٢، و«الأنساب» ٢٦٠/٩، و«معجم البلدان» ٢٤٦/٤، و«التقييد» ص١٢٥- ١٢٦ (١٤٢)، و«تكملة الإكمال» ٥٤٧/٤، و«اللباب في تهذيب الأنساب» ٤١٨/٢، و«الكامل في التاريخ» ٢٧٤/٨، و«مقدمة النووي على شرح البُخَارِيّ» ٢٣٨/١- ٢٤٠، و«وفيات الأعيان» ٢٩٠/٤، و«برنامج التجيبي» ص٧٨، و«إفادة النصيح» لابن رشيد ص١٠- ١٤، و«الروض المعطار» لمحمد بن عبد المنعم الحميري ص٤٤٠، و«كشف الأسرار» ٢٥/٣، و«تاريخ الإسلام» ٦١٣/٢٣ (١٤٨٦)، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/١٥، و«العبر في خبر من غبر» ١٨٣/٢، و«الوافي بالوفيات» ٢٤٥/٥ (٢٣١٥)، و«مرآة الجنان» ٢٨٠/٢، ومقدمة ابن الملقن لشرح «التوضيح» ٥١/١- ٥٢، و«الوفيات» لابن قنفذ (٣٢٠)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين ٧٠/٧، و«تبصير المنتبه» لابن حجر ١١٠١/٣، و«شذرات الذهب» لابن العماد ٢٨٦/٢، و«ديوان الإسلام» للغزي ٤٢٠/٣، و«الأعلام» ١٤٨/٧.

(٢) اختلف الرواة قديمًا وحديثًا في ضبط فاء هذه الكلمة بين الفتح والكسر، وأصل اختلافهم يرجع إلى اختلافهم في ضبط أصل النسبة، وهي كلمة (فربر).

وفربر: قرية من قرى بخارى على طرف جيحون مما يلي بخارى، وهي كلمة أعجمية في الأصل، نقلت إلى العربية.

وقيل فيها: فِرَبْر بكسر الفاء، وفتح الراء، وإسكان الباء الموحدة، ويقال أيضًا: بفتح الفاء.

ومن حكى الوجهين في الفاء في النسبة إليها: القاضي عياض في «المشارق»، وأبو إسحاق بن قرقول في «مطالعه»، وأبو بكر الحازمي، وياقوت الحموي، والذَّهَبِيّ في «السير» وغيرها، والتجيبي في «برنامجه»، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» وغيرهم.

ومن اقتصر على الفتح: السمعاني في «الأنساب»، وابن النقطة في «تكملة الإكمال»، وابن الأثير في «اللباب»، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»، والصفدي في «الوافي».

ورجح ابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح»: الفتح حيث قال: والأصح الفتح بلدًا ونسبا، ومن ينحو به نحو الأسماء العربية يكسر بلدًا ونسبًا.

ولم يصب من قال: إن الفتح في النسب من تغيير النسبة، بل النسب بالفتح إلى المفتوح، وبالكسر إلى المكسور عند من عرَّبه.اهـ.

ثم قال مستدلًا على ما رجحه من الفتح: وبالفتح ضبطه خطًا الرواة الدراة، وبالفتح وجدته مقصودًا في البلد والنسب في صدر كتاب البُخَارِيّ في النسخة العتيقة التي كتبت بمكة – شرفها الله - وقرئت وسمعت على أبي ذر وعليها خطه.

وكذلك وجدته في غير موضع بخط متقن الأندلسيين غير مدافع في زمانه أبي بكر بن خير – رحمه الله - وكتب عليه: صح صح على النسب والبلد، وقد وجدته بخطه في بعض المواضع بالكسر غير مصحح عليه.

وحكى القاضي عياض في «المشارق» ١٦٩/٢ الخلاف في ضبطها بعد أن رجح الكسر.

ومما قاله القاضي: وذكره ابن ماكولا بالفتح في النسب والبلد، وكذلك هو في بعض أصول «المؤتلف» للدارقطني، وضبطناه هناك عن شيخنا الشهيد (أي: القاضي أبو علي الصدفي المتوفى ٥١٤هـ) في النسب والبلد – بالكسر - وكذا قيده بخطه.اهـ.

قلت (الباحث): ما حكاه القاضي عياض عن الأمير ابن ماكولا لم أجده في كتابه «الإكمال» في مظانه، ولم يزد ابن ماكولا على أن قال: أما الفَرَبري فجماعة منهم: محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبري حدث بـ«الجامع الصحيح» عن البُخَارِيّ وروى عنه جماعة.اهـ. «الإكمال» ٨٤/٧.

ولادته: اتفق كل من ترجم للفربري على أن ولادته كانت سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

شيوخه: سمع الفَرَبْريّ «الصحيح» من أبي عبد الله البُخارِيّ، وسمع من قتيبة بن سعيد وعلي بن خَشرَم.

قال أبو بكر السَّمْعاني في «أماليه»[1]: وقد سمع الفَرَبْريّ من قتيبة بن

كذا بلفظه في «الإكمال» واللفظ غير مضبوط لفظًا وضبط شكلًا بالفتح.

وذكر ابن حجر أن الفَرَبري بفتح الفاء وسكون الموحدة .. وقيل في أوله بالكسر «تبصير المنتبه» ١١٠١/٣، وينظر الهامش فإنه أشار إلى أن في «الإكمال» ١١٩/٢ بكسر الفاء.

قال ابن رشيد الفهري: والنسخ العتاق مختلفة في ضبطه في كتاب: الأمير خطًّا لا لفظًا، ولعل القاضي أبا الفضل وقف على ذلك في موضع لم أقف عليه من كلام الأمير أنا وكت (كذا في المطبوع) روايته في هذا الموضع عنده بالفتح فاعتمدها، وإنه ليُلْتَمَع ذلك من طرف خفي من قوله: وكذلك هو في بعض أصول «المؤتلف» للدارقطني، وإن كان ابن ماكولا لم يذكر البلد فيما وجدته وإنما ذكر النسب، ولعله كان مذكورًا في كتاب: أبي الفضل.اهـ. «إفادة النصيح» ص١٣، ١٤.

قلت (الباحث): وممن ذكر الوجهين في الفاء ورجح الكسر: النووي في القطعة التي شرحها من «الصحيح» ٢٣٨/١- ٢٣٩: قال: وهي بكسر الفاء وفتح الراء وإسكان الباء الموحدة ويقال: بفتح الفاء أيضًا.اهـ.

(١) هو الإمام الحافظ أبو بكر بن محمد بن أبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار، التميمي السمعاني المروزي، جد الحافظ أبي سعد صاحب كتاب: «الأنساب»، سمع أباه وأبا الخير محمد بن أبي عمران الصفار، كان أحد فرسان الحديث، ذكر له حفيده ترجمة حسنة، وقد أملى مائة وأربعين مجلسًا بجامع مرو، وكل من رآها اعترف له أنه لم يسبق إلى مثلها، مات سنة عشر وخمسمائة، وله ثلاث وأربعون سنة. ينظر «الأنساب»: ١٤٠/٧- ١٤١، «تذكرة الحفاظ» ١٢٦٦/٤- ١٢٦٩.

سعيد[١] وعلي بن خَشرَم[٢]، فشارك البُخارِيَّ ومسلمًا في الرِّواية عنهما[٣].

وروى ابن النقطة بإسناده إلى الفَرَبْريّ أنه قال: سمعت من علي بن خَشرَم سنة ثمان وخمسين ومائتين وأنا بفربر مرابطًا[٤].

وقال الذَّهَبِيّ: وقد أخطأ من زعم أنه سمع من قتيبة بن سعيد، فما رآه، وقد ولد في سنة إحدى وثلاثين ومائتين (أي: الفَرَبْريّ)، ومات قتيبة في بلد آخرَ سنة أربعين[٥].

قلت (الباحث): **يتلخص مما سبق أن الفَرَبْريّ قد روى عن ثلاثة:**

الأول: الإمام أبو عبد الله البُخارِيّ -رحمه الله- وهذا لا خلاف عليه.

الثاني: قتيبة بن سعيد.

الثالث: علي بن خَشرَم.

وسماع الفَرَبْريّ من قتيبة بن سعيد نص عليه أبو بكر السَّمْعاني في «أماليه» كما ذكره النووي في شرحه لـ«الصحيح».

---

(١) قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي، أبو رجاء البغلاني، روى عن: مالك والليث وهشيم وغيرهم، وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه وغيرهم. قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، ولد سنة مائة وخمسين، وقيل: ثمان وأربعين، وتوفي لليلتين خلتا من شعبان سنة أربعين ومائتين. ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: ٥٢٣/٢٣- ٥٣٧.

(٢) هو علي بن خَشْرم بن عبد الرحمن بن عطاء المروزي أبو الحسن.

روى عن: إسماعيل ابن علية، وابن عيينة، وهشيم وغيرهم، وعنه: مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. وثقه النسائي وابن حبان وسلمة بن قاسم، ولد سنة ستين ومائة، ومات سنة سبع وخمسين ومائتين. ينظر ترجمته في «تهذيب الكمال»: ٤٢١/٢٠- ٤٢٣.

(٣) «شرح البُخَارِيّ» للنووي ٢٣٩/١-٢٤٠.

(٤) «التقييد» ١٢٦/١.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٥- ١١).

وقد خطّأ الذَّهَبِيّ في «السير»[1] من زعم أنه سمع منه؛ لأن الفَرَبْريّ ولد سنة مائتين وإحدى وثلاثين ومات قتيبة في بلد آخر سنة أربعين ومائتين، فيكون بينهما تسع سنوات مع اختلاف المصر مما يبعد السماع.

أما سماع الفَرَبْريّ من علي بن خَشرَم فهذا ثابت لا خلاف فيه، وقد نص على ذلك كثير ممن ترجم للفربري، وفي أمهات الكتب أحاديث مروية عن الفَرَبْريّ، عن علي بن خَشرَم.

فقد أخرج البيهقي في «السنن الكبرى»[2] وفي «شعب الإيمان»[3] أحاديث من رِواية الحافظ أبي أحمد بن عدي، عن الفَرَبْريّ، عن علي بن خَشرَم وغير ذلك.

بل سماع الفَرَبْريّ من علي بن خَشرَم ثابت في بعض نسخ «الجامع الصحيح» كما سيأتي.

تلاميذه: لقد روى عن الفَرَبْريّ خلق كثيرون، رحلوا إليه يطلبون الإسناد العالي، وقد أفردتهم ببحث مستقل

أقوال العلماء في بيان مكانته:

إذا أردنا أن نجمع النصوص وأقوال العلماء التي تُعدِّل هذا الرجل فحقيقٌ أن يكون الجواب على السائل عن ذلك بمثل ما أجاب به يحيى بن معين رضي الله عنه (٢٣٣) هـ فيما رواه ابن رشيد الفهري(٧٢١) هـ من طريق مضر بن محمد الكوفي عنه، قال مضر: سأل أحمد بن الوليد – غلام كان معي يخدمني ويكتب- يحيَى بنَ معين، عن أبي بكر بن أبي شيبة وعثمان أخيه،

---

(١) ١٥/١٠- ١١.

(٢) كتاب: الحج، باب: الحاج أشعث أغبر.. ٥/٥٨.

(٣) باب: في الصلوات، فضل الجمعة ٣/١٠٤ (٣٠١٠).

فقال له: يا مجنون، هل رأيت أحدًا يسأل عن مثل هؤلاء اهـ[(١)].

ولنذكر بعض الأقوال في ثناء العلماء عليه دفعًا لغمز جاهلٍ على أهل الإسلام متحامل:

قال الإمام أبو الوليد الباجي (٤٧٤) هـ: والفَرَبْريّ ثقة مشهور[(٢)].

وقال أبو محمد الرشاطي (٥٤٧) هـ: وعلى الفَرَبْريّ العمدة في رِواية كتاب البُخارِيّ. اهـ[(٣)].

وقال أبو بكر السَّمْعاني(٥٢٠) هـ في «أماليه» - وهو جد السَّمْعاني صاحب «الأنساب»- كان ثقة ورعًا.اهـ[(٤)].

وقال ابن رشيد الفهري (٧٢١) هـ: عمدة المسلمين في كتاب البُخارِيّ.اهـ.

وقال أيضًا: الثقة الأمين، وسيلة المسلمين إلى رسول الله ﷺ في كتاب البُخارِيّ، وحبلهم المتين.اهـ.

وفاته: اتفق كل من ترجم له على أن وفاته كانت سنة عشرين وثلاثمائة، يوم الأحد لثلاث خلون من شهر شوال، وقيل لعشر بقين منه[(٥)] فرحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) «إفادة النصيح» ص١٥، ١٦.

(٢) «التعديل والتجريح»١/١٧٣.

(٣) «إفادة النصيح» ص١٥، ١٦.

(٤) «التقييد»١/١٢٦ (١٤٢).

(٥) ذكر وفاته لثلاث خلون من شهر شوال السمعاني في «الأنساب» ١٠/١٧٠ ، وابن الأثير في «اللباب» ٢/٤١٨، وياقوت الحموي في «معجم البلدان» ٤/٢٤٥.

وقال ابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح» ص٢٣: وتوفي الفَرَبري فيما رويناه بإسنادنا العالي إلى أبي ذر قال: سمعت أبا إسحاق المُسْتَمْلِيّ يقول: مات محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبري في شهر شوال لعشر بقين منه من سنة عشرين وثلاثمائة فيما بلغني.اهـ.

هل سمع البُخارِيّ من علي بن خَشرَم؟

ذكر بعض العلماء وهو أبو بكر بن السَّمْعاني في «أماليه» -كما سبق- أن الفَرَبْريّ شارك البُخارِيّ ومسلمًا في السماع من قتيبة بن سعيد وعلي بن خَشرَم.

وننبه هنا على أمرين:

الأول: أن سماع البُخارِيّ ومسلم من قتيبة بن سعيد وإن كان ثابتًا كما هو ظاهر من أحاديثه في «الصحيحين» إلا أن في ذلك نظرًا بالنسبة للفربري.

الثاني: وهو سماع البُخارِيّ ومسلم من علي بن خَشرَم.

فالثابت كما هو واضح عند كل من ترجم لعلي بن خَشرَم سماعُ مسلم منه.

أما سماع البُخارِيّ منه فلم يثبت، وبعد استقراء «الصحيح» ونسخه المشار إليها في شروح «الصحيح» تحصل لي أن لعلي بن خَشرَم ذكرًا في بعض نسخ «الصحيح» في موضعين:

الأول: في حديث ابن عباس – رضي الله عنهما- الذي رواه البُخارِيّ في كتاب التهجد، باب: التهجد بالليل[(١)].

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ.. وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ**» أَوْ «**لاَ إِلَهَ غَيْرُكَ**». قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ: «وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ».

---

(١) (١١٢٠) ٢/٤٨- ٤٩.

قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ: سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اهـ.

هكذا إسناد الحديث عند جمهور الرُّواة عن الفَرَبْرِيّ.

وفي رِواية أبي ذر قبل قوله: (قال سفيان) الثانية زيادة: (قال علي بن خَشرَم) فصارت هكذا: قال علي بن خَشرَم: قال سفيان: قال سليمان بن أبي مسلم..إلخ.

وغرض البُخارِيّ من هذه الزيادة إن ثبتت عنه أو الفربري وهو الصواب كما سيأتي - هو إثبات سماع سليمان بن أبي مسلم لهذا الحديث من طاوس؛ لأنه ذكره في أول الحديث بالعنعنة. كما نص على ذلك ابن حجر في «الفتح»(١).

ورِواية أبي ذر هذه جاءت في هامش «اليونينية»(٢) ورمز لها برمز أبي ذر، ونص عليها ابن حجر في «الفتح»(٣) والقَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري»(٤) والشيخ زكريا الأنصاري في «المنحة»(٥).

وهذه الزيادة توهم في ظاهرها أن الحديث متصل بسماع البُخارِيّ لهذا الحديث من علي بن خَشرَم، عن سفيان، وليس الأمر كذلك.

وذلك لأن هذه الزيادة ليست ثابتة في جميع نسخ البُخارِيّ وإنما هي من رِواية أبي ذر وحده كما نص على ذلك ابن حجر في «الفتح».

وأيضًا فإنه على فرض ثبوت هذه الرِّواية فإن غاية ما تدل عليه أن

---

(١) ٣/٦.

(٢) ٢/٤٩.

(٣) ٣/٥- ٦.

(٤) ٣/١٩٤.

(٥) ٢/١٩٢.

هذه الزيادة من زيادات الفَرَبْريّ على البُخارِيّ، فإنه في بعض المواضع من «الصحيح» يزيد زيادات من عنده لم يسمعها من البُخارِيّ.

ولذا قال ابن حجر – رحمه الله- في «الفتح»[1]: ولعل هذه الزيادة عن الفَرَبْريّ فإن علي بن خَشرَم لم يذكروه في شيوخ البُخارِيّ، وأما الفَرَبْريّ فقد سمع من علي ابن خَشرَم كما سيأتي في أحاديث الأنبياء في قصة موسى والخضر، فكأن هذا الحديث أيضا كان عنده عاليًا عن علي بن خَشرَم، عن سفيان، فذكره لأجل العلو. والله أعلم.اهـ.

وقد نص على ذلك الذَّهَبِيّ في «السير»[2] حيث قال في ترجمة علي ابن خَشرَم عند ذكر من حدث عنه: محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، ثم قال ما نصه: ووقع لنا روايته عنه في تعلية حديث موسى والخضر، فقال: حَدَّثَناه علي بن خَشرَم، حَدَّثَنا ابن عيينة فذكره، لكن ليس هذا في كل نسخ «الصحيح». اهـ كلامه.

قلت (الباحث):ومن الجدير بالذكر أن عليَّ بن خَشرَم معدود في طبقة أقران البُخارِيّ حيث توفي (٢٥٧) هـ.

الموضع الثاني: في باب: حديث الخضر مع موسى عليه السلام، من كتاب: الأنبياء.

قال البُخارِيّ[3]:حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لاِبْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبَكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ هُوَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ

---

(١) ٦/٣.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٥٥٣/١١.

(٣) ١٥٤/٤ (٣٤٠١ -٣٤٠٢).

مُوسَى آخَرُ. فَقَالَ: كَذَبَ عَـدُوُّ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ مُوسَى قَامَ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ» ثم ساق الحديث بطوله إلى أن قال في آخره: «وَأَمَّا الْغُلاَمُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ».

ثُمَّ قَالَ لِي سُفْيَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ وَحَفِظْتُهُ مِنْهُ. قِيلَ لِسُفْيَانَ: حَفِظْتَهُ قَبْلَ أَنْ تَسْمَعَهُ مِنْ عَمْرٍو؟ أَوْ: تَحَفَّظْتَهُ مِنْ إِنْسَانٍ؟ فَقَالَ: مِمَّنْ أَتَحَفَّظُهُ؟ وَرَوَاهُ أَحَدٌ عَنْ عَمْرٍو غَيْرِي؟ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا وَحَفِظْتُهُ مِنْهُ.اهـ.

ثم ساق حديثا آخر في سبب تسمية الخضر بهذا الاسم فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الأَصْبَهَانِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا سُمِّيَ الْخَضِرُ؛ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى فَرْوَةٍ بَيْضَاءَ فَإِذَا هِيَ تَهْتَزُّ مِنْ خَلْفِهِ خَضْرَاءَ».اهـ.

هكذا سياق الحديثين كما هو في «اليُونِينِيّة» وكما هو عند أكثر رواة البُخارِيّ، لكن وقعت هنا زيادة وهي: قال محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرِيّ: حَدَّثَنا علي بن خَشرَم عن سفيان، بطوله.اهـ.

وهذه الزيادة أشار إليها اليُونِينِيّ في هامش نسخته، وابن الملقن، وابن حجر، والعيني، والقَسْطَلّانِيّ، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شروحهم.

وهذه الزيادة يتعلق بها أمران:

الأول: من راوي هذه الجملة عن الفَرَبْرِيّ؟ هل هو الحَمُّويِيّ (أبو محمد السَّرْخَسي) كما هو عند اليُونِينِيّ والشيخ زكريا الأنصاري وغيرهما، أم هو المُسْتَمْلِيّ كما هو عند ابن الملقن وتلميذه ابن حجر العسقلاني؟

الأمر الثاني: موضع هذه الزيادة. هل هو عقب الحديث الأول في الحديثين السابقين كما هو عند ابن الملقن وابن حجر؟ أم هو عقب

الحديث الثاني كما هو في هامش «اليُونِينيّة» وكما ذكر الشيخ زكريا والإمام العيني؟

قلت: **أما الأمر الأول**: وهو راوي هذه الجملة عن الفَرَبْريّ فإنه يُلاحظ شيئان:

الأول منهما: أن كلًّا من الحَمُّويِيّ -ويعرف أيضًا بالسَّرْخَسي- والمُسْتَمْلِيّ في طبقة واحدة، فكلاهما تلميذ للفربري، ومعروف بالرِّواية عنه.

الثاني: أن كلمة الحَمُّويِيّ ليست في أصل اليُونِينِيّ، وإنما هي في الحاشية، ومعلم عليها بحرف الإسقاط.

وبناء على كلا الأمرين فالوهم وقع في عزو هذه الجملة إلى الحَمُّويِيّ عند من عزاها إليه.

ويؤيد هذا أن الجملة غير موجودة عند الجمهور من الرُّواة عن الفَرَبْريّ، ولذلك نص ابن الملقن وتبعه ابن حجر على أن هذه الزيادة ليست من رِواية الحَمُّويِيّ، وإنما هي من رِواية المُسْتَمْلِيّ.

قال ابن الملقن -رحمه الله تعالى- بعد شرح الحديث الأول بعد قول سفيان: سمعته منه مرتين أو ثلاثا وحفظته منه قال:

وهذا رواه أبو ذر الهَرَويّ: ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ، ثنا الفَرَبْريّ، ثنا علي بن خَشرَم، عن سفيان، فذكره.اهـ.

وتابع ابنَ الملقن تلميذُه ابن حجر فقال في «الفتح»[1]: ووقع هنا في رِواية أبي ذر عن المُسْتَمْلِيّ خاصة عن الفَرَبْريّ: حَدَّثَنا علي بن خَشرَم، حَدَّثَنا سفيان بن عيينة.. الحديث بطوله.اهـ. وهذا -والله أعلم- هو

(١) ٦/٤٣٣.

الصواب.

أما ما جاء في هامش «اليُونِينيّة» فقد سبق أن اليُونِينِيّ وضع على كلمة الحَمُّويِيّ علامة الإسقاط، فلعل الشيخ زكريا عندما نسب هذا القول إلى الحَمُّويِيّ طمس حرف الإسقاط عنده وتبعه في ذلك من عزاه إلى الحَمُّويِيّ.

ولذا نجد القَسْطَلّانِيّ وهو ممن له عناية خاصة باختلاف الروايات عمومًا ونسخة اليُونِينِيّ خاصة، قد نص على وجود حرف الإسقاط على كلمة الحَمُّويِيّ.

وهذا يفسر صنيع الإمام العيني في «شرحه»[1] حيث ساق العبارة ونسبها إلى الحَمُّويِيّ، ونص بعد ذلك على أنها من رِواية المُسْتَمْلِيّ خاصة عن الفَرَبْرِيّ مما يدل على وقوع اضطراب في العبارة عنده، ولعل ذلك من النساخ وعدم العناية بضبط النص، والله أعلم.

فالصواب:- والله أعلم- ما ذكره ابن الملقن وابن حجر من أن هذه الزيادة من رِواية المُسْتَمْلِيّ عن الفَرَبْرِيّ خاصة. هذا ما يتعلق بالأمر الأول.

أما الأمر الثاني: وهو موضع هذه العبارة.

فأقول: هذه العبارة وهي قول الفَرَبْرِيّ: حَدَّثَنا علي بن خَشرَم، حَدَّثَنا سفيان.. إلخ.

ذكرت في هامش «اليُونِينيّة»[2] وعند الشيخ زكريا[3] وعند العيني[4]عقب الحديث الثاني، وذكرت عقب الحديث الأول عند ابن

---

(١) «عمدة القاري» ١٣/٣٨.

(٢) ٤/١٥٦.

(٣) ٦/٤٨٩- ٤٩٠.

(٤) «عمدة القاري» ١٣/٣٨.

الملقن في «التوضيح» وعند ابن حجر في «الفتح»[(١)].

وسياق الحديث الأول يناسب هذه الزيادة كما جاءت عند ابن الملقن وابن حجر، فالحديث الأول من رِواية علي بن عبد الله - هو المديني - عن سفيان- وهو ابن عيينة- عن عمرو بن دينار.

بينما الحديث الثاني ليس فيه أي ذكر لرِواية سفيان.

فكأن الفَرَبْريّ ذكر متابعةً لشيخ البُخارِيّ علي بن المديني عن سفيان، وهي متابعة علي بن خَشرَم، عن سفيان.

ومن المعروف -كما سبق- أن علي بن خَشرَم ليس شيخا للبخاري في هذا الموضع، وإنما هو شيخٌ للفربري، وذكر هذه الزيادات عن علي بن خَشرَم؛ لأنها وقعت له بعلو كما نص على ذلك ابن حجر فيما سبق والله أعلم.اهـ.

ونخلص مما سبق أن سماع الفَرَبْريّ من قتيبة بن سعيد بعيدٌ كما سبق نقله عن الذَّهَبِيّ.

كما أن سماع البُخارِيّ من علي بن خَشرَم غير ثابت عند من ترجموا للبخاري، والمواضع التي وقع فيها ذكر لعلي بن خَشرَم في الصحيح إنما هي من رِواية الفَرَبْريّ عنه. والله أعلم .

---

(١) «الفتح» ٦/٤٨٩.

هل ذُكِر الفَرَبْريّ في نص «الصحيح»؟

الفَرَبْـريّ قـد وقـع لـه ذكـر فـي بعـض نـسخ البُخـارِيّ كمـا جـاء فـي «اليُونِينيّة» في عدة مواضعَ أذكر بعضها للتمثيل وأحيل إلى الباقي:

الأول: في كتاب: العلم، في باب: كيف يقبض العلم(١).

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا، يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ**..» الخ.

قَالَ الفَرَبْرِيّ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ.اهـ.

وعند اليُونِينِيّ رمز إلى سقوط عبارة الفَرَبْريّ من رِواية ابن عساكر وأبي الوَقْت والأصيلي وإحدى النسخ غير المعروفة.اهـ. وفي بعض النسخ كما عند القَسْطَلّانِيّ بحذف: قال الفَرَبْريّ.اهـ.

وهذه زيادة من الفَرَبْريّ على كتاب البُخارِيّ وهي قليلة كما ذكر جميع الشراح.

وهذه الزيادة فائدتها متابعة مالك عن هشام، فقد تابعه -كما رواه الفَرَبْريّ- جرير؛ رواها عنه قتيبة بن سعيد.

الثاني(٢): في كتاب: المظالم، باب: إثم من ظلم شيئا من الأرض.

---

(١) «اليونينية» ٣٢/١ (١٠٠)، «التوضيح» لابن الملقن ٤٩٢/٣ (١٠٠)، «فتح الباري» ١٩٥/١، «عمدة القاري» ٩٠/٢، «منحة الباري» ٣٣١/١، «إرشاد الساري» ٣٥٨/١.

(٢) «اليونينية» ١٣٠/٣ (٢٤٥٤)، «التوضيح» لابن الملقن ٦٠٢/١٥ (٢٤٥٤)، «فتح الباري» ١٠٥/٥، «عمدة القاري» ٣١٨/١٠- ٣١٩، «منحة الباري» ٢٢٩/٥، «صحيح البُخَارِيّ» طبعة المجلس الأعلى ٢٣٧/٤.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ أَخَذَ مِنَ الأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرَضِينَ**».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِخُرَاسَانَ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، أَمْلاَهُ عَلَيْهِمْ بِالْبَصْرَةِ
.اهـ.

هكذا نص اليُونِينِيّ، وفي الحاشية عند قوله: قال أبو عبد الله. زيادة قبلها: قال الفَرَبْرِيّ: قَالَ أَبُو جَعفرِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: قال أبو عبد الله..إلخ.

وهذه الزيادة من رِواية أبي ذر وحده عن شيوخه الثلاثة، كما نص على ذلك غير واحد منهم اليُونِينِيّ وابن حجر والعيني وغيرهم.

وأبو جعفر هو محمد بن أبي حاتم البُخارِيّ وراق البُخارِيّ، وقد ذكر عنه الفَرَبْرِيّ في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البُخارِيّ وغيره، رواها عنه الفَرَبْرِيّ من كتابه في شمائل البُخارِيّ، كما ذكر ابن حجر وغيره.

ومعنى هذه الزيادة أن ابن المبارك صنف كتبه بخراسان، وحدث بها هناك، وحملها عنه أهلها، وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه، زائدة على ما في كتبه هذا منها. وهذه الزيادة ليست عند الكرماني في «شرحه».

الموضع الثالث(١): في كتاب: المظالم، باب: النهبى بغير إذن صاحبه.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ

(١) «اليونينية» ٣/١٣٦ (٢٤٧٥)، «التوضيح» لابن الملقن ١٦/١٩ (٢٤٧٥)، الكرماني ١١/٤٣، «صحيح البُخَارِيّ» طبعة المجلس الأعلى ٤/٢٥٣، «فتح الباري» ٥/١٢٠-١٢١، «منحة الباري» ٥/٢٥٤- ٢٥٥، «عمدة القاري» ١٠/٣٤٨.

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهْوَ مُؤْمِنٌ**..» الحديث.

وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، إِلاَّ النُّهْبَةَ.اهـ.

هذا نص اليُونِينِيّ، وبهامش نسخته بعد كلمة: النهبة من رِواية أبي ذر عن المُسْتَمْلِيّ: قَالَ الفَرَبْرِيّ: وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي جَعْفَرٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: تَفْسِيرُهُ: أَنْ يُنْزَعَ مِنْهُ، يُرِيدُ الْإِيمَانَ.اهـ.

وهذه أيضًا من الفوائد التي زادها الفَرَبْرِيّ ورواها عن محمد بن أبي حاتم وراق البُخارِيّ عن البخاري.

الموضع الرابع[1]: في كتاب: الرقاق، باب: رفع الأمانة.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ، حَدَّثَنَا: «**أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ**..» الحديث.

هكذا نص الحديث في «اليُونِينِيّة» وفي آخره في الهامش: قَالَ الفَرَبْرِيّ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ بْنَ عَاصِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ الأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو وَغَيْرُهُمَا: جَذْرُ قُلُوبِ الرِّجَالِ، الْجَذْرُ: الأَصْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْوَكْتُ: أَثَرُ الشَّيْءِ الْيَسِيرُ مِنْهُ.اهـ.

وعزاه لرِواية أبي ذر عن المُسْتَمْلِيّ وحده دون باقي شيوخه، وهما

---

(١) «اليونينية» ١٠٤/٨ (٦٤٩٧)، «التوضيح» لابن الملقن ٥٦٤/٢٩ (٦٤٩٧)، «فتح الباري» ٤٧٠/٩، «عمدة القاري» ٤٢/١٩، «إرشاد الساري» ١٢٩/١١.

السَّرْخَسي والكُشْمِيهَني .

وفي نسخة المُسْتَمْلِيّ التي اعتمد عليها القَسْطَلّانِيّ زيادة بعد كلمة: اليسير منه: والمجل: أثر العمل في الكف إذا غلظ.اهـ.

وما ذكره الفَرَبْرِيّ هنا أيضا زيادة بيان وتفسير.

وهذ الزيادة عن الفَرَبْرِيّ ليست موجودة عند العيني في «العمدة» ولا عند ابن الملقن في «التوضيح».

وهناك مواضع أخرى فيها زيادات للفربري على «الصحيح» وصرَّح الشراح بنسبتها إلى الفَرَبْرِيّ، وهذه المواضع جاءت في «الفتح» لابن حجر[(١)].

سماع الفَرَبْرِيّ لـ«الصحيح» من البُخارِيّ

سمع أبو عبد الله الفَرَبْرِيّ كتاب «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» من مصنفه الإمام أبي عبد الله البُخارِيّ أكثر من مرة، نص على ذلك غير واحد من العلماء .

وأبدأ بذكر ما وقفت عليه من عبارات العلماء في ذلك:

من أشهر ما قيل في سماع الفَرَبْرِيّ ما جاء عن الحافظ أبي نصر الكلاباذي (٣٩٨) هـ أنه قال: كان سماع محمد بن يوسف الفَرَبْرِيّ لهذا الكتاب من محمد بن إسماعيل البخاري مرتين: مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين.اهـ.

وهذا النص مروي عن أبي نصر الكلاباذي المولود في سنة ثلاث

---

(١) ٢٤٢/١(١٤١)، ٢٣٢/٤، ٣٨/٥ (٢٤٥٩)، ٤١٠/٥ (٢٧٨٠)، ٦٠/٩(٥٠١٥)، ٥٦٨/٩ (٥٤٤٢)، ٣٨٥/١١ (٦٥٢٦)، ١٣٠/١٣- ١٣١ (٧١٥٢)، ٢١٦/١٣ (٧٢٢٤)، ٣٥٦/١٣ (٧٣٧٥).

وعشرين وثلاثمائة، والمتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وله كما يقول الذَّهَبِيّ معرفة بـ«صحيح البُخارِيّ» وهو صاحب كتاب: «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البُخارِيّ في جامعه» وعن الكلاباذي: اشتهرت هذه المقالة حتى إنك لا تجد شارحًا لـ«الصحيح» إلا ونقل هذا القول عن الكلاباذي.

وممن روى هذا القول عن الكلاباذي راوي «الصحيح» عن الفَرَبْريّ أبو الهيثم محمد بن المكي الكُشْمِيهَني المتوفى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة؛ رواه عنه أبو ذر الهَرَويّ المتوفى سنة أربع وثلاثين وأربعمائة، رواه عنه بإسناده أبو علي الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[١] كما رواه من طريق أبي ذر أيضًا ابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح»[٢].

ورواه عن الكلاباذي أيضا أبو الحسين عبد الملك بن الحسين بن شياوش الكازروني رواه عنه بسنده ابن النقطة في «التقييد»[٣].

ويلاحظ على هذا النص أمرين:

الأول: أن هذا النص ليس مرويًّا عن الفَرَبْريّ، وإنما هو من قول الكلاباذي مع ملاحظة أن الكلاباذي ولد سنة (٣٢٣) هـ أي بعد وفاة الفَرَبْريّ التي هي سنة (٣٢٠) هـ بثلاث سنوات.

الثاني: هو أن النص يفيد سماع الفَرَبْريّ لـ«الصحيح» في مرتين مختلفتين في المكان والزمان:

فالأولى: كانت بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين.

---

(١) ١/٦٤.

(٢) ص١٢٦.

(٣) ص١٢٦.

والثانية: كانت ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

والنص الثاني: ما جاء عن راوي «الصحيح» أبي علي إسماعيل بن محمد الكُشّانيّ قال: سمعت محمد بن يوسف بن مطر يقول: سُمِع «الجامع الصحيح» من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين، وسمعت من علي بن خَشرَم سنة ثمان وخمسين ومائتين وأنا بفربر مرابطًا.اهـ.

وهذا النص يلاحظ عليه ما يلي:

أولًا: جاء نص العبارة عند ابن النقطة بلفظ: سمعت محمد بن يوسف بن مطر يقول: سمع «الجامع الصحيح» من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين[1].

وفي العبارة إشكال وهو لفظة (سمع) هل هي حكاية من الفَرَبْريّ عن سماعه هو[2] أو هي حكاية عن إسماع البُخارِيّ لمن أراد سماع «الصحيح» في هذه المدة التي ذكرها ويكون ضبطها بالبناء للمجهول؟

وعلى كلا الاحتمالين لا يبعد سماع الفَرَبْريّ، سواء كان حكاية عن سماعه هو أو إسماع البُخارِيّ لغيره، فلا شك أن الفَرَبْريّ وله عناية بـ«الصحيح» لا يترك إسماع البُخارِيّ بـ«الصحيح» حتى ولو تحصل له سماع خاص.

ثانيا: الأمر الثاني الملاحظ على هذه العبارة هو اختلاف الرُّواة في

---

(١) «التقييد» ٢٦.

(٢) ويكون ضبطها (سَمِع) بفتح السين وكسر الميم.

قول الفَرَبْريّ هذا فالنص عند ابن النقطة جاء هكذا: بفربر في ثلاث سنين في سنة ثلاث وخمسين..إلخ.

ووجد في حاشية كتاب «إفادة النصيح»[1] عند ذكره القول المتقدم عن الكلاباذي: وجد حاشية فيها تعقيب على ما رواه ابن النقطة في «التقييد» نصه: ثم وقفت على ذلك في المجلس الخامس من «أمالي أبي بكر محمد بن منصور السَّمْعاني» في نسختي التي بخط عيسى الرعيني الضابط، ونص ما ذكر: قال الفَرَبْريّ: سمعت «الجامع الصحيح» من أبي عبد الله بفربر، **وكان يقرأ عليه** في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين. طرة التجيبي نقلتها من خطه.اهـ. هكذا بزيادة جملة: وكان يقرأ عليه.

قلت (الباحث): وجاءت العبارة عند التجيبي في «برنامجه»[2]مثل سياق ابن النقطة، وجاءت عند السَّمْعاني في «الأنساب»[3]: في ثلاث سنين، في سنة ثلاث، وأربع، وخمسين ومائتين. فكأن كلمة (خمس) سقطت من النص، كما جاءت عند ابن الملقن في المقدمة: في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين.اهـ. دون باقي النص، وكأنه اقتصر على ذلك لدلالة السياق عليه.

ثالثًا: يلاحظ على هذا النص أيضا أنه يفيد تأخر سماع الفربري، حيث كان ذلك قبل وفاة البُخارِيّ بمدة يسيرة حيث توفي في رمضان من سنة ست وخمسين ومائتين.

---

(١) ص١٦، ١٧.

(٢) ص٦٩.

(٣) ٩/٢٦٠- ٢٦١.

النص الثالث: الذي يفيد سماع الفَرَبْريّ من البُخارِيّ.

قال الفَرَبْريّ: أنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البُخارِيّ – رحمه الله- سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

رواه عن الفَرَبْريّ تلميذه وراوي «الصحيح» عنه أبو زيد المَرْوَزيّ كما جاء ذلك في سياق إسناد أبي علي الجَيّانيّ لهذه الرِّواية[1]، ورواه أبو الفرج محمد بن عبد الرحمن المقرئ في كتاب «الأربعين في الجهاد» في الحديث الأول في سياق إسناده لـ«صحيح البُخارِيّ» من رِواية السَّرْخَسي عن الفَرَبْريّ[2] قال: قال الفَرَبْريّ: أنا أبو عبد الله.. فذكره.

قلت (الباحث): من خلال هذه النصوص يتبين لنا أن الفَرَبْريّ سمع «الصحيح» من البُخارِيّ ثلاث مرات: سنة ثمان وأربعين، واثنتين وخمسين، وثلاث وخمسين، والله أعلم.

* * *

(١) «تقييد المهمل» ١/٥٩.

(٢) إلا أنه قال: سنة ثمان وأربعين، وسنة اثنتين وخمسين، وسنة ثلاث وخمسين ومائتين.اهـ. «الأربعين في الجهاد» لأبي الفرج محمد بن عبد الرحمن المقرئ.

أسباب اشتهار رِواية الفَرَبْريّ

لقد كتب الله السلامة لـ«صحيح البُخارِيّ» بما هيأ له من سبل الشهرة الواسعة في حياة صاحبه، فقد تسامع الناس بالكتاب في أول عهده بالظهور، وتعرف المحدثون على سمو قدره، فارتحلوا إلى البُخارِيّ من كل مكان ليتلقوا عنه كتابه، حتى بلغ من سمعوه منه عددًا لا يحصيهم إلا الله تعالى.

ومن بين من سمع «الصحيح» الإمام الفَرَبْريّ، فممّا مّن الله عليه أن هيأ له أسبابًا للقاء البُخارِيّ والسماع منه، وخصه الله تعالى ببعض الأمور التي جعلت روايته أفضلَ الروايات، وأتقنها، وأعلاها سندًا.

قال أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ عن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ قال: سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه غيري.

وهذا النص من الفَرَبْريّ – وإن كان غير مُسَلّم؛ لما سأذكره بعد من رواة آخرين ماتوا بعده- يدل على كثرة الراوة عن البُخارِيّ، ومع ذلك كان مدار الروايات وعمدتها رِواية الفَرَبْريّ.

ولا يمكن أن تكون شهرة رِواية الفَرَبْريّ وتميزها على غيرها جزافًا اعتمد على ما توفر لها من الصيت، والسمعة، وحسن الحظ.

بل كان ذلك لما توفر لهذه النسخة وهذه الرِّواية من عوامل الحفظ والرعاية ما لم يتوفر لرِواية أخرى من روايات «الصحيح».

فلا عجب إذن أن جعلها العلماء عمدتهم في كتاب «البُخارِيّ»، وجعلوا الفَرَبْريّ -كما قال ابن رشيد الفهري-: وسيلة المسلمين إلى

رسول الله ﷺ في كتاب البُخارِيّ وحبلهم المتين. [(١)]اهـ.

وأسباب التفاوت بين الروايات والنسخ كثيرة جدًّا، يصعب حصرها، وهذه الأسباب ترجع إلى تفاوت الرواة في العدالة والضبط، بالإضافة إلى ما يحيط كل راوٍ وكل مرويّ من ظروفٍ وملابساتٍ زمانيةٍ ومكانيةٍ، وهي بدورها تختلف من شخص لآخر.

ولذا أفردت مبحثًا خاصّاً بهذه الأسباب في الباب الثاني من هذه الرسالة.

ولقد جمعت النصوص التي تتحدث عن رِواية الفربري، وتحصل في النهاية توفر عدة أسباب، هي التي أعطت هذه المكانة لِرواية الفَرَبْريّ وتميزها عن غيرها.

ومن هذه الأسباب:

أولًا: عدالة الفَرَبْريّ وضبطه، وثناء العلماء عليه:

لا شك أن أول الأشياء التي ينبغي أن تتوفر في ناقل الخبر هو عدالته وثقته، حتى يكون خبره مقبولًا.

وسبق أن ذكرت ما يتعلق بأقوال العلماء في الفربري، ويكفي فيه قول ابن رشيد الفهري (٧٢١) هـ أنه عمدة المسلمين في كتاب البُخارِيّ.اهـ.

الأمر الثاني: كمال نسخته وعدم نقصانها:

من عوامل المفاضلة بين الروايات كمال الرِّواية وعدم نقصانها، فالإقبال على النسخة الأتم والأكمل أولى للرِّواية منها عن غيرها.

قال أبو علي الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[(٢)]: وروينا عن أبي الفضل

(١) «إفادة النصيح» ص١٠. وقول الفربري رواه الخطيب«تاريخه» ٩/٢، وابن أبي يعلى « طبقات الحنابلة»٢٥٠/٢، وابن عساكر « تاريخ دمشق» ٧٤/٥٢.

(٢) ٦٢/١.

صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهِيم بن مَعْقِل أن البُخارِيّ أجاز له آخر الديوان، من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النَّسفي من «الجامع» لأن في رِواية إبراهيم النَّسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رِواية الفَرَبْريّ: قد علَّمتُ على الموضع من كتابي، وذلك في باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥][(١)].

روى النَّسفي من هذا الباب تسعة أحاديث، آخرها بعض حديث عائشة في الإفك، ذكر منه البُخارِيّ كلمات استشهد بها، وهو التاسع من أحاديث الباب، خرجه عن حجاج، عن النميري، عن يونس، عن الزهري بإسناده، عن شيوخه، عن عائشة، وروى الفَرَبْريّ زائدًا عليه من أول حديث قتيبة: عن مغيرة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: قَالَ: «**يَقُولُ اللَّهُ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلاَ تَكْتُبُوهَا**» إلى آخر ما رواه الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ من الديوان، وهو تسع أوراق من كتابي.اهـ.

وقال الخَطّابِيّ في «أعلام الحديث»[(٢)]: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي عنه، وسمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق محمد بن يوسف الفَرَبْريّ.اهـ.

وقال برهان الدين الأبناسي (٨٠٢) هـ في كتابه «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح»[(٣)] وهو يعلق على قول ابن الصلاح في عدد أحاديث

---

(١) وهو الباب الخامس والثلاثون من آخر كتاب في «الجامع» وهو كتاب: التوحيد، وهو الحديث رقم (٧٥٠٠) من ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ويكون ما تبقى له تقريبًا ثلاثة وستون حديثا.

(٢) ١/١٠٥- ١٠٦.

(٣) ١/٩٠.

«الصحيح» وهو قوله: قيل: أربعة آلاف حديث.. قال: هذه رِواية الفَرَبْريّ وأما رِواية حماد بن شاكر فهو دونها بمائتي حديث، ودون هذه بمائة حديث، أي: رواية إبراهِيم بن مَعْقِل.اهـ.

وراجع أيضا «فتح المغيث»[1] للعراقي (٨٠٦) هـ ، و«فتح المغيث»[2] للسخاوي (٩٠٢) هـ، و«فتح الباقي»[3] لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦) هـ.

فهذه النصوص وغيرها تدل على أن أتم هذه الروايات هي رِواية الفَرَبْريّ، حيث تزيد على رِواية حماد بن شاكر بمائتي حديث، وتزيد على رِواية إبراهِيم بن مَعْقِل النَّسفي بثلاثمائة حديث، على ما ذكره كل من العراقي والأبناسي والسخاوي وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وإلا فقد سبق أن ذكرت أن القطعة التي ذكرها الجَيّانيّ في إسناده لا تزيد على خمسة وستين حديثا، فالله أعلم.

الأمر الثالث: من الأمور التي تميزت بها رِواية الفَرَبْريّ صحة أصله الذي أخد منه:

ذكر أبو الوليد الباجي (٤٧٤) هـ في كتابه «التعديل والتجريح» ما يدل على أن الفَرَبْريّ كان عنده أصل الجامع الذي كان بيد البُخارِيّ حيث قال: وقد أَخْبَرَنا أبو ذر عبد بن أحمد الهَرَويّ الحافظ – رحمه الله- ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ إبراهيم بن أحمد قال: انتسخت كتاب «البُخارِيّ» من أصله كان عند محمد بن يوسف الفَرَبْريّ.اهـ[4].

---

(١) ص١٦.

(٢) ٣٢/١.

(٣) ص٦٠، ٦١.

(٤) ٣١٠/١

ونقل هذا القول عن أبي الوليد الباجي ابنُ حجر في مقدمته «هدي الساري»[١]، وراجع أيضا «الفتح»[٢].

ومن النقول التي نص فيها الفَرَبْريّ أنه اطَّلع على أصل البُخارِيّ ما ذكره القاضي عِياض (٥٤٤) هـ في كتابه الذي لم يسبق إليه وهو «مشارق الأنوار»[٣] وهو يذكر الخلاف في لفظة: (أبو شريح) قال: قال أبو شريح: كل شيء من البحر، كذا في أصل الأصيلي، وفي سائر النسخ: وقال شريح -صاحب النبي ﷺ- قال الفَرَبْريّ: كذا في أصل البُخارِيّ: (شريح).اهـ.

أي: بدون ذكر لفظة (أبو) ولذلك يقول ابن رشيد الفهري في كتاب «إفادة النصيح»[٤]: كان عنده أصل البُخارِيّ، ومنه نقل أصحاب الفَرَبْريّ، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصدقه شاهدة.اهـ.

فهذه النقول تدل على أن الفَرَبْريّ قد توفر له ما لم يتوفر لغيره من اقتنائه أصل البُخارِيّ الذي كان يحدث منه، ولا شك أن أصلًا كهذا لا يعدله أصل؛ فهو جامع بين السماع والكتابة من أصل البخاري.

الأمر الرابع: من الأمور التي ميزت رِواية الفَرَبْريّ على غيرها:

علو إسناده لبقائه مدة طويلة بعد البُخارِيّ:

من العوامل التي ساعدت على انتشار رِواية الفَرَبْريّ: تأخر وفاة الفَرَبْريّ، فقد مات رضي الله عنه لعشر بقين من شوال سنة عشرين وثلاثمائة وقد قارب التسعين عامًا.

وقد مات البُخارِيّ – رحمه الله تعالى- في مستهل شهر شوال من

---

(١) ١/٨.

(٢) ٤/٣٠٠.

(٣) ١/١٨٢ (ط الملك حسن).

(٤) ص١٨.

شهور سنة ست وخمسين ومائتين.

لذا بقي الفَرَبْريّ بعد وفاة البُخارِيّ أربعة وستين عامًا، كان فيها مقصد العلماء والطلاب ممن يريدون سماع «الصحيح» عاليًا.

وبقاء الفَرَبْريّ هذه المدة بعد وفاة البُخارِيّ، كان له أهميته التي جعلت إسناده عاليًا إلى البُخارِيّ، ولا شك أن طلب الإسناد العالي من آداب المحدثين.

لذا نجد الفَرَبْريّ يقول: سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري.

وهذا القول من الفَرَبْريّ وإن لم يُسلم له، إلا أنه قاله على ما يعلم مما يدل على بقائه، حتى يظن أنه آخر من حدث عن البُخارِيّ ﵁.

الأمر الخامس: تكرار سماعه لـ«الصحيح» من البُخارِيّ:

قد سبق القول في مبحث سماع الفَرَبْريّ من البُخارِيّ أنه سمع «الصحيح» أكثر من مرة، فقد ذكر هو نفسه أنه سمعه من البُخارِيّ مرتين، مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة أخرى ببخارى سنة اثنتين وخمسين، وهناك بعض الروايات التي تدل على سماعه من البُخارِيّ سنة ثلاث وخمسين، كما جاء عن أبي زيد المَرْوَزيّ عند الجَيّانيّ، عن الفَرَبْريّ أنه سمعه في تلك السنة.

فإذا عرفنا أن هناك نصوصًا تدل على سماعه منه أيضًا سنة ثلاث وأربع وخمس وخمسين ومائتين، وتوفي البُخارِيّ بعد ذلك بسنة تبين لنا أهمية سماع الفَرَبْريّ لـ«الصحيح» في آخر حياة البُخارِيّ، مما يدل على أن نسخة الفَرَبْريّ وأصل البُخارِيّ الذي كان في يده، هو من آخر ما استقر عليه البُخارِيّ في «صحيحه» والله أعلم.

الطبقة الأولى من الرُّواة عن الفَرَبْريّ

قد ذكر الحافظُ ابنُ حجر - في الأسانيد التي روى «الصحيح» بها في أول «فتح الباري»[1] -من تلاميذ الفَرَبْريّ الذين رَوَوْا عنه «الجامع الصحيح» تسعةً، ثم ذكر أيضًا تلاميذ هؤلاء الأئمة الحُفّاظ التسعة الذين رَوَوْا «الجامع الصحيح»، فبلغتْ عدتهم اثني عشر شيخًا، وهذه قائمة بأسماء هؤلاء الشيوخ والتلاميذ مرتبين كما ذكرهم ابن حجر مع زيادات تتعلق بالسماع من الفَرَبْريّ والتحديث بالصحيح[2]:

١- الإمام الحافظ المجوِّد الكبير، أبو علي، سَعِيد بن عثمان بن سَعِيد بن السَّكن المصري البزَّاز، البغدادي الأصل المتوفى سنة (٣٥٣) هـ

قال الحافظ الذَّهَبِيّ: سمع بخُراسان «صحيح البُخارِيّ» من محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، فكان أولَ مَنْ جَلَبَ «الصحيح» إلى مصر، وحَدَّثَ به[3].

وروى عنه «الصحيح»: عبد الله بن محمد بن أسد الجُهني (٣٩٥) هـ.

٢- الإمام المحدث أبو إسحاق إبراهيم بن احمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي، المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ.

كان سماعه لـ«الصحيح» سنة أربع عشرة وثلاثمائة.

وروى عنه «الصحيح»: الحافظ أبو ذرّ عَبْد بن أحمد الهَرَويّ (٤٣٤)[4]، وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمْداني (٤١١).

٣- أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكَتي.

---

(١) ١/٥ – ٧.

(٢) وسيأتي الحديث عن هذه الروايات بالتفصيل فيما بعد.

(٣) « سير أعلام النبلاء» ١٦/١١٧.

(٤) راوي «الصحيح» عن الثلاثة: المُسْتَمْلِيّ، والحَمُّوي، والكُشْمِيهَني .

وروى عنه «الصحيح»: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفّار الزاهد.

٤- الشيخ الإمام المفتي، القدوة الزاهد، شيخ الشافعية، أبو زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزيّ (٣٧١) هـ

قال الخطيب البغدادي: خرج أبو زَيْد إلى مكة فَجاوَرَ بها، وَحَدَّثَ هناك بكتاب «صحيح البُخارِيّ» عن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، وأبو زَيْدٍ أَجَلُّ من رَوَى ذلك الكتاب.

وقال الذَّهَبِيّ: سُئل أبو زيد: متى لَقِيت الفَرَبْريّ؟ قال: سنة ثماني عشرة وثلاثمائة[١].

وروى عنه «الصحيح»: الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠)، والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (٣٩٢)[٢]، والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي (٤٠٣)[٣].

٥- الشيخ الثقة الفاضل، أبو علي، محمد بن عمر بن شَبُّويه الشَّبُّويي، المَرْوَزيّ[٤] سمع «الصحيح» في سنة ستّ عشرة وثلاثمائة من أبي عبد الله

---

(١) «تاريخ بغداد» ٣١٤/١. و«سير أعلام النبلاء» ٣١٥/١٦، و «تقييد المهمل» ٦٣/١.

(٢) قال أبو علي الجيَّاني: وكان سماع أبي محمد الأَصيلي وأبي الحَسَن بن القابسي على أبي زَيْدٍ المَرْوَزي واحدًا بمكة سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، ثم سَمعه بعد ذلك أبو محمد ببغداد على أبي زيد المروزي في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة. وَحَضَرَ مجلس أبي زَيْدٍ هذا: أبو بكر محمد ابن عبد الله بن صالح الأَبْهَري، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي البصري. رأيتُ هذا مُقَيَّدًا بخطّ أبي محمدٍ في الجزء الأول من «الجامع». «تقييد المهمل» ٦٣/١.

(٣) قال الحافظ الذَّهَبِيّ: ضَبَطَ له بمكة «صحيح البُخَارِيّ» وحَرَّرَه وأتقنه رفيقُه الإمام أبو محمد الأصيلي. «سير أعلام النبلاء» ١٥٩/١٧.

(٤) قال الحافظ الذَّهَبِيّ: قال أبو بكر السمعاني: لما تُوفي الشَبُّوي سمع الناس «الصحيح» من الكُشْمِيهَني. «سير أعلام النبلاء» ٤٢٣/١٦.

الفَرَبْريّ، وحَدَّثَ بَمرْو بـ«الصحيح» في سنة ثمانٍ وسبعين وثلاثمائة على ما ذكر الذَّهَبِيّ في سير أعلام النبلاء .

وروى عنه «الصحيح»: سعيد بن أحمد بن محمد الصوفي العَيّار (٤٥٧)[1]، وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمْداني (٤١١) أيضًا.

٦- الإمام أبو أحمد، محمد بن محمد بن يوسف بن مكي، الجُرْجانيّ المتوفى سنة ٣٧٣ أو ٣٧٤هـ

وروى عنه «الصحيح»: أبو نعيم (٤٣٠) والقابسي (٤٠٣) أيضًا.

٧- الإمام المحدث الصدوق المسند، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن حمُّويه بن يوسف بن أعين، الحمُّويي خطيب سرخس (٣٨١) هـ [2].

سمع في سنة خمس عشرة وثلاثمائة «الصحيح» من الفَرَبْريّ. وروى عنه «الصحيح»: أبو ذرّ (٤٣٤) أيضًا، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المُظَفَّر الدّاوُدِيّ (٤٦٧) [3].

٨- المحدث الثقة، أبو الهَيْثَم، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زُراع الكُشْمِيهَني المتوفى سنة ٣٨٩هـ

وقد ذكر الكُشْمِيهَني أنه سمع الكتاب من الفَرَبْريّ بفِرَبْر في ربيع الأول سنة عشرين وثلاثمائة كما في «تقييد المهمل» فيكون سماع الكُشْمِيهَني من الفَرَبْريّ في السنة الأخيرة من حياة الفَرَبْريّ، قبيل وفاته

---

(١) ارتحل في سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة، فسمع «صحيح البُخَارِيّ» بَمرْوُ من محمد بن عُمر الشَبُّوي. «سير أعلام النبلاء» ١٨/٨٦.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٥/١٢ ، و «تقييد المهمل» ١/٦٤.

(٣) سمع «الصحيح» من أبي محمد بن حَمُّويه السَّرْخَسي بُبوشَنْج، وتَفَرَّد في الدنيا بعُلُوِّ ذلك. «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٢٣.

بسبعة أشهر، والله أعلم[١].

وروى عنه «الصحيح»: أبو ذر (٤٣٤) أيضًا، وأبو سَهْل محمد بن أحمد الحَفْصيّ (ت ٤٦٦)[٢]، وكريمة بنت أحمد المَرْوَزيّة (٤٦٣)[٣].

٩- وأبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشّانيّ (٣٩١) وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ بالصحيح عن الفَرَبْريّ [٤].

وروى عنه «الصحيح»: أبو العباس جعفر بن محمد المُسْتَغْفريّ (٤٣٢).

فهؤلاء الرُّواة عن الفَرَبْريّ عند ابن حجر.

١٠- محمد بن خالد بن الحسن الفَرَبْريّ[٥]، فقد ذكر الخَطّابِيّ أنه روى «الصحيح» عن الفَرَبْريّ من طريقه، وذلك في أول شرحه على

---

(١) «تقييد المهمل» ١/٦٤، و «سير أعلام النبلاء» ١٥ / ١٢.

(٢) قال أبو سَعْد السمعاني: صحيح السماع، سمع «الجامع الصحيح» عن أبي الهيثم الكُشْمِيهَني، وحمله نظام المُلْك أبو علي الوزير إلى نيسابور حتى حَدَّث بهذا الكتاب بها، وسمع منه أكثرُ علماء الوَقْت بنيسابور، وقُرِئ عليه الكتاب في المدرسة النظامية. («الأنساب» ٤/١٩٦ – ١٩٧).

(٣) قال الحافظ الذَّهَبِيّ: كانت إذا رَوَتْ قَابَلَتْ بأصلها، ولها فَهْمٌ ومعرفةٌ مع الخير والتعبُّد. روت «الصحيح» مرات كثيرة، مرّةً بقراءة أبي بكر الخطيب في أيام الموسم، وماتت بِكْرًا لم تتزوج أبدًا.

قال أبو الغنائم النَّرْسي: أخرجتْ كريمةُ إليَّ النسخة بـ«الصحيح»، فقعدتُ بحذائها، وكتبتُ سبع أوراق، وقرأتها، وكنت أُرِيدُ أنْ أُعَارِضَ وحدي ، فقالت: لا، حتى تُعَارِضَ معي، فعَارَضْتُ معها. «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٣٣ – ٢٣٤.

(٤) سمعه في سنة عشرين وثلاثمائة، وهو آخر من روى «صحيح البُخَارِيّ» عاليًا. «سير أعلام النبلاء» ١٦/٤٨١.

(٥) ترجمته في «تكملة الإكمال» ٤/٥٤٧ .

«الصحيح» المسمى «أعلام الحديث»[(١)].

ورواه عنه الإمام عبد الواحد بن أحمد، أبو عمر المليحي الهروي

١١- الإمام المسند أبو حامد أحمد بن عبد الله بن نعيم النُّعَيميّ السَّرْخَسي[(٢)]، نزيل هراة، المتوفى في ربيع الأول من سنة ست وثمانين وثلاثمائة وهو في عشر التسعين.

١٢- حفيد الفَرَبْريّ أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ(٣٧١).

قال السَّمْعاني في الأنساب[(٣)] يروي عن جده كتاب «الجامع الصحيح» روى عنه غُنْجار، وتوفي في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. اهـ.

١٣- والإمام الفقيه أبو بكر محمد بن أحمد بن متّ السمرقندي الإشتيخني[(٤)]ورواه عنه أبو نصر الدّاوُدِيّ[(٥)].

١٤-أبو لقمان يحيى بن عمار الختلاني.

ذكره الكاندهلوي في مقدمة «شرح صحيح البخاري» المسمَّى «لامع الدراري».

فتحصل من كل ذلك أربعة عشر راويًا عن الفَرَبْريّ، والله أعلم،

---

(١) ١/١٠٦ .

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٤٨٨/١٦.

وأيضًا: «التقييد» (١٦٤)، و«إفادة النصيح» و«الوافي بالوفيات»١١١/٧، و«شذرات الذهب» ١١٩/٣.

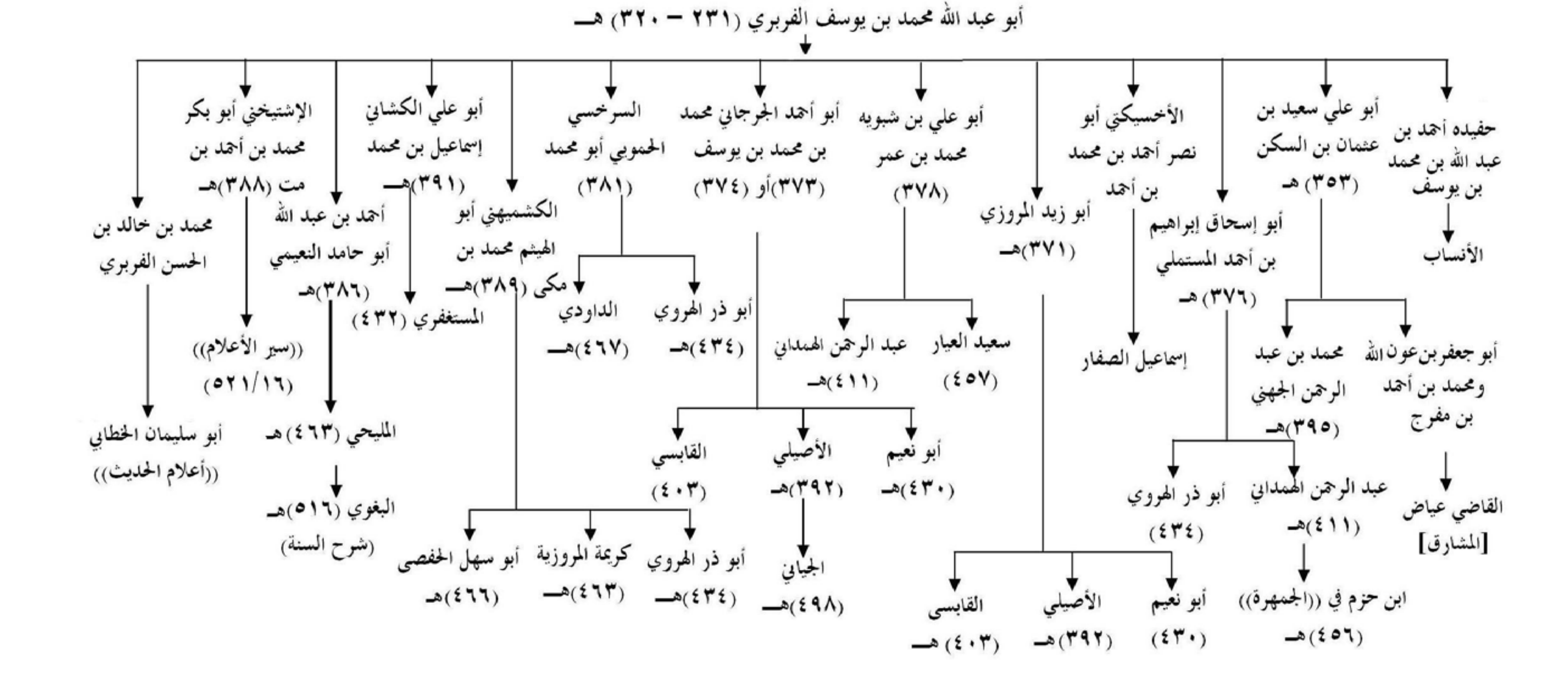
(٣) مادة الفَرَبري ٣٥٩/٤

(٤) بكسر الألف وسكون الشين المعجمة وكسر التاء وفتح الخاء- وإشتيخن المنسوب إليها قرية كبيرة بسمرقند «الأنساب» ٢٦٠/١ - ٢٦١

(٥) ذكر ذلك السمعاني في «الأنساب» ٢٦٠/١، ٢٦١.

وسيأتي تفصيل ذلك.

وانظر الجدول الخاص بالرواة عن الفربري.



الرواة الذين لم أذكر من روى عنهم أسانيدهم عند ابن حجر في ((الفتح)) والقسطلاني في ((الإرشاد))

رسم توضيحي للرواة عن الفربري وجملتهم ثلاثة عشر راويًا.

المبحث الرابع
باقي الرُّواة عن البُخارِيّ

- أبو طلحة البزدوي، التعريف به وبروايته.
- أبو عبد الله المحاملي، التعريف به وبروايته.

رواية أبي طلحة البّزدوي (٣٢٩) هـ

اسمه ونسبه[١]:

الشيخ الكبير المُسند أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البّزْدي، ويُقال: البَزْدَوِي، النَّسفي دِهْقان[٢] قرية بَزْدَة.

قال الأميرُ ابنُ ماكولا: حَدَّث عن محمد بن إسماعيل بكتاب «الجامع الصحيح»، وهو آخرُ مَنْ حَدَّث به عنه، وكان ثقةً [٣].

وقال الحافظ جعفر بن محمد المُسْتَغْفريّ في «تاريخ نَسَف»: هو آخِرُ مَنْ رَوَى عن محمد بن إسماعيل «الجامع»، ويُضَعَّفُون روايته من جهة صغَره حين سمع، ويقولون: وُجِدَ سماعه بخطّ جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دِهْقان تُوبَن، فقرءوا كُلَّ الكتاب من أصل حَمّاد بن شاكر، وسمع منه أهل بلده، وصارت إليه الرحلة في أيامه [٤].

مات في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.

ولم أقف على ما يدل على معالم هذه الرِّواية ويبدو أنها لم تشتهر لما قيل في ضعفها والله أعلم.

---

(١) انظر ترجمته في: «الإكمال» ٢٤٣/٧، «تكملة الإكمال» لابن نقطة ٦٢٢/٤(٤٩٣٤)، «والتقييد» ٤٥٢-٤٥٣(٦٠٤) و«سير أعلام النبلاء» ٢٧٩/١٥، و«توضيح المشتبه»٤٥١/١ و ٢٠٩/٧، و «لسان الميزان» ١٠٠/٦(٨٦٥٥)، و «تبصير المنتبه» ١٤١/١، و «فتح الباري» ٥/١.

(٢) دهْقان: بكسر الدال المهملة وضمّها، بعدها هاء ساكنة، ثم قاف، هو زعيم القوم وكبير القرية بالفارسية، منصرفًا وغير منصرف. «عمدة القاري» ٢٠١/٢١.

(٣) «الإكمال» ٢٤٣/٧.

(٤) «التقييد» ٢٥٩/٢، و «سير أعلام النبلاء» ٢٧٩/١٥.

رِواية أبي عبد الله المحاملي (٣٣٠) هـ

اسمه ونسبه[1]:

القاضي الإمام العلامة المحدث: الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان، أبو عبد الله، الضبي البغدادي، المحاملي، مصنف «السنن».

قال السَّمْعاني: هذه النسبة إلى المحامل التي يحمل فيها الناس على الجمال إلى مكة، وهذا بيت كبير ببغداد لجماعة من أهل الحديث والفقه.

ولد سنة (٢٣٥) هـ وأول سماعه سنة أربع وأربعين ومائتين هـ وله عشر سنين، فسمع من: أحمد بن إسماعيل السهمي صاحب مالك، ومن أحمد بن المقدام العجلي صاحب حماد بن زيد، ومن عمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن إسماعيل البُخارِيّ رحمه الله، وغيرهم كثير.

وصار أسند أهل العراق مع التصدر للإفادة والفتيا ستين سنة.

وحدث عنه: دعلج بن أحمد، والطبراني، والدارقطني، وابن شاهين، وغيرهم.

مكانته العلمية: قال ابن جُميع الصيداوي: كان عند القاضي المحاملي سبعون نفسًا من أصحاب سفيان بن عيينة.

وقال أبو بكر الدّاوُدِيّ: كان يحضر مجلس المحاملي عشرة آلاف رجل.

---

(١) ينظر في ترجمته: «الفهرست» ص٣١٧- ٣١٨، و«تاريخ بغداد» ١٩/٨ (٤٠٦٥)، و«الأنساب» ١٠٤/١٢- ١٠٥ (٤٦٦٤)، و«تذكرة الحفاظ» ٨٢٤/٣ (٨٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» ٢٥٨/١٥، و«تاريخ الإسلام» ٢٨١/٢٤، و«الوافي بالوفيات» ٣٤١/١٢، و«شذرات الذهب» ٣٢٦/٢.

وعقد سنة سبعين ومائتين بالكوفة في داره مجلسًا للفقه، فلم يزل أهل العلم والنظر يختلفون إليه.

وعن مناقبه قال محمد بن الإسكاف: رأيت في النوم كأن قائلًا يقول: إن الله ليدفع عن أهل بغداد البلاء بالمحاملي.

واستعفى من القضاء سنة عشرين وثلاثمائة، وكان محمودًا في ولايته.

وقال ابن شاهين: حضر معنا ابن المظفر مجلس القاضي المحاملي، فقال لي: يا أبا حفص، ما عدمنا من ابن صاعد إلا عينيه.

يريد أن المحاملي نظير ابن صاعد في الثقة والعلو.

وفاته: أملى المحاملي مجالس عدة، وأملى مجلسًا في ثاني عشر ربيع الآخر سنة ثلاثين وثلاثمائة ثم مرض، فمات بعد أحد عشر يومًا. وهو يوم الخميس لثمان ليال بقين من شهر ربيع الآخر، ونودي عليه في شوارع بغداد، ولم يكن على الأرض محدث أسند منه مع صدقه وثقته وستره.

روايته لـ«صحيح البُخارِيّ»:

ساق الذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة البُخارِيّ بسنده عن عبد الواحد بن محمد بن مهدي قال: حَدَّثَنا أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة: حَدَّثَنا محمد بن إسماعيل البُخارِيّ: حَدَّثَنا محمد بن يوسف.. فساق حديث أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ: «**الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»[(١)] فساق حديثًا من «الصحيح»[(٢)].

---

(١) «السير» ١٢/٣٩٨.

(٢) «صحيح البُخَارِيّ» ٨/١٢(٦٠٢٦)، كتاب: الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضًا.

فثبت سماعه شيئًا من «الصحيح» ويبقى سماعه للصحيح كاملًا محل شك.

ففي «لسان الميزان» لابن حجر في ترجمة محمد بن أحمد بن محمد ابن عبد الله الأنصاري البلنسي، يعرف بالأندرشي: وقال أبو جعفر بن الزبير: رأيت بخطه (١) إسناد «صحيح البُخارِيّ» عن السلفي عن ابن البطر عن ابن البيع عن المحاملي عنه. وليس عند السلفي بهذا الإسناد سوى حديث واحد.

قال ابن حجر: قلت: اغتر بعض المتأخرين بهذا التركيب، وحدثوا به، والله المستعان. اهـ (٢).

وفي «الفتح» قال بعد أن ذكر ما قيل من أن البزدوي آخر من روى «صحيح البُخارِيّ»: وقد عاش بعده (٣) ممن سمع من البُخارِيّ القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي، ولكن لم يكن عنده «الجامع الصحيح» وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البُخارِيّ، وقد غلط من روى «الصحيح» من طريق المحاملي المذكور غلطًا فاحشًا(٤).

وتخلص مما سبق أن هذه الرواية قد وردت في نصوص لبعض العلماء بما يدل على أمرين:

الأمر الأول: ممن عرف عنه رواية عن المحاملي راويان:

أحدهما: عبد الواحد بن محمد بن مهدي كما جاء عند الذهبي في «السير».

---

(١) أي: البلنسي المترجم له.

(٢) «اللسان» ٥/٦٦٧.

(٣) أي: بعد البزدوي.

(٤) «الفتح» ١/٥.

الثاني: جاء في «لسان الميزان» ابن البيع ولا يعرف بهذه الكنية إلا أبا عبد الله الحاكم صاحب المستدرك على الصحيحين، ولكن يبدو أنه تصحيف في المطبوع وإنما هو ابن المؤدب كما جاء في إسناد الكرماني.

الأمر الثاني: أن ابن حجر يرى أن المحاملي لم تكن له رواية لـ«صحيح البخاري» وإنما هي مجالس أملاها البخاري في بغداد، واعتبر من وقف على رواية المحاملي عن البخاري فظن أن ذلك هو الصحيح.

وغلّط ابن حجر من روى «الصحيح» من طريق المحاملي ويقصد به الكرماني (٧٧٦) هـ لأنه هو الذي روى «الصحيح» من رواية المحاملي وإسناده إليه من طريق شيخه جمال الدين محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (٧٧٥) هـ عن رضى الدين أبي إسحاق إبراهيم الطبري (٧٢٢) هـ عن ركن الدين عبد الرحمن بن أبي حرمى بن بنين عن أبي طاهر أحمد بن محمد بن سلفه (٥٧٦) هـ عن أبي الخطاب نصر بن أحمد بن البطر القارئ (٤٩٤) هـ عن أبي محمد عبد الله بن عبيدالله بن يحيى بن زكريا المؤدب (٤٠٨) هـ عن أبي عبد الله الحسين المحاملي (٣٣٠) هـ عن البخاري رحمه الله تعالى.

الفَصْل الثاني

((الرُّواة عن الفَرَبْرِيّ))

ويتكون من ستة مباحث:

المبحث الأول: رِواية أبي علي بن السَّكن (٣٥٣) هـ

المبحث الثاني: رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ (٣٧١) هـ.

المبحث الثالث: رِواية أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ

المبحث الرابع: رِواية أبي محمد الحَمُّويّ (٣٨١) هـ

المبحث الخامس: رِواية أبى الهيثم الكُشْمِيهَني (٣٨٩) هـ

المبحث السادس: باقي الرُّواة عن الفَرَبْرِيّ:

السادس: رِواية أحمد بن عبد الله الفَرَبْرِيّ «حفيد الفَرَبْرِيّ» (٣٧١) هـ.

السابع: رِواية أبي أحمد الجُرْجانيّ (٣٧٣) هـ.

الثامن: رِواية ابن شَبُّويه (٣٧٨) هـ.

التاسع: رِواية النُّعَيميّ (٣٨٦) هـ.

العاشر: رِواية الإشتيخني (٣٨٨) هـ.

الحادي عشر: رِواية الكُشّانيّ (٣٩١) هـ.

الثاني عشر: رِواية الأخسيكتي

الثالث عشر: رِواية محمد بن خالد الفَرَبْرِيّ.

الرابع عشر: أبو لقمان يحيى بن عمار الختلاني

المبحث الأول

رِواية أبي علي بن السَّكن (٢٩٤ – ٣٥٣) هـ

اسمه ونسبه[1]: هو سعيد بن عثمان بن السَّكن، أبو علي، الحافظ، البزاز، نزيل مصر، وأصله من بغداد.

ولد سنة أربع وتسعين ومائتين، نزل مصر بعد أن أكثر الترحال ما بين النهرين: نهر جيحون، ونهر النيل.

شيوخه: لقد سمع ابن السَّكن من شيوخ كثيرين ومن أقطار متعددة، فسمع ببغداد من أبي القاسم البَغَويّ، وابن أبي داود وطبقتهما، وسمع بحرّان من الحافظ أبى عروبة وطائفة.

وبدمشق من أحمد بن عمير بن جوصا، وسعيد بن عبد العزيز الحلبي، ومحمد ابن خزيم وجماعة من بقايا أصحاب هشام بن عمار.

وبخراسان سمع «صحيح البُخارِيّ» من محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، فكان أول من جلب «الصحيح» إلى مصر وحدث به، ولحق بمصر محمدَ ابن محمد بن بدر الباهلي، وعليَّ بن أحمد بن علان، وأبا جعفر الطحاوي، وغيرهم.

وسمع بنيسابور من أبي حامد بن الشرقي، ومكي بن عبدان.

وكان رحمه الله واسع الرحلة، وأعانه على ذلك التكسبُ بالتجارة؛ فقد كان معروفًا بتجارة البزِّ.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٨٨/٢٦، «سير أعلام النبلاء» ١١٧/١٦ (٨٥)، «تذكرة الحفاظ» ٩٣٧/٣، «الوافي بالوفيات» ٢٤٢/١٥ (٣٤١)، «شذرات الذهب» ١٢/٣.

تلاميذه:

لقد تتلمذ على يد ابن السَّكن كثير من العلماء، حيث سمعوا منه مروياته ومسموعاته كما سمعوا منه «صحيح البُخارِيّ».

وممن سمع منه «الصحيح» وحدث به: عبد الله بن محمد بن أسد القُرْطُبِي (٣١٠ – ٣٩٥) هـ، وأبو جعفر بن عون الله (٣٠٠ – ٣٧٨) هـ، والقاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مُفَرِّج (٣١٥ – ٣٨٠) هـ.

كما حدث عنه أبو سليمان بن زَبَر، وأبو عبد الله بن منده، وعبد الغني ابن سعيد الأزدي، وعلي بن محمد الدَّقّاق، وعبد الرحمن بن عمر بن النَّحاس، وجماعةٌ من الأندلسيين والمصريين.

مكانته العلمية:

وصف ابنَ السَّكن كثيرٌ من العلماء بأعلى صفات المدح والثناء، فقد قال فيه الإمام الذَّهَبِيّ: الإمام الحافظ المجوَّد الكبير[١]، وقال فيه أيضًا: الحافظ الحجة[٢].

وقال ابن العماد: صاحب التصانيف وأحد الأئمة .. وكان ثقة حجة[٣].

ولم تقتصر عبارات العلماء على وصفه بالإمامة والحفظ، وإنما وصف رحمه الله تعالى بأنه ممن كان له عناية بعلوم الحديث والتصنيف فيها.

قال الذَّهَبِيّ: وعُني بهذا الشأن، وجمع، وصنف وبَعُد صيتُه[٤]، وقال في «السير»: جمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل[٥].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١١٧/١٦.

(٢) «تذكرة الحفاظ» ٩٣٧/٣.

(٣) «شذرات الذهب» ١٢/٣

(٤) «تذكر الحفاظ» ٩٣٧/٣.

(٥) ١١٧/١٦.

وقال في «التاريخ»: وكان كبير الشأن مكثرًا متقنًا مصنفًا بعيد الصيت[1].

وقال ابن حجر- بعد أن حكى اختلاف الروايات في أحد شيوخ البُخارِيّ-: والعمدة على ما قال ابن السَّكن فإنه حافظ اهـ[2].

مصنفاته:

مما سبق في أقوال العلماء فيه، يتبين لنا أن ابن السَّكن كان مصنفًا بعيد الصيت مهتمًّا بهذا الشأن.

ويبدو أن مصنفاته لم تنتشر عند المشارقة، ومن المصنفات التي وقفت عليها له: كتابه: «الصحيح المنتقى» والكتاب كما هو واضح من اسمه مصنف في الصحيح المجرد، وهذا الكتاب اشتهر عند المغاربة وأهل الأندلس، وكثيرًا ما ينقل منه شراح الحديث، وخاصة ابن حجر في «الفتح».

قال الذَّهَبِيّ: كان ابن حزم يثني على «صحيحه المنتقى»، وفيه غرائب[3]، وقال في «التاريخ»: وهو كبير[4].

ومن مصنفاته أيضًا والتي لها قيمة كبيرة جدًّا: كتاب في الصحابة؛ حيث لم يخلُ كتاب أُلِّف في الصحابة بعده إلا وقد استفاد منه.

ولكن للأسف فإن الكتابين ما زالا مجهولين في مكتبات العالم، ولم يُعرف عنهما شيءٌ إلا من خلال الكتب التي نقلتْ عنهما.

وفاته:

تُوفي رحمه الله تعالى في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة.

---

(١) ٨٨/٢٦.

(٢) «فتح الباري» (٥٤٩/٣) .

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١١٧/١٦.

(٤) ٨٨/٢٦.

أبو علي سعيد بن عثمان بن السَّكن (٢٩٤ – ٣٥٣) هـ

عبد الله بن أسد الجهني (٣١٠ – ٣٩٥)

أبو عبد الله بن مُفَرِّج (٣١٥ – ٣٨٠)

أبو جعفر بن عون الله (٣٠٠ – ٣٧٨) هـ

رِواية ابن السَّكن لـ«الصحيح»

مما سبق يتبين لنا أن أبا علي بن السَّكن قد سمع «صحيح البُخارِيّ» من الفَرَبْريّ بخراسان، ويعتبر ابن السَّكن أول الرُّواة عن الفَرَبْريّ موتًا فيما وقفت عليهم؛ حيث توفي سنة (٣٥٣) هـ، ويبدو -والله أعلم- أن سماع أبي علي بن السَّكن من الفَرَبْريّ كان مبكرًا؛ حيث ولد ابنُ السَّكن سنة (٢٩٤) هـ وتوفي الفَرَبْريّ (٣٢٠) هـ فيكون بينهما على أقصى تقدير أربعة وعشرون عامًا.

وقد صرح الذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة ابن السَّكن أنه أول من جلب «الصحيح» إلى مصر وحدث به بعد أن سمعه بخراسان من الفَرَبْريّ.

ولحق ابنُ السَّكن في مصر محمدَ بن محمد بن بدر الباهلي، ولم أقف على سنة وفاته، كما أدرك أبا جعفر الطحاوي المتوفى سنة (٣٢١) هـ مما يعني أنه حدث بـ«الصحيح» بعد سماعه بخراسان قبل سنة (٣٢١) هـ.

وقد اشتهرت رِواية ابن السَّكن في بلاد الأندلس عن طريق ثلاثة رواة فيما وقفت عليه من تراجم:

الأول: عبد الله بن أسد الجهني (٣١٠ – ٣٩٥)[1].

هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أسد، أبو محمد، الجهني،

---

(١) ينظر ترجمته في: «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي ٢٤٨/١ (٧٥٩)، «جذوة المقتبس» ٢٣٤ – ٢٣٥، «ترتيب المدارك» ٤٤٠/٢ – ٤٤١، «الصلة» لابن بَشْكُوال ص٢٤٥ – ٢٤٧ (٥٥٨)، «بغية الملتمس» ٣٣١، ٣٣٢، «تاريخ دمشق» ٢١٨/٢١ – ٢٢٠، «تاريخ الإسلام» ٣١٥/٢٧ – ٣١٦، «سير أعلام النبلاء» ٨٣/١٧ – ٨٤، «الوافي بالوفيات» ٤٢/١٥ (٣٤١)، «النجوم الزاهرة» ٣٣٨/٣، «حسن المحاضرة» ٣٥١/١ – ٣٥٢ (٥٥)، «شذرات الذهب» ١٢/٣، «الأعلام» ٩٨/٣، وغيرها.

الطُليطِلي، البزّار، القُرْطُبِي، الفقيه الأديب.

ولد سنة عشر وثلاثمائة من الهجرة.

شيوخه: سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ وغيره، وارتحل فسمع من أبي محمد ابن الورد، وأبي علي بن السَّكن بمصر، وأبي العباس السُّكري، وابن فِراس، وحمزة الكناني وغيرهم.

كما سمع بمكة من أحمد بن محمد بن أبي الموت، وصحب القاضي منذر بن سعيد، وكانت رحلته إلى المشرق سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة.

وكانت رحلته هذه مع أبي جعفر أحمد بن عون الله وأبي عبد الله بن مُفَرِّج ، وسمع معهما «الصحيح» من ابن السَّكن بمصر، ورُغب إليه إذ قدم الأندلس أن يحدث، فقال: لا أحدث ما دام صاحباي حيين، فلما ماتا، جلس للسماع فأخذ الناس عنه.

تلاميذه: حدث عنه من كبار العلماء: أبو الوليد بن الفرضي، والقاضي أبو المطرف بن فطيس، وأبو عمر بن عبد البر، وأبو عمر الحذاء، والخولاني وغيرهم.

وممن روى عنه «الصحيح»: ابن عبد البر وأبو عمر الحَذّاء.

مكانته العلمية:

قال القاضي عِياض: من أهل الفقه والرِّواية .. وتوسع في السماع، وكان ضابطًا متقنًا للرِواية، حسنَ الحديث، فصيحَ اللسان، حاضرَ الجواب، جليلَ القدر[1].

ونقل ابن بَشْكُوال عن أبي عمر بن الحذاء قوله: كان أبو محمد هذا شيخًا فاضلًا، رفيعَ القدر، عاليَ الذكر .. ما رأيت أضبطَ لكتبه وروايته

(١) «ترتيب المدارك» ٢/٤٤٠ – ٤٤١.

منه[١].

كما نقل عن الخولاني قوله فيه: كان شيخًا ذكيا، حافظًا لغويًا، من أهل العلم متقدمًا في الفهم[٢].

وقال الذَّهَبِيّ: الإمام العلامة، عالم الأندلس[٣].

وقال أيضًا: كان من أوعية العلم، رأسًا في اللغة، فقيهًا محررًا، عالمًا بالحديث، كبير القدر[٤].

وفاته: توفي رحمه الله تعالى في يوم الإثنين لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، ودفن بمقبرة متعة[٥]، وصلى عليه القاضي أبو العباس بن ذكوان رحمه الله تعالى.

الثاني: أبو عبد الله بن مُفَرِّج (٣١٥ – ٣٨٠)[٦]

هو محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مُفَرِّج ، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر الأندلسي القُرْطُبِي مولى بني أمية. المعروف والده

(١) «الصلة» ص٢٤٥.

(٢) «الصلة» ص٢٤٦.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٦/٨٣.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٦/٨٤.

(٥) هي مقبرة مشهورة في بلاد الأندلس وقد أكثر ابن الفرضي (٤٠٣هـ) من ذكر كثيرٌ من العلماء الذين دفنوا فيها وذلك في كتابه «تاريخ علماء الأندلس»، ينظر التراجم (١٥٠، ١٨٧، ٢١٤، ٤١٧) وغير ذلك من التراجم من هذا الكتاب.

(٦) ينظر ترجمته في: «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي ٢/٩٣ – ٩٥ (١٣٦٠)، «تاريخ ابن عساكر» ٥١/١١٤ – ١١٧، «تاريخ الإسلام» ٢٦/٦٦٣ – ٦٦٤، «سير أعلام النبلاء» ١٦/٣٩٠ – ٣٩٢، «الوافي بالوفيات» ٢/٥١٥، «مرآة الجنان» ٢/٤٠٩، «ونفح الطيب» ٢/٢١٨ – ٢١٩ (١٣٥) وغيرهم.

بالقنتوري. ولد سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

شيوخه: سمع بقرطبة من أبيه ومن قاسم بن أصبع، وبمكة أبا سعيد بن الأعرابي، وبمصر محمّدَ بن الصموت وابنَ السَّكن، وخيثمةَ بأطرابُلس الشام، وأبا ميمون بن راشد بدمشق وطبقتهم.

ورحل إلى المشرق سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، وبقي فيه حتى بعد سنة خمسٍ وأربعين وثلاثمائة.

وعدة شيوخه مائتان وثلاثون شيخًا.

تلاميذه: روى عنه: الحافظ أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد الصوفي- وهو شيخه- وأبو الوليد عبد الله بن الفرضي، وإبراهيم بن شاكر، وعبد الله بن الربيع التميمي، وأبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي.

كان من أئمة هذا الشأن وممن له تصانيف فيه، ومنها: «مسند حديث قاسم بن أصبغ»، و«فقه الحسن البصري» و«فقه الزهري»، وغيرها.

قال فيه ابن الفرضي: وكان حافظًا للحديث عالمًا به بصيرًا بالرجال، صحيح النقل، جيد الكتاب على كثرة ما جمع[1].

وقال أبو عبد الله بن عفيف: كان ابن مُفَرِّج من أغنى الناس بالعلم، وأحفظهم للحديث، ما رأيت مثله في هذا الفن، من أوثق المحدثين وأجودهم ضبطًا.

وقال القاضي عِياض في ترجمة أبيه: وأما ابنه أبو عبد الله فتفرد بعلم الحديث، وكان من أعلم أهل الأندلس به وأقومهم عليه وأوثقهم فيه.

وقال فيه الذَّهَبِيّ: الإمام الفقيه الحافظ القاضي[2].

---

(١) «تاريخ علماء الأندلس» ٢/٩١ – ٩٢.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٦/٣٩٠.

وفاته: توفي رحمه الله ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة ثمانين وثلاثمائة، ودفن يوم الجمعة بعد صلاة العصر في مقبرة الرّبض[1] قرب قبر أبي جعفر أحمد بن عون الله رحمهما الله تعالى.

الثالث: أبو جعفر بن عون الله (٣٠٠ – ٣٧٨) هـ[2]

هو أبو جعفر أحمد بن عون الله بن حدير بن يحيى بن تبع بن تبيع البزاز القُرْطُبِي، ولد سنة ثلاثمائة.

شيوخه: سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ ومحمد بن عبد الله بن دليم وغيرهما من أهل قرطبة، ورحل فسمع بمكة من ابن الأعرابي وابن فِراس وأبي الحسن محمد ابن جبريل بن الليث العجيفي.

وسمع بطرابلس الشام من خيثمة بن سليمان بن حيدرة الطرابلسي.

وبدمشق من الأذرعي أبى يعقوب، وأبي الميمون الدمشقي وغيرهم.

وسمع بمصر من أحمد بن سلمة الضحاك الهلالي، وعبد الله بن جعفر بن الورد البغدادي، وبكر بن العلاء القشيري القاضي، وسعيد بن السَّكن وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه: أبو الوليد بن الفرضي وأبو عمر الطلمنكي وجماعة.

أقوال العلماء فيه: قال ابن الفرضي: كان شيخا صالحًا صدوقا، صارمًا في السنة، متشددًا على أهل البدع، وكان لهجًا بهذا النوع، صبورًا

---

(١) هي مقبرة مشهورة في بلاد الأندلس وقد أكثر ابن الفرضي (٤٠٣هـ) من ذكر كثيرٌ من العلماء الذين دفنوا فيها وذلك في كتابه «تاريخ علماء الأندلس»، ينظر التراجم (١٩٥، ٢٠٦، ٣٩٥، ٤٠٤) وغيرها.

(٢) «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي ١/ ٥٤ (١٨٣)، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٣٩٠.

على الأذى فيه، كتب عنه الناس قديمًا وحديثًا، وكتبت عنه[١].

وقال فيه الذَّهَبِيّ: الشيخ المحدث الإمام الرحال[٢].

وفاته: توفي رحمه الله ليلة السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة، ودفن بمقبرة الرَّبض، وصلى عليه القاضي محمد بن يبقى رحمه الله تعالى[٣].

وكان سماع هؤلاء الثلاثة من أبي علي سعيد بن السَّكن بمصر مجتمعين أثناء رحلتهم إلى بلاد المشرق، ثم عادوا إلى بلاد الأندلس، وطلب الناس من عبد الله بن محمد الجهني (٣٩٥) هـ أن يحدث بما سمع، فامتنع وقال: لا أحدث ما دام صاحباي حيَّين، فلما ماتا جلس للسماع فأخذ الناس عنه[٤].

ورِواية ابن السَّكن يبدو أنها لم تنتشر إلا من خلال هؤلاء الرُّواة الثلاثة عنه، وهؤلاء الثلاثة من بلاد الأندلس، وهذا يفسر لنا اشتهار هذه الرِّواية في بلاد الأندلس.

يقول أبو علي الجَيّانيّ: وقد روى «الجامع» عن ابن السَّكن جماعة من أهل الأندلس منهم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحيى بن مُفَرَّج،

---

(١) «تاريخ علماء الأندلس» ١/٥٤.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٦/٣٩٠.

(٣) هو أبو بكر محمد بن يبقى بن زَرب القاضي القرطبي المالكي صاحب التصانيف وأحفظ أهل زمانه بمذهب مالك، سمع قاسم بن أصبغ وجماعة فولي القضاء سنة سبع وستين وثلاثمائة إلى أن مات سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة. انظر «العبر» ١/١٦٥، «الديباج المذهب» لابن فرحون (ص١٤٢).

(٤) «الصلة» ١/٢٤٥ (٥٥٨).

وأبو جعفر أحمد بن عون الله وغيرهما رحمهم الله أجمعين[١].

ومن النصوص السابقة يتبين لنا أن رِواية ابن السَّكن سمعها الثلاثة سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة هـ في أثناء رحلتهم إلى المشرق، ولم يعرف تاريخ الرجوع إلى بلاد الأندلس، ولكن مما لا شك فيه أن رجوعهم كان قبل وفاة أولهم موتًا، وهو أبو جعفر بن عون الله حيث توفي سنة (٣٧٨) هـ حيث كان سماع العلماء لهذة الرِّواية من خلال ابن عون الله وابن مُفَرِّج حتى وفاته سنة (٣٨٠) هـ، وبعدها جلس ابن أسد الجهني حتى وفاته سنة (٣٩٥) هـ.

وتأخر وفاة الإمام ابن أسد الجهني حتى عام (٣٩٥) هـ يفسر لنا اشتهار رِواية ابن السَّكن من طريقه في بلاد الأندلس، حيث جعل ذلك روايته أعلى إسنادًا، مما جعل إقبال الناس عليها أولى من غيرها.

ومن أشهر العلماء الذين عرفت لهم رِواية عن عبد الله بن أسد الجهني، عن ابن السَّكن: الحافظان الإمامان أبو عمر يوسف بن عبد البر المتوفى سنة (٤٦٣) هـ، والحافظ أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى الحذاء.

ونظرًا لمكانة كلٍّ منهما في بلاد الأندلس والمغرب العربي فقد أقبل الناس على رِواية ابن السَّكن من طريقهما.

فقد روى عنهما الإمام الحافظ أبو علي الجَيّانيّ المتوفى سنة (٤٩٨) هـ[٢]، وأبو عبد الله بن عيسى القاضي، وعنهما أخذ القاضي عِياض كما في

(١) «تقييد المهمل» ٣/١٠٦٨.

(٢) ينظر الجدول الخاص بأسانيد ابن السَّكن.

«مشارق الأنوار»[(١)].

ويروي لنا ابن بَشْكُوال في كتابه «غوامض الأسماء المبهمة» [(٢)]في ترجمة زينب بنت النبي ﷺ وابنتها أمامة- أو أميمة- حديثًا من رِواية ابن السَّكن، رواه عن شيخه أبي الحسن يونس بن محمد بن مغيث القُرْطُبِي ت(٥٣٢) هـ عن أبي عمر أحمد ابن محمد القاضي الحذاء، عن أبي محمد بن أسد، عن ابن السَّكن، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ من حديث أسامة بن زيد[(٣)].

أما رِواية رفيقَي ابن أسد الجهني وهما: ابن عون الله ت(٣٧٨) هـ وابن مُفَرِّج (٣٨٠) هـ، فقد عرفت في بلاد الأندلس أيضًا، فقد روى الحافظ أبو عبد الله بن نبات «صحيح البُخارِيّ» رِواية ابن السَّكن من طريقهما، وعنه: محمد بن عتاب، وعنه: ولده أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، وعنه: القاضي عِياض ت(٥٤٤) هـ كما في «المشارق».

كما ذكر لنا أيضًا ابن حزم الأندلسي المتوفى سنة (٤٥٦) هـ أحاديثَ من «الصحيح» في كتابيه «المحلى» و«جمهرة أنساب العرب» من رِواية شيخه عبد الله بن ربيع، عن ابن مُفَرَّج، عن ابن السَّكن، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ[(٤)].

---

(١) ينظر الجدول الخاص بأسانيد القاضي عِيَاض.

(٢) ص٣٠٥.

(٣) «صحيح البُخَارِيّ» ١١٧/٧ (٥٦٥٥) كتاب: المرضى، باب: عيادة الصبيان.

(٤) ينظر «المحلى» ٨٢/١ حديث هرقل الطويل وهو في «الصحيح» كتاب: بدء الوحي ٨/١، ٩، ١٠ (٧)، وينظر «المحلى» أيضًا ١٠٦/١ مسألة رقم (١٢٥) من حديث علي في غسل الذكر من المذي، وهو في «الصحيح» كتاب: الغسل، باب: غسل المذي والوضوء منه ٦٢/١ (٢٦٩) وفي «جمهرة أنساب العرب» ٢٣٥/٢٣٤/١، باب بني قمعة

وبعد أن ظلت هذه الرِّواية -رِواية ابن السَّكن- في بلاد الأندلس عادت إلى بلاد المشرق مرة أخرى في الاشتهار في القرن التاسع وما بعده؛ حيث نجد ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هـ يروي رِواية ابن السَّكن من طريق أبي علي الجَيّانيّ (٤٩٨) هـ عن الحافظين ابن عبد البر وأبي عمر الحذاء، عن أبي محمد الجهني عنه[١].

ومن طريق ابن حجر تتصل هذه الرِّواية بالإمام القَسْطَلّانِيّ في شرحه على «الصحيح»[٢].

ومن الملاحظ أن الإمام شرف الدين اليُونِينِيّ ت(٧٠١) هـ -صاحب النسخة المشهورة من «الصحيح» والتي عليها مدار المشارقة حتى اليوم- لم يذكرها من بين الروايات التي جمعها لنسخ «الصحيح» ورواياته، ولم يشر إليها في حواشي نسخته مما يؤكد عدم اشتهار هذه الرِّواية في بلاد المشرق حتى عصر اليُونِينِيّ.

مظان رِواية ابن السَّكن

من أراد الوقوف على رِواية ابن السَّكن من «الصحيح» وجد صعوبة في ذلك، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم دقة من قاموا بفهرسة نسخ ومخطوطات «الصحيح» في مكتبات العالم المختلفة وليس ذلك خاصًّا برِواية ابن السَّكن وحدها، إلا ما حدث مع بعض الروايات التي اشتهرت مؤخرًا، مثل رِواية أبي ذر الهَرَويّ وبعض الروايات الأخرى.

وقد وقفت على ذكر للمجلد الأول من رِواية ابن السَّكن، فقد ذكر

بن إلياس.

(١) ينظر الجدول الخاص بأسانيد ابن حجر العسقلاني.

(٢) ينظر الجدول الخاص بأسانيد القَسْطَلّانِيّ.

الأستاذ محمد المنوني[1] أنه يوجد في الخزانة الوقفية بالجامع الأعظم من مدينة تازة المجلد الأول من رِواية ابن السَّكن، وهي بخط عبد المهيمن بن علي بن علي بن حرز الله التميمي عام ثمانية وتسعين وستمائة للهجرة، وهو منقول ومقابل بأصل أبي الحسن ابن مغيث المكتوب بخط أبي عمر الطلمنكي[2].

والأمر الذي يهمنا في هذا الوصف هو مقابلة هذه النسخة على أصل أبى الحسن يونس بن محمد بن مغيث القُرْطُبِي المعروف بابن الصفار، المتوفى سنة (٥٣٢) هـ وهو معروف ومشهور بروايته عن أحمد بن محمد ابن يحيى بن الحذاء، عن عبد الله بن محمد بن أسد الجهني (٣٩٥) هـ عن ابن السَّكن[3].

ومما يدل على اشتهار ابن مغيث بهذه الرِّواية المسندة إلى ابن السَّكن أن ابن خير الأشبيلي في «فهرسته» يسند هذه الرِّواية من جهته[4].

وهناك بعض الكتب التي نص مؤلفوها على روايتهم لها، ومقارنتها بروايات «الصحيح» منها:

---

(١) أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب ودار الحديث الحسنية في بحث «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية»، ص١٣٤.

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبد الله المقرئ الطلمنكي، كان محدثا إمامًا في القراءات، وثقة في الرواية، سمع بالأندلس من محمد بن أحمد بن مفرج، وأبى جعفر أحمد بن عون الله، وروى عنه الإمامان: ابن حزم وابن عبد البر وطبقتهما، مات بعد العشرين وأربعمائة. ينظر «تذكرة الحفاظ» ١٠٩٨/٣ (٩٩٤)، «الوافي بالوفيات» ٣٢/٨ (٣٤٣٢)، «طبقات المفسرين» للداودي ٧٩/١ (٧٢).

(٣) ينظر الجدول الخاص برواية ابن السَّكن السابق ذكره.

(٤) ينظر «فهرسة ما رواه عن شيوخه» ص٩٥.

١- كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» لأبي علي الجَيّانيّ (٤٩٨) هـ.

٢- كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عِياض (٥٤٤) هـ.

٣- كتاب «فتح الباري بشرح صحيح البُخارِيّ» لابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هـ.

٤- «إرشاد الساري شرح صحيح البُخارِيّ» للعلامة القَسْطَلّانِيّ (٩٢٣) هـ.

فهذه الكتب ذكر مؤلفوها المقارنات في الألفاظ المختلف فيها من «الصحيح» بين الروايات، ومنها رِواية ابن السَّكن كما يتبين ذلك من مقدمات هذه المصنفات.

ومن استقراء النصوص يمكن استخلاص بعض هذه المعالم كما يلي:

١- اهتمامه وعنايته بنسبة شيوخ البُخارِيّ المهملين:

كان ابن السَّكن - رحمه الله تعالى - ممن له عناية خاصة بنسخته من «صحيح البُخارِيّ» التي سمعها من الفَرَبْريّ بخراسان، فقد كان ممن يصنف ويَجْرَح ويعدِّل ويصحِّح ويعلِّل، كما ذكر ذلك الذَّهَبِيّ عنه[1].

ونسخة ابن السَّكن كانت لها قيمة خاصة جدًّا في التعريف بشيوخ البُخارِيّ الذين أهمل أنسابهم اعتمادًا على شهرتهم، وكانت طريقته في ذلك كما جاء في «الفتح»[2] أن يذكر نسبة الشيخ المهمل، ويذكر قبلها كلمة: (يعني) للدلالة على الزيادة من عنده على الرِّواية، فيقول مثلا: يزيد - يعني: ابن زريع -.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٦/١١٧.

(٢) ١/٣٣٣.

ولذلك نجد الإمام أبا علي الجَيّانيّ (٤٩٨) هـ يقول في مقدمة القسم الخاص بالتعريف بشيوخ البُخارِيّ من كتابه الشامل «تقييد المهمل» وهو يعدد من كان له مشاركة في هذا المجال قبله-يقول-: وقد نسب أبو علي ابنُ السَّكن جماعة منهم في نسخته من «الجامع» التي رواها عن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ[1].اهـ.

وكثيرًا ما كان أبو علي الجَيّانيّ ينقل أقوال ابن السَّكن في شيوخ البُخارِيّ.

فعلى سبيل المثال يقول في حرف الألف ممن اسمه أحمد: قال البُخارِيّ في كتاب الصلاة في موضعين، وفي الجنائز في موضعين، وفي العيدين، وفي الحج في ثلاثة مواضع، وفي الجهاد والمغازي، وبدء الخلق، وتفسير سورة الأحقاف: حَدَّثَنا أحمد، نا ابن وهب. نسبه أبو علي بن السَّكن في نسخته التي رويناها من طريق أبي محمد بن أسد عنه فقال فيه: أحمد بن صالح المصري. اهـ.

فابن السكن في روايته قد ميز الشيخ المهمل للبخاري عن ابن وهب فذكر أنه ابن صالح المصري.

ثم بدأ الجَيّانيّ يفرد هذه المواضع موضعًا موضعًا، ويؤيد ما ذهب إليه ابن السَّكن إن وافقه، أو يأتي بما يدل على المخالفة من أقوال العلماء إن خالفه.

والمواضع في هذا القسم التي ينقل فيها أبو علي الجَيّانيّ نسبة ابن السَّكن لشيوخ البُخارِيّ كثيرة، وفي هذه المواضع يقول الجَيّانيّ: نسبه ابن السَّكن. ثم يذكر من وافقه من العلماء على نسبته هذه، وهو كثير، وأحيانا

(١) ٩٤٢/٢.

يخالفه أبو علي وينازعه في هذه النسبة، فيقول مثلًا: وهو ضعيف عندي [(١)].

ولقد حاولت استقراء هذه المواضع التي نقل فيها الجَيّانيّ عن ابن السَّكن فوجدتها كثيرة[(٢)].

وينقل أبو علي الجَيّانيّ نقلًا مهمًّا عن ابن السَّكن يمثل قاعدة نهتدي بها ونحتكم إليها في شيوخ البُخارِيّ الذين أهمل أنسابهم فيقول.

أَخْبَرَنا أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء قراءة مني عليه قال: أخبرني أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهني قال: نا أبو علي سعيد بن عثمان ابن السَّكن الحافظ قال: كل ما في كتاب البُخارِيّ مما يقول فيه: (نا محمد قال: أنا عبد الله)، فهو محمد بن مقاتل المَرْوَزيّ، عن عبد الله بن المبارك.

وما كان فيه: (محمد) عن أهل العراق، مثل: أبي معاوية وعبدة ويزيد ابن هارون ومروان الفزاري، فهو محمد بن سلام البيكندي.

وما كان فيه: (نا عبد الله) غير منسوب فهو عبد الله بن محمد الجعفي المسندي، وهو مولى البُخارِيّ.

وما كان فيه: (عن يحيى) غير منسوب، فهو يحيى بن موسى البلخي

---

(١) كما في ص١٠٠٣ أو يقول: وهو وهم كما في ص١٠١٤.

(٢) ومنها هذه المواضع وهي في المجلد الثالث ينظر: ص٩٥٩، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٩، ١٠٠٣، ١٠١٤، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠٢٠٠، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٧، ١٠٤١، ١٠٤٦، ١٠٥٠، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦٣، ١٠٦٥. كل هذه المواضع في نسبة ابن السَّكن لشيوخ البُخَارِيّ الذين أهمل أنسابهم يوافقه أبو على كثيرًا في نسبته ويخالفه أحيانًا.

المعروف بـ(خَت) وسائر شيوخه فقد نسبهم غير أصحاب ابن المبارك فهم جماعة.

وما كان فيه: (عن إسحاق) غير منسوب فهو إسحاق بن راهويه[١]. اهـ.

ذكر مثالين برز فيهما قيمة رِواية ابن السَّكن في نسبة شيوخ البُخارِيّ المهملين:

الأول: ما جاء في «تقييد المهمل» وغيره: قال البُخارِيّ: وقال أبو صالح: حدثني عبد الله، عن يونس[٢].

هكذا في «اليُونينيّة»، وفي حاشيتها: أبو صالح سَلَمُويَهْ.

فالرِّواية عند جمهور الرُّواة هكذا: أبو صالح حدثني عبد الله.

قال الجَيّانيّ: وفي رِواية أبي علي بن السَّكن: وقال أبو صالح سلمويه: حدثني عبد الله بن المبارك، عن يونس.

قال أبو علي: وروايته أولى ونسبته أصح، وأبو صالح سلمويه اسمه: سليمان بن صالح، مروزي[٣] اهـ.

ويذكر ابن حجر في «الفتح» مخالفة بعض العلماء لابن السَّكن، ثم يرجح رِواية ابن السَّكن قائلًا: وجزم الإسماعيلي بأنه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث، وشيخه عبد الله -على هذا- هو ابن وهب.

وزعم الدمياطي أنه أبو صالح محبوب بن موسى الفراء الأنطاكي، ولم يذكر لذلك مستندًا .. والمعتمد هو الأول[٤] اهـ. أي: رِواية ابن السَّكن.

---

(١) «تقييد المهمل» ٣/١٠٦٨ - ١٠٦٩.

(٢) «صحيح البُخَارِيّ» ٣/٩٦ (٢٢٩٧) كتاب: الكفالة، باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده.

(٣) «تقييد المهمل» ٢/٦١٩.

(٤) «الفتح» ٤/٤٧٦ - ٤٧٧.

المثال الثاني: والذي يبين قيمة نسبة ابن السَّكن أيضًا.

ما جاء في حديث مغيرة بن شعبة[١]: وفيه جاء شيخ البُخارِيّ مهملًا هكذا: حَدَّثَنا يحيى قال: حَدَّثَنا أبو معاوية.

وكذا جاء: (يحيى عن أبى معاوية) غير منسوب في موضعين آخرين من «الصحيح»، **الأول**: في كتاب الجنائز، باب الجريد على القبر[٢].

والثاني: كتاب التفسير تفسير سورة الدخان، باب: ﴿يَغْشَى ٱلنَّاسَ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾[٣] [الدخان: ١١].

قال أبو علي: فنسب ابن السَّكن الذي في الجنائز: يحيى بن موسى، وأهمل الموضعين الآخرين، ولم أجدهما منسوبين لأحد من شيوخنا، فالله أعلم[٤] اهـ.

وقال ابن حجر في «الفتح» معقبا ومتممًا لكلام الجَيّانيّ: فينبغي حمل ما أهمل على ما بين، وقد جَزم أبو نعيم بأن الذي في الجنائز هو يحيى بن جعفر البيكندي، وذكر الكرماني أنه رأى في بعض النسخ هنا مثله.

قلت: والأول أرجح؛ لأن أبا علي بن شَبُّويه وافق ابن السَّكن عن الفَرَبْرِيّ على ذلك في الجنائز وهنا أيضًا، ورأيت بخط بعض المتأخرين: يحيى هو ابن بكير، وأبو معاوية هو شيبان النحوي. وليس كما قال، فليس ليحيى بن بكير عن شيبان رِواية.

وبعد أن ردد الكرماني يحيى بين ابن موسى أو ابن جعفر أو ابن معين

---

(١) ٨١/١ رقم (٣٦٣) كتاب: الصلاة، باب الصلاة في الجبة الشامية.

(٢) ٩٥/٢ (١٣٦١).

(٣) ١٣١/٦ (٤٨٢١).

(٤) «تقييد المهمل» ١٠٦٠/٣.

قال: وأبو معاوية يحتمل أن يكون شيبان النحوي، وهو عجيب؛ فإن كلًّا من الثلاثة لم يسمع من شيبان المذكور، وجزم أبو مسعود وكذا خلف في «الأطراف» وتبعهما المزي بأن الذي في الجنائز هو يحيى بن يحيى.

وما قدمناه عن ابن السَّكن يرد عليهم وهو المعتمد، ولاسيما وقد وافقه ابن شَبُّويه ، ولم يختلفوا في أن أبا معاوية هنا هو الضرير. [1] اهـ.

٢- أهمية نسخة ابن السَّكن في الترجيح بين الروايات في الأوهام الواقعة في الأسانيد من قبل الرُّواة:

خصص أبو على الجَيّانيّ في كتابه «تقييد المهمل» قسمًا خاصًا لبيان الأوهام الواقعة في أسانيد «صحيح البُخارِيّ» الواقعة من قبل الرُّواة.

وقد نقل من رِواية ابن السَّكن نقولًا كثيرة فكان أحيانا يوافقه، وأحيانا يخالفه أو يستدرك عليه.

ومن الأمثلة على ذلك[2]:

١- ما قاله: قال البُخارِيّ في كتاب التفسير، سورة التحريم[3]:حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ فِي الْحَرَامِ: يُكَفِّرُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١].

هكذا روى البُخارِيّ هذا الإسناد عن شيخه معاذ بن فضالة: هشام، عن يحيى، عن ابن حكيم كما في «اليُونِينيّة»، وكلمة ابن حكيم مصححة

(١) ٤٧٤/١، وينظر «هدي الساري» ص٢٥٤.

(٢) وهذه المواضع حاولت تتبعها ومنها: ص٥٨٣، ٥٩٣، ٥٩٥، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٣٢، ٦٦٥، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٩٠، ٧٠٠.

(٣) ١٥٦/٦ (٤٩١١).

في أصل «اليُونِينيّة»، وفي حاشيتها: هو يعلى بن حكيم الثقفي. وعليه علامة التصحيح والنسبة لرِواية أبي ذر الهَرَويّ.

وساق الجَيّانيّ[(١)] إسناد الحديث: هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم عن سعيد، ثم قال: هكذا إسناد هذا الحديث في روايتنا عن أبي علي بن السَّكن، وفي نسخة أبي محمد الأصيلي عن أبي أحمد وأبي زيد: نا هشام، عن يحيى، عن ابن حكيم -لم يسمه- عن سعيد بن جبير.

وفي نسخة أبى ذر: عن أبي محمد الحَمُّويّ، عن الفَرَبْريّ: نا هشام، عن يحيى ابن حكيم، عن سعيد بن جبير.

قال أبو علي: وهذا خطأ فاحش، وصوابه: عن هشام عن يحيى -وهو ابن أبي كثير- عن يعلى بن حكيم كما روى عن ابن السَّكن، ورِواية أبي أحمد وأبي زيد مخلصة من الوهم. ثم ذكر الحديث بإسناده إلى إسماعيل ابن إبراهيم، عن هشام الدستوائي .. إلخ مؤيدًا لرِواية ابن السَّكن[(٢)].

٢- ما جاء في كتاب مناقب الأنصار، باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة: قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا عياش بن الوليد، حَدَّثَنا الوليد بن مسلم، حدثني الأوزاعي[(٣)].. إلخ.

---

(١) «التقييد» ٢/٦٩٩.

(٢) قلت: والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٧٣) كتاب: الطلاق، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته من طريق إسماعيل بن إبراهيم أيضا بمثل رواية ابن السَّكن.

كما أخرجه البُخَارِيّ أيضًا ٧/٤٤ (٥٢٦٦) كتاب: الطلاق، باب لم تحرم ما أحل الله لك، ومسلم في الموضع السابق، كلاهما من رواية معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير.. بمثل رواية ابن السَّكن.

(٣) ٥/٤٦ (٣٨٥٦).

هكذا الحديث عند البُخارِيّ كما في «اليُونِينيّة» وعلى كلمة: (عياش) علامة التصحيح.

قال الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[1]: هكذا روايتنا عن ابن السَّكن: عياش -بالشين المعجمة- وكذلك قال أبو ذر الهَرَويّ عن مشايخه، وكان في كتاب أبي محمد الأصيلي غير مقيد. وقال بعضهم: هو عباس بن الوليد -بباء معجمة بواحدة وسين مهملة- وزعم أنه ابن الوليد بن مَزْيَد – بزاي معجمة بعدها ياء معجمة باثنتين – الدمشقي، ثم البيروتي وليس هذا بشيء، وقد حَدَّثَنا أبو العباس العُذري عن أبي ذر أنه قال: عباس بن الوليد البيروتي متأخر، ولا أعلم البُخارِيّ ومسلمًا رويا عنه، وإنما يروي عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو بكر النيسابوري، ومن كان في طبقتهما من المتأخرين.

قال: ولا أعلم للعباس بن الوليد بن مزيد رِواية عن الوليد بن مسلم، فإن أكثر ما روى: عن أبيه الوليد بن مزْيَد، وكان من أصحاب الأوزاعي رحمه الله. اهـ.

ولذا يقول الجَيّانيّ، أيضا[2]: والصواب رِواية ابن السَّكن ومن تابعه.

٣- ما جاء في كتاب الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال: قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا عبد الله بن عبد الوهاب، حَدَّثَنا خالد بن الحارث، حَدَّثَنا سفيان، حَدَّثَنا أبو حصين: سمعت عمير بن سعيد النخعي[3].

قال الجَيّانيّ: هكذا رواه أبو علي بن السَّكن وأبو أحمد: سمعت عمير

---

(١) ٢/٥٣٤.

(٢) ٢/٦٦٨.

(٣) ٨/١٥٨ (٦٧٧٨).

ابن سعيد، وروي عن أبي زيد المَرْوَزيّ: عمير بن سعد – بسكون العين دون ياء بعدها – والصواب ما رواه ابن السَّكن وأبو أحمد وغيرهما[(١)].

وما كان على الصواب عند ابن السَّكن وغيره قد أزال إشكالًا عند بعض العلماء الذين أعلوا الحديث بالاختلاف في اسم عمير واسم أبيه.

قال ابن حجر في «الفتح»: وعمير بن سعيد بالتصغير، وأبوه -بفتح أوله وكسر ثانيه-: تابعي كبير ثقة. قال النووي: هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا.

ووقع في «الجمع» للحميدي: (سعد) بسكون العين، وهو غلط، ووقع في «المهذب» وغيره: (عمر بن سعد) بحذف الياء فيهما، وهو غلط فاحش.

قلت: ووقع في بعض النسخ من البُخارِيّ كما ذكر الحميدي، ثم رأيته في «تقييد» أبي علي الجَيّانيّ منسوبًا لأبي زيد المَرْوَزيّ، قال: والصواب: سعيد، وجزم بذلك ابن حزم، وأنه في البُخارِيّ: سعد بسكون العين، فلعله تابع الحميدي.

ووقع للنسائي والطحاوي: (عُمَر) بضم العين وفتح الميم كما في «المهذب» لكن الذي عندهما في أبيه: (سعيد)، ووقع عند ابن حزم في النسائي: (عمرو) بفتح أوله وسكون الميم والمحفوظ: (عمير) كما قال النووي.

وقد أعل ابن حزم الخبر بالاختلاف في اسم عمير واسم أبيه، وليست بعلة تقدح في روايته، وقد عرفه ووثقه من صحح حديثه. [(٢)] اهـ.

---

(١) «التقييد» ٢/٧٤٦.

(٢) ١٢/٦٧ – ٦٨.

٤- ما جاء في كتاب الرقاق، باب في الحوض[١]: قال البُخارِيّ وهو يعدد أسانيد حديث أبي هريرة: وقال الزبيدي، عن الزهري، عن محمد بن علي، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ اهـ.

كذا الإسناد في «اليُونِينيّة». وهناك علامة التصحيح على كلمة: (عبيد الله).

قال الجَيّانيّ: كذا رويناه عن أبي علي بن السَّكن: عبيدالله بن أبي رافع، عن أبي هريرة.

وفي نسخة أبي محمد وأبي الحسن [أي: القابسي]: عبد الله بن أبي رافع – بتكبير عبد الله- وهو وهم. ورِواية ابن السَّكن أولى بالصواب، وكذلك خرجه أبو مسعود الدمشقي من حديث عبيدالله بن أبي رافع[٢].

ونقل ابن حجر في «الفتح» كلام الجَيّانيّ في رِواية الأصيلى والقابسي عن أبي زيد المَرْوَزيّ، وأقره[٣].

٥- ما جاء في كتاب جزاء الصيد، باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين[٤] قال: حَدَّثَنا أحمد بن يونس، حَدَّثَنا إبراهيم بن سعد، حَدَّثَنا ابن شهاب، عن سالم، عن عبد الله رضي الله عنه .. الحديث. كذا الإسناد في «اليُونِينيّة».

وقد جاء هذا الإسناد مصحفًا عند أبي زيد المَرْوَزيّ وحده.

قال الجَيّانيّ: أتى هذا الحديث مرسلًا في رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ وحده: عن سالم بن عبد الله بن عمر ليس فيه: عن ابن عمر.

والصواب ما رواه ابن السَّكن وأبو أحمد ومن تابعهما: الزهري عن

---

(١) ١٢٠/٨ – ١٢١ (٦٥٨٦).

(٢) «تقييد المهمل» ٧٤٤/٢ – ٧٤٥.

(٣) «فتح الباري» ٤٧٤/١١.

(٤) ١٦/٣ (١٨٤٢).

سالم، عن عبد الله بن عمر متصلًا مسندًا[١].

وذكر ذلك ابن حجر أيضًا في «الفتح» وأشار إلى علة الوهم قائلًا: تصحفت (عن) فصارت (ابن)[٢].

٣- وقوع انفردات لِرواية ابن السَّكن دون غيره من الرُّواة:

من خلال تتبع النصوص التي ذكر فيها ابن السَّكن تبين أن رِواية ابن السَّكن قد انفردت ببعض الزيادات دون باقي الروايات، وهذه الزيادات منها ما هو في السند، ومنها ما هو في المتن، ومنها ما حكم العلماء بصحته، ومنها ما خالفه العلماء فيها.

فمن الزيادات التي جاءت في السند عند ابن السَّكن ووافقه عليها العلماء تلك الزيادات التي سبق ذكرها في نسبة كثير من الرُّواة، وخاصة شيوخ البُخارِيّ الذين أُهمل نسبتهم، والتي سبق ذكرها والمنقولة من كتاب «تقييد المهمل» لأبي علي الجَيّانيّ.

أما الزيادات في السند التي خالفه العلماء فيها فقد نبه الجَيّانيّ عليها في «تقييد المهمل»[٣] قائلًا: ولابن السَّكن انفردات في الأسانيد غريبة قد تقدم التنبيه على كثير منها. اهـ.

وهذه الزيادات والانفردات أنواع:

النوع الأول: منها ما انفرد ابن السَّكن به مِنْ جَعْلِهِ بعضَ الرُّواة من رجال البُخارِيّ، بحيث لو صح ما رواه ابن السَّكن لكان الراوي على شرط البُخارِيّ.

ولم يقع لابن السَّكن من هذا النوع إلا في موضعين:

---

(١) «تقييد المهمل» ٦١٤/٢.

(٢) «فتح الباري» ٥٧/٤.

(٣) ٦٩٥/٢ – ٦٩٦.

الأول: ما ذكر في أول كتاب الوصايا حيث قال البُخارِيّ: (حَدَّثَنا عمرو بن زرارة، أَخْبَرَنا إسماعيل عن ابن عون[١]..) إلخ.

كذلك ذكر شيخ البُخارِيّ في «اليُونِينيّة»: (عمرو بن زرارة)، وقال الجَيّانيّ في «تقييد المهمل» في رِواية أبي علي بن السَّكن وحده، عن الفَرَبْرِيّ، عن البُخارِيّ: (حَدَّثَنا إسماعيل بن زرارة، أنا إسماعيل ابن علية عن ابن عون). جعل مكان: (عمرو ابن زرارة) (إسماعيل بن زرارة) قال أبو علي: وَهِم، ولم أرَ هذا لغير ابن السَّكن.

وقد ذكر أبو الحسن الدارقطني وأبو عبد الله الحاكِم في شيوخ البُخارِيّ: إسماعيل بن زرارة الثغري، ولم يذكره أبو نصر الكلاباذي[٢].

وأما عمرو بن زرارة فمشهور من شيوخه، حدث عنه في غير موضع من الكتاب عن عبد العزيز أبي حازم، وهشيم بن بشيد، وزياد البكائي، والقاسم بن مالك[٣].

وقال ابن حجر: ووقع في رِواية أبي علي بن السَّكن بدل: (عمرو بن زرارة) في هذا الحديث (إسماعيل بن زرارة) يعني: الرقي.

قال أبو علي الجَيّانيّ: لم أرَ ذلك لغيره. قال وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منده في شيوخ البُخارِيّ إسماعيل بن زرارة الثغري، ولم يذكره الكلاباذي ولا الحاكِم[٤].

ولم يذكر بنُ القيسراني (٥٠٧) هـ إسماعيلَ بن زرارة في كتاب

---

(١) ٤/٣ (٢٧٤١).

(٢) نقل الحافظ في «الفتح» خلاف هذا كما سيأتي، فهل هذا وهم في النقل أو اختلاف في النسخ؟ الله أعلم.

(٣) «التقييد» ٦٢٥/٢.

(٤) «الفتح» ٣٦١/٥

«الجمع بين رجال الصحيحين» لكتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني.

وقد راجعت كتاب «المدخل إلى الصحيح» لأبي عبد الله الحاكِم فوجدته قد ذكره في الباب الثاني عشر: ذكر مشايخ روى عنهم الشيخان في صحيحيهما وذكره فيمن انفرد بالرِّواية عنهم البُخارِيّ[١]: إسماعيل ابن عبد الله بن زرارة الرقي.

وذكر ابن عساكر في «المعجم المشتمل»[٢] عن الدارقطني والبرقاني أنهما ذكراه في شيوخ البُخارِيّ.

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» تمييزًا- وذكر حديث الباب الذي معنا كما هو عند جمهور الرُّواة- وقال: ووقع في رِواية أبي علي بن السَّكن وحده عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ: إسماعيل بن زرارة.

وذكر الدارقطني والبرقاني إسماعيل بن زرارة في شيوخ البُخارِيّ كما تقدم، وتابعهما على ذلك الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي وقال: روى عنه في الرقاق والتفسير، ولم يذكره الكلاباذي. وقال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأشبيلي في كتابه الذي سماه: «لسان البيان لما في كتاب أبي نصر من الإغفال والنقصان»: إسماعيل بن زرارة من الشذوذ الذي لا يلتفت إليه، ولعله من طغيان القلم، والله أعلم[٣].

وقال ابن حجر- بعد أن نقل كلام المزي- في «تهذيب التهذيب»[٤]:

---

(١) ٣٠٥/٤ ترجمة رقم (١٣٤)

(٢) رقم (١٧٣)

(٣) ١١٩/٣ – ١٢٣ (٤٥٧).

(٤) ١٥٦/١ – ١٥٧

وقد ذكر إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي أيضًا في شيوخ البُخارِيّ الحاكِم وأبو إسحاق الحبال وأبو عبد الله بن منده وأبو الوليد الباجي، وابن خلفون في: «الكتاب المعلم برجال البُخارِيّ ومسلم». اهـ.

الموضع الثاني: ما جاء في «صحيح البُخارِيّ» كتاب التفسير، باب: ومن تفسير سورة النساء في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1] [النساء: ٥٩].

قال البُخارِيّ: (حَدَّثَنا صدقة بن الفضل، أَخْبَرَنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج..) إلخ.

كذا في «اليُونينيّة» وقال الجَيّانيّ: روايتنا عن أبي علي بن السَّكن في هذا الإسناد عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ: (حَدَّثَنا سنيد بن داود قال: نا حجاج ..) إلخ.

فجعل: (سنيد بن داود) بدل: (صدقة بن الفضل) وانفرد بذكر: سنيد ابن داود[2].

وقال ابن حجر في «الفتح» قوله: (حَدَّثَنا: صدقة بن الفضل). كذا للأكثر، وفي رِواية ابن السَّكن وحده، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ: (حَدَّثَنا: سنيد)، وهو ابن داود المصيصي، واسمه: الحسين، وسنيد: لقب، وهو من حفاظ الحديث، وله تفسير مشهور، لكن ضعفه أبو حاتم والنسائي، وليس له في البُخارِيّ ذكر إلا في هذا الموضع، إن كان ابن السَّكن حفظه، ويحتمل أن يكون البُخارِيّ أخرج الحديث عنهما جميعًا، واقتصر الأكثر على صدقه لإتقانه، واقتصر ابن السَّكن على سنيد بقرينة التفسير[3] اهـ.

---

(١) ٦/٤٦ (٤٥٨٤).

(٢) «تقييد المهمل» ٢/٦٩٥، ٣/١١١٢.

(٣) ٨/٢٥٣

وقال المزي في «التهذيب» في ترجمة سنيد بعد أن ذكر حديث الباب الذي معنا: وروى أبو علي سعيد بن عثمان بن السَّكن وحده، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ قال: حَدَّثَنا سُنيد، عن حجاج بن محمد. فذكره بإسناده.

قال أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأشبيلي - صاحب أبي علي الغساني في كتابه الذي صنفه على كتاب أبي نصر الكلاباذي-: والصواب ما روت الجماعةُ وليس بمبعد؛ فإن سنيدًا هذا صاحب تفسير، وذِكْر ابن السَّكن له في التفسير من الأوهام المحتملة؛ لأنه إنما ذكره في بابه الذي هو مشهور به، فهو قريب بعيد وبالله التوفيق[1].

النوع الثاني: الزيادات التي جاءت وهي بمعنى الإقحام في السند:

ومن أمثلة هذا النوع ما يلي:

أ- ما جاء في البُخارِيّ: كتاب صلاة الكسوف، باب قول الإمام في خطبة الكسوف: أما بعد[2].

(وقال أبو أسامة: حَدَّثَنا هشام قال: أخبرتني فاطمة بنت المنذر عن أسماء ..) الحديث.

كذا الإسناد في «اليُونِينيّة» لكن قال الجَيّانيّ: وقع في رِواية ابن السَّكن في إسناد هذا الحديث وهم، وذلك أنه زاد في الإسناد رجلًا، أدخل بين هشام وفاطمة: عروة ابن الزبير، والصواب: هشام عن فاطمة[3].

وتعقبه الحافظ ابن حجر في «الفتح» وقال: لعله كان عنده [أي: ابن السَّكن] هشام بن عروة بن الزبير، فتصحفت (ابن) فصارت (عن) وذلك من

---

(١) «تهذيب الكمال» ١٢/١٦٥ (٢٦٠٠).

(٢) ٢/٣٩ (١٠٦١)

(٣) «تقييد المهمل» ٢/٥٩٨.

الناسخ، وإلا فابن السَّكن من الحفاظ الكبار[١].

ب- ما جاء في البُخارِيّ، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٢] [الفتح: ١٥] قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا أبو نعيم، حَدَّثَنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة .. إلخ. كذا الإسناد في «اليُونِينيّة».

وقال الجَيّانيّ: هكذا إسناد هذا الحديث عند جميع الرُّواة، ما خلا ابن السَّكن، فإنه قال فيه: نا أبو نعيم قال: نا سفيان، نا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. فزاد في الإسناد رجلًا وهو سفيان الثوري[٣].

وقال ابن حجر: ورأيت في رِواية القابسي عن أبي زيد المَرْوَزيّ: (حَدَّثَنا أبو نعيم، أراه: حَدَّثَنا سفيان الثوري: حَدَّثَنا محمد) فحذف لفظ (قال) بين قوله: أراه، وحَدَّثَنا. و: أراه بضم الهمزة، أي: أظنه، وأبو نعيم سمع من الأعمش ومن السفيانين عن الأعمش، لكن سفيان المذكور هنا هو الثوري جزمًا، وعلى تقدير ثبوت ذلك فقائل: أراه. يحتمل أن يكون البُخارِيّ، ويحتمل أن يكون من دونه وهو الراجح.

وقد خرجه أبو نعيم في «المستخرج» من رِواية الحارث بن أبي أسامة، عن أبي نعيم، عن الأعمش بدون الواسطة، وهذا من أعلى ما وقع لأبي نعيم من العوالي في هذا «الجامع الصحيح»[٤].

---

(١) «فتح الباري» ٢/٥٤٧.

(٢) ٩/١٤٣ (٧٤٩٢)

(٣) «تقييد المهمل» ٢/٧٥٩.

(٤) «فتح الباري» ١٣/٤٦٧ - ٤٦٨.

النوع الثالث: انفراد ابن السَّكن بجعل راو مكان آخر، وكلاهما معروف بالرِّواية عن شيخ واحد.

ومن ذلك ما يلي:

١- ما جاء في «الصحيح» من كتاب اللباس، باب الحرير للنساء[١] قال: (حَدَّثَنا سليمان بن حرب، نا شعبة. وحدثني محمد بن بشر قال: نا غندر، نا شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة، عن زيد بن وهب، عن علي قال: كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةً سِيَرَاءَ..) الحديث.

كذا في «اليُونِينيّة». وقال الجَيّانيّ: هكذا إسناد الحديث عند رواة الفَرَبْريّ، وعند غيرهم من رواة البُخارِيّ إلا أبا علي بن السَّكن فإن في روايته: (شعبة عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال، عن علي قال: كساني النبي ﷺ) هكذا قال، جعل: (النزال بن سبرة) بدل: (زيد بن وهب)، والحديث محفوظ عن شعبة، عن عبد الملك ابن ميسرة، عن زيد بن وهب، عن علي.

وقد تقدم هذا الحديث في «الجامع» في موضعين في كتاب الهبة[٢] وفي كتاب النفقات[٣] أيضًا عن حجاج بن منهال، عن شعبة، عن عبد الملك، عن زيد بن وهب.

ورواه ابن السَّكن في الموضعين كما روته الجماعة على الصواب من حديث زيد بن وهب، وكذلك خرجه مسلم في كتاب اللباس[٤] عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن غندر، عن شعبة بهذا.

---

(١) ١٥١/٧ (٥٨٤٠).

(٢) باب: هدية ما يكره لبسها ١٦٣/٣ (٢٦١٤).

(٣) باب: كسوة المرأة بالمعروف ٦٦/٧ (٥٣٦٧).

(٤) باب: تحريم استعمال إناء الذهب ١٦٤٥/٣ (٢٠٧١).

وحَدَّثَناه حكم بن محمد، نا أبو بكر قال: نا أبو بشر الدولابي، نا محمد بن بشار، نا محمد بن جعفر قال: (نا شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة، عن زيد بن وهب، عن علي) بهذه القصة[١].

وقال ابن حجر في «الفتح»: قوله: (عن زيد بن وهب). كذا للاكثر، وتقدم كذلك في الهبة والنفقات، وكذا عند مسلم، ووقع في رِواية أبي علي ابن السَّكن [تحرفت في المطبوع من الفتح إلى: علي بن السكن] هنا وحده: (عن النزال بن سبرة) بدل: (زيد بن وهب)، وهو وهم، كأنه انتقل من حديث إلى حديث؛ لأن رِواية عبد الملك عن النزال، عن علي إنما هي في الشرب قائما كما تقدم في الأشربة[٢]، وقد وافق الجماعة في الموضعين الآخرين[٣].

٢- ومنها أيضًا ما جاء في «الصحيح» من كتاب الأدب، باب لا تسبوا الدهر[٤] قال البُخارِيّ: (حَدَّثَنا يحيى بن بكير، حَدَّثَنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، أخبرني أبو سلمة قال: قال أبو هريرة رضي الله عنه..) الحديث. كذا الإسناد في «اليُونِينيّة».

قال الجَيّانيّ: هكذا رُوِي هذا الإسناد من حديث الليث عن يونس، عن ابن شهاب. وفي روايتنا عن ابن السَّكن: (نا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب). جعل عقيلًا مكان يونس. قال أبو علي: والحديث محفوظ ليونس ابن يزيد عن الزهري بهذا الإسناد.

---

(١) «تقييد المهمل» ٧٢٩/٢ - ٧٣٠.

(٢) باب الشرب قائمًا ١١٠/٧ (٥٦١٥، ٥٦١٦).

(٣) «فتح الباري» ٢٩٦/١٠ - ٢٩٧.

(٤) ٤١/٨ (٦١٨١)

وكذلك ذكره مسلم بن الحجاج من حديث ابن وهب عن يونس[١].

وقال محمد بن يحيى في كتاب «علل حديث الزهري»: (نا أبو صالح، نا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ..) الحديث. وهذه الرِّواية تقوي ما في رِواية ابن السَّكن إن كان حفظه[٢].

فتبين من كلام الجَيّانيّ أن الحديث محفوظ ليونس عن الزهري، وقد خالفه ابن حجر في «الفتح» فقال: الحديث عند الليث عن شيخين[٣].

٤- وجود بعض المواضع سقط فيها بعض الرُّواة الذين ثبت ذكرهم عند باقي النسخ أو وجود بعض الأوهام.

ومن هذه المواضع:

١- ما جاء في كتاب الشفعة باب أي الجوار أقرب[٤] وفي كتاب التفسير باب: ومن سورة الفتح[٥].

حيث جاء شيخ البُخارِيّ هكذا: (علي نا شبابة). هكذا غير منسوب في كثير من الروايات، ومنها رِواية أبي ذر الهَرَويّ كما في «اليُونِينيّة»[٦]، ونسبه ابن السَّكن فقال: (علي بن عبد الله) قال الجَيّانيّ: وهذا ضعيف عندي[٧].

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٢٤٦) كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر.

(٢) «تقييد المهمل» ٧٣٦ - ٧٣٧.

(٣) «فتح الباري» ١٠/٥٦٥.

(٤) ٣/٨٨ (٢٢٥٩).

(٥) ٦/١٣٦ (٤٨٤١).

(٦) ص١٠٠٣.

(٧) «التقييد» ص١٠٠٣.

قلت (الباحث): قول الجَيّانيّ هذا فيه نظر؛ فإن الحديث في الموضعين جاء عند الأصيلي غير منسوب، ولم ينسبه أبو مسعود الدمشقي في الموضعين كما ذكر الجَيّانيّ، وقال أبو نصر الكلاباذي في إسناد حديث عائشة- وهو الأول من الموضعين السابقين-: يقال: هو علي بن سلمة اللبقي[1].

وكذلك نسبه أبو ذر في روايته عن أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ وابن السَّكن، كما ذكر الجَيّانيّ. وكذا نسبته كريمة، كما ذكر ابن حجر [2]: (علي ابن عبد الله).

وكذا هو في أصل «اليُونِينيّة».

ونسبه ابنُ شَبُّويه : ابنَ المديني.

وصنيع الجَيّانيّ يرجح أنه اللبقي. وذكره الكلاباذي وابن طاهر أيضا كما أشار إلى ذلك ابن حجر، وهو الذي ثبت عند أبي ذر عند المُسْتَمْلِيّ كما نبه الجَيّانيّ وابن حجر.

قال الحافظ: وهذا يشعر بأن البُخارِيّ لم ينسبه وإنما نسبه من نسبه من الرُّواة بحسب ما ظهر له، فإن كان كذلك فالأرجح أنه ابن المديني؛ لأن العادة أن الإطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر، وابن المديني أشهر من اللبقي، ومن عادة البُخارِيّ إذا أطلق الرِّواية عن علي إنما يقصد به علي بن المديني[3].

أما الموضع الثاني من حديث ابن مغفل، فقد جاء في «اليُونِينيّة»

---

(١) «الهداية» ٢/٥٣٠.

(٢) «الفتح» ٤/٤٣٨.

(٣) «فتح الباري» ٤/٤٣٨.

منسوبًا: علي ابن عبد الله، وفي الحاشية نسبه: علي بن سلمة. ورَمَز لِرواية أبي ذر عن المُسْتَمْلِيّ وحده وكذا جاء عند الجَيّانيّ ولم ينسبه أبو نصر.

قال ابن حجر: علي بن عبد الله المديني، كذا للأكثر[١].

ومن الأوهام التي جاءت في رِواية ابن السَّكن: ما جاء في كتاب الأدب، باب منه[٢] قال البُخارِيّ: وحدثني محمد بن زياد، نا محمد بن جعفر، نا عبد الله بن سعيد.. إلخ.

كذا في كل الروايات كما جاء عند اليُونِينِيّ وعند الجَيّانيّ.

وفي رِواية عن ابن السَّكن: حَدَّثَنا محمد بن بشار، نا محمد بن جعفر وهو وهم كما نص عليه الجَيّانيّ[٣].

قال أبو نصر في «الهداية»[٤]: هو محمد بن زياد بن عبيدالله بن الربيع ابن زياد، ليس له في «الجامع» غير هذا الحديث. اهـ.

وقال أبو أحمد بن عدي في «أسامي من روى عنهم البُخارِيّ»[٥]: هو محمد ابن زياد الزيادي بصرى. اهـ.

ومن هذه الأوهام التي جاءت في رِواية ابن السَّكن تصحيف اسم (همام) إلى (هشام) في حديث أنس في كتاب اللباس، باب قبالان في نعل[٦].

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا حجاج بن منهال، حَدَّثَنا همام، عن قتادة، حَدَّثَنا

---

(١) «فتح الباري» ٥٨٧/٨.

(٢) ٢٨/٨ (٦١١٣).

(٣) «تقييد المهمل» ١٠١٤/٣.

(٤) ٦٤٨/٢.

(٥) ص١٥٦.

(٦) ١٥٤/٧ (٥٨٥٧).

أنس .. الحديث.

كذا الإسناد عند جمهور الرُّواة كما عند اليونينى وكما جاء عند الجَيّانيّ وغيره وذكر الجَيّانيّ في «التقييد»[١] أن في نسخة أبي محمد بن أسد عن ابن السَّكن: هشام، عن قتادة. فذكر هشامًا بدل همام وليس بشيء. اهـ.

ومن هذه الأوهام سقوط شيخ البُخارِيّ في بعض الأحاديث التي ثبت ذكرها عند باقي الرُّواة، انظر لذلك مثالًا: سقوط شيخ البُخارِيّ محمد هكذا مهملًا وذلك في مواضع، كما ذكر الجَيّانيّ ذلك في «تقييد المهمل»[٢].

٥- أهمية هذه الرِّواية في التراجم التي وضعها البُخارِيّ.

لم تقتصر أهمية هذه الرِّواية في حل الإشكالات في الأحاديث فقط، بل كان لها أثر في تراجم الأبواب، فقد جاء في كتاب البيوع، باب: ما قيل في اللحام والجزار[٣]، وقبله باب: بيع الخلط من التمر، وبعده باب: ما يمحق الكذب والكتمان في البيع. كذا عند جمهور الرُّواة، وفي رِواية ابن السَّكن وقعت بعد خمسة أبواب كما نص عليه ابن حجر في «الفتح» قائلًا: كذا وقعت هذه الترجمة هنا، وفي رِواية ابن السَّكن بعد خمسة أبواب، وهو أليق؛ لتتوالى تراجم الصناعات[٤] اهـ.

قلت (الباحث): فقد جاء في هذا الموضع الذي أشار إليه ابن حجر قبله باب: ما قيل في الصواغ، ثم ذكر بعده بابًا: في ذكر القين والحداد، ثم بابًا: في الخياط ثم النساج.

---

(١) ٧٣٠/٢

(٢) «تقييد المهمل» ص١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٣، ١٠٤٨.

(٣) ٦٠/٣ (٢٠٨١).

(٤) «الفتح» ٣٤/٤.

المبحث الثاني

رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ (٣٧١) هـ

اسمه ونسبه[(١)]: هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو زيد، المَرْوَزيّ، الفاشاني، الإمام المفتي القدوة الزاهد، شيخ الشافعية، راوي «الصحيح» عن الفَرَبْريّ.

والمَرْوَزيّ نسبة إلى مرو، والفاشاني نسبة إلى فاشان- بفاء مفتوحة ثم ألف ثم شين معجمة ثم ألف ثم نون- وهي إحدى قرى مرو.

قال عن نفسه: ولدت سنة إحدى وثلاثمائة.

شيوخه: حدث ببغداد وبنيسابور ودمشق ومكة عن:

محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، وعمر بن عَلَّك المَرْوَزيّ، ومحمد بن عبد الله السَّعْدي، وأبي العباس محمد بن عبد الرحمن الدَّغولي، وأحمد بن محمد المُنْكدري وأخذ الفقه عن أبي إسحاق المَرْوَزيّ.

تلاميذه: أكثر الفقيه أبو زيد المَرْوَزيّ الترحال؛ فسمع منه الكثيرُ من العلماء ببغداد ونيسابور ودمشق ومكة.

وممن اشتهر بِرواية «الصحيح» عنه: عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (٣٩٢) هـ - وهو من أجلّ الرُّواة عنه- وأبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القابسي (٤٠٣) هـ، والحافظ أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠)هـ،

---

(١) ينظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٣١٤/١، و«الأنساب»١٣٣/١٠-١٣٤، و«التقييد» ص٥١ (٢٥)، و«اللباب في تهذيب الأنساب» ٤٠٧/٢، و«وفيات الأعيان» ٢٠٨/٤ (٥٨١) ، و«تاريخ الإسلام» ٥٠٣/٢٦-٥٠٥، و«سير أعلام النبلاء» ٣١٣/١٦-٣١٥ (٢٢١)، و«الوافي بالوفيات» ٧١/٢ (٣٧٥)، و«الطبقات الكبرى» للسبكي ٧١/٣-٧٧ (١١٠) وغير ذلك

وعبدوس الطُّليطلي (٣٩٠) هـ، وغيرهم[١].

وحدث عنه الإمام أبو عبد الله الحاكِم (٤٠٥) هـ وترجم له في «تاريخ نيسابور»، والإمام أبو الحسن الدارقطني (٣٨٥) هـ، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، وأبو بكر البرقاني، ومحمد بن أحمد المحاملي البغدادي، وعلي ابن السمسار، وغيرهم.

ثناء العلماء عليه:

لقد كان الفقيه أبو زيد المَرْوَزيّ أحد الأئمة الأعلام وأحد شيوخ الإسلام، كان وحيد زمانه، وفريد عصره وأوانه، حافظًا للمذهب الشافعي، إمامًا فيه، مشهورًا بالزهد والورع إلى جانب ما حباه الله به من روايته لـ «صحيح البُخارِيّ».

قال الحاكِم: كان أحد أئمة المسلمين، ومن أحفظ الناس للمذهب، وأحسنهم نظرًا وأزهدهم في الدنيا، سمعت أبا بكر البزاز يقول: عادلت الفقيه أبا زيد من نيسابور إلى مكة فما أعلم أن الملائكة كتبت عليه خطيئة[٢].

وقال الخطيب: وكان أحد أئمة المسلمين، حافظًا لمذهب الشافعي، حسن النظر، مشهورًا بالزهد والورع، ورد بغداد وحدث بها فسُمع منه.. وخرج أبو زيد إلى مكة فجاور بها وحدث هناك بكتاب «صحيح البُخارِيّ» عن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، وأبو زيد أجلّ من روى ذلك الكتاب[٣].

وقال فيه الذَّهَبِيّ: الشيخ الإمام المفتي القدوة الزاهد شيخ الشافعية[٤].

---

(١) وينظر ذلك في شجرة الإسناد الخاصة به.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٦/٣١٣.

(٣) «تاريخ بغداد» ١/٣١٤.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٦/٣١٣.

وقال فيه تاج الدين السبكي (٧٧١) هـ، قال: وكان ممن أجمع الناس على زهده، وورعه، وكثرة علمه، وجلالته في العلم والدين[(١)] اهـ.

وأقوال العلماء فيه كثيرة، وما ذكرته فيه كفاية لبيان مكانة الرجل.

وكان- رحمه الله تعالى- كثير الترحال، وجاور بمكة سبعة أعوام، وكان فقيرًا يقاسي البرد، مع قسوته في تلك البلاد، فإذا قيل له في ذلك، قال: بي علة تمنعنى من لبس المحشو. أي: الجُبة، ويقصد بالعلة الفقر، وكان لا يشتهي أن يُطلع أحدًا على باطن حاله، ثم أقبلت عليه الدنيا في آخر عمره، وقد أسن وتساقطت أسنانه، فكان لا يتمكن من المضغ وبطلت منه حاسة الجماع، فكان يقول مخاطبًا للنعمة: لا بارك الله فيك! أقبلت حين لا ناب ولا نصاب[(٢)].

وأبو زيد المَرْوَزيّ رحمه الله يعرف بصاحب الرؤيتين؛ لأنه رأى النبي ﷺ مرتين:

أما الرؤيا الأولى: فرواها الذَّهَبِيّ بإسناده إلى أبي سهل محمد بن أحمد المَرْوَزيّ يقول: كنت نائمًا بين الركن والمقام، فرأيت النبي ﷺ فقال: يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي ولا تدرس كتابي؟ فقلت: يا رسول الله، وما كتابك؟ فقال: جامع محمد بن إسماعيل البُخارِيّ[(٣)].

وقد تكون هذه الرؤية هي التي جعلته يصرف عنايته إلى سماع «الصحيح» والعناية به.

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» ٣/٧١- ٧٧ (١١٠).

(٢) ينظر «وفيات الأعيان» ٤/٢٠٨ (٥٨١)، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/٣١٣- ٣١٤، و«تاريخ دمشق» ٥١/٦٧.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٦/٣١٤- ٣١٥، «تاريخ الإسلام» ٢٦/٥٠٤.

وأما الرؤيا الثانية: قال الحاكِم: سمعت أبا الحسن محمد بن أحمد الفقيه يقول: سمعت أبا زيد المَرْوَزيّ يقول: لما عزمت على الرجوع إلى خراسان من مكة، تقسَّم قلبي بذلك، وكنت أقول: متى يمكنني هذا، والمسافة بعيدة، والمشقة لا أحتملها، وقد طعنت في السن! فرأيت في المنام كأن رسول الله ﷺ قاعد في صحن المسجد الحرام، وعن يمينه شاب، فقلت: يا رسول الله، قد عزمت على الرجوع إلى خراسان، والمسافة بعيدة، فالتفت رسول الله ﷺ إلى الشاب، وقال: يا روح الله اصحبه إلى وطنه.

قال أبو زيد: فأريت أنه جبريل عليه السلام، فانصرفت إلى مرو، ولم أحس بشيء من مشقة السفر هذا أو نحوه. [قال الحاكم:] فإني لم أراجع المكتوب عندي من لفظ أبي الحسن[1]. اهـ.

وفاته: توفي بمرو في يوم الخميس ثالث عشر رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، فرحمه الله رحمة واسعة.

(١) نقلًا عن «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٧٣/٣، وينظر «تاريخ دمشق» ٦٨/٥١.

روايته لـ «الصحيح»

روى أبو زيد المَرْوَزيّ (٣٧١) هـ «صحيح البُخارِيّ»، عن الفَرَبْريّ (٣٢٠) هـ، عن البُخارِيّ رحمهم الله تعالى.

واشتهرت رِواية أبي زيد حتى اعتبرها كثير من العلماء أنها أجلّ رِوايات «الصحيح» نظرًا لجلالة أبي زيد ومكانته بين العلماء، فقد سبق بيان ثناء العلماء عليه وكثرة أتباعه من العلماء؛ حتى أن كبار العلماء في عصره قد رووا عنه وسمعوا منه، ومنهم: أبو عبد الله الحاكِم (٤٠٥) هـ ، وأبو الحسن الدارقطني (٣٨٥) هـ، وأبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠) هـ وغيرهم.

فهذا الحاكِم والخطيب وعبد الكريم السَّمْعاني وابن الأثير كلهم يقولون: حدث أبو زيد ببغداد، ثم جاور بمكة، وحدث هناك بـ «الصحيح» وهو أجلّ من رواه.

وكان سماع أبي زيد المَرْوَزيّ مبكرًا جدًّا، حيث رُوي عن أبي محمد الأصيلي (٣٩٢) هـ أنه قال: سألت أبا زيد المَرْوَزيّ عن مولده، فقال: ولدت سنة إحدى وثلاثمائة.

فقلت له: في أي سنة لقيت الفَرَبْريّ؟ فقال: في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة[1].

وعلى ذلك فيكون سماعه لـ «الصحيح» من الفَرَبْريّ وعنده تسع عشرة سنة، فإذا علمنا أنه شاخ وعمَّر حتى جاوز السبعين تبين لنا علو إسناد المَرْوَزيّ عن غيره، حيث توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة؛ ولذلك يقول السَّمْعاني[2]: وما دام بمرو من الأحياء ما كان يُقْرا على غيره؛ لفضله

---

(١) «تقييد المهمل» ٦٣/١.

(٢) «الأنساب»١٠/ ١٣٤.

وعلمه وإتقانه. اهـ

ومع أن أبا زيد المَرْوَزيّ شاخ وكبر واشتهر بالعلم والفقه والحديث، وحدث بـ «الصحيح» في مكة وبغداد وغيرهما من بلاد المشرق، إضافة إلى أنه أَجَلُّ من روى «الصحيح» عن الفَرَبْريّ؛ إلا أن الرِّواية عنه لم تشتهر إلا من خلال الرُّواة المغاربة كأبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (٣٩٢) هـ ، وأبي الحسن علي بن محمد القابسي (٤٠٣) هـ.

ولذلك نجد تاج الدين السبكي(٧٧١) هـ [١] يقول ـبعد أن نقل قول الحاكِم والخطيب: أبو زيد أجل من روى الكتاب. يقول: وعجبت من إغفال الحاكِم سماع «صحيح البُخارِيّ» منه إن كان أغفله، ثم عجبت من إغفال الناس أخذه عن الحاكِم إن كان لم يغفله. اهـ

قلت (الباحث): وإذا كانت رِواية أبي زيد اشتهرت عند المغاربة؛ إلا أنها عرفت كذلك عند المشارقة، كما هو واضح من رِواية أبي نعيم الأصبهاني، وغير واحد منهم ممن نقل ابن عساكر أن لهم رِواية عن أبي زيد، كما هو موضح في جدول الإسناد الخاص بأبي زيد المَرْوَزيّ.

(١) «طبقات الشافعية» ٧١/٣- ٧٧.



ملاحظة: رواية أبي نعيم الأصبهاني عن أبي زيد وأبي أحمد الجرجاني معًا

تقييد المهمل ٥٩/١ – ٦٠، فهرس بن عطية، ص٤٦، ٤٧، مشارق الأنوار ٣٧/١، ٣٨، فهرسة ابن خير، ص٩٥ – ٩٧، إرشاد الساري ١٥٥/١ – ١٥٨، فتح الباري، ٥/١ – ٧، مقدمة اليونيني.

رسم توضيحي لروايات أبي زيد المروزي – عام

الرُّواة عن أبي زيد

بالتتبع والاستقراء لتراجم العلماء استطعت الوقوف على بعض الرُّواة عن أبي زيد المَرْوَزيّ، وها هي أسماؤهم مع بعض ما وقفت عليه من نقول تتعلق بهذا الشأن.

الراوي الأول: هو الحافظ الثبت العلامة عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي وسيأتي الحديث عن روايته في أشهر الروايات.

الراوي الثاني: أبو الحسن القابسي (٤٠٣) هـ[(١)].

هو الإمام الحافظ الفقيه العلامة عالم المغرب أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القيرواني القابسي المالكي.

والقابسي نسبة إلى قابس، وهي مدينة بإفريقية بين الإسكندرية والقيروان. كانت ولادته سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

حج وسمع من حمزة بن محمد الكناني الحافظ وأبي زيد المَرْوَزيّ وابن مسرور الدباغ بإفريقية.

كان عارفًا بالعلل والرجال والفقه والأصول والأحكام، مصنفًا، يقظًا دينًا تقيًا، وكان ضريرًا، وهو من أصح العلماء كتبًا، كتب له ثقات أصحابه، وضَبط له بمكة «صحيح البُخارِيّ» وحرره وأتقنه رفيقه الإمام أبو محمد الأصيلي، وكان ذلك سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة كما ذكر الجَيّانيّ[(٢)].

وممن أخذ عنه: أبو عمران الفاسي، وأبو القاسم الأطرابلسي، وغيرهما.

---

(١) ينظر في ترجمته «وفيات الأعيان» ٢٣٠/٣- ٣٢٢، «تذكرة الحفاظ» ١٠٧٩/٣-١٠٨٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٥٨/١٧- ١٦١ (٩٩) وغيرهم.

(٢) «تقييد المهمل» ٦٣/١.

ألف كتبًا كثيرة منها كتاب «الممهد» في الفقه، و«أحكام الديانات» وغير ذلك.

توفي في ربيع الآخر بمدينة القيروان سنة ثلاث وأربعمائة.

وعرفت روايته في بلاد المغرب وشمال إفريقية، وممن وقفت على رِوايتهم عنه:

١- أبو القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن الطرابلسي أو الإطرابلسي.

ومن طريقه اتصلت رِواية القابسي إلى أبي علي الجَيّانيّ (٤٩٨) هـ ومن طريق أبي علي إلى عبد الحق بن عطية (٥٤١) هـ [١] وإلى ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هـ وعن ابن حجر إلى القَسْطَلّانِيّ (٩٢٣) هـ كما في مقدمتي شرحيهما.

٢- أبو عمران موسى بن عيسى بن حاج الفاسي الغُفْجُومي (٤٣٠) هـ.

وروى عن الأصيلي أيضًا، ومن طريقه اتصلت رِواية القابسي بالقاضي عِياض (٥٤٤) هـ[٢].

٣- المهلب بن أبي صفرة (٤٣٥) هـ، ومن طريقه رواه القاضي عِياض (٥٤٤) هـ[٣].

٤- أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الحضرمي المالكي اللبيدي المتوفى سنة أربعين وأربعمائة [٤] ومن طريقه إلى القاضي عِياض (٥٤٤) هـ[٥].

---

(١) «الفهرست» صـ ٤٦- ٤٧.

(٢) «مشارق الأنوار» ١/٣٧- ٣٨.

(٣) «مشارق الأنوار» ١/٣٧- ٣٨.

(٤) «السير» ١٧/٦٢٣- ٦٢٤.

(٥) «مشارق الأنوار» ١/٣٧- ٣٨

الراوي الثالث: أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠) هـ:

اسمه ونسبه[١]: هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى ابن مهران المهراني الأصبهاني.

ولد أبو نعيم في مشرق أيام رجب عام ست وثلاثين وثلاثمائة.

وذكر الحافظ الذَّهَبِيّ أن العلماء قد أجازوا له وعمره ست سنوات، فأجاز له من واسط: المعمر عبد الله بن عمر بن شوذب، ومن نيسابور شيخها أبو العباس الأصم، ومن الشام شيخها خيثمة بن سليمان الأطرابلسي ومن بغداد جعفر الخُلْدي[٢] وغيرهم كثير كلهم من أكابر العلماء ورؤوس العلم.

شيوخه: بدأ أبو نعيم طلب العلم في سن مبكرة حتى أجيز في سن السادسة من عمره، بالإضافة إلى رغبته الشديدة في لقاء العلماء حتى تهيأ له ما لم يتهيأ لغيره.

قال الذَّهَبِيّ: وتهيأ له من لُقيا الكبار ما لم يقع لحافظ [٣].

وقد تفرد بالسماع والإجازة من علماء، وممن سمع منهم أبو نعيم مسند أصبهان المعمّر أبو محمد بن فارس وأبو أحمد العسال، وأحمد بن محمد القصار، وأبو بكر الآجري، وأبو أحمد الحاكِم وغيرهم.

تلاميذه:

أخذ عن أبي نعيم جمع كبير من العلماء ممن أصبح لهم شأن كبير

---

(١) ينظر ترجمته في «وفيات الأعيان» لابن حلكان ٩١/١، «سير أعلام النبلاء» ٤٥٣/١٧، «تذكرة الحفاظ» ١٠٩٢/٣(٩٩٣)، «طبقات الشافعية» للسبكي ١٨/٤- ٢٥ (٢٥٣)، «النجوم الزاهرة» ٣٠/٥، «شذرات الذهب» ٢٤٥/٣ وغيرها.

(٢) «تذكرة الحفاظ» ١٠٩٢/٣.

(٣) «تذكرة الحفاظ» ١٠٩٣/٣.

منهم: الحافظ الخطيب البغدادي، وأبو صالح المؤذن، وأبو بكر بن إبراهيم العطار وغيرهم.

أقوال العلماء فيه:

اجتمعت لأبي نعيم أسباب كثيرة جعلته ينال مكانة عظيمة بين أقرانه، قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان»: كان أبو نعيم من أعلام المحدثين وأكابر الحفاظ الثقات.

أما الحافظ الذَّهَبِيّ فقد أطلق عليه محدث العصر فقال: أبو نعيم الحافظ الكبير، محدث العصر.. رحلت الحفاظ إلى بابه؛ لعلمه وحفظه وعلو أسانيده.

ويقول الخطيب البغدادي: لم أر أحدًا أطلق عليه اسم الحافظ غير أبي نعيم، وأبي حازم العبدري.

ومما يدل على مكانة الرجل العلمية أن له مؤلفات وتصانيف كثيرة عظيمة النفع منها: «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، «دلائل النبوة»، و«ذكر أخبار أصبهان»، و«طبقات المحدثين»، و«معرفة الصحابة»، و«المستخرج على البُخارِيّ»، و«المستخرج على مسلم».. وغير ذلك.

وفاته: امتدت حياة أبي نعيم الأصبهاني أربعة وتسعين عامًا حتى وافته منيته يوم الاثنين الحادي والعشرين من محرم سنة ثلاثين وأربعمائة، وقيل: في صفر، وقيل: تسع وعشرون وأربعمائة.

ورِواية أبي نعيم الأصبهاني رواها عنه:

أبو علي الحسن بن أحمد الحداد، مسند عصره، وشيخ أصبهان في القراءات والحديث، المتوفى سنة خمس عشرة وخمسمائة وقد قارب

المائة [١].

ومن طريق أبي علي الحداد هذا اتصلت رِواية أبي نعيم الأصبهاني عن أبي زيد المَرْوَزيّ إلى:

ابن حجر العسقلاني كما جاء في «مقدمة الفتح».

كما اتصلت إلى القَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري» كما جاء في «مقدمته» [٢].

ولقد وقفت على رواة آخرين ذكرت روايتهم عن أبي زيد لـ«الصحيح»، ومنهم:

١- الحسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الخطاب بن عمر بن الخطاب بن زياد بن الحارث بن زيد بن عبد الله، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بالعمري.

روى عن أبي زيد محمد بن أحمد المَرْوَزيّ الفقيه عن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ كتاب «الصحيح».

كان يسكن في جوار أبي حامد الإسفراييني بقطيعة الربيع [٣].

٢- أبو الحسين، عبد الوهاب بن جعفر بن علي، الدمشقي، ابن الميداني

روى عن: أبي علي بن هارون، وأحمد بن محمد بن عمارة، وأبي

---

(١) ينظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٩/٣٠٣- ٣٠٧، و«شذرات الذهب» ٤/٤٧.

(٢) ١/١٥٥- ١٥٨.

(٣) «تاريخ بغداد» ٨/١٢ (٤٠٥٠).

وقطيعة الربيع هي بالكرخ من بلاد العراق وهي منسوب إلى الربيع بن يونس صاحب المنصور ومولاه.

انظر: «معجم البلدان» ٤/٣٧٧.

عبد الله بن مروان، والحسين بن أحمد بن أبي ثابت، وأبي بكر بن أبي دجانة، وأبي عمر بن فضالة وخلق بعدهم وعني بالرِّواية والإكثار.

روى عنه: أبو علي الأهوازي، وأبو سعد السمان، وعبد العزيز الكتاني، وأبو القاسم بن أبي العلاء، وأحمد بن قبيس المالكي، وطائفة.

قال الكتاني: ذكر أنه كتب بمائة رطل حبر، احترقت كتبه وجددها ثم قال: كان فيه تساهل، واتهم في ابن هارون.

توفي في جمادى الأولى سنة ثماني عشرة وأربعمائة عن ثمانين سنة، وذكر ابن عساكر في ترجمته لأبي زيد المَرْوَزيّ فيمن روى عنه «صحيح البُخارِيّ» عبد الوهاب الميداني[1].

٣- عبد الواحد بن أحمد بن محمد بن يوسف، أبو محمد بن شماس الهمداني الدمشقي حدث بـ «صحيح البُخارِيّ» عن أبي زيد المَرْوَزيّ.

وحدث عن علي بن يعقوب بن أبي العقب، والحسين بن أحمد بن أبي ثابت.

روى عنه: علي بن الخضر، وأبو سعد السمان، وعبد العزيز الكتاني، وعلي بن محمد بن شجاع، وجماعة.

قال الكتاني: سمّعه أبوه الحديث، ولم يكن الحديث من شأنه.

توفي أبو محمد عبد الواحد بن أحمد بن أحمد بن شماس يوم السبت مستهل شهر رمضان سنة تسع عشرة وأربعمائة.

سمُّعه والدُه شيئًا كثيرًا حدث بكتاب «الجامع الصحيح» للبخاري عن أبي زيد، وحدث عن علي بن يعقوب بن أبي العقب وغيره، وكان سماعه صحيحًا غير أن الحديث لم يكن من صنعته، وذكر أبو بكر محمد بن علي

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/٤٩٩، «تاريخ دمشق» ٥١/٦٧.

ابن موسى الجداد أنه مات سنة ثماني عشرة، والله أعلم. وذكر أبو علي الأهوازي أنه مات في شعبان سنة عشرين وأربعمائة ودفن بباب[1] الصغير.

٤- الشيخ الجليل، المسند العالم، أبو الحسن علي بن موسى بن الحسين، ابن السمسار الدمشقي.

حدث عن أبي زيد المَرْوَزيّ وروى عنه «الصحيح»، كما حدث عن أبيه وأخيه المحدث أبي العباس موسى، وأخيه الآخر أحمد، وأبي عمر بن فضالة، والدارقطني، وروى عن خلقٍ كثير، وكان مسند أهل الشام في زمانه.

روى عنه: عبد العزيز الكتاني، وأبو نصر بن طلاب، وأبو القاسم المصيصي، والحسن بن أحمد بن أبي الحديد، والفقيه نصر بن إبراهيم، وسعد بن علي الزنجاني، وآخرون.

قال الكتاني: كان فيه تشيع وتساهل.

وقال أبو الوليد الباجي: فيه تشيع يفضي به إلى الرفض، وهو قليل المعرفة، في أصوله سقم.

قال الذَّهَبِيّ: ولعل تشيعه كان تقية لا سجية، فإنه من بيت الحديث، ولكن غلت الشام في زمانه بالرفض، بل ومصر والمغرب بالدولة العبيدية، بل والعراق وبعض العجم بالدولة البويهية، واشتد البلاء دهرًا، وشمخت الغلاة بأنفها[2].

ولقد وقفت على بعض الأحادث من روايته عن أبي زيد المروزي،

---

(١) «تاريخ دمشق» ٣٧/ ٢٠٢، و«تاريخ الإسلام» ٤٦٥/٢٨.

(٢) ينظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» ٧٨/٤ (٥٩٥٣)، و«المغني في الضعفاء» ٤٥٦/٢، و«لسان الميزان» ١٠٥/٥ (٥٩٨٧)، و«شذرات الذهب» ٢٥٢/٣، و«سير أعلام النبلاء» ٥٠٦/١٧، و«معجم البلدان» ٢٧٣/٢.

رواها عنه أبو عبد الله محمد بن سلامة المعروف بالقضاعي (٤٥٤) هـ، وذلك في كتابه «مسند الشهاب»[(١)].

٥- عبدوس بن محمد بن عبدوس، أبو الفرج الطليطلي، سمع ببلده من تمام ابن عبد الله، ورحل مرتين، فسمع من الآجري، وأبي العباس الكندي، وحمزة بن محمد الكتاني، وأبي زيد المَرْوَزيّ.

وكان زاهدًا، ورعًا، فقيرًا، متقللًا، سمع منه الناس كثيرًا، وكان ثقة، حسن الضبط. توفي في ذي القعدة سنة ٣٩٠هـ[(٢)].

---

(١) ١/٣٦ (٢)، ٤١(١٠)، ٦١(٤٣)، ٦٣(٤٩)، ٧٠(٦١)، ٩٨(١١٠)، وغير ذلك كثير يتناوب الخمسين موضعًا وهي تصلح للمقارنة بين هذه الرواية وغيرها من الروايات.

(٢) «تاريخ الإسلام» ٢٧/٢٠١.

وصف القطعة الموجودة من نسخة أبي زيد

لم يصل من رواية أبي زيد – فيما وقفت عليه– إلا عدة ورقات من مجموعة منجانا، وكتاب «النصيح» للمهلب بن أبي صفرة الذي روى «صحيح البخاري» فيه عن شيخه أبي محمد الأصيلي عن أبي زيد، وجعل هذه الرواية عمدته، وعضدها بروايته عن القابسي عن أبي زيد، وعن أبي ذر عن شيوخه الثلاثة.

وهذه النسخة وقف عليها الدكتور فارس السلوم وكتب عنها وصفًا استفدت منه في وصف هذه النسخة.

هذه النسخة -نسخة أبي زيد- الموجود منها اثنتان وخمسون ورقة، ثبت في الورقة الأولى ما صورته:

الجزء الثاني من «الجامع الصحيح المسند، من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه» تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

وهذا الجزء الذي بين أيدينا يبدأ بكتاب الزكاة، ثم كتاب الصوم، ونبه المصعولي في هامش كتاب الصوم إلى أن نسخة أبي الوقت تخالف نسخة أبي زيد في الترتيب، وأن كتاب الحج متقدم فيها.

وفي كتاب الصوم سقط كبير من النسخة ، ففي آخر اللوحة الأولى من ورقة (٤٥): باب الصوم من آخر الشهر، ثم ساق إسناد حديث عمران ابن الحصين.

وفي اللوحة التي تليها: باب من أين يدخل مكة، وهذا من كتاب الحج.

وآخر النسخة: باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف.

وقد بدأ الناسخ أول الجزء بالتصريح بالسماع من أبي زيد، وكذلك

أوائل الكتب، وهذا ما أعلمنا بنسب النسخة وإسنادها وقدمها.

قال أول الجزء: أخبرنا أبو زيد محمد بن أحمد قال: حدثنا محمد بن يوسف قال: أخبرنا البخاري.

ثم يبدأ في أول إسناد كل حديث بقوله: أخبرنا البخاري قال.. ولم يتضح من هو كاتب النسخة ، ولا يوجد في النسخة ما يدل عليه، إلا أنه متقن للغاية، فقد قابلها وراجعها، كما تدل على ذلك التصحيحات على هامش النسخة، والعلامات الدالة على بلوغ المقابلة.

ولم يعرف تاريخ نسخها إلا أن السماعات والأسانيد المثبتة على طرة النسخة، والتملكات في أولها قد دلت على الحقبة التي تلي كتابتها، وبشكل عام فإن الخط أشبه ما يكون بخطوط القرن الرابع، والله تعالى أعلم.

قال فارس السلوم: وأما ما ورد في دراسة منجانا وتبعه سزكين وغيره من تحديد تاريخ كتابتها سنة (٣٧٠) هـ فهذا لم يوجد على النسخة ما يدل عليه، وقد استنتجه منجانا استنتاجًا، كما يظهر من دراسته ولم يجده نصًا، حيث جعله قبل تاريخ وفاة أبي زيد بسنة واحدة، فإن أبا زيد توفي سنة (٣٧١) هـ ، فافترض أن النسخة مكتوبة في زمانه لأجل التصريح باسمه فيها فجعله قبيل وفاته بسنة.

وقدم الخط، وسوق الإسناد من أبي زيد يدل على هذا التاريخ، وعلى أن النسخة كتبت في حياة أبي زيد، أو على الأقل في حياة راوٍ عن أبي زيد، والأول أرجح؛ لأن النسخة لو كانت لراوٍ عنه لصرح باسمه، مع أنه لا يمكننا الجزم بشيء؛ لأن الكتاب ناقص ، فربما كان في الأوراق الساقطة ما يحدد تاريخ النسخ، واسم الناسخ والراوي.

وأقدم سماع على النسخة مقروء، مؤرخ في رمضان من عام (٤٦٤) هـ

أي بعد وفاة أبي زيد بنحو(٩٤) سنة.

السماعات:

على النسخة سماعات عدة ، بعضها على الصفحة الأولى وبعضها في تضاعيف الكتاب.

ومن هذه السماعات:

السماع الأول: وهو قديم جدًّا، مكتوب أسفل العنوان مباشرة، وصورته هكذا:

سمع مني هذا الجزء من أوله إلى آخره - بقراءة الشيخ أبي الحجاج (اسمه واسم أبيه غير واضحين) المصري-: أبو الفتوح ناصر بن موهوب، والفقيه أبو محمد عبد الباقي بن الحسين بن مسافر ، وأبو محمد عبد الغني ابن عبد الرحمن القرطبي، وعبد السلام بن محمد (..)، وأحمد بن إبراهيم ابن الفرات، وأبو الأشبال بن علي الأنماطي، والسري بن حسن بن علي العباسي، وأبو البركات حسن بن علي الأنماطي، وأبو الوفاء عبد الكريم بن علي بن عبيدالله، وعلي بن بركات الأنماطي، وعبد العزيز بن علي بن عطية الصواف ، وأبو الحسن علي بن (..) العراقي وابنه، والله عليه وحده (..)، وكتب (..) في رجب سنة ثلاث.

هكذا طمس اسم الشيخ المسمع وتاريخ السماع.

وتحت هذا السماع سماع آخر لكن بخط مغاير، صورته هكذا:

سمع مني أبو محمد عبد الله بن (..) بن شجاع ، وكتابه هذا ممسك به إلى آخره. كتابي الذي سمعته على الشيخ أبي حفص عمر بن الحسن الهوزني بقراءة ولدي مروان، في أصل نسختي، وذلك بثغر الإسكندرية حماه الله (..) في شهر رمضان سنة أربع وستين وأربعمائة.

وهذا السماع على الشيخ هو بعد استشهاد الهوزني بأربع سنين؛ فإن

الهوزني ولد سنة(٣٩٢) هـ، وقتل سنة (٤٦٠) هـ، وكانت رحلته إلى المشرق من الأندلس سنة (٤٤٤) هـ، وصورة السماع تثبت أن النسخة قرئت على الهوزني، والله أعلم.

والهوزني روى عن أبي عبد الله الباجي ومحمد بن عبد الرحمن العواد وطبقته[1].

وفوق العنوان إلى اليسار سماعٌ مختصرٌ صورته هكذا:

قرأت جميعه على (منتخبه أو شيخه) وكتب الفقير إلى ربه: جبريل ابن جميل الحنفي، بتاريخ ذي الحجة سنة أربع وسبعين وخمسمائة.

وجبريل علم مشهور وهو ابن جميل أبو الأمانة القيسي المصري، سمع من عثمان بن فرج، وعلي بن هبة الله الكاملي، وأبي طاهر السلفي، وغيرهم، توفي سنة (٦٠٠) هـ مرجعه من الحج، أي أنه تملك النسخة قبل وفاته بخمسة وعشرين سنة[2].

ثم سماع أسفل منه غير مؤرخ، صورته:

سمع جميعه وما قبله أبو الفضل بن الصقلي الحنفي العثماني.

ثم سماع أسفل منه على شاكلته، صورته:

مسموع عبد الحق بن هبة الله بن طاهر بن حمزة القضاعي، وأوله إلى الجزء (لعله) قبله غفر الله له ولوالديه:

وإلى يمين الصفحة سماع آخر على هذا المنوال، صورته: سمعه وما قبله عبد العزيز بن صالح بن حمزة الحنفي:

---

(١) ينظر ترجمته في: «الصلة»٤٠٢/٢(٨٦٥)، و«تاريخ الإسلام» ٤٨٨/٣٠-٤٨٩(٢٦٤)

(٢) ينظر ترجمته في: «التكملة لوفيات النقلة»٥٠/٢ (٨٥٠)، و«تاريخ الإسلام» ٤٣١/٤٢-٤٣٢.

وفي تضاعيف الكتاب سماعات مؤرخة على شيخ واحد صورتها هكذا:

سمعت على القاضي الأجل تاج الدين، محمد بن عثمان بن عمر، البُلبيسي، التاجر، من أول كتاب الصوم إلى هنا، فسمع بقراءتي(..) الفقيه الإمام جمال الدين، حمزة بن عمر بن أحمد، الهكاري، بسماعه من العز الحراني، بسماعه من ابن البيع بسنده، وأجاز لنا، وصح ذلك ثالث شهر رجب الفرد سنة خمس وأربعين وسبعمائة.

وكتب أحمد بن عبد الرحيم بن المتيحي.

وعلى يمينه سماع بخط دقيق، صورته:

بلغت قراءته من أول كتاب: الصوم إلى باب: الصوم في السفر على القاضي تاج الدين المذكور(..) بسماعه لجميع الكتاب من العز الحراني بسماعه من ابن البيع بسماعه من أبي الوقت فسمع ذلك..محمد بن إبراهيم ابن عرفات، وولد ولده ناصر الدين بن محمد (..) ونوار بنت علي بن شمس الدين (..) والشيخ شمس الدين محمد بن بدر الدين (..) وصح ذلك بمنزل المسمع بالثغر بقراءة كاتب الحروف أحمد بن عبد الرحيم بن المتيحي في شهر ربيع الأول سنة (.. .) وأربعين وسبعمائة، والحمد لله حق حمده وصلى الله على سيدنا محمد(..)

ثم في ورقة أخرى سماع على الشيخ نفسه، صورته:

بلغت قراءة من أول كتاب: الصوم على الشيخ الجليل الرئيس تاج الدين محمد ابن عثمان بن عمر البلبيسي التاجر، بسماعه من العز الحراني، أنبا ابن البيع، أنبا أبو الوقت، بسنده(لعله) فسمعه الشيخ المحدث الفقيه العدل شهاب (..) أبو العباس أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن المتيحي، وصح في سابع عشر رمضان سنة أربع وأربعين وسبعمائة، بمنزل

المسمع بثغر الإسكندرية، وأجاز لنا وكتب عبد الله بن محمد بن إبراهيم الوالي والحمد لله وحده.

والشيخ المسمع تاج الدين محمد بن عثمان بن عمر بن كامل، البلبيسي، توفي في الطاعون، في ليلة الثامن والعشرين من صفر، سنة (٧٤٩) هـ ، وهو من أقران الإمام الذهبي والمزي والطبقة؛ فهؤلاء كلهم لهم سماع من العز الحراني.

وأما الهكاري فقد ذكره ابن رافع السلامي، في وفيات شهر رجب سنة (٧٤٩) هـ، وقال: وفي يوم الخميس ثاني عشري الشهر، توفي المحدث الخير، عز الدين أبو يعلى حمزة بن عمر بن أحمد الهكاري، الدمشقي بها وصلي عليه من يومه بجامعها، ودفن بمقابر باب الصغير، سمع من: الجزري، وبنت الكمال، وجماعة، وكتب بخطه وقرأ بنفسه.

أي أنه توفي بعد الشيخ المسمع بقليل[١].

تملكات النسخة:

توجد ثلاث تملكات على الورقة الأولى وهي:

الأول، صورته: تملكه محمد بن محمد بن عبد السلام المنوفي غفر الله له ولوالديه وللمسلمين.

الثاني، صورته: في نوبة الفقير محمد الشافعي ابن شرف الدين عفا الله عنه.

الثالث متأخر، صورته: تملكه محمد بن حسين (..) سنة (٨١٠) هـ

علاقة النسخة بابن دحية الكلبي:

هذه النسخة بالإضافة إلى أنها نسخة أبي زيد المروزي، فهي نسخة

---

(١) وينظر: «اللباب» ٩٢/٢ (٥٥٦).

العلامة الحافظ ابن دحية الكلبي صاحب التصانيف المشهورة، فقد أثبت إسناده في أولها، وجاء في الورقة الأولى ما يلي:

قال ذو النسبتين العلامة ابن دحية (..) الفاطمي الحسني(..) أيده الله.

قرأت جميعه بالأندلس على جماعة من العلماء رحمهم الله منهم: (أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي(..)، وحدثني به عن جماعة من شيوخه أقربهم إسناد الإمام أبو الإصبع عيسى بن محمد بن أبي البحر، الزهري، الشنتري، ورحلت به، وسمعته على الفقيه القاضي بأوكش بقية المحدثين بقرطبة، أبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال الأنصاري، قال: نا به جماعة منهم: الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد الله القونكي يعرف بالعطار قالا: حدثتنا الحرة الفاضلة كريمة بنت أحمد الكشميهنية بالحرم الشريف قالت: سمعته على الأديب أبي الهيثم الكشميهني.

قال ذو النسبين أيده الله:

وأجازنا (به) إجازة عامة أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الصوفي، قال: نا جمال الإسلام أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي قراءة عليه وأنا أسمع، ببوشنج سنة خمس وستين وأربعمائة، أنبأنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن حمويه السرخسي، قالا: أنبأ أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري، أنبا الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري (..)

ويلاحظ على هذا الإسناد ما يلي:

١- الشيخ المسمع صاحب الإسناد: هو ذو النسبين أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي الأندلسي، ولد أبو الخطاب ابن دحية في ذي القعدة سنة سبع - أو ثمان - وأربعين وخمسمائة ، وقيل: سنة (٥٤٤) هـ، وقيل غير ذلك، وتوفّي في انفجار الفجر ليلة الثلاثاء، رابع عشر ربيع

الأول، سنة ثلاث وثلاثين وستمائة بالقاهرة، ودفن بسفح المقطم، وهو إمام مشهور ، قد حدث في رحلته بـ«صحيح البخاري»، وغيره[1].

وهـذا المجلس يبدو أنه كان في مصر، لما قدمها وبنيت له دار الحديث فيها ، والنسخة مكتوبة بخط أقدم من الخط الذي كتب به الإسناد، وكلا الخطين مشرقي، فالسماع في المشرق، والنسخة مكتوبة في المشرق أيضا، ولعلها كتبت في مصر، فالسماع وإن لم يكن مؤرخا إلا أنه لا شك قبل أن يصرف عن التدريس في دار الحديث.

٢- لذي النسبتين إسنادان عن كريمة ، وإسنادان عن الفربري.

أما روايته عن كريمة ، فقد ذكر الإسناد الأول من طريق الشنتريني شيخ شيخه، وهو عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن مؤمل بن أبي البحر الشيخ العالم المعمر، أبو الإصبع، الزهري، الشنتريني.

رحل إلى المشرق فسمع من كريمة، والحبال، وأبي معشر الطبري، وأبي الوليد الباجي، وابن دلهاث، وعدة، أخذ الناس عنه، وسكن العدوة.

قال ابن بشكوال : كتب لي القاضي أبو الفضل أنه توفي نحو سنة ثلاثين وخمسمائة، وأنه أخذ عنه.

وروى عنه أبو بكر بن خير ، وقد روى ابن دحية عن ابن خير عنه، عن كريمة من «الصحيح»[2] أهـ.

والثاني: من طريق أبي العباس العطار القونكي ، نسبة إلى قونكة مدينة بالأندلس.

---

(١) ينظر: «وفيات الأعيان» ٣/٤٤٨-٤٥٠(٤٩٧)، و«تذكرة الحفاظ»٤/١٤٢٠(١١٣٦)، و« تاريخ الإسلام» ٤٦/١٥٧(١٩١).

(٢) ينظر: «الصلة» ٢/٤٤٠-٤٤١(٩٤٧).

وأما عن الفربري، فطريق كريمة عن الكشميهني عنه، وطريق الداودي عن السرخسي عنه.

وهذان الإسنادان غير إسناد النسخة، فإنها نسخة أبي زيد المروزي عن الفربري.

ولأنه لم يثبت على النسخة الإسناد إلى أبي زيد، فإن ذلك قد يحتمل أن تكون هي نسخة أبي زيد نفسه، أو منسوخة من نسخته مباشرة، كما ذكر آنفا، والله أعلم بحقيقة الحال.

المقابلات والمراجعات:

ثبت في الصفحة الأولى من النسخة ما صورته:

قال محمد بن أحمد المصعولي: قابلت نسختي هذه بنسخة مقابلة بأصل عليه خط أبي الوقت، وعلمت له:(قت)، ولماسقط عنده: (س قت)، هكذا؛ ليعلم ذلك.

وكان معنا نسخة بأصل أبي ذر، فما كان فيه أيضا من الخلاف عليه: (ذ) فإنه له، وما كان عليه: (خ) فإنه له نسخة ، والله الموفق.

فالمصعولي هذا قابل النسخة، وليست النسخة الأصل بخطه، بل حشاها بالمقابلة على روايتين أخريين ، هما رواية أبي الوقت وأبي ذر، وخطه في النسخة مميز عن خط الأصل.

وهذه الطريقة التي اعتمدها هي طريقة العلماء في ضبط البخاري وتحقيقه.

وسأذكر في الخاتمة المنهج العلمي في تحقيق البخاري، والله الموفق.

المبحث الثالث

رِواية أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ

اسمه ونسبه[(١)]:

هو إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود، أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ – بضم الميم وسكون السين المهملة وفتح التاء- نسبة إلى الاستملاء، وكان مستمليًا على أبي بكر عبد الله بن محمد بن علي الطرخاني الحافظ[(٢)]، البلخي نسبة إلى بلخ، وهي مدينة خراسان العظمى، ويقال: إنها وسطى بلاد خراسان. راوي «الصحيح» عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ.

لم أقف له على أخبار مفصلة.

حدث عنه: أبو ذر عبد بن أحمد، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني بالأندلس، والحافظ أحمد بن محمد بن العباس البلخي. وأبو عبد الله محمد بن أحمد ابن محمد النجار الحافظ ببخارى.

كان سماعه لـ«الصحيح» من الفَرَبْريّ في سنة أربع عشرة وثلاثمائة.

قال أبو الوليد الباجي: وأبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ ثقة مشهور.[(٣)]

وقال أبو ذر الهَرَوِيّ: كان من الثقات المتقنين ببلخ، طوف وسمع

---

(١) ينظر ترجمة أبي إسحاق في:
«التقييد» لابن النقطة ص١٨٧ (٢١٣)، و«إفادة النصيح» ٢٥ – ٢٨، و«الأنساب» للسمعاني ٢٤٤/١٢ (٣٧٨٤)، و«تاريخ الإسلام» ٥٨٩/٢٦، و«سير أعلام النبلاء» ٤٩٢/١٦ (٣٦٢)، و«مرآة الجنان» ٤٠٦/٢، و«النجوم الزاهرة» ١٥٠/٤، و«شذرات الذهب» ٨٦/٣، و«هدية العارفين» ٦/١ – ٧، و«الأعلام» ٢٨/١ – ٢٩، وغيرها.

(٢) «الأنساب» ٢٤٤/١٢ .

(٣) نقله عن ابن رشيد في «إفادة النصيح».

الكثير، وخرّج لنفسه معجمًا، توفي سنة ست وسبعين وثلاثمائة.

وقال فيه السَّمْعاني: كان عالمًا عارفًا بأحاديث أهل بلخ ومشايخهم والتواريخ، وجمع علومهم، وكان بندارًا في الحديث.

توفي سنة ست وسبعين وثلاثمائة ببلخ.

وقال فيه الذَّهَبِيّ: الإمام المحدث الرحال الصادق .. راوي «الصحيح»[1].

وقال ابن العماد: وكان ثقة صاحب حديث[2].

روايته لـ «الصحيح»

كان أبو إسحاق من الثقات المتقنين، فقد سمع «الصحيح» من الفَرَبْريّ في سن مبكرة حيث سمعه من الفَرَبْريّ في سنة أربع عشرة وثلاثمائة.

قال ابن رشيد في «إفادة النصيح»: وبسندنا إلى أبي ذر قال: وكان سماعه -يعني: أبا إسحاق المُسْتَمْلِيّ- من الفَرَبْريّ في سنة أربع عشرة وثلاثمائة[3].

وقال أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح»: أنا أبو ذر، ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيّ إبراهيم بن أحمد قال: انتسخت كتاب البُخارِيّ من أصله، كان عند محمد ابن يوسف الفَرَبْريّ فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها تراجم لم يُثبت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

---

(١) «السير» ١٦/٤٩٢ .

(٢) «الشذرات» ٣/٨٦ .

(٣) ص٢٥ .

ومما يدل على صحة هذا القول أن رِواية أبي إسحاق المستملي، ورِواية أبي محمد السَّرْخَسي، ورِواية أبي الهيثم الكُشْمِيهَني ، ورِواية أبي زيد المَرْوَزيّ –وقد نسخوا من أصل واحد– فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم في ما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضعٍ ما فأضافه إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث.

وإني أوردت هذا لما عُني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم -في تعسف- التأويلَ ما لا يسوغ اهـ[1].

ويقول ابن حجر معلقًا على ذلك: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدًّا ستظهر كما سيأتي إن شاء الله تعالى اهـ[2].

وقال ابن رشيد: وإنما وقع للبخاري رضي الله عنه هذا - أي ترك أماكن مبيضة من الكتاب- لما كان عليه من النفوذ في غوامض المعاني والخلوص من مبهماتها والغوص في بحارها والاقتناص لشواردها، وكان لا يرضى إلا بدرة الغائص وطيبة القانص، فكان رضي الله عنه يتأنى ويقف وقوف تخير لا تحير؛ لازدحام المعاني والألفاظ في قلبه ولسانه، فحم له الحِمام ولم تمهله الأيام اهـ[3].

وهذه الرِّواية أشهرها الإمام الحافظ أبو ذر عبد بن أحمد مع قرينيه

---

(١) «التعديل والتجريح» ١/٣١٠- ٣١١.

(٢) «هدى الساري» ص٨.

(٣) «إفادة النصيح» ص٢٦.

أبي محمد الحَمُّويّ وأبى الهيثم الكُشْمِيهَني .

وستأتي ترجمتهما ويأتي مزيد تفصيل لهذه الرِّواية عند الحديث عن رِواية أبي ذر الهَرَويّ.

المبحث الرابع

رِواية أبي محمد الحَمُّويِيّ (٣٨١) هـ

اسمه ونسبه[(١)]:

هو عبد الله بن أحمد بن حمويه بن مردويه بن أحمد بن يوسف بن أعين السَّرْخَسي، يكنى أبا محمد، ويشتهر بالحَمُّويِيّ .

قال ابن ناصر الدين بعد أن ساق نسبه[(٢)]: وجدته هكذا منسوبًا في عدة مواضع من نسختي بـ «صحيح البُخارِيّ» قرئت على الحَمُّويِيّ في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وقرئت كلها في سنة ثمان وسبعين، وقبلها على أبي بكر محمد بن حَمّ، كلاهما عن الفَرَبْرِيّ اهـ.

واشتهر بالحَمُّويِيّ نسبة إلى جده جريا على عادة أهل المشرق[(٣)].

---

(١) ينظر مصادر ترجمته في: «الأنساب» ٢٥٩/٤، و«إفادة النصيح» ص٢٩ - ٣٥، و«التقييد» لابن النقطة ص٣٢١ (٣٨٣)، و«تاريخ الإسلام» ٣٣/٢٧ - ٣٤، و«سير أعلام النبلاء» ٤٩٢/١٦ (٣٦٣)، و«المشتبه» ٢٥٠/١، و«الوافي بالوفيات» ٤٥/١٧ (٣٩)، و«توضيح المشتبه» ٣٢٥/٣، و«تبصير المنتبه» ٥١٥/٢، و«النجوم الزاهرة» ١٦١/٤، و«شذرات الذهب» ١٠٠/٣ وغيرها.

(٢) «توضيح المشتبه» ٣٢٥/٣ - ٣٢٦ .

(٣) قال ابن رشيد: وحَمُّويه معدول عن محمد -بلسان الفرس -وضبطها حاء مهملة مفتوحة، بعدها ميم مضمومة مشددة، بعدها واو ساكنة، بعدها أختها مفتوحة، بعدها هاء ساكنة، وقد خطه غير واحد من أعلام الأندلسيين بتاء تأنيث مفتوحة وليسوا بحجة في ذلك، والمشرقيون أعرف بأهل بلادهم، وأرى أنه يجري فيه من التعريب ما في نظائره من عمرويه ونفطويه فتفتح ميمه مشددة وتفتح واوه مخففة وتسكن ياؤه، إلا أني لم أسمع أحدًا من أشياخنا المحدثين يقوله معربًا بل يبقيه على عجمته، بيد أني بعد كتبي لهذا الرسم ألفيت في «مشارق القاضي أبي الفضل عِيَاض» رحمه الله في

اسم الحموي: والعجم يقولون كل هذا بضم ما قبل الواو، مثل علُّويه وحمُّويه، والعرب بفتح الواو فنقول: علَّوَيه وحَمَّويه وسيَبَويه ونفطويه «إفادة النصيح» صـ٢٩، وينظر «مشارق الأنوار» ١/٢٢٧.

وواصل ابن رشيد فقال: وقد قرأت على شيخنا المحدث الأديب الصوفي الفاضل أبي إسحاق إبراهيم بن عبد العزيز بن يحيى الرعيني اللَّوْري مقيم دمشق بها حديثًا ذكر فيه أبو الحسن بن رزْقُويَه، فقال لي: النحويون يقولون: رِزْقَويه كسيبويه، والمحدثون يقولون: رزْقُويَهْ، يعني بضم القاف وواو ممدودة وأختها مفتوحه، يكرهون: وَيْه لأنهم يقولون: ويه اسم شيطان، ذكر ذلك السيوطي في «تدريب الراوي» ١/٣٣٨ ونسب القول إلى إبراهيم النخعي.

قال ابن رشيد: قلت: وإنما عربه النحاة؛ حيث كرهوا تغيير الاسم العلم بإدغامه، وبقّاه المحدِّثون على حاله من العجمة مع أن له نظيرًا في الأعلام العربية: حَيْوَة الاسم العلم.

وقال الإمام الجهبذ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصري- أي: شيخ الإسلام ابن الصلاح صاحب المقدمة الشهيرة- فيما رويناه في الجملة عن غير واحد عنه، وقد ذكر- في حديث رواه- أبا عبد الله بن زيلُويه المقري قال:

وقد قيده لنا الراوي لحديثه بكسر الزاي وياء لينة، وضم اللام وسكون الواو وفتح الياء، وهو في هذا لاحق بنظائر مثل عَمرويه ونفطوية، وفيه ما فيها، فأهل العربية يقولونها بواو مفتوحة مفتوح ما قبلها ساكن ما بعدها، ومن ينحو بها نحو الفارسية يقولها بواو ساكنة مضموم ما قبلها مفتوح ما بعدها، بعدها هاء على كل قول، والتاء خطأ «إفادة النصيح» ص٢٩ – ٣١ .

ثم يقول ابن رشيد: وجرت عادة المحدثين أن يقولوا في النسب إليه: الحموي بياء خفيفة وأخرى ساكنة، ينوون به الوقف، وكان الأصل حمويًا بيائي النسب، ولو عُرب هذا الاسم التعريب القياسي لأدغم وقيل فيه: حَمَّيَّه. وكان ينسب إليه حَمَيّا بتشديد الميم وحَمَّويًّا على طريقة مَرْمِي، وقد أخطأ من قال في النسب إليه: حَمويًّا بتخفيف

وينسب أيضا عبد الله بن أحمد الحمويي، ويقال له السَّرْخَسي وهي نسبة إلى سَرخَس من مدن خراسان، ويقال لها سَرْخَس بفتح السين وسكون الراء وفتح الخاء المعجمة وآخره سين مهملة، وسُرخس بضم السين. وكثيرًا ما ينسبه الإمام أبو الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ) إلى جده الأعلى أعين، ولد الحَمُّوييّ عام ثلاثة وتسعين ومائتين. ونزل بوشنج وهراة، وكان رحل إلى بلاد ما وراء النهر.

شيوخه:

سمع عبد الله الحَمُّوييّ سنة ست عشرة وثلاثمائة من الفَرَبْريّ بفربر «صحيح البُخارِيّ»، سمع بسمرقند أبا عمر العباس بن عمر السمرقندى راوي الدارمي، أبا إسحاق إبراهيم بن خزيم الشاشي راوي «مسند عبد بن حميد» وغيرهم.

تلاميذه:

سمع منه «صحيح البُخارِيّ» وحدث به عنه الحافظان جمال الإسلام أبو الحسن الداودي وأبو ذر الهَرَويّ مقيم مكة شرفها الله تعالى.

كما حدث عنه أبو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم القراب، ومحمد بن عبد الصمد الترابي المَرْوَزيّ، وعلي بن عبد الله ومحمد بن أحمد بن

الميم؛ لأن تلك نسبة إلى حَمَا وليس منها. اهـ «إفادة النصيح» ص٣١ .

قلت (الباحث): ونسبه كل من ابن ناصر الدين في كتاب «توضيح المشتبه»، «التوضيح» ٣٢٥/٣، وابن حجر في «تبصير المنتبه» ٥١٥/٢ الحَمُّوي بالتثقيل في الميم مع ضمها وبعد الواو ياء النسب.

وقال ابن ناصر الدين: ونسبه ابن نقطة على الأصل، فزاد قبل ياء النسب ياء أخرى، فقال بفتح الحاء وضم الميم وتشديدها وبعد الواو ياء مكررة. اهـ. «توضيح المشتبه» ٣٢٥/٣.

محمد الهَرَويّان.

ثناء العلماء عليه:

قال أبو ذر الهَرَويّ: قرأت عليه وهو ثقة وصاحب أصول حسان[١].

وقال ابن رشيد: وكان أبو محمد ثقة حافظًا عدلًا.

ونقل ابن رشيد عن أبي الوليد سليمان بن خلف أنه قال: أبو محمد الحَمُّوييّ شيخ ثقة[٢].

وقال فيه الذَّهَبِيّ: الإمام المحدث الصدوق المسند .. خطيب سَرخس[٣].

وقال فيه ابن العماد: المحدث الثقة[٤].

وله جزء مفيد عد فيه أبواب «الصحيح» وعد ما في كل كتاب من الأحاديث، فأورد ذلك الشيخ محيي الدين في «مقدمة ما شرح من الصحيح» ويعتبر حديثه أعلى شيء يروى في سنة ثلاثين وسبعمائة عند أبي العباس الحجار اهـ[٥].

وفاته:

قال ابن النقطة في «التقييد»[٦]: قرأت في تاريخ أبي يعقوب إسحاق ابن إبراهيم القراب الحافظ: توفي أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه

---

(١) «التقييد» (٣٨٣) .

(٢) «إفادة النصيح» ص٣٤ .

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٦/٤٩٢ .

(٤) «شذرات الذهب» ٣/١٠٠ .

(٥) «التلخيص» للنووي ١/٢٢٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/٤٩٢ – ٤٩٣، و«تاريخ الإسلام» ٢٧/٣٣ .

(٦) «التقييد» ص٣٢١ .

السَّرْخَسي في ذي الحجة لليلتين بقيتا منه سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة. اهـ.

وقال أبو ذر بعد أن ذكر وفاة المُسْتَمْلِيّ في سنة ست وسبعين وثلاثمائة: والحَمُّوييّ بعده ولا أحقه في أي سنة[1].

وروايته قد اشتهرت من خلال راويين:

الأول: هو أبو ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ، وقد أشهرها مع قرينيه المُسْتَمْلِيّ والكُشْمِيهَني . وسيأتي الحديث بالتفصيل عن هذه الرِواية (رِواية أبي ذر).

الثاني: أبو الحسن الدّاوُدِيّ(٤٦٧) هـ

اسمه ونسبه [2]هو الإمام العلامة، الورع، القدوة، جمال الإسلام، مسند الوَقْت، أبو الحسن، عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن معاذ بن سهل بن الحاكِم بن شيرزاد الدّاوُدِيّ - نسبة إلى جده الأعلى داود بن أحمد- البُوشَنْجِي.

مولده:

ولد الدّاوُدِيّ في ربيع الآخر سنة أربع وسبعين وثلاثمائة[3].

شيوخه: روى الدّاوُدِيّ عن أئمة كبار منهم: أبو بكر القفال المَرْوَزيّ ،

---

(١) «إفادة النصيح» ص٣٤ .

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٢٢٢/١٨ (١٠٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ١١٧/٥-١٢٠، و«الأنساب» للسمعاني ٢٩٥/٥-٢٩٦، و«المنتظم» ٢٩٦/٨، و«الوافي بالوفيات» ٢٥٢/١٨-٢٥٣ (٣٠٣)، و«البداية والنهاية» ٥٧٩/١٢، و«شذرات الذهب» ٣٢٧/٣، و«النجوم الزاهرة» ٩٩/٥، و«تاريخ الإسلام» ٢٣٢/٣١-٢٣٦ (٢١٧)، و«معجم البلدان»٥٠٨/١، و«التقييد» لابن نقطة ص٣٣٥-٣٣٦ (٤٠٥)، و«اللباب» ٤٨٧/١، و«مرآة الجنان» ٩٥/٣، و«طبقات المفسرين» للداودي ٢٩٤/١-٢٩٦ (٣٧٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٢٢٦/١٨.

وأبو الطيب سهل الصعلوكي، وأبو حامد الإسفراييني، وأبو سعيد يحيى بن منصور الفقيه، وأبو الحسن بن الصلت المجبر، وعلي بن عمر التمار، وأبو عبد الله الحاكِم الحافظ، وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي شريح، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السَّرْخَسي، وهو آخر الرُّواة عنه. وجماعة كثيرة من هذه الطبقة.

قال السبكي: وما أظن شافعيًا اجتمع له مثل هؤلاء الشيوخ[1].

تلاميذه:

روى عنه: أبو الوَقْت عبد الأول بن عيسى السجزي بهراة، وهو أجل من روى عنه، وأبو الحسن مسافر، وأبو محمد أحمد ابنا محمد بن علي البسطامي بنيسابور، وأبو المحاسن أسعد بن علي الحنفي بمالين، وأم الفضل عائشة بنت أبي بكر بن بحر البلخي ببوشنج، وغيرهم.

سماعاته:

سمع « الصحيح » في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، و«مسند عبد بن حميد»، و«تفسيره»، و «مسند أبي محمد الدارمي» من أبي محمد بن حمويه السَّرْخَسي ببوشنج، وتفرد في الدنيا بعلو ذلك.

رحلاته:

رحل إلى: نيسابور وقرأ الفقه على أبي الطيب سهل الصعلوكي.

وكان حال التفقه يحمل ما يأكله من بلاده احتياطًا وتورعًا.

ورحل إلى هراة، وسمع أبا محمد عبد الرحمن بن أبي شريح.

ومرو، وقرأ الفقه على أبي بكر القفال المَرْوَزيّ. وسمع فيها من أبي عبد الله الحاكِم الحافظ، وابن يوسف، وابن يحمش.

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» ٥/١١٨.

وبغداد، وسمع فيها من: أبي الحسن بن الصلت المجبر، وابن مهدي الفارسي، وعلي بن عمر التمار، وكان مجيئه إلى بغداد سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، فأقام بها أعوامًا.وقرأ على أبي حامد الإسفراييني حتى برع في المذهب والخلاف، ثم عاد إلى بوشنج وقرأ على أبي سعيد يحيى بن منصور الفقيه، وأخذ في التدريس والفتوى والتصنيف، وعقد مجالس التذكير ورِواية الحديث إلى أن توفي.

زهده وورعه:

قيل: إنه كان يبالغ في الورع، ومحاسنه جمة.

وقال أسعد بن زياد: كان شيخنا الدّاوُدِيّ بقي أربعين سنة لا يأكل لحما، وقت تشويش التركمان، واختلاط النهب، فأضر به، فكان يأكل السمك، ويصطاد له من نهر كبير، فحكي له أن بعض الأمراء أكل على حافة ذلك النهر، ونفضت سفرته وما فضل في النهر، فما أكل السمك بعد[1] .

وقال المختار بن عبد الحميد البُوشَنْجِي: صلى أبو الحسن الدّاوُدِيّ أربعين سنة ويده خارجة من كمه استعمالا للسنة، واحتياطا لأحد القولين في وضع اليدين، وهما مكشوفتان حالة السجود.

قال السلفي: سألت المؤتمن عن الدّاوُدِيّ، فقال: كان من سادات رجال خراسان، ترك أكل الحيوانات وما يخرج منها منذ دخل التركمان ديارهم.

قال أبو القاسم عبد الله بن علي، أخو نظام الملك: كان أبو الحسن الدّاوُدِيّ لا تسكن شفته من ذكر الله، فحكي أن مُزينًا أراد قص شاربه،

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٢٤.

فقال: سكن شفتيك.قال: قل للزمان حتى يسكن.

ودخل أخو نظام الملك عليه، فقعد بين يديه، وتواضع له، فقال لأخي: أيها الرجل! إنك سلطك الله على عباده، فانظر كيف تجيبه إذا سألك عنهم(١).

ثناء العلماء عليه:

قال ابن النجار: كان من الأئمة الكبار في المذهب، ثقة، عابدا، محققا، درس وأفتى، وصنف ووعظ(٢).

قال ابن الجوزي: درس وأفتى ووعظ وصنف، وكان له حظ من النظم والنثر وكان لا يفتر عن ذكر الله تعالى(٣).

قال السَّمْعاني: وجه مشايخ خراسان فضلا عن ناحيته، والمشهور في أصله وفضله وسيرته وورعه، له قدم راسخ في التقوى.

يستحق أن يطوى للتبرك بلقائه فراسخ، وفضله في الفنون مشهور، وذكره في الكتب مسطور، وأيامه غرر وكلماته درر(٤) .

قال السبكي: وكان فقيها إماما صالحا زاهدا ورعا شاعرا أديبا صوفيا، وقد سمع مشايخ عدة وكان يصنف ويفتي ويعظ ويكتب الرسائل الحسنة(٥).

قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن يوسف الجُرْجانيّ: شيخ عصره، وأوحد دهره، الإمام المقدم في الفقه والأدب والتفسير، وكان زاهدا ورعا

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ٢٢٥/١٨.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٢٢٥/١٨.

(٣) «المنتظم» ٢٩٦/٨.

(٤) «الأنساب» ٢٩٥/٥، «سير أعلام النبلاء» ٢٢٣/١٨.

(٥) «طبقات الشافعية» ١١٨/٥.

حسن السمت، بقية المشايخ بخراسان، وأعلاهم إسنادا، وكان سماعه لـ«الصحيح» في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، وهو ابن ست سنين[١].

قال الصفدي: كان من الأئمة الكبار في معرفة المذهب والخلاف والأدب مع علو الإسناد، وله حظ من النظم والنثر[٢].

قال اليافعي: شيخ خراسان علمًا وفضلًا وجلالة وسندًا[٣].

وفاته:

قال الحسين بن محمد الكتبي: توفي ببوشنج[٤] في شوال، سنة سبع وستين وأربعمائة[٥].

روايته لـ«الصحيح»

قال علي بن سليمان المرادي: كان أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل يقول: سمعت «الصحيح» من أبي سهل الحَفْصيّ، وأجازه لي الدّاوُدِيّ، وإجازة الدّاوُدِيّ أحب إلي من السماع من الحَفْصيّ.

وقد سمع الدّاوُدِيّ «الصحيح» من السَّرْخَسي، وهو يعتبر آخر من رواه عنه، وذلك في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة وسمعه منه أبو

(١) «طبقات المفسرين» ١/٢٩٥.

(٢) «الوافي بالوفيات» ١٨/٢٥٣.

(٣) «مرآة الجنان» ٣/٩٥.

(٤) بوشنج: بفتح الشين المعجمة وسكون النون وجيم - وقيل: أوله فاء، وبعضهم يقول: بسين مهملة - بليدة نزهة خصيبة في واد مشجر من نواحي هراة بينهما عشرة فراسخ، قال الحموي: رأيتها من بُعد ولم أدخلها، حيث قدمت من نيسابور إلى هراة. «معجم البلدان»١/٥٠٨.

(٥) «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٢٦.

الوَقْت السجزي.

ويمكــن القــول أن أبـا الوَقْـت هـو أجـلُّ مـن روى «الـصحيح» عـن الـدّاوُدِيّ، والعمـدة عنـد العلمـاء في رِوايـة الـدّاوُدِيّ مـن طريـق أبـي الوَقْـت؛ ولذا قد أفردت هذه الرِّواية في الفَصْل الخاص بأشهر الروايات عن أبي ذر الهَرَويّ.

المبحث الخامس

رِواية أبى الهيثم الكُشْمِيهَني (٣٨٩) هـ

اسمه ونسبه[١]:

هو محمد بن المكي بن محمد بن المكي بن زُراع بن هارون بن زراع الكُشْمِيهَني المَرْوَزِيّ، يكنى أبا الهيثم.

وزُراع اختلف العلماء في ضبطها، فقال ابن رشيد[٢]: بزاي في أوله مضمومة، بعدها راء مفتوحة خفيفة، كذا قيده غير واحد، وبالتخفيف ضبط في الأصل العتيق المسموع على أبي ذر بمكة، وكذلك قرأته بخط المتقن أبي بكر بن خير. اهـ.

قلت (الباحث): وجرى على ذلك ابن ماكولا في «الإكمال»[٣] والمرتضى الزبيدي في «تاج العروس» تبعًا لصاحب «القاموس»[٤].

لكن ابن النقطة في كتابه «تكملة الإكمال» نص على التشديد، ونص عبارته: وأما زراع أوله زاي بعدها راء مشددة مفتوحة، فهو أبو القاسم

---

(١) ينظر مصادر ترجمته في:

«الأنساب» ١١/١١٥ – ١١٨ (٣٤٤٦) «الإكمال» لابن ماكولا ٣/٣٨٤ – ٣٨٥، «التقييد» لابن النقطة ص١١٠ – ١١٢، و«تكملة الإكمال» له ٢/٦٥٠، «إفادة النصيح» ص٣٦ – ٣٨، «اللباب في تهذيب الأنساب» ٣/٩٩ – ١٠٠، «تاج العروس» ١١/١٨٨، «تاريخ الإسلام» ٢٧/١٨٩، «سير أعلام النبلاء» ١٦/٤٩١ – ٤٩٢، «الوافي بالوفيات» ٥/٥٧ – ٥٨ (٢٠٤٦)، «مرآة الجنان» ٢/٤٤٢، «شذرات الذهب» ٣/١٣٣.

(٢) «إفادة النصيح» ص٣٦ .

(٣) ٣/٣٨٤ – ٣٨٥ .

(٤) ١١/١٨٨ .

محمد بن المكي[١].

والكُشْمِيهَني –بضم الكاف وسكون الشين المعجمة وكسر الميم، وبعدها ياء لينة، وفتح الهاء ثم نون بعدها ياء النسب –منسوب إلى قرية كشميهن وهي في خراسان، وهي من عمل مرو، وبينها وبين مرو خمسة فراسخ. ويقال فيها أيضا: كشماهن بالألف بدل الياء وينسب إليها فيقال كشماهني[٢].

شيوخه:

رحل أبو الهيثم الكُشْمِيهَني إلى العراق والحجاز، وأدرك الشيوخ فسمع بفربر أبا عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْريّ، سمع منه «صحيح البُخارِيّ» وبمرو عمر بن أحمد بن علي الجوهري، وبسرخس أبا العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولي (٣٢٥) هـ[٣]، وبنيسابور أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم، وبالري أبا حاتم محمد بن عيسى الوسقندي (٣٤١) هـ[٤]، وببغداد أبا محمد جعفر بن محمد بن نصير الخلدي، وبالكوفة أبا الحسن علي بن محمد بن محمد بن عقبة الشيباني، وبمكة أبا سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي وجماعة كثيرة سواهم.

تلاميذه:

روى عنه «الصحيح» كثيرون منهم:

أبو ذر الهَرَويّ، وأبو عثمان سعيد بن محمد البحيري، وأبو الخير

---

(١) ٦٥/٢ .

(٢) «الأنساب» ١١٦/١١، «اللباب» ٩٩/٣ .

(٣) بفتح الدال المهملة وبعدها غين معجمة مضمومة «الأنساب» ٣٥٨/٥.

(٤) بالفتح ثم السكون وفتح القاف وسكون النون ودال مهملة نسبة إلى وسقند ينظر «معجم البلدان» ٣٧٦/٥ .

محمـد بـن أبـي عمـران الـصفار، وأبـو سـهل محمـد بـن أحمـد الحَفْـصيّ، وكريمة المَرْوَزيّة.

كمـا سـمع منـه أبـو عبـد الله محمـد بـن علـي بـن حـسن الخبـازي الجُرْجانيّ (٤٤٩) هـ المقري مقيم بنيسابور إمام القراء في عصره، وأبو بكر محمد بن أبي سعيد بن سختويه الإسفرايني، وأبو عبد الله محمد بن أحمد الغُنْجار البُخارِيّ، وأبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز المُسْتَغْفريّ الحافظ، وإسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحيري النيسابوري الضرير[١]، وجماعة غيرهم.

ثناء العلماء عليه:

عرف العلماء لأبي الهيثم قدره ومكانته حيث كان يشد إليه الرحال؛ طلبًا لسماع «صحيح البُخارِيّ» منه، فقد سمع «الصحيح» من الفَرَبْريّ في سنة عشرين وثلاثمائة.

كما أنه عمَّر حتى اعتبره بعض العلماء آخر الرُّواة عن الفَرَبْريّ موتًا.

قال ابن رشيد الفهري في «الإفادة»[٢] وبسندنا إلى أبي ذر قال: وذكر أبو الهيثم أنه سمع الكتاب من الفَرَبْريّ بفربر في ربيع الأول سنة عشرين وثلاثمائة، وروى أيضًا عن غير الفَرَبْريّ، ووجدت لأبي ذر في «معجمه» قال: وأرجو أن يكون ثقة: اهـ.

ثم ساق بسنده إلى أبي الوليد قال: وأبو الهيثم الكُشْمِيهَني صاحب عربية، روينا بإسناد عن الحافظ أبي بكر بن ياسر الجَيّانيّ أنه قال فيه: إمام

---

(١) قال ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» في ترجمته ٢٠٦/١: وسمع جميع «صحيح البُخَارِيّ» من أبي الهيثم الكُشْمِيهَني عن الفَرَبري عن البُخَارِيّ، وقرأه عليه الخطيب البغدادي في ثلاثة أيام. انظر «تاريخ بغداد» ٣١٤/٦.

(٢) ص٣٦، ٣٧.

أديب ثقة. اهـ[١].

وقال السَّمْعاني في «الأنساب»: اشتهر في الشرق والغرب بروايته كتاب «الجامع»؛ لأنه آخر من حدث بهذا الكتاب غالبًا بخراسان، كان فقيها أديبًا زاهدًا ورعًا، رحل إلى العراق والحجاز وأدرك الشيوخ[٢].

وقال الذَّهَبِيّ في «السير»: المحدث الثقة، وقال: وكان صدوقًا[٣].

وقال ابن نقطة نقلا عن ابن السَّمْعاني في «أماليه»: وكان يُرحل إليه في سماع كتاب «الصحيح» وهو آخر من حدث بذلك الكتاب بمرو عن الفَرَبْريّ، وبقي بعده أبو علي الكُشّانيّ يرويه عن الفَرَبْريّ بكشانية، وكان يسمع قبل أبى الهيثم بمرو من الشيخ الإمام أبي زيد الفاشاني، فلما توفي سمعوه من أبي علي الشَّبُّويي، فلما توفي سمعوه من أبي الهيثم، وحل أبو الهيثم البلد سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة وقرئ عليه الكتاب في مسجد عبدان إلى أوائل شهور سنة تسع وثمانين، وسمع منه الخلق الكثير. اهـ[٤].

وفاته:

أجمع كل من ترجم للكشميهني أن وفاته كانت في يوم عرفة سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، ولكن نقل ابن النقطة في «التقييد»[٥] عن محمد بن طاهر المقدسي أنه قال: وتوفي -على ما بلغني- في سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، فإن صحت وفاة أبي الهيثم فيكون آخر من مات، يعني: من أصحاب الفَرَبْريّ. اهـ.

---

(١) «إفادة النصيح» ص٣٧ .

(٢) «الأنساب» ١١/١١٦ – ١١٥ .

(٣) «السير» ١٦/٤٩١ .

(٤) «التقييد» ص١١٢ .

(٥) ص١١١ .

قلت: ولكن الصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أن وفاته كانت سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، وهو بذلك آخر من مات من أصحاب الفَرَبْريّ بمرو والله أعلم.

وروايته هذه اشتهرت من خلال ثلاثة من الرُّواة:

الأول: أبو ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ وسيأتي الحديث تفصيلًا عن هذه الرِّواية التي قرن فيها الكشميهني مع روايتي المُسْتَمْلِيّ والسَّرْخَسي.

الثاني: الصالحة كريمة المَرْوَزيّة (٤٦٣) هـ وقد أفردتُ هذه الرِّواية في الفَصْل الخاص بأشهر الروايات عن الفَرَبْريّ

الثالث: أبو سهل الحَفْصيّ ت (٤٦٦) هـ

اسمه ونسبه[1]:

هو محمد بن أحمد بن عبيدالله بن عمر بن سعيد بن حفص، أبو سهل الحَفْصيّ المَرْوَزيّ راوي «الصحيح» عن أبي الهيثم الكُشْمِيهَني .

كان رجلًا مباركًا من العوام عُرِفَ بروايته «الصحيح» عن الكُشْمِيهَني.

وحدث عنه بـ«الصحيح» كثيرون منهم: إسماعيل المؤذن، وأبو حامد الغزالي، ووجيه الشحامي وآخرون.

قال عبد الغافر الفارسي في «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور»[2]: شيخ مستور سليم النفس والجانب، ظهر له سماع «صحيح البُخارِيّ» عن الكُشْمِيهَني بمرو، وهو آخر من رواه عنه فيما أظنه، فسمع

(١) ينظر ترجمته في «الأنساب» ١/١٩٦- ١٩٧ (١١٨٣)، «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» صـ٦٠ (١١٥) «التقييد» صـ٥٣ (٢٨)، «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٤٤ (١١٨)، «تاريخ الإسلام» ٣١/٢١٣- ٢١٤، «شذرات الذهب» ٣/٣٢٥ وغيرهم.

(٢) صـ٦٠ ونقل عنه ابن نقطة في «التقييد» صـ٥٣.

منه المشايخ بمرو، وظهر له العز والقبول بذلك السماع، وحمل إلى نيسابور بسبب ذلك، وأكرمه نظام المُلكِ، وقرئ عليه «الصحيح» في المدرسة النظامية، وحضر أولاد القضاة والأئمة والرؤساء، واتفق له مجلس قام بهم وبالفقهاء قل ما عهدنا مثله، وكنا حاضرين، ولما فرغ منه ردَّه مكرمًا إلى مرو، وكان من جملة العوام، إلا أنه كان صحيح السماع كما ذكر.. وكان حضوره سنة خمس وستين وأربعمائة. اهـ.

وقال السَّمْعاني في «الأنساب»: شيخ سليم الجانب لا يفهم شيئًا من الحديث غير أنه صحيح السماع، سمع «الجامع الصحيح» عن أبي الهيثم محمد بن المكي الكُشْمِيهَني ، وحمله نظام الملك أبو علي الوزير إلى نيسابور حتى حدث بهذا الكتاب بها، وسمع منه أكثر علماء الوَقْت بنيسابور، وقرئ عليه الكتاب في المدرسة النظامية، روى لي عنه أبو عبد الله محمد بن الفضل الفُراويّ جميع «صحيح البُخارِيّ» وأبو محمد عبد الجبار بن محمد الخواري، وأبو القاسم زاهر وأبو بكر وجيه ابنا طاهر الشحامي وجماعة سواهم، وآخر من حَدَّثَنا عنه أبو الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد القشيري [1]اهـ.

وفاته: توفى رحمه الله تعالى في سنة ست وستين وأربعمائة.

روايته لـ«الصحيح»:

أبو سهل الحَفْصيّ لم يعرف إلا بروايته لـ«الصحيح» وكما ذكر عبد الغافر الفارسي فإن سماعه صحيح، وتأخر وفاته جعل إسناده عاليًا، فلذا أقبل العلماء على روايته واشتهرت روايته في نيسابور؛ نظرًا لسماع حفاظ وقته منه عندما حدث به في المدرسة النظامية، وحضر مجلسه أولاد القضاة

---

(١) ٤/١٩٦- ١٩٧ (١١٨٣).

والأئمة والفقهاء، ولذا نجد أن الحاكِم في «تاريخ نيسابور» قد ترجم لكثير ممن سمعوا «الصحيح» عن أبي سهل الحَفْصيّ وهم كثيرون.

وأبو سهل موطنه مرو، ولذا حدث بـ«الصحيح» فيها وفي نيسابور.

وذكر الذَّهَبِيّ عن السَّمْعاني أنه قال: لم يحدث بـ«الصحيح» بمرو.

وهذا القول لم أقف عليه في «الأنساب» ولكن كل من ترجم له ذكر تحديثه في مرو.

أشهر الرُّواة عن أبي سهل الحَفْصيّ:

روى «الصحيح» عن أبي سهل كثير من العلماء، وسأبدأ بمن اتصلت الرِّواية إليهم وتداولها العلماء ثم أذكر من وقفت عليهم ممن سمعوا «الصحيح» منه:

١) الحافظ الإمام الفقيه المفتي مسند خراسان وفقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أبي العباس الصّاعدي الفُراويّ- بالضم وقيل بالفتح- وهي نسبة إلى فُراوة بلدة في طرف خراسان مما يلي خوارزم.

ولد سنة إحدى وأربعين وأربعمائة تقديرًا وسمع «الصحيح» من أبي سهل الحَفْصيّ ومن سعيد بن أبي سعيد العيار، وتوفي سنة ثلاثين وخمسمائة[1].

وروى عن أبي عبد الله محمد بن الفضل الفُراويّ «الصحيح» كل من:

- الحافظ أبو القاسم بن عساكر ت(٥٧١) هـ ومن طريق اتصلت رِواية الحَفْصيّ بالقَسْطَلّانِيّ.

---

(١) «التقييد» ص١٠٢- ١٠٣ (١٠٨)، «سير أعلام النبلاء» ٦١٦/١٩.

١- منصور بن عبد المنعم الفُراويّ ت(٦٠٨) هـ[1] ومنه اتصلت إلى ابن حجر في «الفتح» والعيني في «عمدة القاري».

٢- الشيخ الصالح المأمون أبو الفتوح عبد الوهاب بن شاه بن أحمد ابن عبد الله النيسابوري الشاذياخي. نسبة إلى موضع بنيسابور.

ولد سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة وسمع «الصحيح» من الحَفْصيّ، وسمع «الرسالة» من القشيري وغيرهما. روى عنه السَّمْعاني وقال: كان من أهل الخير والصلاح.

وروى عنه أيضًا منصور الفُراويّ وابن عساكر وإسماعيل بن علي المغيثي وغيرهم.

توفي سنة خمس وثلاثين وخمسمائة[2].

وعنه أخذ الرِّواية منصور بن عبد المنعم الفُراويّ أيضًا، ومن طريقه اتصلت للعيني وابن حجر.

٣- الشيخ العالم العدل مسند خراسان أبو بكر وجيه بن طاهر الشحامي النيسابوري.

ولد سنة خمس وخمسين وأربعمائة وحدث عنه: ابن عساكر، والسَمْعاني، ومنصور الفُراويّ، قال السَّمْعاني: كتبت عنه الكثير، وكان يملي في الجامع الجديد بنيسابور كل جمعة مكان أخيه اهـ.

---

(١) ترجم له ابن نقطة في «التقييد» صـ٤٥٤. وقال: وكان شيخًا مكثرًا، ثقة صدوقًا، سمعت منه «صحيح البُخَارِيّ» بسماعه من وجيه بن طاهر الشحامي... وأَخْبَرَنَاه به عن جده الأعلى إجازة إن لم يكن سماعًا بسماعه من الحَفْصيّ وغيره.

وقال: مولد شيخنا منصور في شهر رمضان سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة وتُوفي بشاذياخ بنيسابور في ثامن شعبان من سنة ثمان وستمائة رحمه الله. «التقييد».

(٢) «الأنساب» ١٠/٨ (٢٢٦٢)، «سير أعلام النبلاء» ٣٦/٢٠.

توفى سنة إحدى وأربعين وخمسمائة [١].

وعنه أخذ الرِّواية منصور بن عبد المنعم الفُراويّ، ومن طريقه اتصلت للعيني وابن حجر أيضًا.

وممن صرحت التراجم بسماعه لـ«الصحيح» غير ما سبق:

١- هبة الرحمن بن عبد الواحد بن عبد الكريم، أبو الأسعد القشيري الخطيب، ولد سنة ستين وأربعمائة، وتوفي سنة ست وأربعين وخمسمائة[٢].

٢- إسماعيل بن أحمد بن عبد الملك أبو سعد المؤذن[٣].

٣- علي بن سهل بن العباس الإمام، أبو الحسن، المفسر الزاهد المتوفي سنة إحدى وتسعين وأربعمائة [٤].

٤- علي بن أبي نصر بن أحمد، أبو الحسن الفقيه المتوفى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة[٥].

٥- علي بن أحمد بن محمد الغزال، أبو الحسن الإمام المقرئ المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة[٦].

٦- علي بن الحسن بن محمد الإمام، أبو القاسم الصفار المتوفى سنة

---

(١) ينظر «الأنساب» ٨/٦٦- ٦٧ (٢٣٠٥)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/١٠٩.

(٢) «التقييد» ص٤٨٠ (٦٥١)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/١٨١.

(٣) «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» ص١٣٧ (٣٤٠).

(٤) «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» ص٣٩١ (١٣١٩)، «الوافي بالوفيات» ٢١/١٥٠.

(٥) «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» ص٣٩٢ (١٣٢٣).

(٦) السابق ص٣٩٤ (١٣٢٧).

اثنتين وعشرين وخمسمائة[1].

٧- المظفر بن عبد الملك بن عبد الله الجوينى ت(٤٩٣) هـ[2].

٨- أبو المقدم البسطامي الموفق بن محمد بن هبة الله محمد ت(٤٧٩) هـ[3].

٩- الحسن بن علي بن إسحاق أبو علي نظام الملك فقد روى حديثًا عنه في جزء فيه مجلسان من أمالي نظام الملك[4]

مظان رِواية الحَفْصيّ:

لم أقف على نسخه من «الصحيح» ذكر أنها من رِواية الحَفْصيّ.

والفروق التي عند الحَفْصيّ ذكرها الشراح في سياق المقارنة بين الروايات وخاصة شرح ابن حجر.

ووقفت على بعض الأحاديث من «الصحيح» المسندة من طريق الحَفْصيّ ومن هذه الأحاديث:

١- ما جاء في «مشيخة ابن البُخارِيّ» المتوفى سنة (٦٩٦) هـ قال: أَخْبَرَنا أبو الفتوح محمد بن محمد النيسابوري قراءة عليه وأنا أسمع: أنا أبو الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد بنيسابور: أنا أبو سهل الحَفْصيّ أنا محمد بن المكي.. ثم ساق بإسناده إلى سلمة مرفوعًا: «**من يقل عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**»[5].

---

(١) السابق ص٣٩٥ (١٣٣١).

(٢) السابق ص٤٥٢ (١٥٠٦).

(٣) السابق ص٤٦٠ (١٥٤٥).

(٤) السابق ص ٤٤(١٤).

(٥) ينظر «المشيخة» ١١٢٣/٢ (٦٢٣)، والحديث في «الصحيح» ٣٣/١ (١٠٩) كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ.

وانظر أحاديث أخرى في: «المشيخة» لابن البُخارِيّ [١] و«الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين» [٢] و«التدوين في أخبار قزوين» [٣] وغير ذلك من الكتب، حيث ذكروا عددًا من الأحاديث كلها من رِواية أبي سهل الحَفْصيّ، عن الكُشْمِيهَني ، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ.

---

(١) ٢/١٣٠٣-١٣٠٤.

(٢) ١/٧٦ (١٧).

(٣) ١/٤٦٦.

المبحث السادس

باقي الروايات عن الفربري

٦ - رِواية أحمد بن عبد الله الفَرَبْرِيّ «حفيد الفَرَبْرِيّ» (٣٧١) هـ.

٧- رِواية أبي أحمد الجُرْجانيّ (٣٧٣) هـ.

٨- رِواية ابن شَبُّويه (٣٧٨) هـ.

٩- رِواية النُّعَيميّ(٣٨٦) هـ.

١٠- رِواية الإشتيخني (٣٨٨) هـ.

١١- رِواية الكُشّانيّ (٣٩١) هـ.

١٢- رِواية الأخسيكتي.

١٣- رِواية محمد بن خالد الفَرَبْرِيّ.

١٤- رواية أبي لقمان يحيى بن عمار الختلاني.

٦- رِواية حفيد الفَرَبْريّ (٣٧١) هـ

هو أبو محمد، أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف، الفَرَبْريّ.

قال السَّمْعاني: يروي عن جده كتاب «الجامع الصحيح».

روى عنه: غُنْجار، وتوفي في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة[1]. اهـ.

ولم أجد له ذكرًا في ما وقفت عليه من كتب التراجم إلا أن العلماء نقلوا من طريقه عن جده عن محمد بن أبي حاتم وراق البُخارِيّ كتابه «شمائل البُخارِيّ» أو «مناقب البُخارِيّ» ووقفت على بعض من رووا عن أبي محمد أحمد بن عبد الله هذا الكتاب ومن ذلك:

ما جاء عن الذهبي في «السير»[2] بإسناده إلى أبي طاهر أحمد بن عبد الله بن مهرويه، أَخْبَرَنا أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف.. به. ثم قال: فما أنقله عنه فبهذا السند.

وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد» بعض الآثار في فضائل البُخارِيّ من رِواية أحمد بن علي الفارسي عنه[3]، وكذا ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[4].

وذكر ابن عساكر أيضًا من الرُّواة عنه محمد بن محمد بن العباس الضبي[5].

ولم أقف له على ذكر غير ذلك، والله أعلم.

---

(١) «الأنساب» ٣٥٩/٤ مادة الفَرَبري.

(٢) ٣٩٢/١٢.

(٣) ٦/٢.

(٤) ٥٧/٥٢.

(٥) ٦٠/٥٢.

٧- رِواية أبي أحمد الجرجاني (٣٧٣) هـ

اسمه ونسبه[١]: هو محمد بن محمد بن يوسف أبو أحمد، القاضي الجُرْجانيّ.

روى عن: أبي القاسم البَغَويّ، وابن أبي داود، ومحمد بن إسماعيل المَرْوَزيّ صاحب علي بن حجر، ورحل إلى بلاد كثيرة.

وحدث بالصحيح عن الفَرَبْريّ.

روى عنه: أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وأبو محمد الأصيلي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر بن أبي علي الذكواني، وأبو الحسن محمد بن علي بن صخر، وغيرهم.

أقوال العلماء فيه:

قال أبو نعيم: تكلموا فيه وضعفوه، وسمعت منه البُخارِيّ.

ولذا ذكره الذَّهَبِيّ في «المغني في الضعفاء».

وقد كان الجُرْجانيّ أديبًا، قال محمد بن الحسن الأهوازي: أنشدني القاضي أبو أحمد محمد بن مكي الجُرْجانيّ لنفسه:

إذا المرء لم يحسن مع الناس عشرة ... وكان يجهل منه بالمال معجبًا
ولم تره يقضي الحقوق فإنه ... حقيق بأن يقلى وأن يتجنبا

ورحل أبو أحمد إلى شيراز، وأسمع بها «الصحيح» ذكر محمد بن عبد العزيز القصار في «طبقات شيراز» إنه دخلها، وحدث بها، اجتمع عليه الناس والقضاة والعدول وأقعدوه بباب المصاحف وسمعوا منه[٢].

---

(١) ينظر ترجمته في: «تاريخ جرجان» ص٤٨٨ (٧٦٧)، «ذكر أخبار أصبهان» ٢٨٨/١١- ٢٨٩، و«تاريخ بغداد» ٢٢٢/٣- ٢٢٣ (١٢٨٣)، و«التقييد» ص١٠٤ (١١١)، و«تاريخ الإسلام» ٥٤٩/٢٦، «المغني في الضعفاء» ٦٣٠/٢ (٥٩٥٤).

(٢) «التقييد» ص١٠٤ (١١١).

ورحل إلى بغداد وحدث بها، وسُمع منه «الصحيح» عن الفَرَبْريّ كما ذكر الخطيب البغدادي[1].

ونقل الخطيب عن أبي نعيم قوله: سمعت عن محمد بن محمد بن مكي بأصبهان بعض كتاب «الصحيح»، وسمعت منه بقيته ببغداد.

وقال السهمي في «تاريخ جرجان»: رحل إلى الشام ومصر، وروى «صحيح البُخارِيّ» عن الفَرَبْريّ بالبصرة وشيراز.

وقال أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»: يروي عن العراقيين والخراسانيين، قدم علينا سنة خمسين، ورأيته ببغداد سنة سبع وخمسين، وسمعنا منه أصل كتاب البُخارِيّ عن الفَرَبْريّ عنه[2].

وفاته: توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاث أو أربع وسبعين وثلاثمائة.

الرُّواة عن أبي أحمد الجرجاني

من خلال الكتب التي ذكرت أسانيد الكتب وكتب التراجم يمكن القول بأن هذه الرِّواية انتشرت من خلال ثلاثة رواة:

الأول: هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (٣٩٢) هـ وقد بسطت الكلام عليه في أشهر الروايات عن الفَرَبْريّ.

الثاني: أبو الحسن علي القابسي (٤٠٣) هـ.

الثالث: أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠) هـ.

وقد سبق التعريف بهم وبمن روى عنهم في رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ.

* * *

(١) «تاريخ بغداد» ٢٢٢/٣.

(٢) «تاريخ أصبهان» ٢٨٨/١- ٢٨٩.

٨- رِواية ابن شَبُّويه (٣٧٨) هـ

اسمه ونسبه[1]: هو محمد بن عمر بن شَبُّويه أبو علي الشَّبُّويي - بشين معجمة مفتوحة ثم باء موحدة مضمومة بعدها واو مشددة سمع «الصحيح» من الفَرَبْريّ سنة ست عشرة وثلاثمائة. وحدث بالبُخارِيّ سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة.

قال عنه الذَّهَبِيّ: الشيخ الثقة الفاضل أبو علي محمد بن عمر بن شَبُّويه الشَّبُّويي المَرْوَزيّ.. كان من كبار مشايخ الصوفية.

قال: وقد ذكره السلمي في «طبقات الصوفية» وقال: كان من أصحاب أبي العباس السياري. له لسان ذَرِب في علوم القوم، وكان الأستاذ أبو علي الدقاق يميل إليه، وهو الذي رأى رسول الله ﷺ في النوم، فقال: قلت يا رسول الله: «**شيبتني هود وأخواتها**» ما الذي شيبك منها؟ قال: قوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢].

وقال عنه في «تاريخ الإسلام»: سمع «صحيح البُخارِيّ» سنة ست عشرة وثلاثمائة من الفَرَبْريّ، وكان ثقة مقبولا، سمع منه الكتاب أهل مرو سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة، ورواه عنه سعيد بن أبي العيار. اهـ.

وسعيد الذي رواه عنه سماه ابن نقطة: أبا عثمان سعيد بن أبي سعيد أحمد بن محمد العيار الصوفي. وقال: قال أبو بكر السَّمْعاني في «أماليه»: كان- يعني «صحيح البُخارِيّ»- يُسْمَع قبل أبي الهيثم- يعني: الكُشْمِيهَني - بمرو من أبي زيد الفاشاني، فلما توفي سمعوه من أبي علي الشَّبُّويي، فلما توفي سمعوه من أبي الهيثم. اهـ.

---

(١) ينظر ترجمته في: «الإكمال» ١٠٧/٥، و«الأنساب» ٥٥/٨، و«التقييد» (٨٣)، و«اللباب في تهذيب الأسماء» ١٨٣/٢، و«تاريخ الإسلام» ٦٨١/٢٦، و«سير أعلام النبلاء» ٤٢٣/١٦- ٤٢٤ (٣٠٩)، و«المشتبه» ٣٩٠/٢، و«توضيح المشتبه» ٢٩١/٥، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ١٥٠/١ (١٠٨)، و«تبصير المنتبه» ٨٠٤/٢.

٩- رِواية النُّعَيميّ (٣٨٦) هـ

اسمه ونسبه: هو الإمام المسند أحمد بن عبد الله بن نُعيم بن الخليل، أبو حامد النُّعَيميّ[1]، السَّرْخَسي، نزيل هراة.

سمع من: أبي عبد الله الفَرَبْريّ، وحدث عنه بـ«الصحيح»، وأبي العباس محمد ابن عبد الرحمن الدغولي، والحسين بن محمد بن مصعب السنجي، وإبراهيم بن حمدويه السلمي، وأحمد بن إسحاق بن إبراهيم السَّرْخَسي، وغيرهم.

حدث عنه: أبو عمر عبد الواحد بن أحمد المليحي الهَرَويّ، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو بكر البرقاني، وأبو منصور الحسين بن علي الكرابيسي، وأبو يعقوب القراب، وغيرهم.

وفاته: قال أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القراب الهَرَويّ: توفي أبو حامد أحمد ابن عبد الله بن نعيم السَّرْخَسي نزيل هراة في ربيع الأول، يوم الثاني والعشرين من سنة ست وثمانين وثلاثمائة.

روايته لـ«الصحيح»

روى عن النُّعَيميّ «الصحيحَ» عددٌ من العلماء وأشهرهم:

١- الشيخ الصدوق عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم بن محمد ابن داود بن أبي حاتم، أبو عمر المليحي الهَرَويّ.

سمع أبا محمد المخلدي، وأبا حامد أحمد بن عبد الله النُّعَيميّ، وأبا

(١) بضم النون وفتح العين نسبة إلى جده.

ينظر في ترجمته: «الإكمال» ٣٧٨/٧، و«الأنساب» ١٤٨/١٣- ١٤٩، و«التقييد» ص١٤٤ (١٦٤)، و«اللباب» ٣١٨/٣، و«تاريخ الإسلام» ١١٦/٢٧، و«سير أعلام النبلاء» ٤٨٨/١٦ (٣٥٨)، و«الوافي بالوفيات» ١١١/٧ (٣٠٣٣)، و«النجوم الزاهرة» ١٧٥/٤، و«شذرات الذهب» ١١٩/٣. وغيرهم.

الحسن الخفاف وغيرهم.

وروى عنه «الصحيح» محمد بن إسماعيل بن الفضيل الفضيلي، وخلف بن عطاء بن أبي عاصم أبو بكر الماوردي، ومحبي السنة أبو محمد البَغَويّ، وإسماعيل ابن منصور بن محمد المقرئ. وغيرهم.

قال عنه الساجي: كان ثقة صالحًا، قديم المولد، سماعه للبخاري بقراءة أبي الفتح بن أبي الفوارس، وقال الذَّهَبِيّ: روى «صحيح البُخارِيّ» عن النُّعَيميّ.

توفى في جمادى الآخرة سنة ثلاث وستين وأربعمائة، وله ست وتسعون سنة[1].

وأشهر من رواه عن المليحي:

الأول: البَغَويّ صاحب «شرح السنة».

وهو الإمام الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البَغَويّ ولد في بغشور، والنسبة إليها على غير قياس، وهي في بلاد خراسان، توفي سنة (٥١٦) هـ وبلغ الثمانين أو تجاوزها [2].

وقد ساق البَغَويّ بإسناده إلى البُخارِيّ في كتابه «شرح السنة» قرابة اثنين وستين وسبعمائة حديثًا، في جميعها يقول: أنبأنا عبد الواحد بن أحمد المليحي، أنبأنا أحمد ابن عبد الله النُّعَيميّ، أنبأنا محمد بن يوسف، أَخْبَرَنا محمد بن إسماعيل البُخارِيّ.

وهي تصلح في جملتها للمقارنة بينها وبين بقية الروايات حيث

---

(١) ينظر ترجمته: «التقييد» ص٣٨٣ (٤٩٦)، و«اللباب» ٢٥٦/٣، «تذكرة الحفاظ» ١١٣١/٣، «السير» ٢٥٥/١٨، «شذرات الذهب» ٣١٤/٣.

(٢) ينظر في ترجمته: «التقييد» ص٢٥١ (٣٠٥)، «سير أعلام النبلاء» ٤٣٩/١٩- ٤٤٢، «شذرات الذهب» ٤٨/٤- ٤٩.

يذكرها بأسانيدها ومتنها.

الثاني: أبو الفضل محمد بن إسماعيل بن الفضيل بن محمد المزكي الهَرَويّ المعروف بالفضيلي.

سمع محمد بن إسماعيل الضبي، وأبا عمر عبد الواحد بن أحمد المليحي، وسعيد بن أبي سعيد العيار.

حدث عنه: السَّمْعاني، وابن عساكر، وأبو روح عبد المعز.

قال السَّمْعاني: أملى مدة بجامع هراة، وأجاز لي، وورد مرو وأنا بالعراق.

ومن مروياته «صحيح البُخارِيّ» سمعه من المليحي، عن النُّعَيميّ، عن الفَرَبْرِيّ، عنه.

توفي بمرو بقرية الرويق، يوم الإثنين السادس من صفر، سنة أربع وثلاثين وخمسمائة[1].

٢- أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الإمام الحافظ المحقق الرحال البغدادي ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وأول سماعه في سنة ست وأربعين وثلاثمائة بقراءته هو على أبي حامد النُّعَيميّ «صحيح البُخارِيّ»، كما سمع من أحمد ابن الفضل بن خزيمة، وجعفر بن محمد الخلدي، ودعلج بن أحمد، وأبي بكر الشافعي، وغيرهم.

وحدث عنه: أبو سعد الماليني، وأبو بكر البرقاني، وأبو بكر الخطيب، وغيرهم.

توفي في سنة اثنتى عشرة وأربعمائة[2].

* * *

(١) «التقييد» ص٣٥ (٩)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/٦٤-٦٥.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٧/٢٢٣- ٢٢٤، «تاريخ بغداد» ١/٣٥٢- ٣٥٣ وغيرهما.

١٠- رِواية الإشتيخني (٣٨١) هـ

اسمه ونسبه[١]: محمد بن أحمد بن محمد بن مَتَّ أبو بكر السمرقندي الإشتيخني[٢]

حدث بصحيح البُخارِيّ عن الفَرَبْرِيّ، وكان سماعه في سنة (٣١٩) هـ.

قال الدّاوُدِيّ: دخلت على ابن مَتّ بإشتيخن، فقال لي: أسمعت جامع البُخارِيّ؟ قلت نعم. قال: ممن؟ قلت: من إسماعيل الحاجبي، فقال: اسمعه مني فإني أثبت فيه، فإني كنت أدرس الفقه وكنت كبيرًا حين سمعته، وكان إسماعيل صغيرًا يحمل على العاتق ولا يقدر على المشي، أفسماعي وسماعه يستويان؟ قال: فسمعته من ابن متّ.

روى عن محمد بن يوسف الفَرَبْرِيّ، وأبي بكر أحمد بن محمد بن آدم الشاشي.

وقد حدث عنه: أبو سعد الإدريسي، وعلى بن سختام السمرقندي، وأبو نصر الدّاوُدِيّ .. وغيرهم.

قال ابن الأثير الجزري: كان من أئمة أصحاب الشافعي، حدث بـ«صحيح البُخارِيّ» عن الفربري توفي سنة (٣٨١) هـ في رجب وقيل: سنة (٣٨٨) هـ.

---

(١) ينظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٢/٩ – ١٠، و«الأنساب» ١/٢٦٠ (١٧٢)، و«معجم البلدان» ١/١٩٦، و«التقييد» ص٤٩ (٢٢)، و«اللباب» ١/٦٣، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/٥٢١، و«تاريخ الإسلام» ٢٧/١٧٢، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٣/٩٩ (١١٤)، و«توضيح المشتبه» ٥/١٠٠ – ١٠١، و«شذرات الذهب» ٣/١٢٩.

(٢) الإشتيخني: بكسر الألف وسكون الشين المعجمة، وكسر التاء المنقوطة باثنين من فوقها بعدها ياء معجمة باثنتين من تحتها ساكنة، وفتح الخاء المنقوطة من آخرها النون قاله السمعاني.

وقال الإدريسي: الإشتيخني: هو الشيخ الفاضل الزاهد كان من أئمة أصحاب الشافعي في الفقه كتبنا عنه بإشتيخن، يروي عن محمد بن يوسف الفَرَبْرِيّ، والحسن ابن صاحب الشاشي ومات بإشتيخن سنة (٣٨٨) هـ.

* * *

١١- رِواية أبي علي الكُشّانيّ (٣٩١) هـ

اسمه ونسبه[(١)]:

هو الشيخ المسند الصدوق أبو علي إسماعيل بن محمد بن أبي نصر محمد بن أحمد بن حاجب بن خمانة الكُشّانيّ الحاجبي الخماني[(٢)].

شيوخه: سمع أبو علي رحمه الله من أبي عبد الله الفَرَبْريّ «الصحيح» -وهو آخر مَن سمع منه- كما سمع من أبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الإستراباذي، وأبي حسان مهيب بن سليم، وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه كثير من العلماء «صحيح البُخارِيّ» طلبًا لعلو إسناده، فقد سمع منه أبو عبد الله الحسين بن محمد الخلال أخو الحسن الحافظ، وأبو سهل أحمد ابن علي الأبيوردي، وأبو عبد الله غُنْجار، وغيرهم.

أقوال العلماء فيه:

قال السَّمْعاني: هو شيخ ثقة، صالح مشهور، من أهل الكُشّانيّة، رحل

---

(١) ينظر في ترجمته: «الإكمال» ١٨٥/٧، و«الأنساب» ونسبه في الحاجبي ٥/٤-٦ (١٠٤٥) والخماني ١٩١/٥ (١٤٤٩) والكُشَّانيّ ١١٠/١١-١١١ (٣٤٤٣)، و«معجم البلدان» ٤٦٢/٤ مادة (كَشَانية)، و«التقييد» ص٣٠٢ (٢٣٥)، و«تاريخ الإسلام» ٢٤٨/٢٧ وفيات سنة (٣٩١) هـ، ٢٦٤/٢٧ وفيات سنة (٣٩٢) هـ، و«سير أعلام النبلاء» ٤٨١/١٦، و«تذكرة الحفاظ» ١٠٢٣/٣، و«المشتبه» ٥٥٢/٢، و«الوافي بالوفيات» ٢٠٥/٩ (٤١٠٦)، و«توضيح المشتبه» ٣٣٢/٧- ٣٣٣ (الكُشَّانيّ)، و«تبصير المنتبه» ١٢١٦/٣، و«شذرات الذهب» ١٣٩/٣ وفيات سنة (٣٩٢) هـ.

(٢) الكُشَّانيّ، بضم الكاف وفتح الشين المعجمة، وفي آخرها النون نسبة إلى الكُشَّانيّة، وهي بلدة من بلاد الضغد أو السغد، وهي بنواحي سمرقند على اثني عشر فرسخًا منها.
والحاجبي والخماني نسبة إلى الجد. قاله السمعاني.

إليه الناس وسمعوا منه.

وقال الذَّهَبِيّ: الشيخ المسند الصدوق، وقال أيضًا: كان شيخًا معمرًا، وهو آخر من روى «صحيح البُخارِيّ» عاليًا.

وفاته: قال أبو سعد الإدريسي: توفي سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، وقال المؤتمن الساجي: سنة اثنتين وتسعين.

روايته لـ«الصحيح»

ذكر كثير من العلماء الذين ترجموا لأبي علي أنه آخر الرُّواة عن الفَرَبْريّ، فقد سمعه في سنة عشرين وثلاثمائة (أي: سنة وفاة الفَرَبْريّ)، وعَمّر حتى توفي بعد سنة تسعين وثلاثمائة، أي: بقي بعد موت الفَرَبْريّ سبعين عامًا يحدث بـ«الصحيح»، ولذا علا إسناده حتى توافد عليه العلماء من كل مكان.

قال ابن ماكولا: حدث عن الفَرَبْريّ بكتاب «الجامع» للبخاري، أحسبه آخر من حدث به عنه. اهـ.

وقال السَّمْعاني: وفي الوقت الذي رواه لم يكن بقي أحد في الدنيا يروي «الصحيح» عن الفَرَبْريّ اهـ.

وقال أيضًا: آخر من روى «الصحيح» في الدنيا عن محمد بن يوسف الفَرَبْريّ.

ولذلك نجد كثيرًا من العلماء عرفت لهم رِواية عن أبي علي الكُشّانيّ ومنهم ما يلي:

١- أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح النَّسفي المُسْتَغْفريّ صاحب التصانيف ت(٤٣٢) هـ ومن طريقه

اتصلت الرِّواية بابن حجر العسقلاني وشهاب الدين القَسْطَلّانِيّ[١].

٢- أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن البغدادي الخلال المؤدب ت (٤٣٠) هـ سمع بما وراء النهر «الصحيح» عن الكشاني، وروى عنه الخطيب أحاديث من «الصحيح» ذكرها في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي»[٢] وفي «الأسماء المبهمة»[٣] كما روى عنه أبو الحسن علي بن الحسين بن أيوب البزار، ومن طريقه اتصلت هذه الرِّواية بالقاضي عِياض في «المشارق».

٣- أبو سهل أحمد بن علي الأبيوردي، أحد أئمة الدنيا علمًا وعملًا، ذكره الأديب أبو المظفر محمد بن أحمد في مختصر لطيف سماه «نزهة الحفاظ» وقال فيه: كان من أئمة الفقهاء، كان أبو زيد الدبوسي يقول: لولا أبو سهل الأبيوردي لما تركت للشافعية بما وراء النهر مكشف رأس[٤].

٤- أبو حامد أحمد بن محمد بن أحيد بن ماما (٤٣٦) هـ[٥].

٥- عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد، أبو حفص المعروف بابن شاهين السمرقندي ت(٤٥٤) هـ[٦].

٦- عطية بن سعيد بن عبد الله، الأندلسي أبو محمد (٤٠٣) هـ[٧].

---

(١) انظر «تذكرة الحفاظ» ١١٠٢/٣ (٩٩٦)، و«سير أعلام النبلاء» ٥٦٤/١٧.

(٢) ٢٥١/١ (٥١١).

(٣) ٢٦/١.

(٤) انظر ترجمته في «طبقات الشافعية» ٤٣/٤-٤٤ و«السير» ٤٨١/١٦.

(٥) ينظر «الأنساب» مادة: الماماييي ١٨١/٥ (٣٦١١)، «تذكرة الحفاظ» ١١١٧/٣ (١٠٠٣).

(٦) ينظر «الأنساب» مادة: الشاهيني ٤٧ (٢٢٨٩)، «السير» ١٢٧/١٨.

(٧) «السير» ٤١٢/١٧.

٧- الحسن بن علي المكي، النخشبي الحمادي (٤٦٠) هـ[(١)].

٨- أبو أحمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن يوسف الرشيقي (٤٢٠) هـ[(٢)].

٩- عمر بن منصور بن أحمد بن محمد بن منصور، الخنبي أبو حفص البُخارِيّ(٤٦٠) هـ[(٣)].

١٠- أبو طاهر محمد بن علي الشجاعي الشنجي (٤١٥) هـ[(٤)].

١١- محمد بن إبراهيم بن أحمد أبو بكر الأردستاني (٤٢٤) هـ[(٥)].

١٢- منصور بن إسحاق بن محمد أبو سعد الخزرجي السَّرْخَسي[(٦)].

١٣- أبو القاسم بن مهران المديني[(٧)].

١٤- محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل، أبو عبد الله غُنْجار البُخارِيّ، ولقبه غُنْجار بلقب غُنْجار الكبير عيسى بن موسى البُخارِيّ[(٨)].

* * *

---

(١) «الأنساب» مادة: الحمادي ٢٢٤/٤ (١٢٠٢).

(٢) «الأنساب» مادة: الرشيقي ١٣٣/٦ (١٧٨٩).

(٣) «السير» ١٤٨/١٨، «الأنساب» مادة: الخنبي ٢٠٦/٥- ٢٠٧ (١٤٧٣).

(٤) «الأنساب» مادة: الشنجي ١٥٩/٨- ١٦٠ (٢٣٨٧)، «السير» ٤٨١/١٦.

(٥) «الأنساب» ١٦٠/١ (٩٤)، «التقييد» ٢٨/١ (٢)، «السير» ٤٢٨/١٧.

(٦) «التقييد» ٣٦١/١ (٤٥٦)، «التحبير في المعجم الكبير» ٣٨٥/١١.

(٧) «التحبير في المعجم الكبير» ٥٠٨/١.

(٨) «سير أعلام النبلاء» ٤٨١/١٦، وينظر ٣٠٤/١٧.

١٢- رِواية الأَخْسِيكَتي (٣٤٦) هـ

اسمه ونسبه: أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكَتي المتوفى سنة (٣٤٦) هـ

قال ياقوت الحموي: أَخْسِيكَث: بالفتح، ثم السكون، وكسر السين المهملة، وياء ساكنة، وكاف، وثاء مثلثة، وبعضهم يقوله بالتاء المثنّاة، وهو الأَوْلى، لأن المثلثة ليست من حروف العَجَم: اسم مدينة بما وراء النهر، وهي قصبة ناحية فرغانة.[١].

وروى عنه «الصحيح»: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفّار الزاهد.كذا ذكر روايته ابن حجر[٢].

وقال شرف الدين في ترجمة القاضي الخالدي: .. سمع جميع كتاب البخاري بروايته عن الشيخ الإمام ركن الدين، أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن إسحاق الزاهد الصفار، مسموعه منه ببخاري في مجالس عدة، أخرها شهر ربيع الأول من سنة ثلاث وعشرين وخمسمائة، بروايته عن الدهان أبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكثي، عن محمد بن يوسف بن محمد الفربري، عن أبي عبد الله البخاري. اهـ.[٣]

هكذا سماه إبراهيم بن إسماعيل، وبهذا الاسم وجدت له ترجمة عند السمعاني في «الأنساب»[٤] وقال: المعروف بالزاهد الصفار، كان إمامًا زاهدًا ورعًا.

---

(١) «معجم البلدان» ١/ ١٢١. وانظر مقدمة «لامع الدراري» للكاندهلوي١/٢٠٤-٢١٤.

(٢) «فتح الباري» ١/ ٦.

(٣) «تاريخ إربل» ١/٢٦٥-٢٦٦ .

(٤) ٨/٣١٨-٣١٩.

وفي «التحبير في المعجم الكبير»[١] قال: أبو إسحاق الأنصاري: أبو إسحاق، إبراهيم بن إسماعيل بن إسحاق بن شيث بن الحكم.. بن عدنان الأنصاري الوائلي البخاري، المعروف بالصفار، إمام فاضل، عالم زاهد، حسن السيرة، عفيف مشهور بذلك عند الخواص والعوام، قائل بالحق، سمع أباه أبا أحمد الصفار الشهيد..اهـ.

وكذا الحافظ الذهبي في «السير»[٢] قال: العلامة ركن الدين أبو إسحاق إبراهيم.

وفي «تاريخ الإسلام»[٣] ذكر أنه مات في ربيع الأول- وزاد السمعاني أنه في السادس والعشرين- سنة أربع وثلاثين وخمسمائة ببخاري.

وأما ما جاء في «الفتح» باسم إسماعيل بن إسحاق، ففيه نظر، أو هو خطأ من النسخ؛ فهو أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل.

* * *

---

(١) ٧١/١ .

(٢) ٩٢/٢١

(٣) ٣٤٤/٣٦ (١٨٥)

١٣- رِواية محمد بن خالد الفَرَبْريّ

روايته عند الخَطّابِيّ (٣٨٨هـ) وهو محمد بن خالد بن الحسن الفَرَبْريّ كما نسبه الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة (٦٢٩) هـ في «تكملة الإكمال» باب الفربري [١]، وقد ذكر الخَطّابِيّ أنه روى «الصحيح» عن الفَرَبْريّ من طريقه، وذلك في أول شرحه على «الصحيح» المسمى بـ«أعلام الحديث» [٢].

ولم أقف على من ذكره غير ذلك والله أعلم.

* * *

---

(١) ٤/ ٥٤٧(٤٨٠٩).

(٢) ١/ ١٠٦.

١٤- رواية أبي لقمان يحيى بن عمار الختلاني

ذكره الكاندهلوي في مقدمة شرحه على البخاري «لامع الدراري» فقال في الفائدة العاشرة وهو يعدد الرواة عن الفربري، فذكر الراوي الثاني عشر:

(أبو لقمان) يحيى بن عمار الختلاني المعمر ١٤٣ سنة، وهذا عمره، ليس سن وفاته، بسط الكلام علي سنده في (قطف الثمر[١])، و(اليانع الجني[٢]) وذكراه بعدة طرق، وقالا: هذا السند في غاية العلو، ولم يبلغ هذا الطريق ابن حجر ولا السيوطي؛ لأنهما كانا بمصر، وكان أبو الفتوح بخراسان، وذكر هذا السند شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي في كتابه «المسلسلات في الحديث المسلسل بالمشارقة»[٣]. ا هـ

* * *

---

(١) «قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر» هو ثبت لصالح بن محمد بن نوح الفلاني(١٢١٨) هـ. ينظر: «هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري» ص٦٥٨.

(٢) «اليانع الجني» هو ثبت فيه أسانيد عبد الغني بن أبي سعيد الدهلوي(١٢٩٦) هـ جمعه تلميذه يحيى المحسن الترهي الفريني الهندي. ينظر: «هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري» ص٦٦١-٦٦٢.

(٣) مقدمة «لامع الدراري» ١/٢١٤.

الفَصْل الثالث

«**أشهر الروايات بين العلماء حتى القرن السادس الهجري**»

ويتكون من أربعة مباحث:

المبحث الأول: رِواية أبي ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ.

المبحث الثاني: رِواية الأصيلي (٣٩٢) هـ.

المبحث الثالث: رِواية أبي الوَقْت (٥٥٣) هـ

المبحث الرابع: رِواية كريمة المَرْوَزيّة (٤٦٣) هـ.

المبحث الأول

رِواية أبي ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ

ويتكون من ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: ترجمة أبي ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ.
- المطلب الثاني: رِواية أبي ذر وأشهر الرُّواة عنه.
- المطلب الثالث: النسخ الموجودة من هذه الرِّواية.

المطلب الأول

ترجمة أبي ذر الهَرَويّ

اسمه ونسبه[١]:

هو الحافظ الإمام، المجود العلامة، عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عُفَيْر بن عَمْرك بن خليفة بن إبراهيم، ينتهي نسبه إلى مالك بن عمرو بن الخزرج، الأنصاري، الخزرجي، الهَرَويّ، ثم المكي، المالكي، الأشعري، المحدث، المصنف، يكنى أبا ذر.

راوي «الصحيح» عن الشيوخ الثلاثة، عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ، وشيخ الحرم المكي والمجاور به، والمعروف ببلده بابن السماك.

قال: ولدت سنة خمس -أو ست- وخمسين وثلاثمائة. شك أبو ذر[٢].

---

(١) لقد أطلت في ترجمة أبي ذر الهروي، وحاولت جمع كل ما يتعلق به في هذه الترجمة: نظرًا لمكانة روايته بين المحدثين، ولأني لم أقف على من ترجم له ترجمة موسعة.

ومصادر ترجمته التي وقفت عليها هي:

«تاريخ بغداد» ١٤١/١١، و«ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٦٩٦/٢ – ٦٩٨ و«الإكمال» لابن ماكولا ٣٣٤/٣. و«المنتظم» ٢٨٧/١٥، و«المنتخب من السياق» ٤٣٨ – ٤٣٩، و«معجم البلدان» ٣٩٦/٥- ٣٩٧، مادة (هراة)، و«التقييد» ص٣٩١ (٥١٠)، و«برنامج التجيبي» ص٧٥، و«إفادة النصيح» لابن رشيد ص٣٩، و«تاريخ الإسلام» ٤٠٤/٢٩ – ٤٠٧، و«سير أعلام النبلاء» ٥٥٤/١٧ – ٥٦٣، و«تذكرة الحفاظ» ١١٠٣/٣ – ١١٠٨، و«مرآة الجنان» ٥٥/٣، و«نفح الطيب» ٧٠/٢، و«هدية العارفين» ٤٣٧/١- ٤٣٨، و«فهرس الفهارس» ١٥٧/١ (٤٧)، و«الأعلام» للزركلي ٦٦/٤، و«معجم المؤلفين» ٧٠٧/١ (٥٢٨١)، و«تاريخ التراث العربي» ٣٨٨/١، وغير ذلك .

(٢) ينظر «تاريخ بغداد» ١٤٠/١١، و«إفادة النصيح» ص٤٤.

والهَرَويّ: نسبة إلى هَراة بلد بخراسان، وهي من أكثر بلاد خراسان عمارة، وأحسنها وجوه أهل، افتتحها الأحنف بن قيس في خلافة عثمان رضي الله عنه، وأهلها أشراف من العجم، وبها قوم من العرب، ومنهم أبو ذر هذا[(١)].

وكان مالكي المذهب، ولقي جلة من أعلام مذهب مالك منهم:

القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني (٤٠٣) هـ.

والقاضي أبو الحسن بن القصار صاحب أكبر كتاب في مسائل الخلاف بين المالكيين، المتوفى سنة (٣٩٨) هـ وغيرهما[(٢)].

وكان سبب تمذهبه بمذهب مالك رضي الله عنه ما ذكره أبو الوليد الباجي في كتابه «اختصار فرق الفقهاء» من تأليفه في ذكر القاضي ابن الباقلاني ونقله عنه الذَّهَبِيّ وغيره.

قال أبو الوليد: لقد أخبرني الشيخ أبو ذر وكان يميل إلى مذهبه، فسألته من أين لك هذا؟ قال: إني كنت ماشيا ببغداد مع الحافظ الدارقطني، فلقينا أبا بكر بن الطيب فالتزمه الشيخ أبو الحسن، وقبّل وجهه وعينيه، فلما فارقناه، قلت له: من هذا الذي صنعت به ما لم أعتقد أنك تصنعه وأنت إمام وقتك؟

فقال: هذا إمام المسلمين والذاب عن الدين، هذا القاضي أبو بكر محمد بن الطيب.

قال أبو ذر: فمن ذلك الوَقْت تكررت إليه مع أبي كل بلد دخلته من بلاد خراسان وغيرها، لا يشار فيها إلى أحد من أهل السنة إلا من كان على

---

(١) «إفادة النصيح» ص٣٩ .

(٢) ينظر «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٦٩٦/٢ – ٦٩٨.

مذهبه وطريقه[١]. اهـ.

شيوخه:

سمع رحمه الله تعالى من شيوخ كثيرين، فقد كان واسع الرحلة جدًّا ومن أبرزهم الذين أخذ عنهم رِواية «صحيح البُخارِيّ»:

أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ.

وأبو محمد عبد الله السَّرْخَسي الحَمُّوييّ (٣٨١) هـ.

وأبو الهيثم الكُشْمِيهَني (٣٨٩) هـ.

سمعه على الحَمُّوييّ السَّرْخَسي بهراة سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة.

وسمع وقرأ على المُسْتَمْلِيّ ببلخ سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، كما رُوي ذلك عن أبي ذر نفسه - فيما نقله عنه ابن رشيد- وقد فرغ منه يوم السبت لست خلون من المحرم من سنة خمس وسبعين وثلاثمائة.

وسمع وقرأه على الكُشْمِيهَني، بكشميهَن سنة تسع وثمانين وثلاثمائة من المحرم.

وممن سمع منهم ببلده هراة:

أبو الفضل محمد بن عبد الله بن خميرويه، وبشر بن محمد المزني.

وبالبصرة: من أبي بكر هلال بن محمد بن محمد، وشيبان بن محمد الضُّبَعي.

وببغداد: من عبيدالله بن عبد الرحمن الزهري، وأبي عمر بن حيويه، وعلي بن عمر السكري، وأبي الحسن الدارقطني، وطبقتهم.

وبدمشق: من عبد الوهاب الكلابي.

وبمصر: من أبي مسلم الكاتب.

---

(١) ينظر «سير أعلام النبلاء» ٥٥٨/١٧، و«تذكرة الحفاظ» ١١٠٤/٣ – ١١٠٥ .

وبسَرخَس: من زاهر بن أحمد الفقيه، وأبي محمد عبد الله السَّرْخَسي.

وببلخ: من أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِيّ.

وبكشمِيهَن: من أبي الهيثم الكُشْمِيهَني .

وبمكة: من أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن عثمان الدينوري وغيره.

تلاميذه:

حدث عن أبي ذر من الخلق ما لا يحصون، وخاصة في روايته لـ«الصحيح». فمن أشهر الطرق التي اشتهرت عند أهل المشرق رِواية ابنه أبي مكتوم عيسى ابن أبي ذر عنه.

وسمع «الصحيح» عليه من الأندلسيين العدد الكثير.

ومن أشهر الطرق المعروفة إليه اليوم بالمغرب والتي اعتمدها الرُّواة، رِواية القاضي أبي الوليد الباجي عنه، ورِواية أبي العباس أحمد بن أنس العذري عنه، ورِواية أبي عبد الله بن شريح المقرئ عنه، ورِواية أبى عبد الله ابن منظور القيسي عنه. وسيأتي تفصيل هذه الروايات.

وروى عنه غيرهم خلق كثيرون منهم:

موسى بن علي الصَّقَلي، وعلي بن محمد بن أبي الهول، وأبو العباس ابن دِلْهاث، وعبد الله بن الحسن التَّنَّيسي، وأبو صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن، وعلي بن بكار الصوري، وأحمد بن محمد القزويني، وأبو الطاهر إسماعيل بن سعيد النحوي، وعبد الحق بن هارون السَّهْمي، وغيرهم ممن ذكرهم الذَّهَبِيّ وغيره.

وممن روى عنه بالإجازة: الإمام أبو عمر بن عبد البر، وأبو بكر الخطيب البغدادي، وأحمد بن عبد القادر اليوسفي، وأبو عبد الله أحمد بن محمد بن غَلْبُون الخَوْلانيُّ.

أقوال العلماء في الثناء عليه:

قال الخطيب البغدادي: خرج أبو ذر إلى مكة فسكنها مدة، ثم تزوج في العرب وأقام بالسروان، وكان يحج في كل عام، ويقيم بمكة أيام الموسم، ويحدث ثم يرجع إلى أهله، وكتب إلينا من مكة بالإجازة لجميع حديثه، وكان ثقة ضابطًا دينا فاضلًا[(١)].

وقال القاضي عِياض: وتمذهب بمذهب مالك، ولقي جلة من أعلامه وأخذ عنهم .. واشتغل في الحديث، فتقدم في إمامته وغلب عليه .. ورحل .. إمامًا في الحديث حافظًا له، ثقة ثبتًا متفننًا، واسع الرِّواية، متحريًا في سماعه، كثير المعرفة في الصحيح والسقيم، وعلم الرجال، حسن التأليف في ذلك، وكان مع ذلك زاهدًا متقشفا فاضلًا متقللًا، نزل مكة وجاور بها أزيدَ من ثلاثين سنة[(٢)].

وقال الحافظ أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري فيما نقله عنه ابن النقطة: عبد بن أحمد بن محمد السماك الحافظ صدوق[(٣)].

وقال عبد الغافر: كان أبو ذر زاهدًا ورعًا عالمًا سخيًّا لا يدخر شيئا، وصار من كبار مشيخة الحرم، مشارًا إليه في التصوف، خرَّج على «الصحيحين» تخريجًا حسنًا وكان حافظًا كثير الشيوخ[(٤)].

وقال الذَّهَبِيّ: الحافظ الإمام المجوِّدُ العلامة شيخ الحرم[(٥)].

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٤١/١١.

(٢) «ترتيب المدارك» ٦٩٦/٢ – ٦٩٨.

(٣) «التقييد» ص٣٩٢.

(٤) «المنتخب من السياق» ص٣٩٩ (١٣٤٣) .

(٥) «السير» ٥٥٤/١٧.

وقال أيضًا في «التذكرة»: الإمام العلامة الحافظ .. شيخ الحرم[١].

وقال ابن رشيد: وغلب عليه الحديث، وكان فيه إمامًا.

قال ابن بشكوال: كان حافظًا فاضلًا على هدي السلف الصالح.

وذكر الحافظ السلفي أنه سأل عنه أبا نصر الساجي فقال: ثقة ورع[٢].

وقال فيه حاتم بن محمد أبو القاسم الطرابلسي: كان أبو ذر مالكيًا خيرًا فاضلًا متقللًا من الدنيا، يُبْصِر الحديث وعِلَلَه ويميز الرجال[٣].

مصنفاته:

ذكر القاضي عِياض في «المدارك» مصنفات لأبي ذر الهَرَويّ، ونقلها عنه الذَّهَبِيّ وغيره، ومن هذه المصنفات.

١- كتابه الكبير وهو «المسند الصحيح المخرج على البُخارِيّ ومسلم».

كذا سماه القاضي عِياض في «المدارك» وذكره غير واحد، وقال: خرج على الصحيحين تخريجًا حسنًا كما قال عبد الغافر في «تاريخ نيسابور» فيما نقله عنه الذَّهَبِيّ وغيره.

وذكره ابن خير الإشبيلي في مؤلفات أبي ذر التي رواها من طريق أبي العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري عن أبي ذر رحمه الله[٤].

٢- «المستدرك على الصحيحين» وهو كتاب استخرجه على «إلزامات الدارقطني».

---

(١) ص٣ – ١١ .

(٢) «إفادة النصيح» ص٤٠ – ٤١ .

(٣) «إفادة النصيح» ص٤٣ .

(٤) «الفهرسة» ص٢٨٦، ٢٨٧ .

قال الذَّهَبِيّ في «السير»[١]: له مستدرك لطيف في مجلد على الصحيحين علقت منه، يدل على معرفته. اهـ.

وقال ابن حجر في ترجمة بشر بن سحيم في «تهذيب التهذيب»:

أخرج أبو ذر حديثه في «مستدركه» الذي استخرجه على «إلزامات الدارقطني».اهـ.

وذكر هذه العبارة في عدة مواضع من كتابه، انظر ترجمة: ثابت بن وديعة، والحارث بن مالك بن قيس، وحبيب بن سلمة، وحمل بن مالك بن النابغة، ويسار ابن عبد أبي عزة.

في كل هذه المواضع يقول: أخرج أبو ذر حديثه في «المستدرك» المستخرج على «الإلزامات».

وذكره ابن حجر أيضًا في كتابه «المعجم المفهرس» أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة[٢]. قال: «المستخرج على الإلزامات»: تخريج أبي ذر الهَرَوِيّ للأحاديث التي ذكر الدارقطني أن الشيخين يلزمهما إخراجهما لثبوتهما على شرطيهما، وهي مرتبة على المسانيد في مجلد لطيف.

ثم ساق ابن حجر إسناده إلى هذا الكتاب من رِواية شريح بن محمد القاضي، عن محمد بن أحمد بن منظور، عن أبي ذر.

وذكره ابن خير الإشبيلى في «فهرسته»[٣] عقب كتاب «الإلزامات» للدارقطني ثم قال: وتخريج الإلزامات المذكورة تأليف أبي ذر الهَرَوِيّ أربعة أجزاء، حدثني به الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب، عن

---

(١) «السير» ١٧/٥٥٩.

(٢) «المعجم المفهرس» ص١٤١ رقم (٥٠٦)

(٣) ص٢٠٣.

أبي العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري، عن أبي ذر مؤلفه رحمه الله اهـ.

٣- كتاب «فوائد أبي ذر الهَرَويّ»[١].

وهي مروية بسند متصل إلى أبي ذر الهَرَويّ، وهو جزء صغير جمع فيه مؤلفه أحاديث من موضوعات شتى، ولم يرتبها ترتيبًا واضحًا، بل ساق الأحاديث والآثار بعضها إثر بعض.

وبلغ عدد النصوص الواردة بهذا الجزء إحدى وعشرين نصًّا تتنوع بين أحاديث مرفوعة وآثار موقوفة، ولم يلتزم الصحة فيما يورده.

٤- كتاب «المعجم» وقد اشتهر باسم «معجم أبي ذر الهَرَويّ» وهذا الكتاب ذكره ابنُ حجر في «اللسان» ترجمة محمد بن عبد الله أبي الفضل الشيباني قائلًا:

وقال أبو ذر: كتبت عنه في «المعجم» للمعرفة، ولم أخرج عنه في تصانيفى شيئًا اهـ[٢] ذكره ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[٣].

قال: حدثني به شيخنا الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقي رحمه الله قراءة مني عليه، والشيخ أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رحمه الله مناولة منه لي، قالا: نا به الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن منظور القيسي رحمه الله، سماعًا منهما عليه بقراءة أبي على الغساني، قال ابن مغيث: وفاتني منه شيء من أوله فأجازه لي، وحديثان عن أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَويّ مؤلفه رحمه الله اهـ.

وذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» وقال- بعد أن عرّف بأبي ذر

---

(١) وهو كتاب مطبوع في مجلد، طبعته مكتبة الرشد وشركة الرياض للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤١٨هـ.

(٢) «لسان العرب» ٢٤٩/٦، و«تاريخ دمشق» ١٨/٥٤، و«سير أعلام النبلاء» ١٨٢/١٧.

(٣) ص١٥٤.

الهَرَويّ-: له معجم في مجلد قال في أوله: الحمد لله أحمده وأستعينه وأؤمن به وأتوكل عليه، وأعوذ بالله من شر نفسي وسيئات عملي، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له .. إلى أن قال: وبعد، فإني أذكر في هذا عن شيوخي الذين كتبت عنهم في سائر البلدان عن كل واحد ما تيسر على حروف المعجم، باب الألف منهم: من اسمه أحمد.

ولأبي ذر جزء آخر فيه أسماء شيوخ كثيرة رآهم ولم يكتب عنهم، وعدة من في «معجمه» هذا المذكور ثلاثمائة رجل وثلاثون رجلًا إلا رجلين، وله عن امرأة واحدة، وعدة ما فيه من الأحاديث ستمائة وعشرون حديثا. أرويه من طريق عِياض عن أبي علي الغساني عن ابن عبد البر عنه[1]. اهـ.

٥- كتاب «مناسك الحج». ذكره ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[2] وقال: حدثني به شيخنا الخطيب أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح المقري قراءة عليه وأنا أسمع مرات، قال: حدثني بها أبي رحمه الله قراءة مني عليه، والشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع، قالا: نا بها أبو ذر عبد بن أحمد مؤلفها رحمه الله، وكان سماع أبي محمد بن شريح لها على أبي ذر في ذي الحجة من سنة (٤٣٣) هـ اهـ.

كما ذكره أيضا ابن خير[3] من مرويات أبى القاسم أحمد بن بقي وأبي الحسن علي بن موهب، عن أبى العباس بن عمر العذرى، عن أبى ذر رحمه الله.

---

(١) «فهرس الفهارس» ٢/٦١١ (٢١١).

(٢) «الفهرسة» ص٢٥٠.

(٣) في ص٢٨٦.

وذكره الذَّهَبِيّ في «السير»[١] وحاجي خليفة في «كشف الظنون».

ونقل منه ابن كثير في «البداية والنهاية»[٢].

٦- «مسانيد الموطأ».

ذكره ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[٣] وذكر أن هذا الكتاب من مروياته عن أبي الحسن شريح بن محمد عن أبي عبد الله عن أبي ذر.

وذكره ابن رشيد باسم «مسانيد الموطآت»[٤].

٧- «فهرسة الشيخ أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَوِيّ».

كذا ذكرها ابن خير الإشبيلى[٥] وذكر أنها من مروياته التي رواها عن أبي الحسن شريح بن محمد عن أبيه وعن أبي عبد الله بن منظور، كلاهما عن أبي ذر، كما أجازه بها أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب، عن أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر، ويحتمل أن يكون هو «المعجم».

٨- «فضائل القرآن».

ذكره ابن خير في «الفهرسة»[٦] وذكر أنه من مروياته عن أبي الحسن علي بن عبد الله بن موهب، وأبي القاسم أحمد بن محمد بن بقي، كلاهما عن أبي العباس العذري عن أبي ذر.

٩- «كتاب العيدين» ذكره ابن خير في «الفهرسة»[٧]من مؤلفات أبي ذر

---

(١) «السير» ١٧/٥٦٠.

(٢) «البداية والنهاية» ٥/١٦٣.

(٣) «الفهرسة» ص٨٩.

(٤) «إفادة النصيح» صـ٤٣.

(٥) «الفهرسة» ص٤٢٨.

(٦) «الفهرسة» ص٧٠ .

(٧) «الفهرسة» ص٢٨٦.

رحمه الله ومن مروياته عن أبي الحسن علي بن عبد الله بن موهب، وابن بقي عن العذري عن أبي ذر. كما ذكره الذَّهَبِيّ في «السير»[١].

١٠- كتاب «الربا واليمين الفاجرة وشهادة الزور»، كذا ذكره ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[٢]، وذكره ابن رشيد الفهرى في «الإفادة»[٣] وجعل «شهادة الزور» كتابًا مستقلًا.

١١- كتاب «السنة والصفات»:

ذكره ابن رشيد كذلك[٤]، وذكره ابن خير الإشبيلي مقتصرًا على «السنة» فقط، وذكر أنه من مروياته التي رواها عن شيخه أبي الحسن شريح بن محمد عن أبيه، وخاله أبي عبد الله أحمد بن محمد الخولاني، وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن منظور، كلهم عنه[٥].

وذكره الذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء» فقال: لأبي ذر الهَرَوِيّ مصنف على منوال كتاب أبي بكر البيهقي بحَدَّثَنا وأَخْبَرَنا اهـ[٦].

١٢- «دلائل النبوة»:

ذكره ابن خير في «الفهرسة»[٧] من مؤلفات أبي ذر الهَرَوِيّ التي رويت له عن شيخيه ابن بقي وابن موهب، كلاهما عن العذري، عن أبي ذر.

---

(١) «السير» ١٧/٥٥٩ .

(٢)«الفهرسة» ص٢٨٦ – ٢٨٧.

(٣) «إفادة النصيح» ص٤٣.

(٤) «إفادة النصيح» ص٤٣.

(٥) «الفهرسة» ص٢٦٠ .

(٦) «السير» ١٧/٥٥٩ .

(٧) «الفهرسة» ص٢٨٦ – ٢٨٧ .

وذكره ابن رشيد في «الإفادة»[١]. وذكره الذَّهَبِيّ في «السير»[٢] و«تذكرة الحفاظ»[٣] نقلا عن عِياض.

١٣- «حديث الجِعرانة وخيبر».

ذكره ابن رشيد في «الإفادة»[٤]، وذكره ابن خير في «الفهرسة»[٥] وتحرف في المطبوع إلى (المعدانة) و(حنين).

١٤- «بيعة العقبة». ذكره ابن رشيد[٦] وكذا ابن خير في «فهرسته»[٧].

١٥- كتاب «الجامع» ذكره ابن رشيد[٨]، كما ذكره الذَّهَبِيّ في «السير»[٩].

١٦- «الدعوات». ذكره ابن رشيد[١٠] والذَّهَبِيّ في «السير»[١١] وسماه الدعاء.

١٧- «فضل يوم عاشوراء». ذكره ابن رشيد[١٢].

---

(١) «إفادة النصيح» ص٤٣ .

(٢) «السير» ٥٥٩/١٧ .

(٣) «تذكرة الحفاظ» ١١٠٦/٣ .

(٤) «إفادة النصيح» ص٤٣.

(٥) «الفهرسة» ص٢٨٦ – ٢٨٧.

(٦) «الفهرسة» ص٤٣.

(٧) «الفهرسة» ص٢٨٦ – ٢٨٧.

(٨) «إفادة النصيح» ص٤٣.

(٩) «السير» ٥٥٩/١٧.

(١٠) «إفادة النصيح» ص٤٣

(١١) «السير» ٥٥٩/١٧

(١٢) «إفادة النصيح» ص٤٣.

١٨- «كرامات الأولياء». ذكره ابن رشيد[١] والذَّهَبِيّ في «السير»[٢].

١٩- «الرؤيا والمنامات». ذكره ابن رشيد[٣] ونقل منه ابن حجر في «الفتح»[٤].

٢٠- أجزاء فيها من حديث أبي ذر.

ذكر ابن حجر في «المعجم المفهرس»[٥] عدة أجزاء من حديث أبي ذر رواها بإسناده إلى ابنه أبي مكتوم عن أبيه، وقال: إن أول الجزء: حديث عكرمة بن أبي جهل.. وآخره: «**اللهم اجعله هاديًا مهديا واهد به**»[٦].

وذكر جزءًا آخر بإسناده إلى أبي الحسين بن المهتدي عن أبي ذر.

وأوله حديث شداد بن أوس: «**الكيّس من دان نفسه**»[٧].

وآخره: «**لم يكن شيء أحب إليك من الموت**»[٨]. ويليه: قال ابن صاعد فذكره.

---

(١) «إفادة النصيح» ص٤٣.

(٢) «السير» ٥٦٠/١٧ .

(٣) «إفادة النصيح» ص٤٣.

(٤) «فتح الباري» ١٣/١٢.

(٥) «المعجم المفهرس» صـ٢٨٣ (١١٨٤).

(٦) أخرجه الترمذي ٦٨٧/٥ (٣٨٤٢)، كتاب: المناقب، باب: مناقب معاوية بن أبي سفيان، وأحمد ٢١٦/٤ (١٧٨٩٥) من حديث عبد الرحمن بن أبي عميرة.

(٧) أخرجه الترمذي ٦٣٨/٤ (٢٤٥٩)، كتاب: صفة القيامة، وابن ماجه ١٤٢٣/٢ (٤٢٦٠)، كتاب: الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له، وأحمد ١٢٤/٤(١٧١٢٣).

(٨) جزء من حديث طويل أخرجه أبو يعلى في «مسنده» ٣٠٦/٦ (٣٦٢٤) والطبراني في «الأوسط» ١٢٣/٦ (٥٩٩١) من حديث أنس.

وقع في المطبوع من «المعجم المفهرس» (عيسى) بدل (شيء)، وهو تحريف والمثبت من مصادر التخريج.

وذكر جزءًا آخر له أوله:حديث ابن عباس: «**موت الغريب شهادة**»[1]، وآخره: «**ولو بعود تعرضه عليه**»[2].

رواه بإسناده إلى عبد الله بن الحسن بن عمر بن رداد المقري عن أبي ذر.

٢١- «التفسير» ذكر في «كشف الفنون»[3].

وأضاف ابن رشيد في «إفادة النصيح» كتبًا أخرى له منها كتاب «فضائل مالك ابن أنس»، وكتاب «ما روي في بسم الله الرحمن الرحيم»[4].

مرويات أبي ذر الهَرَويّ:

مما عرف به أبو ذر واشتهر بين العلماء رواياته لكثير من الكتب، فلم يشتهر أبو ذر بروايته لـ«صحيح البُخارِيّ» فقط، بل تعدى ذلك إلى كثير من أمهات الكتب، ومن هذه الكتب ما يلي:

١- مرويات الحافظ الدارقطني.

ومنها: كتاب «العلل» ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» وذكر أنه في مروياته وذكر إسناده إلى أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر عن أبيه[5].

كما ذكره ابن خير الإشبيلي في «الفهرسة»[6] من رِواية العذري وأبي

---

(١) أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» ٧١٢/٢ (٢٠٠٠)، وأبو يعلى ٢٦٩/٤ (٢٣٨١)، والطبراني ٥٧/١١ (١١٠٣٤) من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه البخاري ١١٢/٧ (٥٦٢٤)، كتاب: الأشربة، باب: تغطية الإناء من حديث أنس.

(٣) ٤٤١/١.

(٤) «الإفادة» ص٤٣.

(٥) «المعجم» ٥٩/١ (٥٨٦) .

(٦) «الفهرسة» صـ٢٠٣ .

الوليد الباجي عن أبي ذر.

ومنها: كتاب «الإلزامات» للدراقطني، ذكره ابن خير في «الفهرسة»[(١)] من رِواية أبي الوليد الباجي وغيره.

ومنها: كتاب «الضعفاء والمتروكين» ومقدمته رواها ابن خير في «فهرسته»[(٢)] من رِواية ابن منظور عنه.

ومنها: كتاب «مسائل عن الدارقطني» فقد نقل الخطيب البغدادي[(٣)] أن أبا ذر كتب به إليه من مكة.

ومنها: جزء فيه الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة مالك بن أنس ذكرها ابن خير في «الفهرسة»[(٤)] من رِواية أبي الوليد الباجي وغيره عن أبي ذر.

٢- مرويات الإمام البُخارِيّ الأخرى بجانب «الصحيح».

ومنها: كتاب «التاريخ الكبير» فقد جاء في الكتاب وهوامش نسخته ما يدل على رِواية أبي ذر للتاريخ، فقد جاء في إسناد النسخة ما نصه[(٥)]: «بسم الله الرحمن الرحيم: صلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم، أَخْبَرَنا الشيخ أبو ذر عبد بن أحمد ابن محمد الهَرَوِيّ، قال: أَخْبَرَنا أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد الحافظ قرأت عليه قال: أَخْبَرَنا أبو الحسن محمد بن سهل بن عبد الله المقرئ، قرأت عليه قال: حَدَّثَنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخارِيّ».

---

(١) «الفهرسة» صـ٢٠٣ .

(٢) «الفهرسة» ص٢١٠ .

(٣) «تاريخ بغداد» ١٤/٣٢٥ .

(٤) «الفهرسة» ص١٨٠

(٥) في ص١٤٤ من المجلد الأول.

ورمز المحقق في الحاشية بما يدل على أن هذه الجملة من المخطوطة المحفوظة في القسطنطينية.

وتكرر ذلك في أجزاء كثيرة من الكتاب[١] وكانت رِواية أبي ذر هذه عن شيخه أحمد بن عبدان في سنة خمس عشرة وأربعمائة كما جاء في نص الرِّواية من «التاريخ الكبير»[٢].

ومن هذه الكتب التي رواها أيضًا كتاب «التاريخ الأوسط»[٣] رواه عن شيخه أبي علي زاهر بن أحمد الفقيه السَّرْخَسي قراءة عليه سنة تسع وثمانين وثلاثمائة عن أبي محمد بن زنجويه بن محمد النيسابوري، عن البُخارِيّ.

وجاء ذلك في مواضع متفرقة من الكتاب[٤].

والدليل على أنه «الأوسط» أن ابن حجر في كتابه «هدي الساري» لما تعرض لمؤلفات البُخارِيّ رحمه الله وذكر مصنفاته ذكر المصنفات والراوين لها عن البُخارِيّ. فذكر أن «التاريخ الأوسط» يرويه عنه عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف وزنجويه بن محمد اللباد، بينما ذكر أن «التاريخ الصغير» يرويه عنه عبد الله ابن محمد بن عبد الرحمن الأشقر. اهـ[٥].

والإسناد المذكور في أول الكتاب المطبوع خطأ باسم «التاريخ

---

(١) راجع مثلا ١/٢٠٨، ٢/٢٣٩، ٣/٢٤١، ٧/١٧٧.

(٢) في ٢/٢٣٩.

(٣)صـ ٤٩٢.

(٤) ينظر مثلًا: ١/٢٥٠،١، ٢/٣٥، ٢/١٧٢، ٢/٨٢ وغيرها من الكتاب المطبوع خطأ باسم «التاريخ الصغير».

(٥) كما ذكر ذلك ابن حجر أيضا في كتابه «المعجم المفهرس» ص١٦٦ (٦٣١ – ٦٣٢).

الصغير» هو إسناد كتاب «التاريخ الأوسط» كما سبق أن سقناه. هذا دليل.

والدليل الآخر ما ذكره ابن حجر في كتاب «المعجم المفهرس»[١] أن كتاب البُخارِيّ «الأوسط» مرتب على السنين[٢]، وهو ترتيب المطبوع خطأ باسم «الأصغر».

ومن هذه الكتب كتاب «الضعفاء» من رِواية أبي العباس العذري عن أبي ذر، عن عبد الله بن أحمد بن يعلى المقرئ، أنبأنا أبو الحسين علي بن إبراهيم، أنبأنا أبو الحسن محمد بن شعيب الغازي، عن البُخارِيّ رحمه الله تعالى. ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» وذكر إسناده إلى أبي العباس العذري[٣].

٣- وله رِواية لـ«الموطأ» رِواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، رواه عن أبي علي الصواف عن أحمد بن محمد بن مهراز، عن محمد بن الحسن، عن مالك[٤].

٤- وله رِواية لـ«سنن أبي داود» رِواية اللؤلؤي. رواها أبو ذر عن شيخه أبي عبد الله الوراق عن اللؤلؤي به، ورويت عن أبي ذر من طريق تلميذيه أبي العباس العذري وأبي الوليد كما في «الفهرسة» لابن خير[٥] وكما في كتاب «الشفا» للقاضي عياض، فصل في وقاره ﷺ[٦] من رِواية أبي على الجَيّانيّ شيخه عن أبي العباس به.

---

(١) صـ ١٦٦.

(٢) «المعجم المفهرس» صـ١٦٦.

(٣) السابق.

(٤) ينظر «فهرس الفهارس» ٦١١/٢.

(٥) «الفهرسة» ص١٠٤ – ١٠٦.

(٦) «الشفا» ١٣٧/١ .

٥- كما أن له رواية لكتاب ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل» رواه ابن خير عن تلميذيه العذري والباجي[1].

* * *

(١) «الفهرسة» ص٢٠٩ .

المطلب الثاني

رِواية أبي ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ

سبق أن ذكرت في طبقة الرُّواة عن الفَرَبْريّ أبا إسحاق المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ وأبا محمد السَّرْخَسي الحَمُّوييّ (٣٨١) هـ وأبا الهيثم الكُشْمِيهَني (٣٨٩) هـ وكل راوٍ من هؤلاء الثلاثة اشتهر بروايته لـ«صحيح البُخارِيّ».

ورِواية أبي ذر الهَرَويّ عن هؤلاء الثلاثة - المُسْتَمْلِيّ، والحَمُّوييّ، والكُشْمِيهَني - تعد أشهر رِوايات «الصحيح» على الإطلاق.

فقد اشتهرت وذاع صيتها في حياته وبعد وفاته، وإلى يومنا هذا لا تزال نسخته يستفيد منها القاصي والداني، وإليك تاريخ هذه النسخة وأشهر الرُّواة لها.

سماع أبي ذر لـ«الصحيح»:

سمع أبو ذر الهَرَويّ «الصحيح» أول ما سمع من الحَمُّوييّ (٣٨١) هـ، وكان ذلك بهراة في سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، أي: بعد ولادته بسبعة عشر عامًا.

قال ابن رشيد: وسمع وقرأ على المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ ببلخ سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وبإسنادنا إلى أبي ذر قال: وسمعت منه، ورحلت إليه سنة أربع وسبعين وثلاثمائة ببلخ، ووجدت بعدُ عن أبي ذر أنه قال: سمعنا من أبي إسحاق في شهور من سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وقد فرغنا من سماعه عليه يوم السبت لست خلون من المحرم من سنة خمس وسبعين وثلاثمائة.

وسمع وقرأ على الكُشْمِيهَني بكشميهن سنة تسع وثمانين وثلاثمائة في محرم[1].

---

(١) «إفادة النصيح» ص٤٢، وينظر «الفهرسة» لابن خير الإشبيلي ص٩٤.

فتبين بذلك أن أبا ذر قد أتم سماعه على الشيوخ الثلاثة سنة تسع وثمانين وثلاثمائة. أي: قبل وفاته بخمس وأربعين سنة.

ويذكر لنا الذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء»[1] عن أبي على الغساني ما يدل على أن أبا ذر كان يسكن بالسراة أو بسروات - وهي جبال عند تهامة، ومنها سراة بني شبابة التي سكنها أبو ذر - ويتردد بين سكناه وبين المسجد الحرام بمكة.

منهج أبي ذر في رسم كتابه

يعد أبو ذر الهَرَوِيّ أول من حاول جمع ثلاثة روايات في نص واحد؛ لكي يبتكر منهجًا فريدًا من نوعه، سبق به كل من جاء بعده، حتى عصرنا الحاضر.

سمع أبو ذر أول ما سمع «الصحيح» من شيخه الحَمُّوييّ سنة ثلاث وسبعين، ثم سمع من المُسْتَمْلِيّ ببلخ سنة أربع وسبعين - أي: بينهما عام واحد - ثم سمع بعد ذلك من الكُشْمِيهَني سنة تسع وثمانين، أي: بعد ستة عشر عامًا من السماع من الأول، وخمسة عشر عامًا من الثاني.

ولذلك نجد أن أبا ذر قد جعل سواد الكتاب على روايتَي أبي إسحاق والحَمُّوييّ.

قال ابن رشيد الفهري في «إفادة النصيح»[2]: قرأت بخط أبي بكر بن خير - وأنا به جد خبير- مما نقله من خط الشيخ الراوية عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور رحمه الله:

أبو ذر عن أشياخه الثلاثة: أبي محمد الحَمُّوييّ، وأبي إسحاق

---

(١) ١٧/٥٦٠ - ٥٦١ .

(٢) «الإفادة» ص٤٥.

المُسْتَمْلِيّ، وأبي الهيثم الكُشْمِيهَني، غير أن سواد الكتاب على روايته عن أبي محمد وأبي إسحاق، فإذا انفرد أحدهما أو اختلفا في شيء، فعلامة الحَمُّويّ: (حآ) وعلامة أبي إسحاق الهمزة والسين، فإذا اتفقا وخالفهما أبو الهيثم جعل: (صح) على موضع الخلاف، وكتب رِواية أبي الهيثم في الحاشية، وعلامته (ها)، وكذلك علامته فيما ينفرد به. اهـ.

ويتبين من ذلك أن أبا ذر قد استخدم الرموز في الدلالة على أصحاب هذه الروايات، وبالتأمل نجد أنه استخدم رموزًا تحمل في طياتها الدلالة على هذه الروايات، فقد استخدم في كتابه هذا أربعة رموز وهي:

رمز: (حآ) للدلالة على رِواية أبي محمد السَّرْخَسي الحَمُّويّ.

رمز: (أس) للدلالة على رِواية أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ.

رمز: (ها) للدلالة على رِواية أبي الهيثم الكُشْمِيهَني .

رمز: (صح) للدلالة على صحة الكلمة أو الرِّوَاية عند المرموز له أو الكلمة.

وبالتأمل في هذه الرموز يظهر منها عدة ملاحظات:

١- أن كل رمز من هذه الرموز يتألف من حرفين.

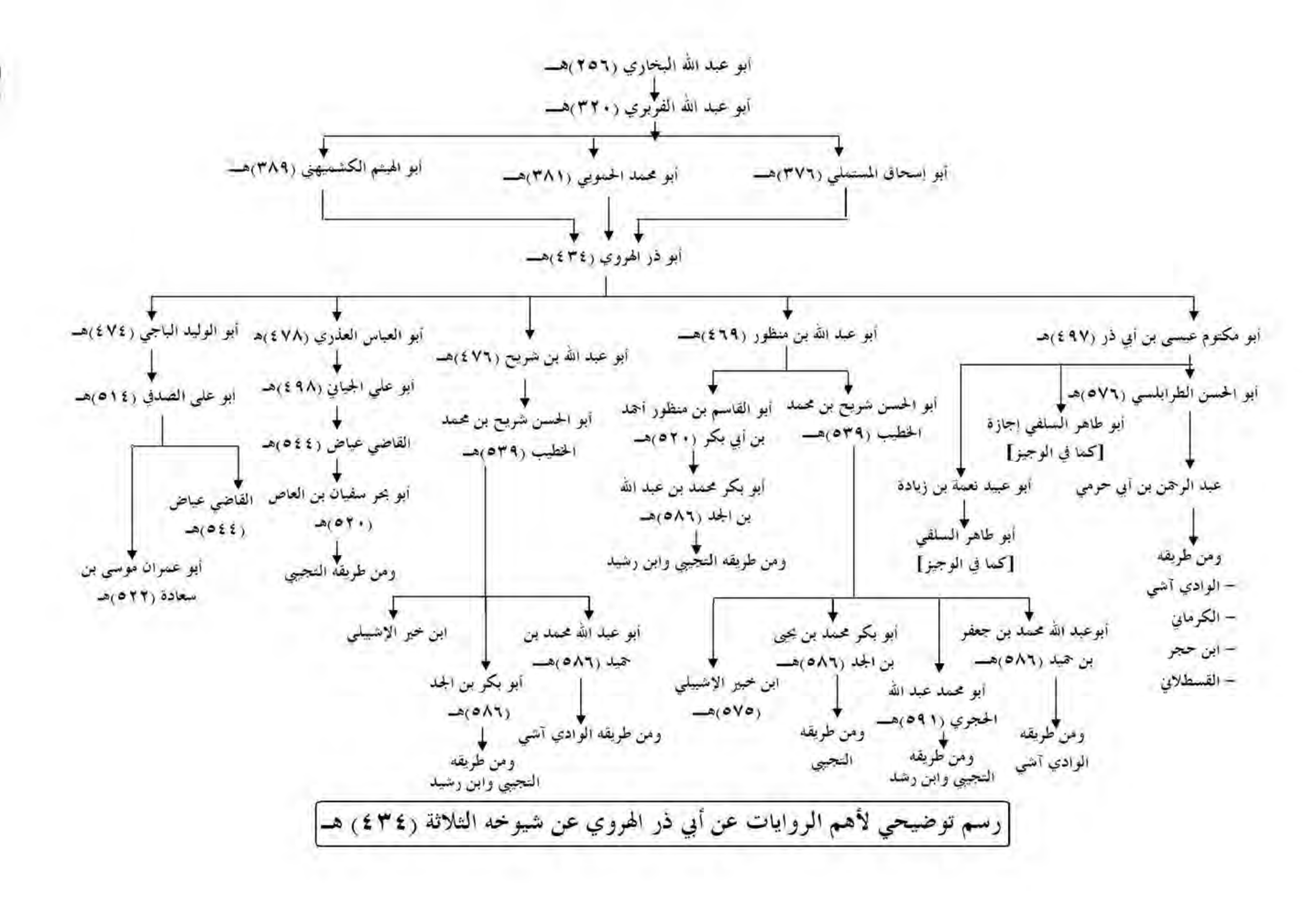
٢- أن هذه الحروف مستمدة من أسماء أصحابها فرمز حآ من الحَمُّويّ، واختاره؛ لأنه أول حرف في كنيته التي اشتهر بها، ولأنها لا تلتبس بغيرها من ألقاب باقي الرُّواة، واختار أول حرفين من كنية أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ، واختار للدلالة على الكُشْمِيهَني حرف الهاء؛ لأنه تميز به عن سائر الرُّواة.

فاختياره لهذه الرموز معبر ومستمد من أسماء هؤلاء الرُّواة.

٣- يلاحظ أن هذه الرموز قد استخدمها من جاء بعد أبي ذر للدلالة على نفس الروايات مع تغيير طفيف، حيث غير اليُونِينِيّ مثلا رمز أبي

إسحاق المُسْتَمْلِيّ من (اس) عند أبي ذر إلى (سه) ورمز أبي الهيثم الكُشْمِيهَني إلى (هه) بدلا من (ها) ورمز أبي محمد الحَمُّويِيّ إلى (حه) بدلًا من (حآ) وأبقى رمز (صح) كما هو، وزاد على هذه الرموز رموزًا أخرى، كما فصلته في الحديث عن رِواية اليُونِينِيّ.

* * *



رسم توضيحي لأهم الروايات عن أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة (٤٣٤) هـ

الرُّواة عن أبي ذر الهَرَويّ

لقد رحل إلى أبي ذر العلماءُ من شتى بقاع الأرض، وخاصةً في موسم الحج؛ ليسمعوا منه «صحيح البُخارِيّ» بروايته عن شيوخه، كما كان أيضًا يحدث به في كل رحلاته كما سيأتي.

وقد تتبعت كثيرًا من المصادر وكتب التراجم ووقفت على رواة كثيرين عنه فآثرت - إتمامًا للفائدة من هذا البحث - أن أذكر من وقفت عليهم مع ذكر الإحالات التي تدل على هذا السماع من أبي ذر، حتى إذا انتهى ذلك ذكرت أشهر الروايات وبسطت فيها القول، فأقول وبالله التوفيق.

الرُّواة عن أبي ذر الهَرَويّ:

١- أحمد بن عمر بن أنس العذري (٤٧٨) هـ وسيأتي في أشهر الرُّواة.

٢- أبو القاسم أصبغ بن راشد بن أصبغ اللخمي الإشبيلي المتوفى قريبًا من عام ٤٤٠هـ: رحل وسمع من أبي محمد بن أبي زيد، وتفقه عليه، وسمع من أبي الحسن القابسي[1].

وقد جاء سماعه من أبي ذر في رحلة ابن رشيد[2] حيث يذكر ابن رشيد حصوله على نسخة عتيقة من «الصحيح»، بخط أصبغ بن راشد اللخمي، كتبه بمكة المكرمة، وسمع فيه على أبي ذر، وقد صار هذا الأصل- كما يقول ابن رشيد- للإمام المقرئ العالم أبي الحسن علي بن عبد الله بن النعمة رحمه الله، واعتنى به عناية جيدة، ثم صار هذا الأصل إليَّ في أصله والحمد لله. اهـ نقلا من رحلة ابن رشيد.

---

(١) «الصلة» لابن بشكوال ١/١٠٩، «تاريخ الإسلام» للذهبي ٢٩/٥٠١.

(٢) نقلًا عن مقال: «صحيح البخاري..» للدكتور المنوني ص١٣١.

٣- بكار بن برهون بن عيسى التغلبي الفاسي المعروف بابن الغرديس السجلماسي كان موجودًا حتى عام ٤٩٢هـ.

يقول عنه ابن الأبار في «المعجم» أثناء ترجمة أبى القاسم بن أبي الورد[١]: وكان قد حج قديما وسمع «صحيح البُخارِيّ» من أبي ذر الهَرَوِيّ، وعمر طويلًا حتى انفرد بروايته، يقال: إنه بلغ المائة أو أربى عليها، وبيته شهير بمدينة فاس ونزل هو سجلماسة. اهـ ويقول الإمام المنجور(٩٩٥) [٢] عن ابن الغرديس: عمر طويلًا نحو مائة سنة، وسمع في رحلته من أبي ذر الهَرَوِيّ، فقصده للرِّواية كثير، كأبي القاسم بن ورد، وغيره[٣].

٤- أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الإمام التجيبي الباجي ٤٧٤هـ وسيأتي في أشهر الرُّواة.

٥- أبو القاسم عبد الجليل بن أبي سعيد مخلوف الجذامي (٤٥٩) هـ، هكذا ذكر في أول ورقة من أصل ابن الحطيئة من «الصحيح» الآتي ذكره في الأصول التي اعتمد عليها اليونيني [٤].

ترجم له الذَّهَبِيّ في «تاريخ الإسلام» فقال: عبد الجليل بن مخلوف الإمام أبو محمد المالكي، أفتى بمصر ودرس أربعين سنة، روى السِّلفي وفاته في هذه السنة عن شخص فاضل رآه قال: وصلى عليه رفيقه الفقيه

---

(١) (١٧) ص٢٢ .

(٢) هو أحمد بن علي بن عبد الرحمن، أبو العباس المنجور، فقيه مغربي، له علم بالأدب، أصله من مكناسة، وسكناه ووفاته بفاس، من كتبه «شرح المنهج المنتخب» في فقه المالكية، يعرف بشرح المنجور، و«مراقي المجد لآيات العد». ينظر ترجمته في «الأعلام» ١/١٨٠.

(٣) وينظر «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية» للمنوني ص١٢٧.

(٤) ينظر مقال الدكتور المنوني ص١٤١ .

عبد الحق بن محمد بن هارون السبتي[١]. اهـ.

٦- علي بن سليمان النقاشي ولم أقف له على ترجمة، وإنما ذكره في الرُّواة عن أبي ذر الذَّهَبِيّ في «تذكرة الحفاظ»[٢] و«سير أعلام النبلاء»[٣].

٧- أبو الحسن علي بن المفرج بن عبد الرحمن الصقلي، كان حيًّا عام (٤٦٥) هـ، وروايته هذه ما زالت موجودة حتى الآن في خزانة تمكروت، ويوجد منها السِّفر الأول في نسختين بخط مغربي، حيث جاء في طالعتهما: أَخْبَرَنا الشيخ القاضي أبو الحسن علي بن المفرج الصقلي رضي الله عنه، في المسجد الحرام بمكة، سنة خمس وستين وأربعمائة، قال: أنا أبو ذر .. إلخ، والنسختان معًا في خزانة تمكروت تحت رقمي (١٤٣١، ١٤٥١)[٤].

٨- عيسى بن أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَويّ، أبو مكتوم، الأنصاري، الهَرَويّ، ثم السروي، سيأتي في أشهر الرُّواة.

٩- محمد بن أحمد بن منظور، القيسي أبو عبد الله، الإمام المحدث المتقن، سيأتي في أشهر الرُّواة.

١٠- محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي المقرئ، ولد سنة ٣٨٨هـ، سيأتي في أشهر الرُّواة.

١١- أبو القاسم مضر بن الحباب النفزاوي.

كذا وجد مكتوبا على ظهرية نسخة من ((الصحيح)) محفوظة في المكتبة الحسنية تحت رقم (٤٣٣) وقد كتب على أول هذا السِّفر نقلًا عن النسخة الأصلية!

---

(١) «تاريخ الإسلام» ٤٧١/٣٠ وفيات (٤٠٩) هـ.

(٢) ١١٠٥/٣.

(٣) ٥٦٠/١٧.

(٤) ينظر مقال الدكتور المنوني ص١٣٧ .

هذا السِّفر السادس من «الجامع الصحيح» من حديث الرسول عليه السلام، عني بتصنيفه وتبويبه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخارِيّ، رحمة الله عليه ومغفرته، سمع جميعه أبو القاسم مضر بن الحباب النفزاوي، من أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الحافظ الهَرَويّ رضي الله عنه، بمكة في المسجد الحرام - عظم الله حرمته - سمعه منه سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وصار «الجامع» كله لأبي القاسم مضر بن الحباب على وجه الشراء، نفعه الله به[1]. اهـ.

١٢- موسى بن عيسى بن أبي حاج واسمه يَحُجّ- بفتح الياء وضم الحاء المهملة ثم جيم مشددة[2]- الإمام أبو عمران، الفاسي الدار، الغفجومي النسب – بفتح الغين المعجمة والفاء أو بضم الغين وسكون الفاء، وغفجوم قبيلة من زناتة- البربري، الفقيه المالكي، نزيل القيروان، وإليه انتهت بها رئاسة العلم، تفقه على أبي الحسن القابسي، وهو أجل أصحابه، ودخل إلى الأندلس، فتفقه على أبي محمد الأصيلي، أخذ عنه الناس من أقطار المغرب الفقه والحديث.

ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وتوفي في ثالث عشر رمضان سنة ثلاثين وأربعمائة[3].

١٣- المهلب بن أحمد بن أسيد بن عبد الله، أبو القاسم بن أبي صفرة، الأسدي المزني، القاضي الفقيه.

(١) لم أقف على ترجمته وينظر في مقَال المنونى ص١٣٦ .

(٢) كما في «الإكمال» ١٨٩/٧، و«تبصير المنتبه» ١٤١٠/٤ .

(٣) ينظر «تاريخ الإسلام» ٢٩٩/٢٩، وقد وردت روايته لأبي ذر في كتاب «المدارك» للقاضي عياض ٧٠٣/٤ أثناء ترجمته، وفي «سير أعلام النبلاء» ٥٦١/١٧. ترجمة أبي ذر الهروي.

سمع من: أبي محمد الأصيلي وصحبه وكان صهره، وأبي الحسن القابسي، وأبي ذر الهَرَويّ وغيرهم.

وحدث عنه: أبو عمر بن الحذاء، والقاضي ابن المرابط، وحاتم بن محمد الطرابلسي، وغيرهم، له كتاب في شرح «صحيح البُخارِيّ» وكتاب «النصيح في اختصار الصحيح» توفي (٤٣٥) هـ[١].

١٤- يوسف بن حمود بن خلف، أبو الحجاج الصَّدفي، السبتي، الفقيه المالكي، قاضي سبتة نيفًا وعشرين سنة، سمع بالأندلس من أبي بكر الزبيدي، وأبي محمد الأصيلي، وغيرهم.

كان صالحًا متواضعًا أديبًا شاعرًا، قال ابن بشكوال: توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، ومولده سنة سبع وخمسين وثلاثمائة.

وروايته لـ«الصحيح» عن أبي ذر الهَرَويّ أثناء رحلته إلى الحج.

قال ابن بشكوال: وخرج إلى الحج .. فسمع في رحلته من أبي ذر الهَرَويّ[٢].

١٥- أبو بكر بن أبي محرز السجلماسي.

لم أقف له على ترجمة، لكن المكتبة الحسنية بالرباط تحتفظ بروايته في نسخة من «الجامع الصحيح»، تشتمل على الأسفار الثلاثة الأولى تحت رقم (٤٣٣٠)، وقد كتب بهذه الأسفار نقلًا عن الأصل المنتسخ منه بعد ذكر اسم الكتاب ومؤلفه: سمعه أبو بكر بن أبي محرز السجلماسي من أبى ذر عبد بن أحمد بن محمد الحافظ الهَرَويّ المالكي رضي الله عنه بمكة في

---

(١) ينظر «الصلة» ٦٢٦/٢-٦٢٧ (١٣٧٩)، «سير أعلام النبلاء» ٥٧٩/١٧، «شذرات الذهب» ٢٥٥/٣-٢٥٦.

(٢) ينظر ترجمته في «الصلة» ٦٨٣/٢ (١٥١١)، و«تاريخ الإسلام» ٢٤٧/٢٩ – ٢٤٨ .

المسجد الحرام -حرسه الله وعظم حرمته- سنة ثلاث عشرة وأربعمائة[(١)].

١٦- أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا، أبو بكر الطريثيثي، البغدادي، الصوفي، المعروف بابن زهراء.

صحب أبا سعد النيسابوري، وابن الحسين القطان، وأبا القاسم اللالكائي، وغيرهم. روى عنه: أبو القاسم السمرقندي، وأبو طاهر السلفي، وابن طاهر المقدسي، وغيرهم.

قال السَّمْعاني: صحيح السماع في أجزاء، لكنه أفسد سماعاته بأن روى منها شيئًا وادعى أنه سمعه من ابن أبي الحسن بن رزقويه، ولم يصح سماعه منه.

ولد سنة إحدى عشرة، وقيل: اثنتي عشرة وأربعمائة، وتوفي سنة إحدى وتسعين وأربعمائة[(٢)].

١٧- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن غلبون، الخولاني، القرطبي، ثم الإشبيلي، مسندِ الأندلس.

ولد سنة ثماني عشرة وأربعمائة، وسمع من أبيه الحافظ أبي عبد الله كثيرًا، وسمع من أبي عبد الله الأحدب، وعلي بن حمويه الشيرازي.

وأجاز له يونس بن عبد الله بن مغيث القاضي، وأبو عمر أحمد بن محمد الطَّلمنكي، والحافظ أبو ذر الهَرَويّ، وغيرهم.

قال ابن بشكوال: كان شيخًا فاضلًا عفيفًا منقبضًا، من بيت علم ودين وفضل، ولم يكن عنده كبير علم أكثر من روايته عن هؤلاء الجلَّة، وكانت عنده أصول يلجأ إليها، ويُعوَّل عليها، حدث عنه أبو الوليد بن الدباغ، وعلي بن الحسين اللواتي، وجماعة.

---

(١) ينظر مقال المنوني ص١٣٥ – ١٣٦ .

(٢) ينظر ترجمته في «تاريخ الإسلام» ٢٤٧/٣٤ – ٢٤٨ .

توفي في شعبان سنة ثمان وخمسمائة وله تسعون سنة[١].

وروايته لـ«الصحيح» ذكرها القاضي عِياض في مقدمة «مشارق الأنوار»[٢] حيث قال وهو يذكر رِواية أبي ذر: وأخبرني الشيخ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن غلبون بمدينة إشبيلية عن أبي ذر الهَرَويّ إجازة. اهـ

كما ذكرها التجيبي في «برنامجه»[٣] وذكر أن الراوي لها عنه أبو عبد الله بن رزقويه اهـ.

١٨- أبو عبد الله محمد بن معاذ التميمي القيرواني.

لم أقف على من ترجم له، وروايته عن أبي ذر جاءت في «فهرس ابن عطية»[٤] حيث يقول: قال لي –أي: والده-: وقرأته بالمهدية قبل طلوعي إلى الحج سنة تسع وستين وأربعمائة على الشيخ الأجل أبي عبد الله محمد ابن معاذ التميمي القيرواني، وأخبرني أنه قرأه غير مرة، على الشيخ أبي ذر عبد بن أحمد .. إلخ. اهـ.

١٩- أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، القضاعي (٤٥٤) هـ، مصنف كتاب «مسند الشهاب».

وروايته جاءت في «مسنده» حيث روى بعض الأحاديث عن أبي ذر الهروي[٥].

* * *

---

(١) ينظر ترجمته في «الصلة» ١/٧٣ – ٧٤ (١٦٠)، «سير أعلام النبلاء» ١٧/٢٩٦ .

(٢) ١/٩.

(٣) «برنامج التجيبي» ص٧٧.

(٤) ص٤٦.

(٥) ينظر: «مسند الشهاب» ١/١٢٨(١٦٢)، ٢٨٧(٤٦٩)، ٢/١٩٤(١١٩٨).

أشهر الروايات عن أبي ذر الهَرَويّ

روى عن أبي ذر «الصحيح» رواة كثيرون، حيث لا نكاد نجد عالمًا في عصره إلا والتقى به وسمع منه «الصحيح» أول ما يسمع منه.

ولكن هناك بعض الروايات اشتهرت عنه في الآفاق، وأخص بالذكر منها ما يلي مع التركيز على مصير هذه الروايات حتى وقتنا الحاضر.

١- **الراوي الأول: أبو مكتوم** عيسى بن أبي ذر عبد بن أحمد، الأنصاريّ الهَرَويّ، ثمّ السَّرَويّ.

تزوّج أبو ذَرّ في العرب في سَرَوات بني شبابة، وسكن هناك مدّة، ووُلِد له أبو مكتوم في حدود سنة خمس عشرة وأربعمائة.

سمع من أبي عبد الله الصّنعانيّ جملة من «مُسْنَد عبد الرّزّاق».

وسمع من أبيه «صحيح البخاريّ»، وكتاب: «الدّعوات» لأبيه، وغير ذلك.

روى عنه «الصحيح» جماعة، منهم: أبو التّوفيق مسعود بن سعيد الأندلسيّ، وأبو عُبَيْد نعمة بن زيادة الله الغَفاريّ، وعليّ بن حُمَيْد بن عمّار المكّيّ، وميمون بن ياسين المرابط.

وروى عنه بالإجازة أبو طاهر السلَفيّ

انقطع خبره بعد سنة سبع وتسعين وأربعمائة [١].

وهذه الرِّواية كانت أشهر الروايات في بلاد المشرق والمغرب: ولعل ذلك بسبب قرابته، وملازمته لأبي ذر، بالإضافة إلى أن أصل والده كان معه.

---

(١) «تاريخ الإسلام» ٣٤/٢٦٤-٢٦٥و« سير أعلام النبلاء» ١٩/١٧١، و«شذرات الذهب» ٣/٤٠٦. .

قال الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفيّ (٥٧٦) هـ في كتابه «الوجيز في ذكر المجاز والمجيز» في ترجمة أبي مكتوم بن أبي ذر:

وقد كان ميمون بن ياسين الصنهاجى من أمراء المرابطين، رغب في السماع منه بمكة، واستقدمه من سراة بني شبابة وبها كان سكناه، وسكنى أبيه أبي ذر من قبل، فاشترى منه «صحيح البُخارِيّ» أصل أبيه الذي سمعه فيه على أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ[1].. إلخ.

وهذه الرِّواية حملها عن أبي مكتوم كثيرٌ من العلماء من بلاد المشرق والمغرب.

ومن أشهر الرُّواة عن أبي مكتوم:

أبو الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي (٥٧٦) هـ المكي النحوي، راوي «الصحيح» عنه، والمتفرد بذلك، بقي إلى سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وقيل: إنه بقي حتى سنة ست وسبعين.

روى عنه: المحدث محمد بن عبد الرحمن، التجيبي الأندلسي، وناصر بن عبد الله المصري العطار، وعبد الرحمن بن أبي حَرَمِيّ، وسليمان ابن أحمد السعديُّ المغربي[2].

وقال الفاسي في «العقد الثمين»: توفي في شوال سنة ست وسبعين وخمسمائة بمكة، كذا وجدت وفاته ملحقة في وفيات الحافظ أبي الحسن علي بن المفضل المقدسي بخط شخص لا أعرفه، وذكر أنه وجدها في ظهر نسخة من وفيات ابن المفضل بخط أبي الحسن التونسي. اهـ[3].

---

(١) «الوجيز» ص١٢٤ – ١٢٥.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٥٤١/٢٠، «ذيل التقييد» ١٩١/٢ (١٤١٣) و«العقد الثمين» ١٥٦/٦ – ١٥٧ (٢٠٥٦)

(٣) ص ١٥٧.

وهؤلاء الرُّواة عن أبي الحسن علي بن حميد الطرابلسي أشهرهم على الإطلاق أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حَرَمِيّ المكي بن بنين(٦٤٥) هـ[١].

ومن طريقه رواه الوادي آشي[٢] كما في «برنامجه»[٣]، والكرماني كما في «مقدمة شرحه»[٤]، وابن حجر العسقلاني كما في «المعجم المفهرس»[٥]، و«الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» صـ١٠٩ رقم (١٠)، و«فتح الباري»[٦]، و«تغليق التعليق»[٧]، والقَسْطَلّانِيّ كما في «إرشاد الساري»[٨].

ومن طريق ابن أبي حَرَمِيّ أيضًا اتصلت هذه الرِّواية بولي الدين العراقي كما في أول لوحة من المخطوط[٩].

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي حرمي بن بنين بن عبد الرحمن بن عبد الجبار بن محمد المكي، أبو القاسم العطار، مسند مكة، مولده في بضع وأربعين وخمسمائة، وتوفي سنة (٦٤٥هـ). ينظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٢٦٩/٢٣، «تاريخ الإسلام» ٢٧٤/٤٧، «العقد الثمين» ٣٩٨/٥، «ذيل التقييد» ٩١/٢- ٩٢.

(٢) هو محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن إبراهيم القيسي الأندلسي الوادي آشي، ثم التونسي المالكي، ولد سنة (٦٧٣) هـ، وتوفي سنة (٧٤٩) هـ. ينظر ترجمته في «الوافي بالوفيات» ٢٨٣/٢، «الدرر الكامنة» ٤١٣/٣.

(٣) ص١٨٩.

(٤) ٩/١، ١٠.

(٥) ص٢٥.

(٦) ٦/١.

(٧) ٤٤٥/٥.

(٨) ١٥٧/١.

(٩) وقد تكلمت على وصف هذه الروايات فيما بعد عند الحديث عن الروايات المشرقية من رواية أبي ذر.

ومن الرُّواة عن أبي مكتوم أيضًا:

-أبو طاهر السلفي إجازة كما جاء ذلك في كتابه «الوجيز والمجاز»[(١)] وكما نقل عنه الذَّهَبِيّ ذلك في «السير»[(٢)] نقلا عن علي بن المفضل.

- أبو عُبيد نعمةُ بن زيادة الله الغفاري، وعنه السلفي[(٣)].

ومما يلاحظ أن رِواية أبي ذر بعد ذلك اشتهرت عند المشرقيين من خلال رِواية ابنه أبي مكتوم، ويعتبر أبو الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي المنفرد بذلك عنه، وذلك لتأخر وفاته؛ حيث توفي (٥٧٦) هـ.

٢- الراوي الثاني عن أبي ذر: أبو عبد الله بن منظور (٤٦٩) هـ

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن منظور، القيسي، الإشبيلي[(٤)].

اعتمده الأندلسيون، وعوّلوا عليه في صحيح البخاري، راوية أبي ذر لصحبته له ومجاورته معه، حتى كتب «الجامع الصحيح» للبخاري، وعارض فرعه بأصله، وفرغ من نسخه بمكة، في رجب من سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة، وقابله مع أبي عبد الله الورّاق محمد بن عليّ بن محمود[(٥)].

---

(١) ص١٢٤ – ١٢٥ .

(٢) ٥٦٠/١٧ .

(٣) كما جاء في «السير» ٥٦٠/١٧ .

(٤) ينظر ترجمته في: «الصلة» ٥٤٨/٢-٥٤٩(١٢٠٠)، و«إفادة النصيح» ص٤٦-٥٠ ، و«سير أعلام النبلاء» ٣٨٩/١٨-٣٩٠.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمود الورّاق، أندلسي، سمع بمكة من الرازي وأبي ذر وجاور بها. وكتب نسخًا كثيرة من «الصحيح»، حدث عنه من الأندلسيين أبو الوليد الباجي وابن مغيث وغيرهم. له ترجمة في: «التعديل والتجريح»

وكتب أيضًا عن أبي ذر غير ما شيء، وسمع عليه كتاب «المعجم» له، فهو ثَبت فيه.

وكانت رحلته إلى المشرق من إشبيلية بلده في شعبان، سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، وحجّ حجّتين سنتي ثلاثين، وإحدى وثلاثين، فسمع «الصحيح» من أبي ذر الهروي بمكة المكرمة.

ولقي أيضًا في رحلته أبا النجيب الأُزْمَوِي، وأبا عمرو الصفاقسي وغيرهما.

وانصرف إلى الأندلس فدخل إشبيلية سنة أربع وثلاثين.

قال ابن بشكوال: قال أبو علي الغسّاني: كان من أفاضل الناس، حسن الضبط، جيّد التقييد للحديث، كريم النفس خِيارا.

وقال لنا أبو الحسن يونس بن محمد: كان ذكي الخاطر، حسن المجالسة، من بيت علم وذكر وفضل، رحمه الله.

وقال أبو جعفر بن عَميرة الضْبّي: فقيه محدّث عارف راوية.

وقال: إنَّه كان قاضيًا بإشبيلية.

قال أبو علي: وتوفي بإشبيلية يوم الأربعاء لأربع عشرة ليلة خلت من شوال من سنة تسع وتسعين وأربعمائة، ودفن ضحوة يوم الخميس بعده، وانتهى عمرُه سبعين عامًا، رحمه الله. (١)

سماعه لـ«**الصحيح**»:

سمع «صحيح البخاري» بمكة –شرفها الله– على أبي ذرّ الهَرَوي عند باب الندوة سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة في محرّم، وانتهى في سماعه في

ص٧١ (٢١) «الصلة» ٥٣٤/٢(١١٦٩)

(١) «الصلة» ٥٤٩/٢(١٢٠٠)، و«إفادة النصيح» ص٤٨-٤٩.

هذه المرة الأولى إلى بعض من كتاب الأَيْمان والنذور.

قال ابن رشيد الفهري:

قرأت بخطّ أبي بكر بن خير في كتاب، مقابل قوله في أوّل حديث من كتاب الأَيمان والنذور: «إِلاَّ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي» ما نصه:

إلى هنا انتهيت بالسماع في المرة الأولى. صحّ من خطّ (ظ).

وكتب ابن خير في كتابه المذكور أنَّه يعني بالظاء حيث وقعت من كتابه ابنَ منظور.

قال أبو عبد الله بن منظور: وقرئ عليه أيضًا مرة ثانية وأنا أسمع، والشيخ أبو ذر ينظر في أصله، وأنا أصلحُ في كتابي في المسجد الحرام عند باب النَّدوة.

كان ابتداء هذا السماع الثاني الذي كمل فيه جميع الكتاب في شهر شوال من سنة إحدى وثلاثين المذكورة، وتمامه في ذي القعدة منها[1].

حدّث عنه الجلّة من الأندلسيين. وأجلّهم:

أبو الحسن شُرَيْح بن محمد؛ والقاضي أبو القاسم أحمد بن محمد بن منظور؛ وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عثمان التجيّبي القيظي السَّرَقُسْطي، وكتب عنه «صحيح البخاري»، وقرأه مرة، وسمعه أخرى بقراءة أبي محمد بن العربي.

قال ابن رشيد:

وكان أصل القيظي هذا من الأصول المعتمدة في الأندلس محبسًا بجامع العدَبْس من إشبيلية –طهَّره الله من دنس الكفر، وأعادها الله دار

(١) «إفادة النصيح» ص٤٧، وجاء ذلك في «فهرسة ابن خير» ص٩٤ .

إسلام-. وهذا الأصل -جبره الله- من الأصول التي اعتمدها ضابط الأندلسيين في وقته أبو بكر بن خير، وعارض كتابه الحافل به الذي بخطّ أبيه خير رحمهما الله.

وفيه كان سماعي وسماع بُنيّ محمد -هداه الله- مع الجماعة على شيخنا الفقيه الفاضل العدل أبي فارس -أبقاه الله- والشيخ أبو فارس يمسك أيضًا أصله أيضًا بخط أبيه -رحمه الله- وفيه سمع على شيخه أبي مروان رحمه الله[١].

وهذه الرِّواية اشتهرت من خلال اثنين من الرُّواة:

الأول: **أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح**[٢] الذي يقال له: الخطيب شيخ المقرئين والمحدثين، الإمام، الرعيني، الإشبيلي، المالكي.

قال فيه ابن رشيد: جليل مصره بل جليل عصره، المقرئ، المشهور في أقطار الأرض شرقًا وغربًا، رئيس في العربية والإقراء، متفق على جلالته وعدالته وإتقانه، وعمر وأسن حتى روى عنه الآباء والأبناء والأجداد والأحفاد وألحق الصغار بالكبار[٣].

وقال: روى عنه أبو الحكم عمرو بن حجاج وكان يقول: قرأت على شريح أنا وابني وحفيدي.

وقد روى عنه أيضًا القاضي أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن ابن بقي هو وأبوه وجده، وهو آخر من حدث عنه بالإجازة، ولم يزل على ذلك إلى أن غلبه الكبر وأقعده عن التصرف، فلزم داره واستخلف على

---

(١) «إفادة النصيح» ص٤٩-٥٠

(٢) ينظر ترجمته في: «الصلة» ١/٢٣٤، ٢٣٥، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/١٤٢ – ١٤٤ (٨٥).

(٣) «إفادة النصيح» ص٥٨ .

الصلاة، ولم ينقطع الأخذ عنه إلى أن عطَّله الكبر والخرف فقطع، ولا أعلم أحدًا حدث عنه في خرفه[١].

روى وسمع من والده ومن أبي عبد الله بن منظور «الصحيح» وسمع من علي بن محمد الباجي وأبي محمد بن خزرج وطائفة، وأخذ أبو الحسن القراءات عن أبيه أبي عبد الله عرضًا، وأخذ عنه جميع ما كان يرويه وسمع منه أكثر ما عنده، وورث منزلته وارتقى فوقها درجات، وسمع البُخارِيّ منه وعلى أبي عبد الله بن منظور.

وحدث عنه بـ«الصحيح» ابن خير الإشبيلي (٥٧٥) هـ وأبو بكر محمد بن عبد الله ابن الجد (٥٨٦) هـ، وأبو محمد عبد الله بن محمد الحجري (٥٩١)هـ، ومحمد بن جعفر بن حميد البلني (٥٨٦) هـ، وخلق آخرهم: عبد الرحمن بن علي الزهري، الذي حدث عنه بـ«صحيح البُخارِيّ» سنة (٦١٣) هـ.

جلس الإمام أبو الحسن شريح للتحديث والإقراء مبكرًا، حيث جلس بجامع إشبيلية سنة اثنتين وأربعمائة بتقديم المعتمد أبي القاسم بن عباد. ذكره تلميذه أبو عبد الله محمد بن جعفر بن حميد كما جاء عند ابن رشيد[٢].

وقال المحدث الشهيد أبو الربيع بن سالم -فيما قرأه ابن رشيد من خطه-: أخذ الناس عنه قديمًا -أي: أبو الحسن شريح- وحديثا على اختلاف طبقاتهم، وطال عمره حتى انفرد بعلو الإسناد في «صحيح البُخارِيّ» لسماعه له من ابن منظور، وأبيه عن أبي ذر. وكان الناس يرحلون إليه بسببه، وكان عَيَّنَ لقراءته شهر رمضان، فيكثر الازدحام عليه في هذا

---

(١) «إفادة النصيح» ص٥٩ .

(٢) «إفادة النصيح» ص٦٠ .

الشهر، ويتواعد أهل الأقطار المتباعدة للاجتماع فيه عنده.

ثم قال ابن رشيد: حدثني شيخنا أبو محمد بن عبد الله أنه قرأه عليه سنة أربع وثلاثين بعد أن ارتقب النميري، إذ كان موعودًا بقراءته ذلك العام، فلم يصل. قال: وسمعه بقراءتي عالم كثير، أظنه قال: ثلاثمائة رجل. وحدثني أبو عبد الله بن حميد أنه سمعه عليه سنة خمس بعدها في نحو المائتين أو دونها. اهـ[1].

وكانت قراءة أبي محمد عبد الله بن محمد الحَجري على شريح لـ«صحيح البُخارِيّ» ويسمع معه الحاضرون، وكان قد قدم في شهر رمضان فيمن وفد على شريح ليسمع منه.

قال ابن رشيد: قال المتقن طلحة بن محمد القارئ: حدثني الأصولي أبو إسحاق بن قسوم[2]، أنا أبو محمد بن عبد الله، أن شريحا كان يُسمع «الجامع» للبخاري في كل شهر رمضان ويقدم الناس عليه من الأقطار لذلك.

قال: توفدت فيمن وفد فاجتمع أهل المرية وأهل قرطبة وغيرهم، فقدموني لقراءته؛ لعلمهم بنفوذي، فقال لهم شريح: نختبره وإلا رجعنا إلى قارئنا- لرجل من أهل إشبيلية كان أبدًا يقرؤه عليه- قال: فابتدأت القراءة، وكان معه ذلك اليوم جالسًا ليسمعه عليه أبو القاسم بن صاحب الرد[3]

---

(١) «إفادة النصيح» ص٦٠ .

(٢) هو إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله بن قسوم اللخمى، أبو إسحاق من أهل إشبيلية (ت ٦٤٢هـ)، فقيه أصولي، ناسك، روى عن ابن الجد وابن رزقويه وابن الأبار ينظر: «التكملة» ١/١٤٥.

(٣) هو عبد العزيز بن علي أبو الأصبغ اللخمي الإشبيلي الظاهري يعرف بابن صاحب الرد (٦٢١) هـ «الوافي بالوفيات» ١٨/٥٣٠.

فقال لي أبو القاسم هذا: يا أبا محمد، إن قراءتك لتملأ العيون قرة والقلوب مسرة. قال: فغار أهل إشبيلية لذلك، وقالوا: نرفعه لقراءة التفسير في آخر الكتاب. قال: فكانت قراءتي له أحسن من قراءتي لسائره[(١)].

ومناقبه كثيرة وفضائله غزيرة،، توفي رحمه الله تعالى لساعة واحدة مضت من ليلة الثلاثاء في العشر الأخير من جمادى الأخرى سنة تسع وثلاثين وخمسمائة، وكان مولده ليلة الثلاثاء لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة إحدى وخمسين وأربعمائة.

وروايته هذه رواها عنه خلق كثيرون منهم:

١- ابن خير الإشبيلي (٥٧٥) هـ كما في «الفهرسة»[(٢)]، وكما ذكره ابن رشيد.

٢- أبو بكر محمد بن عبد الله بن يحيى بن الجد الفهري (٥٨٦هـ)[(٣)] ومن طريقه التجيبي كما ذكر في «برنامجه»[(٤)] ومن طريقه ابن رشيد.

٣- أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الحجري (٥٩١هـ)[(٥)] ومن طريقه التجيبي[(٦)] وابن رشيد.

---

(١) «إفادة النصيح» ص٦١.

(٢) «الفهرسة» ص٩٤.

(٣) ينظر ترجمته في «التكملة لوفيات النقلة» للمنذري ١/١٤٥ (١٢٣)، و«إفادة النصيح» صـ٦٧ وما بعدها، و«سير أعلام النبلاء» ٢١/١٧٧-١٧٩.

(٤) ص ٧٥.

(٥) ينظر ترجمته في «إفادة النصيح» صـ٧٨ وما بعدها، و«التكملة لوفيات النقلة» للمنذري ١/٢١٧ (٢٦١) و«سير أعلام النبلاء» ٢١/٢٥١-٢٥٥.

(٦) ينظر «برنامجه» ص٧٦.

٤- أبو عبد الله محمد بن جعفر بن أحمد بن حميد (٥٨٦هـ)[١] ومن طريقه الوادي آشي[٢].

الراوي الثاني: أبو القاسم بن منظور[٣] (٤٣٦ - ٥٢٠).

هو أحمد بن أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن منظور بن عبد الله ابن منظور القيسي، من أهل إشبيلية ووجوهها، يكنى أبا القاسم، ولي قضاء إشبيلية ببلده مدة، كما ولي أبوه أبو بكر (٤٦٤) هـ قرطبة، استقضاه عليها المعتمد على الله محمد بن عباد.

وكان أبو القاسم فقيها محدثا، روى عن أبيه القاضي أبي بكر، وسمع من حفيد عم أبيه الراوية أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد ابن منظور بن عبد الله ابن منظور- وفي محمد بن منظور يجتمعان.

قلت (الباحث): وقد أدى هذا التقارب- في الأسماء والطبقات- إلى خلط من بعض الرُّواة في الاسم: ومنهم ابنُ بشكوال، حيث يقول في ترجمته[٤]: أحمد بن محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور، وذكر أنه سمع من ابن عم أبيه: أبي عبد الله محمد بن أحمد،-وليس في نسب أحمد هذا من اسمه عيسى.

وقد أعاد هذا الغلط أيضًا في اسم أبيه أبي بكر محمد[٥].

---

(١) ينظر ترجمته في «التكملة لوفيات النقلة» للمنذري ١/١٣٧-١٣٨ (١١٢)، و«سير أعلام النبلاء» ٢١/٢٧٦-٢٧٧.

(٢) ينظر «برنامجه» ص١٨٨- ١٨٩.

(٣) وينظر ترجمته في «الصلة» ص٧٨ (١٧١) «سير أعلام النبلاء» ١٩/٥١٨ (٣٠١).

(٤) في «الصلة» ص٧٨ (١٧١)

(٥) «الصلة» ٢/٥٤٧.

ثم تلاه في هذا الغلط وزاد -كما قال ابن رشيد- المحدث أبو جعفر ابن عميرة الضبي، وقرأته بخطه فقال: أحمد بن محمد بن أحمد بن عيسى ابن منظور أبو القاسم الإشبيلي، قاضي إشبيلية فقيه، محدث، مشهور، توفي سنة عشرين وخمسمائة، يروي أبوه عن أبي ذر- عبد بن أحمد الهَرَويّ- يروي عنه أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث وغيره.

فجعله كما ترى ابنًا للراوية عن أبي ذر - وهو أبو عبد الله - وذلك هو الذي حمله في اسم الراوية أبي عبد الله أن قال: إنّه كان قاضيًا، ثم أبعد فقال: بإشبيلية، وذلك كله تخليط[1].

وحدث بـ«الصحيح» عن أبي القاسم بن منظور: أبو بكر محمد بن عبد الله بن يحيى بن الجد الفهري (٥٨٦) هـ حدثه به عن حفيد عم أبيه أبي عبد الله بن منظور عن أبي ذر.

توفي أبو القاسم رحمه الله تعالى سنة عشرين وخمسمائة، وكانت ولادته سنة ست وثلاثين وأربعمائة.

ومن طريق أبي بكر محمد بن الجد، اشتهرت هذه الرِّواية، ومن طريقه رواها التجيبي في «برنامجه»[2]، وابن رشيد كما جاء في «الإفادة»[3].

٣- الراوي الثالث عن أبي ذر: أبوعبد الله بن شريح (٤٧٦)[4].

هو محمد بن شريح بن أحمد بن شريح بن يوسف بن عبد الله بن

(١) «إفادة النصيح» ص٥٧ .

(٢) ص٧٥.

(٣) ص٦٧ – ٧٧.

(٤) ينظر ترجمته في: «الصلة» لابن بشكوال ٥٥٣/٢ (١٢١٢)، و«معرفة القراء الكبار» ٣٥١/١، و«غاية النهاية» ١٥٣/٢، و«إفادة النصيح» ص٥١ – ٥٥، و«تاريخ الإسلام» ١٧٩/٣٢، و«سير أعلام النبلاء» ٥٥٤/١٨ – ٥٥٥.

شريح الرعيني، المقرئ، الإشبيلي، إمام القراءة في عصره، يكنى أبا عبد الله، وزاد ابن بشكوال: بين أحمد وشريح محمدًا، ولم يرفع ما بعده[١] وتبعه في ذلك غير واحد منهم الذَّهَبِيّ[٢] ثم ذكره الذَّهَبِيّ على الصواب كما ذكرته[٣].

قال ابن رشيد: والصحيح في نسبه ما ذكرته، وكذلك قرأته بخط المتقنين: الضابط أبي بكر بن خير، والشهيد أبي الربيع بن سالم، وغيرهما من المتقنين.

ورحل إلى المشرق سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، فسمع في طريقه بالمهدية أبا حفص عمر بن حسين المقري، المعروف بابن النفوس، في ذي القعدة من السنة المذكورة.

وسمع بمصر سنة ثلاث، أبا العباس أحمد بن علي بن هاشم المقرئ (٤٤٥) هـ، وأبا علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المقرئ البغدادي المالكي (٤٣٨) هـ.

وحج في موسم سنة ثلاث وثلاثين، فسمع بالحرم الشريف أبا ذر الهَرَوِيّ، سمع عليه «صحيح البُخارِيّ» عند باب الندوة، وسمع عليه أيضًا «مناسك الحج» من تأليفه، في ذي الحجة من السنة المذكورة.

وسمع بمصر أيضا في سنة أربع، على أبي العباس بن النفيس المقرئ المصري الطرابلسي (٤٥٣) هـ، ثم قفل إلى الأندلس، وجلس ببلده لإقراء القرآن، فكانت الرحلة في وقته إليه، وألف كتبا في علوم القرآن.

---

(١) «الصلة» ٢/٥٥٣ (١٢١٢) .

(٢) «تاريخ الإسلام» ١٧٩/٣٢، وكذا في «معرفة القراء الكبار» ٣٥١/١، وابن الجزرى في «غاية النهاية» ١٥٣/٢

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٥٥٤/١٨ — ٥٥٥ .

قال فيه ابن بشكوال: كان من جلة المقرئين وخيارهم، ثقة في روايته[١].

وقال فيه ابن رشيد: إمام القراءة في عصره- حدث عنه من لا يحصى كثرة، وأجلهم في وراثة علمه ابنه أبو الحسن، وأبو العباس بن عيشون[٢].

وقال ابن عميرة الضبي: فقيه مقرئ نحوي أديب رئيس وقته في صنعته.

قال ابن بشكوال: توفي رضي الله عنه يوم الجمعة عند صلاة العصر، اليوم الرابع من شوال من سنة ست وسبعين وأربعمائة، وكمل له من العمر أربعة وثمانون عاما إلا خمسة وخمسين يومًا، ومولده سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، أخبرني بوفاته الخطيب أبو الحسن شريح بن محمد رحمه الله[٣].

وهذه الرِّواية -رِواية أبي عبد الله بن شريح، عن أبي ذر -رواها عنه وأشهرها ونشرها كل من: ابنه أبو الحسن الخطيب شريح بن محمد (٥٣٩) هـ، وأبو القاسم بن منظور (٥٢٠) هـ هي ورِواية أبي عبد الله بن منظور السابقة، وقد سبق ترجمتهما في الراوي الثاني عن أبي ذر.

وعن ابنه أبي الحسن شريح روى ابن خير الإشبيلي كما في «فهرسته»[٤]، وعنه أيضًا روى أبو بكر محمد بن عبد الله بن يحيى بن الجد (٥٨٦) هـ ومن طريقه التجيبي كما جاء في «برنامجه»[٥] وابن رشيد كما جاء في «إفادة النصيح»[٦].

---

(١) «الصلة» ٥٥٣/٢ (١٢١٢)

(٢) «إفادة النصيح» ص٥٣ .

(٣) «الصلة» ٥٥٣/٢ (١٢١٢) .

(٤) ص٩٤.

(٥) ص٧٥.

(٦) ص٥١ -٥٥.

وروى عن أبي عبد الله بن شريح أيضًا: أبو عبد الله محمد بن جعفر ابن أحمد بن حميد (٥٨٦هـ) ومن طريقه الوادي آشي في «برنامجه»[١].

٤- الراوي الرابع عن أبي ذر: أبو الوليد الباجي (٤٧٤) هـ[٢]

هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الإمام أبو الوليد التجيبي – بضم التاء المعجمة وكسر الجيم وسكون الياء نسبة إلى تجيب وهي قبيلة[٣]- القرطبي الباجي- بالباء المفتوحة والجيم المكسورة بعد الألف- وهذه النسبة إلى ثلاثة مواضع:

أحدها باجة بلدة بالأندلس وإليها ينسب أبو الوليد[٤].

أصله بطليوسي نسبة إلى بطليوس – بفتح الباء والطاء وبسكون اللام وفتح الياء وسكون الواو وآخرها سين مهملة- مدينة بالأندلس[٥] وانتقل آباؤه إلى باجة، وقد ولد في سنة ثلاث وأربعمائة.

سمع من أهل بلدة ومنهم: يونس بن عبد الله بن مغيث ومكي بن أبي طالب وجماعة، ثم رحل إلى بلاد المشرق سنة ست وعشرين وأربعمائة أو نحوها، فأقام بمكة مع أبي ذر الهَرَويّ ثلاثة أعوام، وحج فيها أربع حجج، وكان يسكن معه بالسراة ويتصرف له في جميع حوائجه.

ثم رحل إلى بغداد فأقام فيها ثلاثة أعوام يدرس الفقه ويكتب

---

(١) ص١٨٨ – ١٨٩.

(٢) ينظر ترجمته في: «الإكمال» ١/٤٦٨، و«الصلة»١/٢٠٠-٢٠٢(٤٥٤)، و«ترتيب المدارك» ٤/٨٠٣، و«الأنساب» ٢/١٩-٢٠، و«وفيات الأعيان» ٢/٤٠٨-٤٠٩، و«سير أعلام النبلاء» ١٨/٥٣٥-٥٤٥، و«شذرات الذهب» ٣/٣٤٤-٣٤٥، وغير ذلك..

(٣) «الأنساب» ٢/١٩-٢٠.

(٤) «الأنساب» ٢/١٣- ١٤.

(٥) «الأنساب» ٢/٢٥٩- ٢٦٠.

الحديث، ولقي فيها جلةً من الفقهاء كأبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري رئيس الشافعية وغيره.

وأقام بالموصل مع أبي جعفر السمناني عامًا كاملًا يدرس عليه الفقه، وكان مقامه في رحلته بالشرق نحو ثلاثة عشر عامًا.

ومن شيوخه المحدثين: أبو عبد الله الصوري محمد بن علي، وأبو النجيب الأرموي الحافظ، وأبو الخطيب البغدادي، وهو ممن روى عنه.

وروى عنه: الحافظ أبو عمر بن عبد البر وهو أكبر منه، وأبو علي بن سكرة الصَّدفي، وأبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي، ومحمد بن أبي الخير القاضي، وغيرهم مما لا حصر لهم.

له من المصنفات الكثير منها «المنتقى في شرح الموطأ»

مناقبه: قال ابن ماكولا: فقيه متكلم أديب شاعر، رحل وسمع بالعراق.. وكان جليلا رفيع القدر والخطر [١] اهـ.

وقال أبو علي الصَّدفي: ما رأيت أحدًا على سمته وهيبته وتوقير مجلسه مثل أبي الوليد الباجي .. اهـ[٢].

وقال ابن بشكوال نقلًا عن أبي علي الصَّدفي: هو أحد أئمة المسلمين[٣].

وقال القاضي عِياض: كان أبو الوليد رحمه الله فقيهًا نظارًا محققًا راويةً محدثًا، يفهم صيغة الحديث ورجاله، متكلمًا أصوليًا، فصيحًا، شاعرًا[٤].

---

(١) «الإكمال» ١/٤٦٨ .

(٢) «تاريخ الإسلام» ٣٢/١١٩

(٣) «الصلة»١/٢٠٢ .

(٤) «ترتيب المدارك» ٤/٨٠٣ .

توفي رحمه الله بالمرية، ليلة الخميس بين العشائين، ليلة تسع عشرة من رجب، ودفن يوم الخميس بعد صلاة العصر، سنة أربع وسبعين وأربعمائة، ودفن بالرّباط على ضفة البحر، وصلى عليه ابنه أبو القاسم. نقله ابن بشكوال عن ابن خير[١].

وعن أبي الوليد الباجي: اشتهرت رِواية «الصحيح» في بلاد المغرب، وقد روى في مقدمة كتابه «التعديل والتجريح» أسانيده لـ«صحيح البُخارِيّ»، فذكر منها روايته عن أبي ذر الهَرَويّ.

وعن أبي الوليد: أخذ الرِّواية أبو علي الحسين بن سكرة الصَّدفي (٥١٤) هـ وسيأتي الحديث عنها في أشهر النسخ الموجودة .

وعنه أخذت جميع روايات «الصحيح» من طريق أبي ذر في بلاد المغرب.

ومن أشهر االنسخ التي أخذت عن أبي علي الصَّدفي:

نسخة القاضي عِياض (٥٤٤هـ)، وقد استوفيت ترجمته في أثناء الكلام عن كتابه: «مشارق الأنوار» في الباب الثالث فليرجع إليها، وقد نص على روايته هذه في «المشارق»[٢]، و«الغنية»[٣].

ونسخة صهره أبي عمران موسى بن سعادة (مات بعد ٥٢٢) هـ.

وسيأتي الحديث عنها في أشهر النسخ الموجودة.

٥- الراوي الخامس عن أبي ذر: أبو العباس العذري (٣٩٣-٤٧٨) هـ[٤]

---

(١) «الصلة» ٢٠٢/١ .

(٢) ٩/١.

(٣) ص١٠٥.

(٤) ينظر ترجمته في: «الصلة» ٦٦/١ – ٦٧ (١٤١)، «الأنساب» مادة الدلائي، «سير أعلام النبلاء» ٥٦٧/١٨ (٢٩٦).

هو الإمام الحافظ، المحدث، الثقة، أبو العباس، أحمد بن عمر بن أنس بن دِلْهاث بن أنس، العُذريُّ، الأندلسي، المريي، الدلائي، ودلاية من قرى المَرِيَّة.

ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة في رابع ذي القعدة.

رحل إلى المشرق مع أبويه، وهو حدث سنة سبع وأربعمائة، ووصلا إلى بيت الله الحرام قاصدين الحج، في شهر رمضان سنة ثمان، وجاورا به أعوامًا جمة، وانصرف عن مكة سنة ست عشرة، فسمع بالحجاز سماعًا كثيرًا.

فأخذ «صحيح مسلم» عن أبي العباس بن بندار الرازي، وأخذ عن أبي بكر محمد بن نوح وغيرهما، ولازم الشيخ الحافظ أبا ذر الهَرَويّ، وسمع منه «صحيح البُخارِيّ» مرات، وسمع من جماعة غيرهم من المحدثين من أهل العراق وخراسان والشام الواردين على مكة وأهل الرِّواية والعلم.

وكتب بالأندلس عن أبي علي الحسين بن يعقوب البَجّاني، ويونس بن عبد الله والمهلب بن أبي صفرة، وعمَّر وألحق الصغار بالكبار، وصنف «دلائل النبوة» وغيرها.

حدث عنه: ابن حزم الأندلسي، وابن عبد البر، وأبو علي الجَيّانيّ، وأبو علي بن سكرة الصَّدفي، والحميدي، وغيرهم.

قال ابن بشكوال عنه: كان معتنيًا بالحديث ونقله وروايته وضبطه مع ثقته وجلالة قدره وعلو إسناده، وتوفي رحمه الله في آخر شعبان سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، ودفن بمقبرة الحوض بالمرية، وصلى عليه ابنه أنس بتقديم المعتصم بالله محمد بن معن.

ورِواية أبي العباس العذري عن أبي ذر هذه رواها عنه أبو علي الجَيّانيّ الحسين بن محمد (٤٩٨) هـ وقد ترجمت له عند الكلام على كتابه «تقييد المهمل» في الباب الثالث فليرجع إليها، ورِواية أبي علي الجَيّانيّ عن العذري

ذكرها في «تقييد المهمل»[1].

وعنه أخذها القاضي عِياض (٥٤٤) هـ كما في «الغنية»[2].

ولم تكن رِواية أبي علي الجَيّانيّ (٤٩٨هـ) هي الوحيدة عن العذري، وإنما هناك روايات أخرى نص عليها العلماء منها رِواية الإمام أبي بحر سفيان بن العاص الأسدي، -المتوفى سنة (٥٢٠) هـ[3]- عنه، ومن طريقه روى التجيبي «الصحيح» كما في «برنامجه»[4].

* * *

(١)«تقييد المهمل» ٦١/١٥.

(٢)صـ ١٠٤.

(٣) ينظر ترجمته في «السير» ٥١٥/١٩ – ٥١٦.

(٤)صـ ٧٦،٧٧.

ملخص للروايات

من طريق أبي ذر الهَرَويّ

روى أبو ذر الهَرَويّ (٣٥٦ – ٤٣٤هـ) «الصحيح» عن ثلاثة:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ ببلخ سنة (٣٧٤) هـ.

٢- أبو محمد عبد الله السَّرْخَسي الحَمُّوييّ (٣٨١) هـ بهراة سنة (٣٧٣) هـ.

٣- أبو الهيثم الكُشْمِيهَني (٣٨٩) هـ بكشميهن (٣٨٩) هـ.

ورواه عن أبي ذر الهَرَويّ كثيرون ذكرتهم بالتفصيل، وسأقتصر على أشهر الرواة:

الأول: أبو مكتوم عيسى بن أبي ذر (٤١٥ – بعد ٤٩٧هـ)، وعنه:

١- أبو الحسن الطرابلسي (٥٧٦) هـ، وعنه أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حَرَمِيّ، ومن طريقه جمع من العلماء، منهم الوادي آشي والكرماني وابن حجر والقَسْطَلّانِيّ.

٢- أبو طاهر السلفي إجازة[(١)].

٣- أبو عبيد نعمة بن زيادة الله الغفاري، وعنه السلفي[(٢)].

الثاني: أبو عبد الله بن منظور (٣٩٩ – ٤٦٩) هـ.

ورواه عنه:

١- أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الخطيب (٤٥١ – ٥٣٩) هـ.

وعنه: ابن خير الإشبيلي (٥٧٥) هـ[(٣)].

---

(١) «الوجيز في ذكر المجاز والمجيز» ص١٢٢، و«السير» ٥٦٠/١٧.

(٢) «السير» ٥٦٠/١٧.

(٣) «فهرسته» ص٩٤، وابن رشيد في «إفادة النصيح» ص٦٣.

وأبو بكر محمد بن عبد الله بن يحيى بن الجد (٥٨٦) هـ، ومن طريقه التجيبي[١].

وأبو محمد عبد الله بن محمد الحجري (٥٩١) هـ، ومن طريقه التجيبي[٢]، وابن رشيد.

وأبو عبد الله محمد بن جعفر بن أحمد بن حميد (٥٨٦) هـ ومن طريقه الوادي آشي (٧٤٩) هـ[٣].

٢- أبو القاسم بن منظور أحمد بن أبي بكر (٤٣٦ – ٥٢٠)، وعنه أبو بكر محمد بن عبد الله بن الجد (٥٨٦هـ)، ومن طريقه التجيبي[٤]، وابن رشيد[٥].

الثالث: أبو عبد الله بن شريح (٣٩٢ – ٤٧٦) هـ، وعنه ابنه أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الخطيب (٤٥١ – ٥٣٩) هـ ، ورواها عنه جمع كثير منهم:

١- ابن خير الإشبيلي[٦].

٢- أبو بكر محمد بن عبد الله بن الجد (٥٨٦ هـ)، ومن طريقه التجيبي[٧]، وابن رشيد[٨].

---

(١) «برنامج التجيبي» ص٧٥.

(٢) «البرنامج» ص٧٦.

(٣) «برنامج الوادي آشي» ص١٨٨- ١٨٩.

(٤) «برنامج التجيبي» ص٧٥.

(٥) «إفادة النصيح» ص٦٧-٧٧.

(٦) «فهرسته» ص٩٤.

(٧)«برنامج التجيبي» ص٧٥.

(٨) «إفادة النصيح» ص٥١- ٥٥.

٣- أبو عبد الله محمد بن جعفر بن أحمد بن حميد (٥٨٦) هـ، ومن طريقه الوادي آشي[١].

الرابع: أبو الوليد الباجي (٤٠٣ – ٤٧٤) هـ.

وعنه أبو علي الحسين بن سكرة الصدفى (٤٥٤ – ٥١٤) هـ، وعنه اشتهرت وملأت الآفاق فرواه عنه اثنان:

١- القاضي عِياض (٥٤٤) هـ[٢].

٢- صهره أبو عمران موسى بن سعادة (مات بعد ٥٢٢) هـ، وعنه نسخ كثيرة، ومنها المخطوط الموجود في بلاد المغرب والأندلس.

الخامس: أبو العباس العذري الدلائي (٣٩٣ – ٤٧٨) هـ، وعنه أبو علي الحسين ابن محمد الجَيّانيّ (٤٢٧ – ٤٩٨) هـ[٣]، وعنه القاضي عِياض (٥٤٤) هـ[٤]، وعنه أبو بحر سفيان بن العاص الأسدي (٥٢٠هـ)، ومن طريقه التجيبي[٥].

* * *

---

(١) «برنامج الوادي آشي» ص٧٦- ٧٧.

(٢) «مشارق الأنوار» ١/٩، و«الغنية» ص١٠٥.

(٣) «تقيد المهمل» ١/٦١.

(٤) «الغنية» ص١٠٤.

(٥) «برنامج التجيبي» ص٧٦- ٧٧.

المطلب الثالث

النسخ الموجودة من رِواية أبي ذر الهَرَويّ

لقد تميز المسلمون برغبتهم في اقتناء أصح النسخ من «صحيح البُخارِيّ» وبذلهم في سبيل ذلك النفس والنفيس.

ولقد كان للمغاربة السبق الأعظم في الحفاظ على أندر المخطوطات.

لقد كان للمغاربة اهتماماتهم الموجهة إلى الاعتداد بالكتب القيمة التي عمد مؤلفوها إلى التحري في تدوينها واختيار صحيحها، وعلى رأس هذه الكتب «صحيح البُخارِيّ».

إن من يتتبع الخزانات المغربية والأندلسية- سواء كانت خاصة أو عامة- فسيرى أنها مليئة بكتب الحديث، وأنها كانت تُعنى بالنُّسَخِ المخطوطة المصححة المقابلة بالأصول الصحيحة ذات الضوابط العلمية، إما بتوقيع بعض العلماء الذين لهم مكانة في الحديث، أو بتسجيل بعض السماعات والإجازات، أو بذكر الروايات التي تربط بين المؤلف الأصلي وبين صاحب المخطوطة.

ومن الملاحظ على نسخ «الصحيح» - وخاصة التي حفظت في بلاد المغرب والأندلس - حرص كثير من ناسخي المخطوطات تعمد كتابة وذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وذكر الأصول التي قوبلت عليها والروايات المستمدة منها على نحو ما بينته من حال الرِّواية عن الإمام البُخارِيّ؛ حيث روي عنه بروايات شتى.

ويلاحظ أنه - حتى الآن - لا توجد في المكتبات المشرقية - سواء في بلاد الجزيرة العربية أو في مصر بالرغم من وجود أعتق دور حفظ المخطوطات -أي دراسات من باحثين متخصصين في الحديث النبوي؛

لتقييم المخطوطات الموجودة في المكتبات لـ«صحيح البُخارِيّ» خاصة، ولأمهات الكتب المسندة عمومًا، مما يشكل صعوبة بالغة في تقييم المخطوطات المحفوظة في دار الكتب المصرية مثلًا أو المكتبة الأزهرية أو المكتبة الظاهرية أو مكتبة الأسد أو غيرها من دور المخطوطات.

وذلك؛ لأن مثل هذا النوع من الدراسات يحتاج وقتًا طويلًا بالإضافة إلى قلة الإمكانيات المتاحة لغير العاملين بهذه الدور.

وإذا كان الأمر كذلك في بلاد المشرق فإننا نجد العكس من ذلك في بلاد المغرب؛ حيث قدم لنا باحثون متميزون معلومات كافية عن المخطوطات الموجودة في بلاد المغرب ومكتباته مع تقييم لهذه المخطوطات، وذلك؛ لصلتهم الدقيقة بتخصص الحديث من ناحية، وتخصصهم في علوم المخطوطات من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ما تمتعوا به من قرب لهذه المخطوطات.

ومن أشمل الدراسات التي تناولت التعريف بنسخ «الصحيح» ورواياته، مقالٌ للأستاذ محمد المنوني أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب ودار الحديث الحسنية، وهو بعنوان: «صحيح البُخارِيّ في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله».

وهو على صغره إلا أنه قد تعرض لبعض الأصول الموجودة حتى الآن في خزائن المغرب، وقد استفدت منه كثيرًا في دراستي هذه.

كما يوجد مقال آخر للأستاذ محمد بن عبد العزيز الدباغ، وهو قيّم سابق لخزانة القرويين، وهو بعنوان: «مخطوط صحيح البُخارِيّ بخزانة القرويين بفاس».

كما توجد رسالة للشيخ عبد الحي الكتاني بعنوان: «التنويه والإشادة بمقام رِواية ابن سعادة»، عرّف فيها بنسخة ابن سعادة التي هي عن أبي علي

الصَّدفي عن أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر، وتعرض لكثير من النسخ التي أخذت عن هذه النسخة التي كانت عمدة عند أهل المغرب، كما ذكرت ذلك في البحث الخاص بهذه النسخة.

إذا عرفنا ذلك فسيكون الحديث عن الأصول الموجودة من «صحيح البُخارِيّ» مستمدًّا من هذه الأبحاث وغيرها، ومن الدراسة الميدانية بالنسبة لدور المخطوطات المصرية.

وبعد سرد وتتبع لكثير مما كتب عن «صحيح البُخارِيّ» أذكر عددًا من الأصول الموجودة لـ«صحيح البُخارِيّ»من رِواية أبي ذر في ضوء الروايات التي سبق ذكرها، وسأرتبها من حيث القدم الزمني لهذه النسخ:

أولًا: أصل أبي ذر الهَرَويّ بخطه:

سبق أن ذكرنا أن أبا ذر كان عنده أصله من «الصحيح» الذي يروي منه، وبعد وفاته انتقل هذا الأصل بالوراثة إلى ابنه- أشهر الراوين عنه- أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، وأول إشارة وقفت عليها تذكر هذا الأصل هي ما ذكره الحافظ أبو طاهر السلفي (٥٧٦) هـ في كتابه «الوجيز» عند ترجمته لأبي مكتوم[١]

حيث قال: وقد كان ميمون بن ياسين الصنهاجي من أمراء المرابطين رغب في السماع منه -أي: أبي مكتوم- بمكة واستقدمه من سراة بني شبابة وبها كان سكناه وسكنى أبيه أبي ذر من قبل، فاشترى منه «صحيح البُخارِيّ» أصل أبيه الذي سمعه على أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ وأبي محمد الحَمُّويّ .. إلخ.اهـ.

---

(١) «الوجيز» ص١٢٤ – ١٢٥.

ويقول الذَّهَبِيّ في «سير أعلام النبلاء»[١] بعبارة أكثر وضوحًا: وكان ولده أبو مكتوم يحج من السراة، ويروي إلى أن قدم فلان المرابط من أمراء المغرب، فجاور وسمع «صحيح البُخارِيّ» من أبي مكتوم وأعطاه ذهبًا جيدًا، فابتاع منه نسخة «الصحيح» وذهب بها إلى المغرب اهـ.

والغالب أن نفس هذا الأصل صار إلى أبي بكر بن خير الأموي الإشبيلي- كما يقول الأستاذ المنوني- وهو أحد الرُّواة عن الأمير المرابطى، وبعده انتقل إلى أبي الحسن الشاري، فقد جاء عند أبي الحسن الرعيني - عند ذكر شيخه الشاري سابق الذكر[٢]: قرأت عليه بالجامع الأعظم بسبتة كتاب «الجامع الصحيح» للبخاري.. وأمسك عليَّ حين القراءة أصل أبي بكر بن خير رِواية ابن أبي ذر الذي بخط أبيه رحمهما الله، وبمعاناة أبي بكر وتصحيحه. اهـ.

ثم ذكر الأستاذ المنوني في تتبعه لهذه النسخة أنه بعد هذا وقف ابن عبد الملك على أسفار ثلاثة من أصل أبي ذر وذكر أنه من تجزئة سبعة.

وقال: ويذكر أن قطعة من هذه النسخة بعينها كانت معروفة بمكتبة ابن يوسف بمراكش، ثم اختلطت مع مر الزمن ضمن الخروم[٣].

ثانيًا: **نسخ وجدت في بلاد المغرب** من روايات عن أبي ذر الهَرَوِيّ مباشرة، وهي أربع نسخ:

الأولى: **رِواية ابن أبي محرز السجلماسي عن أبي ذر.**

وهو: أبو بكر بن أبي محرز السجلماسي، وتحتفظ بروايته المكتبة

(١) «السير» ١٧/٥٦١ ترجمة أبي ذر.

(٢) «برنامج الرعيني» ص٧٥.

(٣) نقلًا من: مقال «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية» ص١٤٠ . مجلة دعوة الحق العدد الأول، السنة السابعة عشر مارس ١٩٧٥م

الحسنية في نسخة من «الجامع الصحيح» تشتمل على الأسفار الثلاثة الأولى تحت رقم (٤٣٣٠)، وقد كتب بهذه الأسفار -نقلا عن الأصل المنتسخ منه- كما يلي:

في آخر السفر الأول: كمل السفر الأول آخر الصلاة .. يتلوه ..

في أول السفر الثاني: أول كتاب الزكاة، من مسند حديث رسول الله ﷺ ، عني بتصنيفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخارِيّ رضي الله عنه، سمعه أبو بكر بن أبي محرز السجلماسي من أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الحافظ الهَرَويّ المالكي رضي الله عنه، بمكة في المسجد الحرام حرسه الله وعظم حرمته، سنة ثلاث عشرة وأربعمائة.

وكتب على أول السفر الثاني: السفر الثاني من «الجامع الصحيح»: من مسند حديث رسول الله ﷺ تسليما، مما عني بتصنيف أبوابه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخارِيّ رحمة الله عليه ومغفرته، سماع لأبي بكر بن أبي محرز السجلماسي، عن[1] أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَويّ رضي الله عنه بمكة في المسجد حرسه الله آمين.

وجاء أول السفر الثالث: هذا السفر الثالث من «الجامع الصحيح» من مسند حديث الرسول عليه السلام، عني بتبويبه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخارِيّ رحمه الله، سماع لأبي بكر بن أبي محرز السجلماسي من أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الهَرَويّ رضي الله عنه بمكة في المسجد الحرام حرسه الله[2].

---

(١) في الأصل: (ابن) بدل (عن).

(٢) نقلا من مقال «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية». ص١٣٥ - ١٣٦.

الثانية: **رِواية أبي القاسم مضر بن الحباب النفزاوي عن أبي ذر**:

ويشتمل عليها السفر الرابع الذي يتبع الأسفار الثلاثة الأولى من نسخة رِواية ابن أبي محرز السجلماسي المذكورة أخيرًا، التي تحمل بالمكتبة الحسنية رقم ٤٣٣، وقد كتب على أول هذا السفر نقلا عن النسخة الأصلية:

هذا السفر السادس -هو هنا الرابع- من «الجامع الصحيح» من حديث الرسول عليه السلام، عُني بتصنيفه وتبويبه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخارِيّ رحمة الله عليه ومغفرته، سمع جميعه أبو القاسم مضر بن الحباب النفزاوي، من أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الحافظ الهَرَوِيّ رضي الله عنه، بمكة في المسجد الحرام عظم الله حرمته، سمعه منه سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وصار «الجامع» كله لأبي القاسم مضر ابن الحباب على وجه الشراء، نفعه الله به[1].

الثالثة: رِواية ابن منظور.

وجاء التنصيص عليها عند افتتاحية نسخة عشرينية من «الجامع الصحيح». كتب جميعها بفاس أحمد بن علي بن قاسم بن محمد بن سودة المري[2]، وفرغ من انتساخها في شهر ربيع الثاني عام ١٠٢٩هـ/١٦٢٠م، وهي تبتدئ هكذا: حَدَّثَنا الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن منظور القيسي رضي الله عنه، قال: أنا الشيخ أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد

(١) نقلا من مقال «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية» ص١٣٥ – ١٣٦.

(٢) أبو العباس المعروف بالزقاق، التجيبي الفاسي المالكي الفقيه الحافظ عالم بلاد المغرب توفي سنة إحدى وثلاثين وألف. ينظر ترجمته في:

«خلاصة الأثر» ١/٢٤٦، و«هدية العارفين» ١/١٥٥، و«معجم المؤلفين» ١/٢٠٨ (١٠٣١).

الهَرَويّ، قراءة عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة بمكة، سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة..

ولا تزال هذه النسخة –بكاملها– محفوظة بخزانة تمكروت تحت رقم (٣١٢)[1].

الرابعة: رِواية ابن المفرج الصقلي:

ويوجد منها السفر الأول في نسختين بخط مغربي، حيث يرد في طالعتهما: أَخْبَرَنا الشيخ القاضي أبو الحسن علي بن المفرج الصقلي رضي الله عنه، في المسجد الحرام بمكة، سنة خمس وستين وأربعمائة، قال: أنا أبو ذر.

والنسختان –معا– بخزانة تمكروت تحت رقمي (١٤٣١، ١٤٥١)[2].

ثالثًا: نسخ أخرى أخذت من رواية أبي ذر بالواسطة:

١- نسخة أبي علي الصَّدفي(٤٥٤-٥١٤) هـ.

وأبو علي يروي «الصحيح» في نسخته هذه عن شيخه أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر، عن شيوخه الثلاثة، عن الفَرَبْرِيّ، عن البُخارِيّ.

وقد تكلمت بالتفصيل عن هذه النسخة في الباب الثالث؛ نظرًا لأهميتها، وتفرع كثير من نسخ بلاد المغرب عنها، فشهرتها في بلاد المغرب شهرة نسخة اليُونِينِيّ عند المشارقة.

٢- نسخة أبي عمران موسى بن سعادة (٥٢٢) هـ.

ومن النسخ الموجودة والتي ترجع إلى أصل أبي علي الصَّدفي:

---

(١) «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية» ص١٣٦، ١٣٧.

(٢) «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية» ص ١٣٧.

النسخة التي كتبها بخطه صهره وراوي «صحيح البُخارِيّ» عنه والعمدة فيه عند المغاربة بعد أبي علي الصَّدفي نسخة أبي عمران موسى بن سعادة.

وقد تكلمت بالتفصيل عن هذه النسخة في الباب الثالث أيضًا.

٣- نسخة اليُونِينِيّ (٧٠١) هـ

ومن النسخ المشرقية التي تمثل مخطوطات لرِواية أبي ذر، النسخُ التي ذكرتها في الحديث عن النسخة «اليُونِينيّة»، حيث إن اليُونِينِيّ أحد رواياته رِواية أبي ذر، وقد تناولت بالتفصيل الحديث عن كل النسخ الموجودة من «اليُونِينيّة» وفروعها.

٤- نسخة أبي زُرْعَة العراقي أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين (٧٦٢- ٨٢٦) هـ،

وهي ولي الدين العراقي، عن والده زين الدين أبي الفضل، وغيره من الشيوخ الذين ذكرهم، وذكر أسانيدهم إلى الروايات التي اعتمد عليها.

وهذه النسخة عندي منها مصورة وهي في (١٢٧٣) لوحة وهي بخط نسخ جميل وهي تشتمل على ثلاث روايات:

١- رِواية أبي الوَقْت عن الدّاوُدِيّ عن الحمويي.

٢- رِواية أبي مكتوم عن أبيه أبي ذر الهَرَوِيّ عن شيوخه الثلاثة.

٣- رِواية كريمة عن الكُشْمِيهَني .

* * *

المبحث الثاني

رِواية الأَصِيلي (٣٩٢) هـ

اسمه ونسبه[(١)]:

هو الحافظ الثبت العلامة أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي[(٢)] راوي «الصحيح» عن أبي زيد نشأ بأصيلا من بلاد العدوة وتفقه بقرطبة.

قال ابن الفرضي: سمعته يقول: قدمت قرطبة سنة اثنتين وأربعين، فسمعت بها من أحمد بن مطرف، وأحمد بن سعيد، ومحمد بن معاوية القرشي، وأبي بكر اللؤلؤي.. وكانت رحلتي إلى المشرق في المحرم سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة.اهـ.

ورحل إلى بغداد فسمع من أبي بكر الشافعي، وأبي علي الصواف، وأبي بكر الأبهري، في آخرين. وتفقه هنالك لمالك، ثم وصل إلى الأندلس، وقرأ عليه الناس كتاب البُخارِيّ رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ وغير ذلك.

له كتاب «الدلائل على أمهات المسائل» وهو في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة- رحمهم الله- وكان عالمًا بالكلام والنظر. قال الدارقطني: حدثني أبو محمد الأصيلي، ولم أر مثله [(٣)].

---

(١) ينظر ترجمته في «تاريخ علماء الأندلس» ٢٤٩/١ (٧٦٠)، و«معجم البلدان»٢١٢/١-٢١٣، و«تذكرة الحفاظ» ١٠٢٤/٣(٩٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٥٦٠ (٤١٢)، وغير ذلك.

(٢) نسبة إلى أصيلة ـبفتح الهمزة وكسر الصاد ـ بلد بالأندلس، وقيل: ربما كان من أعمال طليطلة، وهي الآن خراب، ينظر «معجم البلدان» ٢١٢/١- ٢١٣

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٥٦٠/١٦.

وقال عِياض: كان من حفاظ مذهب مالك، ومن العالِمين بالحديث وعلله ورجاله.

وقال ياقوت الحموي: محدث متقن فاضل معتبر، تفقه بالأندلس فانتهت إليه الرياسة.

توفي - رحمه الله تعالى- ليلة الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، ودفن يوم الخميس، صلاة العصر بمقبرة الرصافة، وهو ابن ثمان وستين اهـ.

رِواية الأصيلي عن أبي زيد

إذا كان أبو زيد أجلّ من روى «الصحيح» عن الفَرَبْريّ، فإن الأصيلي هو أجلّ من روى «الصحيح» عن أبي زيد المَرْوَزيّ.

ويذكر الأصيلى أنه رحل إلى المشرق سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، كما سمعه منه ابن الفرضي[1].

ويحدد أبو علي الجَيّانيّ تاريخ سماعه لـ «الصحيح» من أبي زيد المَرْوَزيّ فيقول:

وكان سماع أبي محمد الأصيلى وأبي الحسن القابسي على أبي زيد المَرْوَزيّ واحدًا بمكة سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة، ثم سمعه بعد ذلك أبو محمد ببغداد على أبي زيد المَرْوَزيّ في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، وحضر مجلس أبي زيد هذا: أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي البصري. رأيت هذا مقيدًا بخط أبي محمد[2] في الجزء الأول من «الجامع». اهـ [1].

---

(١) «تاريخ علماء الأندلس» ١/٢٤٩.

(٢) أي: الأصيلي.

فدل هذا النص المكتوب على طرة نسخة أبي محمد الأصيلى أنه سمع «الصحيح» مرتين في وقتين ومكانين مختلفين؛ فيكون السماع الأول وعمر الأصيلي تسعة وعشرون عامًا؛ حيث توفي سنة (٣٩٢) هـ، وعمره ثمانية وستون عامًا وكان ذلك في مكة؛ حيث كان أبو زيد مجاورًا بها، وزامله في هذا السماع أبو الحسن القابسي (٤٠٣) هـ .

وكان السماع الثاني ببغداد وهو بعد الأول بست سنوات، وقبل وفاة أبي زيد باثنتي عشرة سنة؛ ولعل ذلك كان سببًا في اشتهار رِواية الأصيلي وتميزها على غيرها من الروايات.

وأمر آخر أشار إليه الجَيّانيّ في سياق سنده إلى الأصيلي حيث قال: وقرأه أبو محمد أيضًا على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف بن مكي الجُرْجانيّ[٢]. أهـ

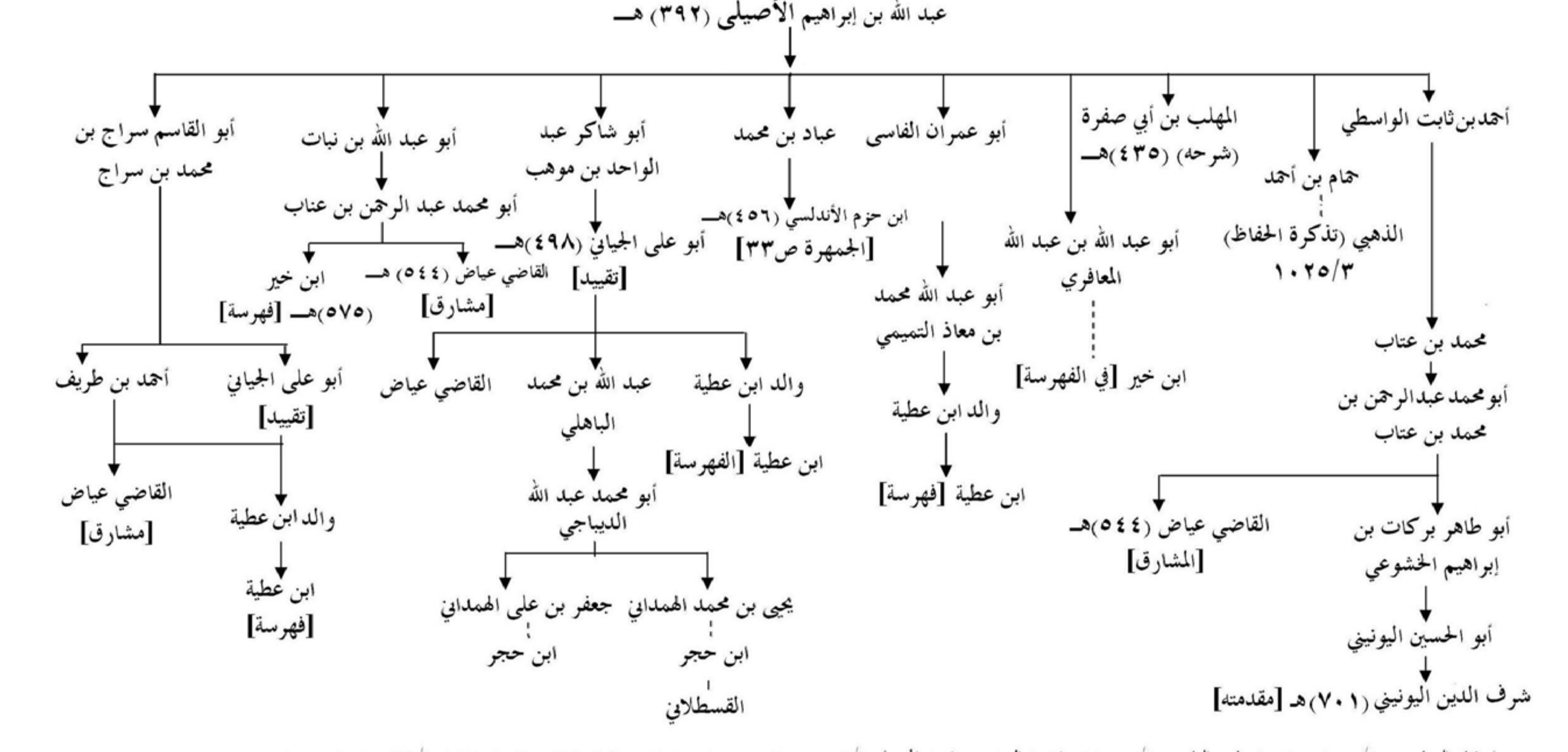
مما يفيد أن نسخة الأصيلي قد عارضها على قرين أبي زيد المَرْوَزيّ، وهو أبو أحمد الجُرْجانيّ (٣٧٤) هـ أضف إلى ذلك جلالة الأصيلي ومكانته العلمية عند أهل الأندلس.

كل ذلك جعل من نسخته مقصدًا للطلاب والعلماء من كل الأقطار.

* * *

(١) «تقييد المهمل» ١/٦٣

(٢) «تقييد المهمل» ١/٦٠.



إرشاد الساري، ١/١٥٥ – ١٥٨، فتح الباري ١/٥ – ٧، مقدمة اليونيني، تقييد المهمل ١/٥٩ – ٦٠، فهرس ابن عطية ص٤٦، ٤٧، مشارق الانوار ١/٣٧، ٣٨، فهرسة ابن خير ص٩٥، ٩٧.

رسم توضيحي لبيان الرواة عن الأصيلي عن شيخيه أبي زيد المروزي وأبي أحمد الجرجاني - جدول رقم (١)

الرُّواة عن الأصيلي

ورواة «الصحيح» عن أبي محمد الأصيلي كثيرون، ومنهم على سبيل الاختصار:

١- موسى بن عيسى بن أبي حاج أبو عمران الفاسي (٤٣٠) هـ الغُفْجُومي، وغفجوم قبيلة من زناتة [١] ومن طريقه تتصل رِواية الأصيلي إلى عبد الحق بن عطية الأندلسي (٥٤١) هـ كما جاء في «فهرسه»[٢].

٢- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد المعافري القرطبي المتوفى سنة تسع وثلاثين وأربعمائة، عن نيف وثمانين سنة[٣].

ومن طريقه تتصل رِواية الأصيلى إلى أبي بكر بن خير الإشبيلي (٥٧٥) هـ، كما جاء في «فهرسه»[٤].

٣- أبو شاكر عبد الواحد بن محمد بن موهب التجيبي القبري القرطبي، المتوفى سنة ست وخمسين وأربعمائة[٥].

وعنه أخذ أبو علي الجَيّانيّ (٤٩٨) هـ[٦]

ومن طريق الجَيّانيّ اتصلت رِواية الأصيلي بكل من:

- عبد الحق بن عطية الأندلسي، المتوفى حوالي (٥٤١) هـ كما في «فهرسه»[٧].

---

(١) «تاريخ الإسلام» ٢٢٩/٢٩.

(٢) صـ٤٦ -٤٧

(٣) «تاريخ الإسلام» ٢٩/ ٤٧٧.

(٤) صـ٩٥- ٩٦.

(٥) «تاريخ الإسلام» ٤٠٢/٣٠.

(٦) «تقييد المهمل» ٥٩/١- ٦٠

(٧) صـ٤٦- ٤٧

- القاضي عِياض السبتي (٥٤٤) هـ كما جاء في مقدمة «مشارق الأنوار»[١]

- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هـ ومن طريقه اتصلت بالقَسْطَلّانِيّ (٩٢٣) هـ[٢].

٤- الإمام القاضي أبو القاسم سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج الأموي الأندلسي القرطبي المالكي، قال الذَّهَبِيّ: سمع «صحيح البُخارِيّ» من أبي محمد الأصيلي بفوت يسير[٣] ولد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، وتوفي في شوال سنة ست وخمسين وأربعمائة، ومن طريقه اتصلت رِواية الأصيلي بأبي علي الجَيّانيّ (٤٩٨) هـ حيث رواها عنه[٤] ومن طريق الجَيّانيّ اتصلت بالقاضي عِياض (٥٤٤) هـ[٥] وعبد الحق بن عطية (٤٥١) هـ[٦]

٥- عباد بن محمد بن إسماعيل أبو عمرو اللخمي الأندلسي (٤٦٤)هـ[٧].

ومن طريقه روى أحاديث من رِواية الأصيلي ابنُ حزم الأندلسي (٤٥٦) هـ[٨].

٦- أبو عمر أحمد بن ثابت بن أبي الجهم الواسطي، الأندلسي

---

(١) ١/٣٧، ٣٨

(٢) «فتح الباري» ١/٧، و«إرشاد الساري» ١/١٥٥- ١٥٨.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٨/١٧٨- ١٧٩.

(٤) «تقييد المهمل» ١/٥٩- ٦٠

(٥) «مشارق الأنوار» ١/٣٧، ٣٨

(٦) «فهرس ابن عطية» ص٤٦- ٤٧.

(٧) «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٥٦

(٨) ينظر «جمهرة أنساب العرب» ص٢٣٣.

(٤٣٧) هـ أكثر الرِّواية عن الأصيلي، وكان يتولى القراءة عليه، وحدث عنه أبو عبد الله بن عتاب[١].

ومن طريقه اتصلت رِواية الأصيلي بالقاضي عِياض (٥٤٤) هـ كما في «المشارق» [٢] وبشرف الدين اليُونِينِيّ كما جاء ذلك في مقدمة اليُونِينِيّ التي ذكر فيها أسانيده ورموزه.

٧- أبو عبد الله بن نبات ولم أجد من أفرده بترجمة مستقلة، وإن كان مذكورًا في كتب التراجم مثل كتاب «الصلة» لابن بشكوال حيث ذكره في أكثر من موضع [٣].

ومن طريقه اتصلت رِواية الأصيلي بالقاضي عِياض(٥٤٤) هـ وبأبي بكر بن خير الإشبيلي(٥٧٥) هـ .

٨- الإمام المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي، الأندلسي المري، مصنف «شرح صحيح البُخارِيّ» المتوفى سنة خمس وثلاثين وأربعمائة.

روى «الصحيح» عن أبي محمد الأصيلي، وعن أبي الحسن القابسي، وأبي ذر الهَرَوِيّ الحافظ، وغيرهم.

ورواه عنه أبو عمر بن الحذاء، ووصفه بقوة الفهم وبراعة الذهن [٤].

وصحب الأصيلي، وكان صهره، وهو الذي أحيا كتاب البُخارِيّ

---

(١) «تاريخ الإسلام» ٤٤٣/٢٨، «الصلة» لابن بشكول ٥٠/١- ٥١ (١٠٣).

(٢) ٣٧/١- ٣٨

(٣) منها: (٥٤٤/٢) .وذكره أيضًا في (٦٤٨/٢) ترجمة: هشام بن سليمان وقال: حدث عنه أبو عبد الله بن نبات وقال: أجزت له جميع روايتي، وأجاز لي جميع روايته.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ٥٧٩/١٧ (٣٨٤) و«الصلة» لابن بشكوال ٦٢٦/٢- ٦٢٧ (١٣٧٩) وغيرها.

بالأندلس؛ لأنه قرئ عليه تفقهًا أيام حياته وشرحه واختصره، وله في «الصحيح» اختصار مشهور سماه: «النصيح في اختصار الصحيح»[1].

ويوجد غير هؤلاء كثير وخاصة من الأندلسيين؛ لأنها ـ كما سبق ـ قد اشتهرت في بلاد المغرب، ويتضح ذلك من تتبع الراوين لها، فأبو علي الجَيّانيّ، وابن حزم الأندلسي، وابن عطية، والقاضي عِياض، وابن خير الأشبيلي، كلهم أندلسيون، وكذلك ما عرف عند أهل المشرق أمثال اليُونِينِيّ(٧٠١) هـ فهو عن طريق المغاربة أيضًا.

* * *

(١) ينظر المراجع السابقة.

المبحث الثالث

رِواية أبي الوَقْت (٥٥٣) هـ

(وهي عن الدّاوُدِيّ عن الحمويي عن الفَرَبْرِيّ)

اسمه ونسبه[١].

هو الشيخ الزاهد، الخَيِّر الصوفي، شيخ الإسلام، مسنِد الآفاق، أبو الوَقْت عبد الأول بن الشيخ المحدث المعمّر أبي عبد الله عيسى بن شعيب بن (إبراهيم بن إسحاق)[٢] السجزي[٣] ثم الهَرَوِيّ، الماليني، راوي «صحيح البُخارِيّ»، عن أبي الحسن الدّاوُدِيّ.

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» ٣٨/١١٢-١٢١ (٩٣)، «الأنساب» ٨٧/٧، «المنتظم» ١٨٢/١٠، «معجم البلدان» ٤١/٣، «اللباب» لابن الأثير ١٠٥/٢، «وفيات الأعيان» ٢٢٦/٣-٢٢٧،«سير أعلام النبلاء» ٣٠٣/٢٠-٣١١ (٢٠٦)، «تذكرة الحفاظ» ١٣١٥/٤، «مرآة الجنان» ٣٠٤/٣، «البداية والنهاية» ٧٥١/١٢، «الوافي بالوفيات» ١٠/١٨، «شذرات الذهب» ١٦٦/٤، «التقييد» ص٣٨٦ (٥٠١)، «النجوم الزاهرة» ٣٢٨/٥، «الإكمال» لابن ماكولا ٥٤٩/٤- ٥٥٠.

(٢) في بعض من مصادر ترجمته: (إسحاق بن إبراهيم).

(٣) السجزي-بكسر السين-نسبة إلى سجزة،قال السمعاني: سجستان، وقال ابن ماكولافي «الإكمال» ٥٤٩/٤-٥٥٠: هي نسبة إلى غير القياس اهـ.

والهروي نسبة إلى هراة، مدينة مشهورة بخراسان، خرج منها خلائق من الأئمة.

والصوفي نسبة إلى الصوفية،وهم الزهاد العباد، سموا بذلك للبسهم الصوف غالبا وحكى السمعاني قولا: أنهم نسبوا إلى بني صوفة، جماعة من العرب كانوا يتزهدون.

وأما من قال: إنه مشتق من الصفاء أو صفة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الصف ففاسد من حيث العربية، ومن أحسن حدود التصوف:أنه كل خلق سنيٍّ،وترك كل خلق دني اهـ من«التوضيح» لابن الملقن ٥٥/٢.

كان اسمه محمدًا، فسماه الإمام عبد الله الأنصاري: عبد الأول، وكناه بأبي الوَقْت، وقال: الصوفي ابن وقته.

مولده: ولد في ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وأربعمائة بهراة.

كان سماعه لـ«الصحيح» سنة خمس وستين وأربعمائة مع والده، وهو في السابعة من عمره، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

شيوخه: سمع في سنة خمس وستين وأربعمائة من جمال الإسلام أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الدّاوُدِيّ «الصحيح» وكتاب الدارمي، و«منتخب مسند عبد بن حميد» ببوشنج، وسمع من أبي عاصم الفضيل بن يحيى، ومحمد بن أبي مسعود الفارسي، وأبي يعلى صاعد بن هبة الله، وطائفة.

تلاميذه: حدث بخراسان وأصبهان وكرمان وهمذان وبغداد، وتكاثر عليه الطلبة، واشتهر حديثه، وبعد صيته، وانتهى إليه علو الإسناد،

وممن حدث عنه:

ابن عساكر، والسَّمْعَاني، وابن الجوزي وغيرهم ممن سيأتي في الرُّواة عنه لروايته.

رحلاته وسماعه لـ«الصحيح»:

رحل من هراة إلى أصبهان فحدث بها وبالكرخ وهمذان، ثم قدم بغداد يوم الثلاثاء حادي عشر من شوال من سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة.

قال أبو سعد السَّمْعاني: سمع ببوشنج أبا الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الدّاوُدِيّ وأبا القاسم أحمد بن محمد العاصمي وبهراة

الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري وذكر غيرهم اهـ[(١)].

وسافر إلى العراق، فحدث بأصبهان وهمذان ونهاوند، وقدم بغداد في شوال سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة ومعه أصوله فحدث بها بجميع مروياته.

قال زكي الدين البرزالي: طاف أبو الوَقْت العراق وخوزستان، وحدث بهراة ومالين وبوشنج وكرمان ويَزْد وأصبهان والكرخ وفارس وهمذان، وقعد بين يديه الحفاظ والوزراء، وكان عنده كتب وأجزاء، سمع عليه من لا يحصى ولا يحصر[(٢)].

وكان الوزير أبو المظفر بن هبيرة قد استدعاه، وسمع عليه «صحيح البُخارِيّ» قرأه عليه أبو محمد بن الخشاب، وآخر من قرأه عليه ببغداد أبو محمد بن الأخضر.

قال ابن خلكان: سمعت «صحيح البُخارِيّ» بمدينة إربل في بعض شهور سنة إحدى وعشرين وستمائة على الشيخ الصالح أبي جعفر محمد ابن هبة الله بن المكرم ابن عبد الله الصوفي البغدادي، بحق سماعه في المدرسة النظامية ببغداد من الشيخ أبي الوَقْت المذكور، في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة، بحق سماعه..الخ.

وكان الشيخ أبو الوَقْت صالحًا يغلب عليه الخير، وانتقل أبوه إلى مدينة هراة وسكنها فولد له بها أبو الوَقْت في ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وأربعمائة[(٣)].

قال ابن نقطة في «التقييد»: وسماعه على الصحيح في سنة خمس

---

(١) «التحبير» ٦١٢/١.

(٢) «تاريخ الإسلام» ١١٧/٣٨.

(٣) «وفيات الأعيان» ٢٢٦/٣.

وستين، وهو في السنة السابعة من عمره، وسمع منه الأئمة والحفاظ، ورحل من هراة إلى أصبهان، فحدث بها، وبالكرخ وهمذان، ثم قدم بغداد يوم الثلاثاء حادي عشر من شوال من سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة[١].

قال السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء»: أخبرنا أبو الوقت عبد الاول بن عيسى السجزي بهراة.. [٢]

وقال ابن الأثير في أول كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول» وهو يعدد أسانيده - قال: أما «صحيح البخاري»: فأخبرنا بجميعه الشيخ الإمام العالم الأجل، جمال الدين زين الإسلام، أبو عبد الله محمد بن محمد بن سرايا بن علي بن نصر بن أحمد بن علي، أدام الله توفيقه، بقراءتي عليه وهو يسمع، فأقر به، بمدينة الموصل، في مدة آخرها شهور سنة ثمان وثمانين وخمسمائة.

قال: أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ، بقية المشايخ، أبو الوقت عبد الأول بن عيسى ابن شعيب بن إسحاق بن إبراهيم الصوفي الهروي السِّجزي، قراءة عليه وأنا أسمع بمدينة السلام، في المدرسة النظامية في شهور سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة.

وقال محمد بن عبد الرحمن المقرئ أبو الفرج في أول كتابه «الأربعين في الجهاد والمجاهدين»: أخبرنا الشيخ الأجل الصالح الثقة المسند شيخ الوقت أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم ابن إسحاق السجزي الصوفي الهروي رضي الله عنه قدم علينا بغداد قراءة عليه وأنا أسمع بمدرسة الشيخ أبي النجيب السهروردي سنة ثلاث

---

(١) ص ٣٨٦-٣٨٧

(٢) ١/١٥٦.

وخمسين وخمسمائة[١].

وقال ابن الجوزي: كان صبورًا على القراءة، وكان صالحًا، كثير الذكر والتهجد والبكاء، على سمت السلف، وعزم عام موته على الحج، وهيأ ما يحتاج إليه، فمات[٢].

وقال يوسف بن أحمد الشيرازي في « أربعين البلدان» له: لما رحلت إلى شيخنا رُحلة الدنيا ومسنِد العصر أبي الوَقْت، قدر الله لي الوصول إليه في آخر بلاد كرمان، فسلمت عليه، وقبلته، وجلست بين يديه، فقال لي: ما أقدمك هذه البلاد ؟ قلت: كان قصدي إليك، ومعولي بعد الله عليك، وقد كتبت ما وقع إلي من حديثك بقلمي، وسعيت إليك بقدمي، لأدرك بركة أنفاسك، وأحظى بعلو إسنادك.

فقال: وفقك الله وإيانا لمرضاته، وجعل سعينا له، وقصدنا إليه، لو كنت عرفتني حق معرفتي، لما سلمت علي، ولا جلست بين يدي، ثم بكى بكاء طويلا، وأبكى من حضره، ثم قال: اللهم استرنا بسترك الجميل، واجعل تحت الستر ما ترضى به عنا، يا ولدي، تعلم أني رحلت أيضا لسماع «الصحيح» ماشيًا مع والدي من هراة إلى الدّاوُدِيّ ببوشنج ولي دون عشر سنين، فكان والدي يضع على يدي حجرين، ويقول: احملهما.

فكنت من خوفه أحفظهما بيدي وأمشي وهو يتأملني، فإذا رآني قد عييت أمرني أن ألقي حجرا واحدا، فألقي، ويخف عني، فأمشي إلى أن يتبين له تعبي، فيقول لي: هل عييت ؟ فأخافه، وأقول: لا.

فيقول: لم تقصر في المشي؟ فأسرع بين يديه ساعة، ثم أعجز، فيأخذ

---

(١) «الأربعين في الجهاد والمجاهدين» ص٢١.

(٢) «المنتظم» ١٠/١٨٣.

الآخر، فيلقيه، فأمشي حتى أعطب، فحينئذ كان يأخذني ويحملني، وكنا نلتقي جماعة الفلاحين وغيرهم، فيقولون: يا شيخ عيسى، ادفع إلينا هذا الطفل نركبه وإياك إلى بوشنج، فيقول: معاذ الله أن نركب في طلب أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل نمشي، وإذا عجز أركبته على رأسي إجلالا لحديث رسول الله، ورجاء ﷺ ثوابه.

فكان ثمرة ذلك من حسن نيته أني انتفعت بسماع هذا الكتاب وغيره، ولم يبق من أقراني أحد سواي، حتى صارت الوفود ترحل إلي من الأمصار.

ثم أشار إلى صاحبنا عبد الباقي بن عبد الجبار الهَرَويّ أن يقدم لي حلواء، فقلت: يا سيدي، قراءتي لجزء أبي الجهم أحب إلي من أكل الحلواء. فتبسم، وقال: إذا دخل الطعام خرج الكلام.

وقدم لنا صَحْنًا فيه حلواء الفانيذ، فأكلنا، وأخرجت الجزء، وسألته إحضار الأصل، فأحضره، وقال: لا تخف ولا تحرص، فإني قد قبرت ممن سمع علي خلقا كثيرا، فسل الله السلامة.

فقرأت الجزء، وسررت به، ويسر الله سماع «الصحيح» وغيره مرارًا، ولم أزل في صحبته وخدمته إلى أن توفي ببغداد[1].

ثناء العلماء عليه:

قال اليافعي: ودخل بغداد، فازدحم الخلق عليه. وكان خيرًا متواضعًا متوددًا حسن السمت، متين الديانة محبًّا للرِّواية اهـ[2].

كان مكثرًا من الحديث عالي الإسناد، طالت مدته، فألحق الأصاغر

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ٢٠/٣٠٧- ٣٠٨.

(٢) «مرآة الجنان» ٣/٣٠٤.

والأكابر، وكان مستقيم الرأي، حاضر الذهن، ولم نر في سنه مثل سنده، وكان شيخًا صالحًا سنيًا، قارئًا للقرآن، قد صحب الأشياخ، وعاش حتى ألحق الصغار بالكبار، ورأى من رئاسة التحديث ما لم يره أحد من أبناء جنسه، وسمع منه من لم يرغب في الرِّواية قبله، وكان آخر من روى في الدنيا عن الدّاوُدِيّ وبقية أشياخه.

وقرئت الكتب التي معه كلها عليه والأجزاء مرات في عدة مواضع، وسمعها منه ألوف من الناس، وصل بغداد في حادي عشر شوال سنة اثنتين وخمسين، صحب شيخ الإسلام نيفا وعشرين سنة.

وذكره السَّمْعاني فقال: شيخ صالح، حسن السمت والأخلاق، متودد، متواضع، سليم الجانب، استسعد بصحبة الإمام عبد الله الأنصاري وخدمه مدة، وسافر إلى العراق، وخوزستان، والبصرة، وقدم بغداد، ونزل رباط البسطامي، فيما ذكره لي وسمعت منه بهراة، ومالين. وكان صبورًا على القراءة، محبًّا للرِّواية.

وفاته: توفي في سادس ذي القَعدة ببغداد سنة خمسمائة وثلاث وخمسين، ودفن بالشونيزية عن نيف وتسعين سنة. وكان آخر كلمة قالها: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ [يس: ٢٦-٢٧]

* * *

أبو عبد ا البخاري (٢٥٦)هـ

أبو عبد ا الفربري (٣٢٠)هـ

أبو مد ا موي (٣٨١)هـ

أبو ا سن الداودي (٤٦٧)هـ

أبو الوقت السجزي (٣٥٣)هـ

أبو عبد ا ا سـ بن ا بارك الزبيدي (٦٣١)هـ

روى عنه ع كبـ منهم:

١- أ د بن أ طالب ا جار (٧٣٠)هـ
ومن طريقة: ابن ا لمقن والعيـ والقسطلا وابن طولون وابن حجر والسبكي وغـ هم.

٢- أبو ا سن علي بن مد بن هارون، ومـن طريقه العيـ .

٣- أبو ا سن علي بن مد الـثعلـ ، ومـن طريقه العيـ .

٤- وزيرة بنت عمرو التنوخية، ومن طريقهـا: العيـ والقسطلا وابن حجر والسبكي.

٥- أبو عبد ا بن أ الذكر (٦٩٩)هـ، ومن طريقه الكرما والعيـ .

٦- أبو عبد ا الصقلي، ومن طريقه القسطلا .

٧- شرف الدين اليونيـ (٧٠١)هـ، ومـن طريقه ابن ا لمقن والقسطلا .

٨- أبو مد عبد الر ن بن قدامة، ومن طريقه النووي.

أبوا سن علي بن أ بكر بن روزبة بن عبد ا (٦٣٣)هـ

ومن طريقه ابن حجر والعيـ

وروى عنه أيضا ما يلي

١- أبو القاسم أ د بـن عبـد ا العطـار (٦١٥)هـ، وعنه ابن البخاري (٦٩٠).

٢- مد بن مد بن سرايا أبـو عبـد ا ا وصلي (٦١١)هـ.

٣- مد بن عبـد الـر ن بـن أ العـز (٦١٨)هـ.

٤- مسمار بن عمر بن مد البغدادي النيار (٦١٩)هـ.

٥- أبو عبـد ا ا ـسـ بـن أ صـا (٦١٧)هـ.

وهؤلاء الأربعة روى عنهم ابـن الأثـ ((جامع الأصول))، و((أسد الغابة)).

وغـ هم كثـ و لتهم ما يقرب مـن سـبعة

رسم توضيحي لبيان بعض الروايات التي جاءت عن أبي الوقت السجزي

رِواية أبي الوَقْت عن الدّاوُدِيّ

تعد رواية أبي الوقت أشهر رواية عند المشارقة، ولذلك تجد كل الشراح لـ«الصحيح» اعتمدوا هذه الرواية في شروحهم.

ولذا ذكر النووي في مقدمة شرحه على «الصحيح» أن هذه الرواية هي التي اشتهرت في بلاد الشام.

ومما يدل عَلَى أن هذه الرواية لم تشتهر في بلاد المغرب أن المغاربة الذين ذكروا أسانيدهم لم يذكروا هذه الرواية.

واشتهرت رواية أبي الوقت من خلال الشيخ الإمام الفقيه محدث الشام: أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن مُسَلَّم بن موسى بن عمران الرَّبَعِيُّ الزبيدي الأصل، البغدادي المولد والدار، سراج الدين، الحنبلي، وقيل: الحنفي. ويعرف بابن الزبيدي، مدرس مدرسة الوزير ابن هبيرة.

سمع من أبي الوقت عبد الأول السجزي روايته لـ«الصحيح»، كما سمع من أبي الفتوح الطائي، وأبي زرعة المقدسي، وجعفر بن زيد الحموي، وأبي حامد الغرناطي، وأجاز له أبو علي بن أحمد الخراز.

وحدث عنه بـ«الصحيح» وغيره: أبو الحسين اليونيني، وابن الدبيثي، والضياء، والبرزالي، وسالم بن ركاب، والملك الحافظ محمد الأيوبي، والشهاب أحمد بن الشحنة، وغيرهم كثير.

قال المنذري: ولنا منه إجازة كتب بها إلينا من بغداد غير مرة.

وآخر من حدث عنه أبو العباس الحجار الصالحي. سمع منه «صحيح البخاري» وغيره.

قال ابن رجب: ولد سنة ست -أو سبع- وأربعين وخمسمائة، وقيل:

سنة خمس وأربعين، وقرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث من جده.. وتفقه في المذهب، وأفتى ودرس بمدرسة الوزير أبي المظفر ابن هبيرة، وكان له معرفة حسنة بالأدب، وخُرِّجَت له «مشيخة» وصنف تصانيف منها كتاب «البلغة» في الفقه، وله نظم في اللغة والقراءات. وكان فقيهًا، فاضلًا، دَيِّنًا، خَيِّرًا، حسن الأخلاق، متواضعًا.. [(١)]اهـ.

قال الذهبي: قرأت بخط ابن المجد: قال: بقي في نفسي عند سفري من بغداد سنة ثلاثين أنني أقدم بلا شيخ يروي «صحيح البخاري»، ثم أنه ذكر قصة ابن روزبة، وأنه سفّره سنة (٦٢٦هـ) وأعطوه خمسين دينارًا من عند الملك الصالح، فلما وصل إلى رأس عين أرغبوه فقعد وحدثهم بـ«الصحيح»، ثم أرغبوه في حران فرواه لهم، ثم بحلب كذلك، وخوفوه من حصار دمشق، فرجع إلى بغداد، قال: فأتينه وقد ذاق الكسب فاشتط واشترط أمورًا، فكلمنا ابن القطيعي فاشترط مثل ذلك، فمضيت إلى أبي عبد الله ابن الزبيدي وأنا لا أطمع به، فقال: نستخير الله، ثم قال: لا تُعْلِمْ أحدًا، وحرضه على التوجه ابنُه عُمر، وكان على الشيخ دَين نحو سبعين دينارًا، فرفقناه فكان خفيف المئونة، كثير الاحتمال، حسن الصحبة، كثير الذكر، فنعم الصاحب كان.

قال الذهبي: فَرِح الأشرف صاحب دمشق بقدومه، وأخذه إلى عنده في أثناء رمضان من العام، وسمع منه «الصحيح» في أيام معدودة، وأنزله إلى دار الحديث، وقد فتحت من نحو شهر، فحشد الناس وازدحموا، وسمعوا الكتاب، ثم أخذه أهل الجبل، وسمعوا منه الكتاب.

واشتهر اسمه، وردَّ إلى بلده، فقدم متعللًا، وتوفي إلى رحمة الله في

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب ٤٠٥/٣ (٣٣٦)

الثالث والعشرين من صفر سنة إحدى وثلاثين وستمائة. (٦٣١) هـ[1].

وممن روى عن أبي عبد الله الزبيدي:

- أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم، الحجار المعروف بابن الشحنة، أبو العباس سمع من الزبيدي، توفي (٧٣٠) هـ[2]. ومن طريقه: ابن الملقن والعيني والقسطلاني وابن طولون [3] وابن حجر[4] والسبكي في «الطبقات الكبرى» [5]

- الشيخ المقرئ العالم المحدث الصالح المعمر المسند نور الدين، أبو الحسن، علي بن محمد بن هارون بن محمد بن هارون، الثعلبي الدمشقي [6]، ومن طريقه العيني.

---

(١) ينظر في ترجمة الزبيدي: «التكملة لوفيات النقلة» ٣٦١/٣ (٢٥١٢)، «سير أعلام النبلاء» ٣٥٧/٢٢، «تاريخ الإسلام» ٦٠/٤٦، «الوافي بالوفيات» ٣٠/١٣ (٢٨)، «الجواهر المضية في تراجم الحنفية» ١٢٣/٢-١٢٤ (٥١٣)، «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب ٤٠٥/٣ (٣٣٦)، «شذرات الذهب» ١٤٤/٥، «الأعلام» ٢٥٣/٢.

(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام» ٣٤١/١، «تذكرة الحفاظ وذيله» ١٤٢/١، «ذيل التقييد» ٣١٧/١، «غاية النهاية في طبقات» ٢٨/١، «شذرات الذهب» ٩٣/٦.

(٣) «الأحاديث المائة المشتملة على مائة نسبة إلى الصنائع» لمحمد بن علي بن طولون.صـ١٣حديث (٣).

(٤) « الفتح» ٧/١.

(٥) المقدمة: ٨١/١-٨٢.

(٦) ولد سنة ست وعشرين، وكان خيرًا ناسكًا متواضعًا طيب القراءة، محببًا إلى العامة، سمع حضورًا في الرابعة وفي الخامسة من ابن صباح وابن الزبيدي، وخرج له تقي الدين السبكي مشيخة، وسمع منه الذهبي والبرزالي واليعمري، توفي في ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة وسبعمائة.

ينظر: «تاريخ الإسلام» ١١٥/٥٣ (٣٣٣)، و«الوافي بالوفيات» ١٥٢/٢٢ (٩٧)، و«الدرر الكامنة» ١٢١/٣ (٢٧٦).

- وزيرة بنت عمرو التنوخية ومن طريقها: العيني والقسطلاني وابن حجر[(١)] والسبكي في «الطبقات الكبرى»[(٢)].

- أبو الحسن علي بن محمد الثعلبي، ومن طريقه العيني.

- أبو عبد الله محمد بن أبي الذكر (٦٩٩) هـ وعنه أحمد بن يوسف بن أحمد الخلاطي، محب الدين، أبو العباس، المصري، المتوفي سنة ثمان وثمانين وستمائة هـ وبحضور علي بن محمد بن هارون الثعلبي، بقراءة محمد بن عبد الرحمن بن شامة، سنة ثمان وثمانين وستمائة[(٣)]، ومن طريقه: الكرماني والعيني.

- أبو عبد الله الصقلي ومن طريقه القسطلاني.

- شرف الدين اليونيني (٧٠١) هـ ومن طريقه: ابن الملقن والقسطلاني.

- العلامة أبي محمد عبد الرحمن بن الشيخ الصالح الإمام المجمع على جلالته أبى عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي ومن طريقه: النووي.

- الإمام العلامة الحجة، محمد بن إبراهيم بن أبي عبد الله محمد بن أبي نصر، بهاء الدين، توفي سنة ثمان وتسعين وستمائة[(٤)].

وعبد الله بن محمد بن نصر بن قوام بن وهب، أبو محمد الرصافي، ثم الدمشقي، حدث في سنة أربع وتسعين وستمائة بـ«معالم التنزيل» للبغوي، وسمع منه الذهبي «صحيح البخاري» عن ابن الزبيدي، توفي سنة

---

(١) «الفتح» ١/٧.

(٢) المقدمة ١/٨١-٨٢.

(٣) «ذيل التقييد» ١/٤١١ (٨٠٥).

(٤) ينظر: «تاريخ الإسلام» ٣٦١/٥٢ (٥٣٩)، و«الوافي بالوفيات» ١١/٢ (٢٦٥).

خمس وتسعين وستمائة[(١)].

ومن طريقهما روى الذهبي الصحيح أيضًا[(٢)].

ومن الرواة المشهورين بالرواية عن أبي الوقت أيضًا:

أبو الحسن علي بن أبي بكر بن روزبة بن عبد الله. البغدادي، القلانسي، الصوفي، العطار. سمع «صحيح البخاري» من أبي الوقت.

وحدث ببغداد، وحران، وحلب، ورأس عين بـ«الصحيح» مرات، وازدحموا عليه.

وكان شيخًا حسنًا، مليح الشيبة والهيئة، حلو الكلام، قوي النفس على كبر السن.

سمع «الصحيح» بقراءة يوسف بن مقلد الدمشقي، وكان معه به ثبتٌ صحيحٌ عليه خط أبي الوقت.

توفي فجاءةً في ليلة الخامس من ربيع الآخر سنة ثلاث وثلاثين وستمائة، وقد جاوز التسعين[(٣)].

وللحافظين ابن حجر والعيني إسناد إلى روايته.

وممن روى عن أبي الوقت غير ما سبق مايلي:

١- أبو القاسم، أحمد بن عبد الله بن عبد الصمد بن عبد الرزاق السلمي، البغدادي، العطار، الصيدلاني (٦١٥) هـ[(٤)].

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» ٢٥٩/٥٢ (٣٣٠)، و«شذرات الذهب» ٤٣٠/٥.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٥٠٧/٨، ٥٥٣/٩، ٦٢٠/١٠.

(٣) ينظر ترجمته في: «التقييد» ٤١٩، و«تاريخ الإسلام» ١٥٥/٤٦، ١٥٦، و «سير أعلام النبلاء» ٣٨٧/٢٢، «شذرات الذهب» ١٦٠/٥.

(٤) ينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٢٣١/٥١، «التقييد» ١٤٦ (١٦٦)، «سير أعلام النبلاء» ٨٤/٢٢، «النجوم الزاهرة» ٢٢٦/٦، «شذرات الذهب» ٦٢/٥.

رواها عنه: فخر الدين، علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد، أبو الحسن، المعروف بابن البخاري، (٦٩٠) هـ.

وروايته نص عليها في «مشيخته»[(١)]

٢- محمد بن محمد بن سرايا بن علي أبو عبد الله الموصلي البلدي (٦١١) هـ[(٢)].

وعنه ابن الأثير [(٣)].

٣- محمد بن عبد الرحمن بن أبي العز، أبو الفرج الواسطي المقرئ (٦١٨) هـ[(٤)].

٤- مسمار بن عمر بن محمد بن عيسى أبو بكر البغدادي المقرئ النيار المعروف بابن العويس (٦١٩) هـ[(٥)].

٥- أبو عبد الله الحسين بن أبي صالح، الديلمي الضرير ويعرف بالتكريتي (٦١٧) هـ[(٦)].

وهؤلاء الأربعة روى عنهم ابن الأثير[(٧)] .

---

(١) ١٩٦٠/٣ وينظر في ترجمته: «تاريخ الإسلام» ٤٢٢/٥١، «المنهج الأحمد» ٣٤٠/٤، «النجوم الزاهرة» ٣٢/٨، «الدليل الشافي» ٤٤٩/١، «شذرات الذهب» ٤١٤/٥.

(٢) ينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٨٨/٤٤، «التقييد» ١٠٩ (١٢٢).

(٣) ينظر: «أسد الغابة» ٥/١ و«جامع الأصول» ١٩٨/١.

(٤) ينظر: «تاريخ الإسلام» ٤٢٢/٤٤، «ذيل تاريخ بغداد» ٣٨/١٥، «التقييد» ٧٢/٨٠.

(٥) ينظر: «تاريخ الإسلام» ٤٦٤/٤٤، و«التقييد» ٤٦٣ (٦٢١)، و«معجم البلدان» ٤٤٠/٢، و«ذيل تاريخ بغداد» ٣٦٢/١٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٥٤/٢٢، و«تذكرة الحفاظ» ١٤٠٣/٤، و«النجوم الزاهرة» ٢٥٣/٦.

(٦) ينظر: «تاريخ إربل» ١٩٥/١.

(٧) ينظر: «أسد الغابة» ٥/١.

٦- الحسن بن إسحاق بن موهوب أبو علي بن الجواليقي (٦٢٥) هـ[1].

٧- داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب الوكيل البغدادي، وسماعه كان ببغداد، (٦١٧) هـ[2].

٨- عمر بن محمد بن أبي المعالي، أبو حفص الشباك، سمع «الصحيح» من عبد الأول قاله ابن النقطة[3].

٩- عمر بن محمد بن أحمد بن الحسن بن جابر أبو نصر بن أبي بكر، المعروف بالسديد (٦١٦) هـ، سمع «الصحيح» من عبد الأول، قاله ابن النقطة[4].

١٠- محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي، القطيعي، أبو الحسن (٦٣٤) هـ[5].

وممن روى عنه «الصحيح»: أبو العباس أحمد بن أبي طالب (٧٣٠) هـ ولابن حجر إسناد إليه.

---

(١) ذكر ذلك ابن نقطة في «التقييد» ص٢٤٣، وينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٢٢٦/٤٥، «سير أعلام النبلاء» ٢٧٨/٢٢، «الوافي بالوفيات» ٤٠١/١١، «شذرات الذهب» ١١٧/٥.

(٢) ذكر ذلك ابن نقطة في «التقييد» ٢٦٧، وينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» ٢٨٧/٤٤، «سير أعلام النبلاء» ٩٠/٢٢، ٩١، «الوافي بالوفيات» ٤٥٨/١٣، «شذرات الذهب» ٦٧/٥.

(٣) ينظر: «التقييد» ٣٩٨/١، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/٢٣-١٧.

(٤) ينظر: «التقييد» ٣٩٨، «التكملة لوفيات النقلة» ٤٥٩/٢، «تاريخ الإسلام» ٣١١/٤٤.

(٥) ينظر: «سير أعلام النبلاء» ٨/٢٣، «العبر في خبر من غبر» ٢٢٠/٣، «ذيل التقييد» ٦٩/١ (٥٤)، «الأعلام» ٣٢١/٥.

١١- المسند المعمر رحله الوقت أبو المنجا عبد الله بن عمر بن علي ابن اللتي (٦٣٥) هـ.

وسمعه منه: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن عثمان بن مشرف الأنصاري، الدمشقي، الكتاني، (٧٢١)[(١)].

١٢- الهكاري عبد الله بن الحسن بن محمد بن عبد الله المعمر الغماري، وذلك بالإجازة العامة (٦٥٢) هـ[(٢)].

وقرأ «الصحيح» على الهكاري: شرف الدين، أبو محمد، وأبو أحمد عبد المؤمن ابن خلف بن أبي الحسن الشافعي، المعروف بالدمياطي. توفي (٧٠٥) هـ[(٣)].

١٣- يونس بن يحيى بن أبي الحسن بن أبي البركات بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن أحمد بن حمزة بن إسماعيل بن محمد البغدادي.

سمع «صحيح البخاري» من عبد الأول وحدث به بمكة (٦٠٨) هـ[(٤)].

١٤- كريمة بنت عبد الوهاب بن علي بن الخضر بن عبد الله بن علي، الشيخة الصالحة المعمرة، مسندة الشام، أم الفضل القرشية، الأسدية، الزبيرية، الدمشقية، وتعرف ببنت الحبقبق. ولدت سنة ست وأربعين وخمسمائة.

---

(١) ينظر: «ذيل التقييد» ١/١٠٧ (١٣٧).

(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام» ٤٨/١٢٤، و«السير» ٢٣/٢٨١، «ذيل التقييد» ٢/٣٢.

(٣) ينظر: «تاريخ الإسلام» ٥٣/٥٤، «تذكرة الحفاظ» ٤/١٤٧٧-١٤٧٩، «طبقات الشافعية الكبرى» ٦/١٣٣، «ذيل التقييد» ٢/١٦٤، ١٦٥، «الدليل الشافي» ١/٤٧١، «النجوم الزاهرة» ٨/٢١٨.

(٤) ينظر: «التكملة لوفيات النقلة» ٢/٢٢٨، «سير أعلام النبلاء» ٢٢/١٢، «ذيل التقييد» ٢/٣٣٥، «العقد الثمين» ٧/٥٠٠.

قال الذهبي: وتفردت بإجازة أبي الوقت السجزي، فروت «الصحيح» غير مرة.

ماتت ببستانها بالميطور في رابع عشر جُمادى الآخرة سنة إحدى وأربعين وستمائة[١].

وممن روى عنها: محمد بن الحسين بن رزين بن موسى بن عيسى قاضي القضاة، تقي الدين، أبو عبد الله الحموي الشافعي.

سمع على كريمة بنت عبد الوهاب «صحيح البخاري» عن أبي الوقت إجازة، وعن الحافظ ابن الصلاح كتابه «علوم الحديث» رواهما عنه تلميذه قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة.

مات ليلة الأحد ثالث رجب سنة ثمانين وستمائة بالقاهرة، ومولده بحماة يوم الثلاثاء ثالث شعبان سنة ثلاث وستمائة[٢].

١٥- عمر بن أعز بن عمر بن محمد بن عموديه السهروردي، أبو حفص ابن أبي الحارث الصوفي(٥٤٢-٦٢٤) هـ أخو أبي عبد الله بن أعز سمع أبا الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي وغيره [٣].

١٦- أبو سعد ثابت بن مشرف بن البناء المعروف بابن شستان (٦١٩) هـ[٤].

١٧- أبو القاسم شمس الدين أحمد بن عبد الله بن عبد الصمد بن

---

(١) ينظر: «التكملة لوفيات النقلة» ٢٦٣/٣ (٣١٢٥)، و«تذكرة الحفاظ» ١٤٣٤/٤، «سير أعلام النبلاء» ٩٢/٢٣ (٦٨)، و«شذرات الذهب» ٢١٢/٥.

(٢) ينظر: «ذيل التقييد» ١١٨/١ (١٦٦).

(٣) ينظر: «ذيل تاريخ بغداد» ٣٠/٥.

(٤) ينظر: «التقييد» ص٢٢٥، «تاريخ الإسلام» ٤٤٥/٤٤، ٤٤٦، «سير أعلام النبلاء» ١٥٢/٢٢.

عبد الرزاق السلمي البغدادي الصيدلاني العطار.

ولد سنة (٥٤٦) هـ، وتوفي سنة (٦١٥) هـ[١].

وممن رواه عنه: زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦) هـ[٢].

١٨- سعد بن أحمد بن محمد بن العراقي الطاوسي أبو الغنائم، (٦٠٥) هـ[٣].

١٩- أبو الحفص عمر بن كرم بن علي بن عمر الدينوري البغدادي الحمامي

ولد سنة (٥٣٩) هـ، توفي سنة (٦٢٩) هـ[٤].

٢٠- أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أبي سعد المديني الأصبهاني الشافعي.

ولد سنة (٥٤٣) هـ ، وتوفي سنة (٦٣٢) هـ[٥].

٢١- علاء الدين أبو سعد ثابت بن محمد بن أبي بكر أحمد بن محمد بن الخجندي الأصبهاني نزيل شيراز.

---

(١) ينظر: «التقييد» ص١٤٦ (١٦٦)، «التكملة لوفيات النقلة» ٤٣٩/٢ (١٦١٦).

(٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» ٣١٩/٢٣ وما بعدها، «الوافي بالوفيات» ١٤/١٩-١٦، «شذرات الذهب» ٢٧٧/٥-٢٧٨.

(٣) ينظر: «التدوين في أخبار قزوين» ٣٣/٣.

(٤) ينظر: «التكملة لوفيات النقلة» ٣١٣/٣ (٢٤٠٠)، «سير أعلام النبلاء» ٣٢٥/٢٢، «ذيل التقييد» ٢٤٩/٢ (١٥٥٠)، «شذرات الذهب» ٢٣٢/٥.

(٥) ينظر: «تاريخ الإسلام» ١٢٢/٤٦-١٢٣، «سير أعلام النبلاء» ٣٧٨/٢٢-٣٧٩، «الوافي بالوفيات» ٧٢/٤ (١٥٢٦)، «ذيل التقييد» ١٦٩/١ (٢٩٩)، «شذرات الذهب» ١٥٥/٥.

ولد سنة (٤٥٨) هـ، وتوفي سنة (٦٣٧) هـ[١].

٢٢- وجيه الدين أبو عبد الله محمد بن زهير بن محمد الأصبهاني ابن أبي غالب المعروف بشعرانة. توفي سنة (٦٣٢) هـ[٢].

وهؤلاء الثلاثة لابن حجر سند إليهم كما في «الفتح».

٢٣- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، عتيق أبي الفتح أحمد بن عمر بن باقا توفي (٦٠٨)[٣].

وممن رواه عنه:

زكي الدين المنذري (٦٥٦) هـ. وأبو الحسن علي بن شجاع بن سالم العباسي الضرير، وعن أبي الحسن روى شرف الدين اليونيني (٧٠١) هـ كما في «مقدمته».

٢٤- محمد بن سعيد بن سنبل المكي، كما ذكر في إسناده في أول كتابه «الأوائل السنبلية»، وكان ذلك في بغداد قراءة عليه وهم يسمعون، في آخر سنة اثنتين وأول سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة.

٢٥- الإمام الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر(٥٧١) هـ كما في «معجم شيوخه»[٤].

---

(١) ينظر: «التكملة لوفيات النقلة» ٣/٥٤٧-٥٤٨ (٢٩٥٨)، «تاريخ الإسلام» ٤٦/٣٢٢، «سير أعلام النبلاء» ٢٣/٥٩، «الوافي بالوفيات» ١٠/٤٧١ (٤٩٨٢)، «ذيل التقييد» ١/٤٩٤ (٩٦٦).

(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام» ٤٦/١٢٢، «سير أعلام النبلاء» ٢٢/٣٧٩، «ذيل التقييد» ١/١٢٥ (١٩٢)، «شذرات الذهب» ٥/١٥٥.

(٣) سمع ببغداد من أبي الوقت ومن بعده، وحدث بـ «صحيح البُخَارِيّ» بمصر وسماعه صحيح. ينظر: «التقييد» ص ٣٤٤، و«التكملة لوفيات النقلة» ٢/٢٣٤ (١٢١٥)، و«تاريخ الإسلام» ٤٣/٢٩٦، و«شذرات الذهب» ٥/٣٣-٣٤.

(٤) «المعجم» ص٢٩٩(٦١٠).

ومن طريق ابن عساكر: السبكي في «الطبقات الكبرى»[1] .

٢٦- أبو بكر عبد الجليل بن أبي غالب الأصبهاني.

رواها عنه: فخر الدين، علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد، أبو الحسن، المعروف بابن البخاري، توفي (٦٩٠) هـ. وروايته نص عليها في «مشيخته».

٢٧- ابن الرزاز: أبو منصور سعيد بن محمد ابن شيخ الشافعية أبي المنصور سعيد بن محمد بن عمر البغدادي (٦١٦) هـ وروايته نص عليها الذهبي[2].

* * *

(١) المقدمة ١/٨١-٨٢

(٢) ينظر «السير» ٢٢/٩٧.

المبحث الرابع

رِواية كريمة المَرْوَزِيّة (٤٦٣) هـ.

(عن الكُشْمِيهَني عن الفَرَبْريّ)

أولًا ترجمتها[(١)]: هي الشيخة، العالمة، الفاضلة، المسنِدة، الزاهدة أم الكرام، المجاورة بحرم الله، كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المَرْوَزيّة.

وهي تنسب إلى مرو الشاهجان، وهي مرو العظمى أشهر مدن خراسان وقصبتها[(٢)].

كان أبوها من كشميهن، وأمها من أولاد السَّيّاري[(٣)]، خرج بها أبوها إلى بيت المقدس، ثم عاد بها إلى مكة، بعد أن سمعت «الصحيح» من أبي الهيثم الكُشْمِيهَني.

شيوخها:

سمعت كريمة المَرْوَزيّة من زاهر بن أحمد السَّرْخَسي ت(٣٨٩) هـ، وعبد الله بن يوسف بن باموية الأصبهاني ت(٤٠٩) هـ بالإضافة إلى سماعها من الكُشْمِيهَني «الصحيح».

تلاميذها:

---

(١) ينظر ترجمتها في: «الإكمال» ١٧١/٧، «التقييد» ص٤٩٩، «المنتظم» ٢٧٠/٨، «الكامل» ٦٩/١٠، «العقد الثمين» ٣١٠/٨، «شذرات الذهب» ٣١٤/٣، «البداية والنهاية» ، «الوافي بالوفيات» وغيرها.

(٢) والنسبة إليها مروزي- بالزاي - على غير قياس. ينظر «معجم البلدان» ١١٢/٥- ١١٣، وقد تحرفت في «الأعلام» للزركلي إلى المروذية بالذال وتشديد الراء نسبة إلى مرو الروذ وهو خطأ.

(٣) بفتح السين المهملة وتشديد الياء المثناة، نسبة إلى سيار وهو جد المنتسب إليه.

لقد بقيت كريمة المَرْوَزيّة مجاورة لبيت الله الحرام حتي ماتت؛ ولذا توافد عليها العلماء يسمعون منها أثناء أداء مناسك الحج، وممن أخذ عنها:

أبو بكر الخطيب وأبو طالب الحسين بن محمد الزينبي ومحمد بن بركات السعيدي، وغيرهم كثير ممن روى عنها «الصحيح» وغيره.

ثناء العلماء عليها:

لقد أثنى كثير من العلماء على كريمة نظرًا لدقتها وجلالتها.

قال فيها الذَّهَبِيّ في «السير»: الشيخة العالمة الفاضلة المسنِدة أم الكرام [1].

وقال ابن نقطة في «التقييد»: كانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فهم ومعرفة مع الخير والتعبد، روت «الصحيح» مرات كثيرة، مرة بقراءة أبي بكر الخطيب في الموسم، وماتت بكرًا لم تتزوج أبدًا [2].

وقال ابن كثير: كانت عالمة صالحة سمعت «صحيح البُخارِيّ» على الكُشْمِيهَني وقرأ عليها الأئمة [3].

وقال الصفدي: أم الكرام المجاورة بمكة، كانت كاتبة فاضلة عالمة [4].

وقال الذَّهَبِيّ نقلًا عن السَّمْعاني قوله: وهل رأى إنسان مثل كريمة[5].

وفاتها:

قال ابن نقطة: توفيت بمكة سنة خمس وستين وأربعمائة ونقلته من

---

(١) ١٨/٢٣٣.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٣٣- ٢٣٤.

(٣) «البداية والنهاية» ١٢/١٠٥.

(٤) «الوافي بالوفيات» ٢٤/٣٣٧.

(٥) «السير» ١٨/٢٣٤.

خط ابن ناصر[١].

وقال الذَّهَبِيّ: قلت: الصحيح: موتها في سنة ثلاث وستين.

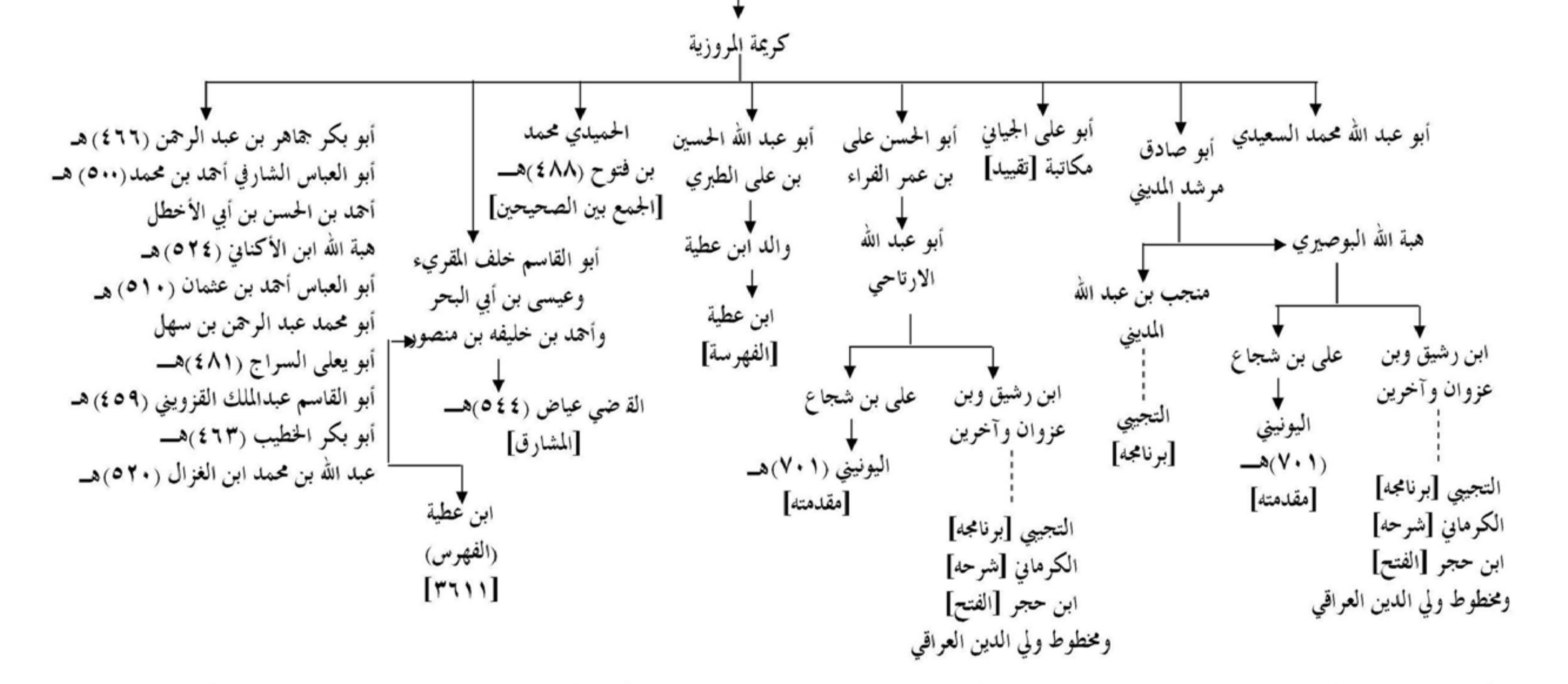
ثم نقل عن هبة الله بن الأكفاني قوله سنة ثلاث: حدثني عبد العزيز ابن علي الصوفي قال: سمعت بمكة من مخبر بأن كريمة توفيت في شهور هذه السنة.

وقال أبو جعفر محمد بن علي الهمداني: حججت سنة ثلاث وستين، فنعيت إلينا كريمة في الطريق ولم أدركها.

وقيل: إنها أدركت مائة عام، نقل ذلك الذَّهَبِيّ.

* * *

(١) «التقييد» (٤٩٩).



المصادر: بغية الوعاة ٢/٤٢٧، برنامج المحارى، الجمع بين الصحيحين ٤/٢٣٤، فهرس بن عطية ص٤٥، ٤٦، مشارق الأنوار ١/٣٩، برنامج التجيبي ص٧٠، ٧١، فتح الباري ١/٥ – ٧، ((عمدة القاري)) ١/٥ – ٦، ((إرشاد الساري)) ١/١٥٥ – ١٥٨، مقدمة اليونيني، شرح الكرماني.

رسم توضيحي لروايات كريمة عن الكشميهني

رِواية كريمة لـ«الصحيح»

اشتهرت كريمة رضي الله عنها بروايتها لـ«الصحيح» وذلك بسبب علو إسنادها ودقة نسختها.

فقد عمرت كريمة حتى قاربت المائة عام، وكلما عَمَّر الشيخ كانت روايته عالية الإسناد، وبقيت تحدث بروايتها حتى وفاتها سنة ثلاث وستين وأربعمائة على الصحيح، وعرف عنها عنايتها رحمها الله تعالى، فقد كانت لا تحدث إلا من أصلها، حتى إذا كتب الراوي عنها نسخته لم تجزه حتى يقابلها على نسختها، وهذا يفسر لنا عدم الاختلاف على كريمة في نسختها كما هو واضح في المقارنات.

قال ابن النقطة وهو يوضح لنا ذلك: وكانت إذا روت قابلت بأصلها.

وقال الذَّهَبِيّ: قال أبو الغنائم النرسي: أخرجت كريمة إليَّ النسخة بـ«الصحيح» فقعدتُ بحذائها، وكتبت سبع أوراق وقرأتها، وكنت أريد أن أعارض وحدي.

فقالت: لا حتى تعارض معي، فعارضت معها.

ويقول القاضي أبو محمد بن عطية في «الفهرسة» [(١)]: قال لي أبي رضي الله عنه: وكانت قراءتي من أصل كريمة بعينه. اهـ.

وبلغ من عنايتها وانقطاعها لِرواية الحديث أنها لم تتزوج أبدًا حتى ماتت بكرًا، قال أبو بكر بن منصور السَّمْعاني: سمعت بنت أخي كريمة تقول: لم تتزوج كريمة قط [(٢)].

---

(١) صـ٤.

(٢) «السير» ١٨/٢٣٤.

وحدثت كريمة بـ«الصحيح» أكثر من مرة.

وأقدم من وقفت على سماعه لـ«الصحيح» منها الخطيب أبو بكر في سنة أربعمائة وخمس وأربعين.

قال الذَّهَبِيّ في «السير»[(١)] في ترجمة الخطيب أبي بكر وهو يذكر رحلاته قال: وكان قدومه إلى دمشق في سنة خمس وأربعين [(٢)]، فسمع من محمد بن عبد الرحمن ابن أبي نصر التميمي وطبقته، واستوطنها، وقرأ «صحيح البُخارِيّ» على كريمة في أيام الموسم. اهـ.

كما جاء أيضًا في «تذكرة الحفاظ» [(٣)] في ترجمة الحميدي محمد بن فتوح: وسمع بإفريقية كثيرًا، ولقي بمكة كريمة المَرْوَزيّة أول رحلته، وكان في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة. اهـ.

ونجد نصًا آخر في السماع عليها وهو ما قاله الفاسي [(٤)] في ترجمة عبد الله بن محمد بن الغزال؛ حيث يقول: سمع على كريمة بنت أحمد المَرْوَزيّة «صحيح البُخارِيّ» وهو آخر من سمعه عليها. اهـ.

ويقول القزويني في ترجمة أبي القاسم عبد الملك بن أحمد: سمع «صحيح البُخارِيّ» من كريمة المَرْوَزيّة بمكة، سنة تسع وخمسين وأربعمائة بروايتها عن الكُشمِيهَني[(٥)].

ويبدو -والله أعلم- أن كريمة رحمها الله كانت تحدث بـ«الصحيح» حتى وفاتها؛ ويدل على ذلك توافد العلماء عليها، حتى بأن بعضهم -وهو

---

(١) ١٨/٢٧٣.

(٢) أي وأربعمائة.

(٣) ٤/١٢١٨

(٤) «ذيل التقييد» ٢/٥٤- ٥٥.

(٥) «التدوين في أخبار قزوين» ٣/٢٦٠.

أبو جعفر محمد بن علي الهمداني- قال: حججت سنة ثلاث وستين، فنعيت إلينا كريمة في الطريق، ولم أدركها. اهـ. [(١)]

فهذا النص يدل على الرحلة إليها للسماع منها حتى وافتها المنية.

وتدل النصوص على أن موسم الحج كان من أكثر الأوقات التي فيها إقبال على كريمة، وكانت تجتهد في الإسماع، حتى إن الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى قرأ عليها «الصحيح» في خمسة أيام[(٢)].

وكانت نسخة كريمة مقسمة إلى أكثر من خمسة وأربعين جزءًا جاء ذلك عند الفاسي في «ذيل التقييد» ترجمة أحمد بن محمد الإسنوي، المعروف بالحلبي، حيث قال: سمع على الكمال الحسن بن علي بن شجاع العباسي الضرير قطعة جيدة من «صحيح البُخارِيّ»، وهي من أول الكتاب إلى آخر الجزء الثاني والعشرين من تجزئة كريمة المَرْوَزيّة والجزء التاسع والعشرين والجزء الثلاثين، ومن أول الخامس والأربعين إلى آخر «الصحيح». اهـ.[(٣)]

الرُّواة عن كريمة

سبق أن قلنا أن كريمة أقبل العلماء على سماع «الصحيح» منها؛ وذلك لعلو إسنادها ولضبط روايتها، وممن وقفت على سماعهم «الصحيح» منها:

الأول: أبو عبد الله محمد بن بركات بن هلال بن عبد الواحد السعيدي، العلامة المعمر، شيخ العربية واللغة، المولود سنة عشرين

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ترجمة كريمة ٢٣٥/١٨.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٢٧٣/١٨.

(٣) «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد» ٣٩١/١.

وأربعمائة، والمتوفى سنة خمس وعشرين وخمسمائة [١].

وعن أبي عبد الله السعيدي أخذ البوصيريُّ أبو القاسم عبد الله بن علي بن مسعود (٥٩٨) هـ، وعن البوصيري اشتهرت رِواية كريمة فرواها عنه كثيرون منهم:

١- الحسن علي بن شجاع الضرير (٦٦١) هـ.

وعنه شرف الدين اليُونِينِيّ (٧٠١) هـ كما في مقدمة نسخته.

٢- أبو العباس أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي اليُونِينِيّ ت(٦٢٢) هـ.

٣- أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن رشيق الربعي.

٤- أبو الطاهر إسماعيل بن عبد القوي بن أبي العز بن عزون ت(٦٦٧) هـ.

ومن طريق هؤلاء الثلاثة اتصلت رِواية كريمة بالتجبي ت (٧٣٠)هـ[٢] والكرماني في «شرحه» وابن حجر في «الفتح» [٣].

الثاني: أبو صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني ثم المصري، كان ثقة صحيح الأصول، توفى سنة سبْعَ عشْرَةَ وخمسمائة عن سن عالية (٤)

وعن أبي صادق اتصلت الرِّواية بالتجيبي(٧٣٠) هـ [٥]

الثالث: أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر بن الفراء الموصلي ثم المصري، المولود سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة، والمتوفى سنة تسع عشرة

---

(١) إنباه الرواة ٣/٧٨- ٧٩، «سير أعلام النبلاء» ١٩/٤٥٥- ٤٥٦، «الوافي بالوفيات» ٢/٢٤٧.

(٢) كما في «البرنامج» ص٧٠- ٧١

(٣) ١/٦

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٩/٤٧٥- ٤٧٦، «ذيل التقييد» ٢/٢٨٧ (١٦٤١)

(٥) «البرنامج» ص٧٠- ٧١.

وخمسمائة [١].

وعن أبي الحسن الفراء أخذ الرِّواية أبو عبد الله محمد بن أحمد الأرتاحي.

وعن الأرتاحي أيضًا أخذ أبو الحسن علي بن شجاع الضرير، وابن رشيق الربعي، وابن عزون وغيرهم.

وعن ابن شجاع أخذ الحافظ شرف الدين اليُونِينِيّ[٢] وعن الباقين اتصلت رِواية كريمة بالتجيبي (٧٣٠)[٣] وبدر الدين العيني في شرحه «عمدة القاري» [٤] والقَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري» [٥].

الرابع: الإمام مفتي مكة ومحدثها، إمام الحَرَمين الحسين بن علي بن الحسين أبو عبد الله الشافعي، المولود سنة ثمان عشرة وأربعمائة، والمتوفى سنة خمس وتسعين وأربعمائة، وقيل: ثمان وتسعين [٦].

ومن طريق أبي عبد الله الحسين الطبري اتصلت رِواية كريمة بابن عطية [٧].

---

(١) أبو الحسن الموصلي ثم المصري، المولود سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، وهو من ثقات الرُّواة ومن أكثرهم سماعًا، حدث عنه أبو طاهر السلفي، وأبو القاسم البوصيري وجماعة. توفى سنة تسع عشرة وخمسمائة، ينظر: «سير أعلام النبلاء» ١٩/٥٠٠- ٥٠١، «ذيل التقييد» ٢/١٩٠- ١٩١ (١٤١٢)، و«شذرات الذهب» ٤/٥٩.

(٢) كما في رموزه.

(٣) «البرنامج» ص٧٠- ٧١.

(٤) ١/٥، ٦.

(٥) ١/١٥٥- ١٥٨.

(٦) «سير أعلام النبلاء» ١٩/٢٠٣- ٣٠٤، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٤/٣٤٩- ٣٥١.

(٧) كما جاء في «فهرسة» ص٤٥- ٤٦.

الخامس: أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد المقرئ الحصار (٥١١) هـ [(١)].

السادس: أبو الإصبع عيسى بن محمد بن أبي البحر[(٢)].

السابع: وأحمد بن خليفة بن منصور [(٣)] .

وعن هؤلاء الثلاثة روى القاضي عِياض (٥٤٤) هـ رِواية كريمة [(٤)].

وممن وقفت لهم على نصوص صرحت بسماعهم من كريمة «الصحيح»:

١- الفقيه الحافظ أبو بكر بن عبد الرحمن بن جماهر الطليطلي المالكي ت (٤٦٦) هـ [(٥)].

٢- أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحيم الشارفي الأنصاري الفقيه، المتوفى في نحو الخمسمائة [(٦)].

٣- أحمد بن الحسن بن أبي الأخطل أبو جعفر الطليطلي [(٧)].

٤- الإمام المحدث هبة الله بن أحمد بن محمد، المعروف بابن الأكفاني المولود سنة أربع وأربعين وأربعمائة، والمتوفى سنة أربع وعشرين وخمسمائة [(٨)].

---

(١) «الصلة» ١/١٧٤ (٣٩٦).

(٢) سبقت ترجمته في رواية أبي زيد المروزي.

(٣) لم أقف على من ترجم له.

(٤) كما في «المشارق» ١/٣٩.

(٥) له ترجمة في: «الصلة» ١/١٣٢- ١٣٣ (٣٠٢)، «سير أعلام النبلاء» ١٨/٢٤٥.

(٦) له ترجمة في «الصلة» ١/٧٣ (١٥٩)، و«تاريخ الإسلام» ٣٤/٣٤١.

(٧) له ترجمة في «الديباج المذهب» ١/١٩٩- ٢٠٠.

(٨) «سير أعلام النبلاء» ١٩/٥٧٦، «النجوم الزاهرة» ٥/٢٣٥، «معجم المؤلفين» ٤/٥٣ (١٧٧٩٩).

٥- أبو العباس أحمد بن عثمان بن مكحول، كان شيخًا جليلًا فقيهًا، توفي سنة عشر وخمسمائة، وقيل: ثلاث عشرة وخمسمائة[١].

٦- أبو محمد عبد الرحمن بن سهل بن محمد، سمع كريمة في سنة خمسين وأربعمائة[٢].

٧- أبو يعلى محمد بن الحسين بن علي بن محمد السراج، المتوفى سنة (٤٨١) هـ[٣].

٨- عبد الملك بن أحمد بن محمد بن عبد الملك المعافي القاضي، أبو القاسم القزويني، سمع «الصحيح» من كريمة سنة تسع وخمسين وأربعمائة[٤].

٩- أحمد بن عبد الله العطار القرطبي، أبو العباس، القونكي، المتوفى سنة ثمان عشرة وخمسمائة[٥].

١٠- الإمام الحافظ، محمد بن أبي نصر فتوح، الأندلسي، الحميدي المولود قبل العشرين والأربعمائة، والمتوفى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة[٦].

١١- أبو بكر الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

١٢- عبد الله بن محمد بن إسماعيل المصري، أبو محمد، المعروف

---

(١) «فهرس ابن عطية» ص٩٨- ٩٩ (٢١)، «الصلة» ١/ ٧٤ (١٦١).

(٢) له ترجمة في «الصلة» ٢/ ٣٤٣.

(٣) «المنتظم» ٩/ ٤٦ (٧٢)، «تاريخ الإسلام» ٣٣/ ٦٨

(٤) «التدوين في أخبار قزوين» ٣/ ٢٦٠.

(٥) ينظر «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ٣٧.

(٦) «المنتظم» ٩/ ٩٦، «تاريخ الإسلام» ٣٣/ ٢٨٠- ٢٨٥.

بابن الغزال، المتوفى سنة أربع وعشرين وخمسمائة[١].

مظان رِواية كريمة

لم أقف على نسخة تعرف بنسخة كريمة، والسبيل إلى معرفة روايتها أحد طريقتين:

الأول: النسخ التي قورنت بغيرها من الروايات:

١- ومن هذه النسخ نسخة أحمد ولي الدين ابن الشيخ أبي الفضل عبد الرحيم ابن الحسين العراقي (٨٢٦) هـ، وهي نسخة متضمنة لثلاث نسخ منها:

رِواية كريمة المَرْوَزيّة، عن الكُشْمِيهَني، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ.

٢- وكذلك تضمنت نسخة اليُونِينِيّ فروق نسخة كريمة المَرْوَزيّة عن غيرها من الروايات التي اعتمد عليها.

أما الطريق الثاني فهو الشروح التي جُعلت فيها رِواية كريمة من الروايات المعتمدة ومنها: كتاب «فتح الباري» لابن حجر، و«عمدة القاري» للعيني، و«إرشاد الساري» للقسطلاني، و«شرح الكرماني».

ويشمل ذلك أيضًا الكتب المشتملة على الاختلافات، مثل كتاب «تقييد المهمل» لأبي علي الجَيّانيّ؛ حيث ذكر في مقدمة كتابه أن رِواية كريمة وقعت له مكاتبة، وكتاب: «مشارق الأنوار» للقاضي عِياض، حيث ذكر رِواية كريمة في الروايات التي اعتمد عليها في ضبط ألفاظ «الصحيح».

أضف إلى ذلك الأحاديث المروية بالإسناد إلى كريمة في كتب التراجم، ومن هذه الأحاديث:

---

(١) «العقد الثمين» ٥/٢٤٢، ٢٤٣، «ذيل التقييد» ٢/٥٤- ٥٥.

١- ما جاء في كتاب «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين[1] حيث ساق حديث جرير بن عبد الله: بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم[2].

٢- ما جاء في «معجم الشيوخ» لابن عساكر حيث ساق ابن عساكر من طريقها الإسناد إلى البُخارِيّ، وروى أول حديث في «الصحيح» وهو حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعًا: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**..» الحديث.

٣- ما ساقه السيوطي في كتابه «بغية الوعاة»[3] من طريقها حديث سلمة: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ[4]. اهـ.

* * *

---

(١) ٩/٢٧١.

(٢) البُخَارِيّ ١/٢١ (٥٧) آخر كتاب الإيمان.

(٣) ٢/٤٢٧.

(٤) «البخاري» ١/١١٧ (٥٦١)، كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت المغرب.

خاتمة الباب الأول

مما سبق يتبين بعض النتائج:

١- أن الأمة الإسلامية أقبلت على رواية الصحيح من البخاري، وكتابته من أصله الذي كان عنده من الصحيح، واشتهرت بعض الروايات وتميزت، ومن هذه الروايات رواية أبي عبد الله الفربري، الذي كان عنده أصل البخاري نفسه.

٢- عن الفربري كثرت الروايات حتى بلغت أربعة عشر رواية، ثم اشتهرت عن هذه الرواية روايات أخرى: منها رواية أبي زيد المروزي، ورواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، ورواية الأصيلي، ورواية كريمة المروزية، على ما سبق أن وضحته.

٣- تعتبر رواية أبي ذر الهروي أشهر الروايات وأتقنها على الإطلاق، ولذا حرص كثير من العلماء على روايتها وكتابتها، وهي التي اختارها ابن حجر في شرحه.

٤- أصل البخاري الذي كان بيده وانتقل إلى الفربري لا يعرف مصيره اليوم، وأقدم قطعة من الصحيح معروفة الآن هي قطعة من كتابي الصوم والحج وهي برواية أبي زيد المروزي (٣٧١) هـ وكتبت في حياته وقد سبق الحديث عنها.

يتبين بجلاء ووضوح عناية الأمة بالصحيح، وذلك من خلال كثرة الروايات التي لم تعرف لكتاب آخر.

وهذه الكثرة كانت أقوى الأسباب التي نتج عنها وجود اختلافات بين هذه الروايات، ولذا خصصت الباب الثاني لتناول هذه الاختلافات، من حيث أسبابها، وصورها، ونتائجها، والوسائل التي تساعد في التوفيق أو الترجيح بينها.

الباب الثاني
الاختلاف بين الروايات

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: صور الاختلافات

الفصل الثاني: أسباب الاختلافات.

الفصل الثالث: نتائج الاختلافات.

الفصل الرابع: وسائل التوجيه بين الاختلافات.



الفصل الأول
صور الاختلافات

صور الاختلافات

لقد أَلَّفَ الإمام البخاري رحمه الله تعالى «الصحيح»، وكان غرضه من هذا التأليف أمرين أساسين:

أحدهما: تجريد مجموعة من الأحاديث الصحيحة؛ حتى يسهل على الناس الرجوع إليها، والاطمئنان إلى صحتها.

الآخر: استنباط الأحكام الفقهية والنكات الحديثية من هذه الأحاديث.

ولذلك قَسَّمَ كتابه هذا إلى كتب، ثم إلى أبواب وضمن هذه الأبواب تراجم من عنده، وبعض الآيات القرآنية، وبعض الأحاديث المعلقة، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وكلام بعض الأئمة.

ومن الملاحظ أن كتب «الصحيح» متنوعة فهي تشتمل على العقائد والعبادات والمعاملات والحدود وغير ذلك من الأحكام الفقهية، كما تشتمل أيضًا على المناقب والتفسير وبدء الخلق والملاحم والفتن وغير ذلك.

وعناية الإمام البخاري رحمه الله تعالى بالأحكام الفقهية تظهر بوضوح في انتقائه تراجم الأبواب حيث كان يضعها بمثابة الحكم الفقهي من الحديث أو مجموعة الأحاديث الواردة تحت الباب.

ومن مظاهر اهتمامه بهذه التراجم أنه وضعها في المسجد الحرام، وبين قبر النبي ﷺ ومنبره فهي روضة من رياض الجنة.

وكذلك ترتيب الكتاب في العموم لا يقتصر على الأحاديث المسندة فقط، وإنما يشتمل أيضًا على معلقات وأقوال عن بعض الصحابة والتابعين، وبعض الزيادات التوضيحية من عند البخاري مما يتعلق بالإسناد أو بالمتن.

والاختلافات التي حدثت بين الرواة كثيرة جدًّا؛ وذلك لأسباب ذكرتها في موضعها، وهي على كثرتها يمكن وضع صور لهذه الاختلافات، كما يمكن

حصرها فيما يلي:

أولًا: السياق العام للكتاب.

ثانيًا: أسانيد الأحاديث.

ثالثًا: متون الأحاديث.

رابعًا: أبواب الكتب، والمعلقات.

أولًا: السياق العام للكتاب:

وهذه الصورة تشمل الاختلافات الواردة بين الرواة في ترتيب الكتب وأسمائها، وتشمل زيادة بعض الأحاديث وتقديمها وتأخيرها، كما تشمل بعض الزيادات من قبل البخاري أو الرواة عنه. وإليك التفصيل:

أ- الاختلافات في ترتيب الكتب وأسمائها:

أما عن الترتيب فمن أوضح ما جاء في ذلك تقديم كتاب الصوم على كتاب الحج في رواية أبي زيد المروزي (٣٧١) هـ في حين نجده في باقي الروايات مؤخرًا عن كتاب الحج.

وأما عن: الاختلافات الواردة بين الرواة في إثبات أسماء بعض الكتب بما يقتضي فصلها عن غيرها، أو ضم بعضها إلى بعض، فهذا الأمر واضح جدًا وترتب عليه اختلاف عدد الكتب عند كل راوٍ، ومما ينبغي التنبيه عليه أن الخلاف في إثبات لفظ اسم الكتاب فقط بينما مضمون هذا الكتاب مذكور عند كل الرواة.

ولقد قمت بعمل إحصاء لأسماء الكتب عند خمسة من الرواة هم: إبراهيم ابن معقل النسفي - وهو من الرواة عن البخاري- ورواية أبي الوقت (٥٥٣) هـ، ورواية أبي ذر الهروي (٤٣٤) هـ، ورواية الأصيلي (٣٩٢) هـ، ورواية ابن عساكر (٥٧١) هـ- وهي روايات تنتهي إلى الفربري (٣٢٠) هـ-

واعتمدت على كتاب «أعلام الحديث» للخطابي في إحصاء كتب رواية النسفي؛ حيث اعتمد عليها في شرحه هذا.

واعتمدت على النسخة «اليونينية» في باقي الروايات، مع المقارنة ببعض الشروح عند الضرورة مثل «فتح الباري»، و«التوضيح» لابن الملقن.

وقارنت بين هذه الروايات وبين ما جاء عند الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تقسيم الكتب والأبواب وقد اعتمد في ذلك على ما جاء في «فتح الباري» في الطبعة السلفية.

وهذه أهم النتائج:

١- عدد أسماء الكتب عند النسفي خمسة وخمسون كتابًا، وعند أبي الوقت سبعة وأربعون، وعند أبي ذر ستون، وعند الأصيلي ثلاثة وأربعون، وعند ابن عساكر ستة وأربعون.

٢- عدد أسماء الكتب عند الشيخ محمد فؤاد سبعة وتسعون كتابًا، وانفرد بزيادة تسعة عشر كتابًا.

٣- الكتب المتفق عليها بين جميع الروايات تسعة وعشرون كتابًا.

هذا بالإضافة إلى سياق أسماء الكتب فقد حدث فيه اختلاف أيضًا فمثلًا عند بعضهم: كتاب الصوم. وعند غيرهم: الصيام، وكذا: كتاب الكفارات. أو: كفارات الأيمان، وهكذا.

ويبدو والله أعلم أن اختلاف الرواة في أسماء الكتب كان سببه تداخل بعض الكتب وارتباطها ببعضها، كما أن العبرة الحقيقية في فقه الحديث إنما في ترجمة الباب الذي يوضع تحته الحديث.

ب- زيادة بعض الأحاديث، وتقديمها أو تأخيرها:

مما يتعلق بالسياق العام للكتاب أيضًا أن بعض صور الاختلافات اشتملت

على زيادة بعض الأحاديث في بعض الروايات ونقصانها عند غيرها، كما يشمل أيضًا تقديم بعض الأحاديث في بعض الروايات وتأخيرها في روايات أخرى.

وهناك أمثلة كثيرة ذكرتها في نتائج الاختلافات وأسبابها مما يغني عن إعادته هنا.

ومن الجدير بالذكر أن «صحيح البخاري» والحمد لله لم يعرف أن هناك ما نسب إليه إلا ووُجِدَ فيه في أحد الروايات.

والاهتمام بتحرير هذا الأمر له أهميته في الحكم على الأحاديث بالصحة أو على بعض الرجال الوارد ذكرهم في الأسانيد بقبول روايتهم.

ج- الزيادات من قبل البخاري أو الرواة عنه:

وقع في سياق الصحيح الاختلاف بين الرواة في إثبات بعض زيادات على الأحاديث وهذه الزيادات:

١- ما هو من أقوال البخاري من تفسير لغريب أو بيان علة أو غير ذلك.

٢- ما هو من الرواة مثل بعض الزيادات التي زادها الفربري، وهذه الزيادات تتمثل فيما نقله عن محمد بن حاتم وراق البخاري، أو هي من تعليقات الفربري نفسه.

ثانيًا: اختلافات في أسانيد الأحاديث وهي أنواع:

١- زيادة سند كامل في بعض الروايات دون بعض.

٢- اختلافات في شيوخ البخاري وهي أنواع: فمنها ما يكون باختلاف الشيخ، ومنها ما يكون بزيادة توضيحية عند بعض الرواة، ومنها ما يكون مهملًا في بعض الروايات ومميزًا في غيرها.

٣- الاختلافات في صيغ التحمل والأداء وهي أنواع: فمنها ما يكون بإبدال

(حدثنا) بـ(أخبرنا) أو العكس، ومنها ما يكون بإبدال إحدى صيغ السماع إلى (قال) أو (عن) أو غير ذلك.

٤- الاختلافات بزيادة حرف أو كلمة يترتب عليها اختلاف المعنى كزيادة حرف الواو العاطفة التي تفيد العطف أو التي تفيد الاستئناف.

٥- الاختلافات في زيادة راو أو عدمه في بعض الأسانيد التي قد يترتب عليها علة في الإسناد أو زيادة ثقة أو غير ذلك.

وهذه الاختلافات كثيرة جدًا، ولا يقدح منها إلا ما يترتب عليه تغيير المعنى، وهي قليلة، وقد وجهها العلماء والشراح من خلال الروايات الأخرى التي أزالت العلة وقد ذكرت أمثلة لذلك فيما يأتي.

ثالثًا: الاختلافات الواردة في متون الأحاديث: وهي أنواع:

١- ما يكون بين الرواة في ذكر متن كامل للحديث، أو عدة جمل تؤدي إلى اختصار الحديث أو سوقه بتمامه.

٢- ما يكون بزيادة جملة أو نقصانها، ومن هذه الجمل ما يكون زيادة توضيحية، ومنها ما يفيد حكمًا مستقلًا.

٣- ما يكون بين الرواة في إضافة كلمة أو حرف أو شكلة، وبعض ذلك قد يكون له تأثير في اختلاف المعنى وبعضها لا يؤثر.

٤- الاختلاف بين الرواة في جمل التعظيم لله سبحانه وتعالى أو الصلاة والسلام على النبي محمد ﷺ أو الأنبياء السابقين، أو الترضي والترحم على الصحابة والتابعين.

ويشمل ذلك أيضًا اختصار الآيات القرآنية الواردة في الأحاديث أو سياقها تامة.

رابعًا: الاختلافات الواقعة في الأبواب والتراجم والمعلقات:

فهناك كثير من الاختلافات وقعت بين الرواة في إثبات لفظة: (باب) أو حذفها، ومن هذه الاختلافات ما يكون في ألفاظ الترجمة بالزيادة والنقصان، أو التقديم والتأخير وغير ذلك.

وقد يكون الاختلاف بتقديم وتأخير أبواب بأحاديثها وغير ذلك.

وتشمل هذه الصورة الاختلافات الواقعة في المعلقات سواء كانت في سياقها أو ألفاظها أو غير ذلك.

ومنها أيضًا الاختلاف كثيرًا في الآيات التي تساق للاستدلال في التراجم، أو أقوال الإمام البخاري وخاصة في كتاب التفسير.

* * *